مركز الدراسات الإفريقية



اتحاد وسط افريقيا

دراسة تأريخية
لتأثير المشروعات الاستعمارية على الافارقة

تأليف
رضوى زكريا رضوان

اتحاد وسط إفريقيا (١٩٥٣ – ١٩٦٣)

﴿دِراسَة تَأرِيخِيَّة﴾

لتأثير المشروعات الاستعمارية على الأفارقة

تأليف

رضوى زكريا رضوان البديهي

اسم الكتاب: اتحاد وسط إفريقيا (١٩٥٣ – ١٩٦٣م)

دراسة تأريخية لتأثير المشروعات الاستعمارية على الأفارقة

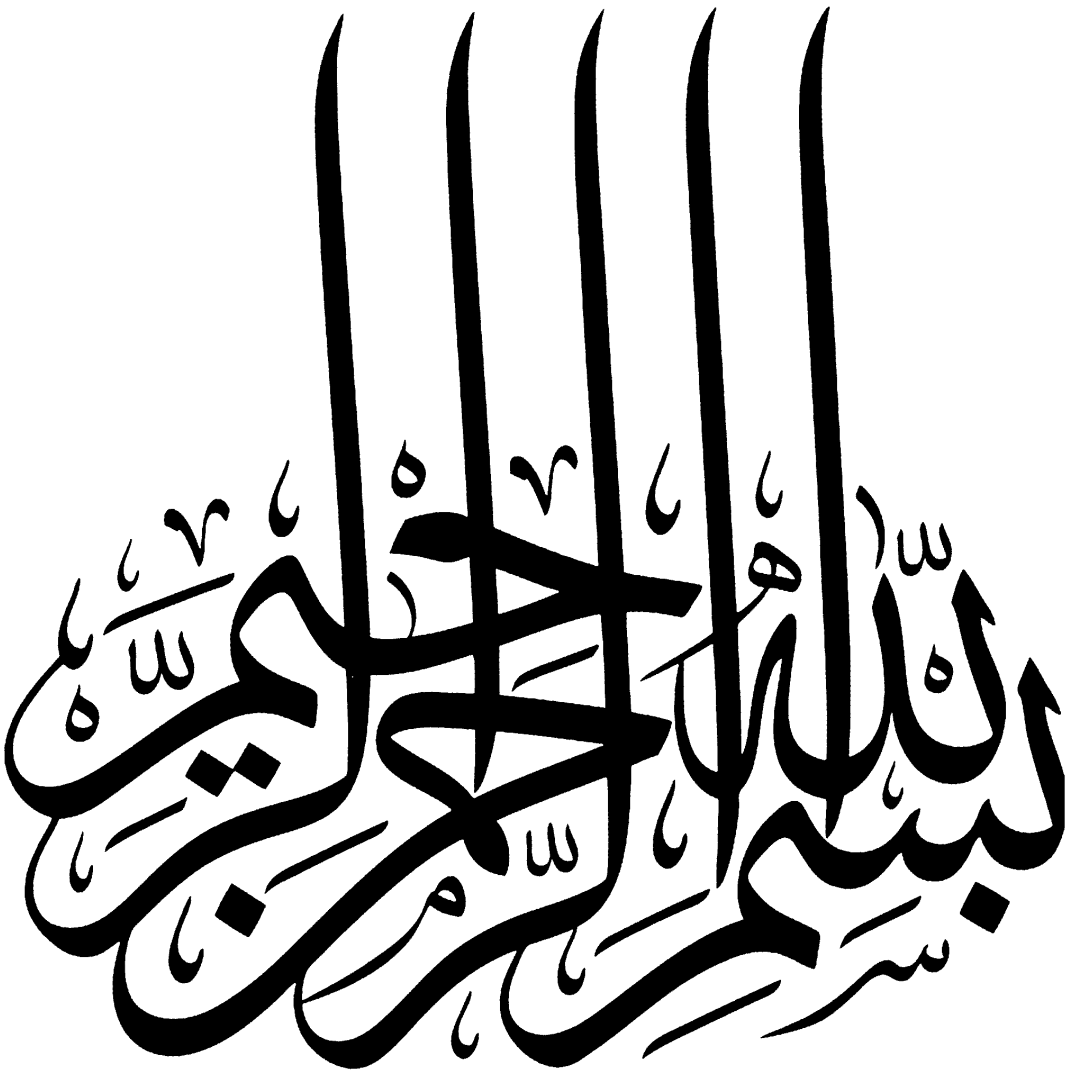
المؤلف: .... رضوى زكريا رضوان البديهي

الطبعة: .....الأولى

الناشر: مركز الدراسات الأفريقية – العراق

سنة الطبع : ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م

المطبعة : الكفيل


بسم الله الرحمن الرحيم



إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا
أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ
الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ (٣٣) إِلَّا
الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ۖ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ

صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيمْ

(سورة المائدة: ٣٣-٣٤)

الإهـــداء

إلى كل من ساعدني ...

إلى أبي وأمي وأختي ...

الى من آمن بي وكان الشمعة التي اضاءت الدرب لتُحِيل المحنه الى منحة...

جزاهم الله عني خير الجزاء

المؤلف

كلمة مركز الدراسات الإفريقية

يعدُّ الاهتمام بالشأن الإفريقي من الضرورات العلمية التي حتّمها التطور الهائل في التبادل المعرفي والتلاقح الفكري، إذ تمتلك القارة الإفريقية رصيدا كبيرا من الثقافة والتراث الفكري الحضاري يؤهلها بأن تكون محط أنظار الباحثين والدارسين في مختلف المؤسسات الأكاديمية، مما أدى الى نشوء جامعات ومراكز بحثية متخصصة بالشأن الإفريقي، ومن بين تلك المؤسسات التي اخذت على عاتقها احتضان الباحثين وطباعة مؤلفاتهم ونشر بحوثهم مراكزنا ـ **مركز الدراسات الإفريقية التابع للعتبة العباسية المقدسة** ـ فكان من ضمن اهتماماته طباعة الجهود العلمية لطلبة الدراسات العليا ـ الماجستير والدكتوراه ـــ الذين هم بأمس الحاجة إلى من يساندهم، ويقف إلى جانبهم ، مع توفيره لهم المصادر والمراجع المتخصصة بشأن الإفريقي فكان كتاب (**اتحاد وسط إفريقيا (١٩٥٣ ـ ١٩٦٣) دراسة تاريخية لتأثير المشروعات الاستعمارية على الإفارقة**) للباحثة المصرية (**رضوى زكريا رضوان البديهي**) من بين تلك الرسائل العلمية التي طبعها المركز على نفقته الخاصة آملين أن ينتفع به القارئ الكريم والحمد لله رب العالمين.

مركز الدراسات الافريقية

المحتـويـــــــــــــــــات

الموضـــــــــــــــوع	رقم الصفحة
المقدمة.....	١-١١
الفصل التمهيدي (التطوير التاريخي لفكرة الاتحاد)	١٥-٦٨
أولاً- شعوب ومستعمرات وسط افريقيا قبل الاستعمار	١٧-٢٨
ثانياً- الاستعمار البريطاني في وسط أفريقيا	٢٨-٤٦
ثالثاً- نظم الحكم البريطانية في وسط أفريقيا	٤٦-٥٤
رابعاً- التطوير التاريخي لفكرة اتحاد وسط أفريقيا	٥٥-٦٨
١-أسباب تأسيس اتحاد وسط أفريقيا	٥٥-٥٨
٢-تطور فكرة الاتحاد	٥٨-٦٨
الفصل الأول: قيام الاتحاد	٦٩-١١٠
أولاً- الدستور	٧٢-٧٩
١-دستور تأسيس الاتحاد (دستور عام ١٩٥٣م)	٧٢-٧٦
٢-مبدأ المشاركة من الناحية النظرية	٧٧-٧٩
ثانياً- نظم الحكم البريطاني في اتحاد وسط أفريقيا	٧٩-١١٠
١-السلطة التنفيذية	٧٩-٨١
٢-السلطة التشريعية	٨١-١٠٨
٣- السلطة القضائية	١٠٩-١١٠
الفصل الثاني: اقتصاديات الاتحاد	١١١-١٦٨
أولاً – السياسة الاقتصادية البريطانية لاتحاد وسط أفريقيا	١١٤-
١-السياسة الصناعية	١١٤-١٣٣
٢- السياسة الزراعية	١٣٣-١٤٨
٣- سياسة النقل والمواصلات	١٤٨-١٥٤
ثانياً – المشروعات الاستثمارية الأجنبية في اتحاد وسط أفريقيا	١٥٤-١٥٨
١- استثمارات أمريكية	١٥٨-١٦٣

٢- استثمارات بريطانية	١٦٣-١٦٦
٣- قروض الاتحاد الداخلية و الخارجية	١٦٦-١٦٨
الفصل الثالث: تأثير اقتصاديات الاتحاد على الافارقة	١٦٩-٢٠٦
اولاً- الميزان التجاري	١٧٢-١٧٩
ثانياً – الانتاج	١٨٠-١٨٩
ثالثاً – العمالة	١٩٠-١٩٨
رابعاً – دخل الفرد ومستوى المعيشة	١٩٨-٢٠٦
الفصل الرابع: التأثير الاجتماعي والثقافي لاتحاد وسط افريقيا على الافارقة	٢٠٧-٢٤٢
أولاً – التأثير الاجتماعي	٢١٠-٢٢٢
التمييز العنصري و مجالاته	٢١٠-٢٢٢
ثانياً – التأثير الثقافي	٢٢٢-٢٤٢
١-التعليم	٢٢٢-٢٣٤
٢-المسرح والاداب والفنون	٢٣٤-٢٣٦
٣- الوسائل الإعلامية (صحافة، إذاعة، تليفزيون)	٢٣٦-٢٤٢
الفصل الخامس: انهيار الاتحاد	-٢٤٣
أولاً – موقف الجمعيات السياسية و الأحزاب	٢٤٣-٢٥٩
ثانياً – الإضرابات العمالية بين الإضراب و الثورة	٢٥٩-٢٨٠
ثالثاً- الإضطرابات الداخلية	٢٨٠-٣٠٥
رابعاً- الأمم المتحدة و سحب الشرعية من الاتحاد	٣٠٥-٣١١
خامساً- الطريق إلى الاستقلال و إعلان إنهيار الاتحاد	٣١١-٣١٨
الخاتمة	٣١٩-٣٢٥
الملاحق	٣٢٧-٤٣٤
قائمة المصادر والمراجع	٤٣٥-٤٤٧

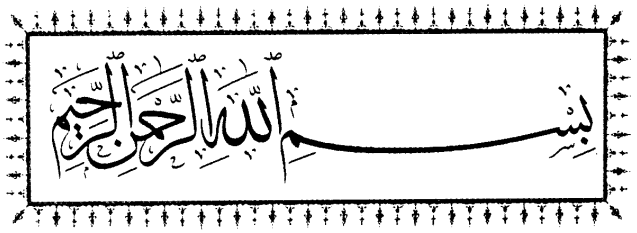
قائمة الجداول

رقم الجدول	إسم الجدول	رقم الصفحة
١	الزيادة السنوية لأعداد الناخبين في المستعمرات الثلاث في الفترة من ١٩٥٣ - ١٩٥٧	*89*
٢	انتاج الكهرباء في اتحاد وسط أفريقيا	*117*
٣	انتاج روديسيا الشمالية من النحاس (بآلاف الأطنان) في الفترة من ١٩٣٨ ـ ١٩٥٧	*123*
٤	صادرات النحاس في الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٦٠	*123*
٥	انتاج بعض الفلزات غير الحديدية في روديسيا الشمالية (بآلاف الأطنان) في الفترة ١٩٣٨ ـ ١٩٥٧	*125*
٦	انتاج بعض المعادن في روديسيا الجنوبية بين عامي ١٩٦٠ ـ ١٩٦١	*126*
٧	انتاج المعادن الرئيسية في الاتحاد في الفترة بين ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦ (بآلاف الأطنان)	*128*
٨	القيمة الإجمالية لانتاج المعادن الرئيسية في الاتحاد خلال الفترة من ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧ (بآلاف الدولارات الأمريكية)	*129*
٩	أحوال الأرض في أقاليم الاتحاد	*135*
١٠	انتاج التبغ الخام ***Row Tobacco*** (بآلاف الأطنان)	*141*
١١	انتاج التبغ في الفترة بين ١٩٥٠ ـ ١٩٥٧ (بآلاف الأطنان)	*142*

١٢	انتاج الشاي في نياسالاند في الفترة بين ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ (بآلاف الأطنان)	*143*
١٣	انتاج الشاي في الاتحاد، و صادراته وورادته في الفترة بين ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧ (بآلاف الأطنان)	*143*
١٤	انتاج الفول السوداني في الاتحاد في الفترة بين ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦ (بآلاف الأطنان)	*144*
١٥	انتاج بعض المحاصيل الزراعية الرئيسية في الاتحاد، في الفترة بين ١٩٥٠ ـ ١٩٥٨ (بآلاف الأطنان)	*145*
١٦	الماشية التي يملكها الأفريقيون و غير الأفريقيين عام ١٩٥٦ (بآلاف الرؤوس)	*147*
١٧	رأس المال المستثمر في سكك حديد روديسيا، اتحاد روديسيا و نياسالاند ١٩٥٧ ـ ١٩٦١	*151*
١٨	حجم الاستثمارات المحلية و الأجنبية في الاتحاد بين عامي ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨ (بالمليون £)	*155*
١٩	مصادر تمويل المرحلة الأولى من مشروع سد كاريبا الممنوحة لهيئة الطاقة الفيدرالية	*157*
٢٠	الإستثمار المباشر للولايات المتحدة في الاتحاد في الفترة بين ١٩٤٣ ـ ١٩٦٢، بملايين الدولارات الأمريكية	*162*
٢١	المساعدات المالية البريطانية للاتحاد	*166*
٢٢	القروض طويلة و قصيرة الأجل التي قدمت للمزارعين البيض عن طريق البنك الزراعي لروديسيا الجنوبية، اتحاد روديسيا و نياسالاند، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٩ (بالمليون £)	*168*
٢٣	موازنة التجارة المنظورة ـ الصادرات السلعية في الاتحاد (بالمليون£)	*173*

٢٤	التغير في صادرات الاتحاد (كنسبة مئوية)	*175*
٢٥	شركاء الاتحاد في التجارة الخارجية	*176*
٢٦	التجارة الخارجية في الاتحاد (بملايين الدولارات)	*177*
٢٧	ميزان المدفوعات – الحسابات الجارية و الرأسمالية في الاتحاد (بملايين الدولارات)	*179*
٢٨	قيمة انتاج التبغ بالنسبة إلى مجموع قيمة المحاصيل الزراعية في روديسيا الجنوبية (بآلاف الجنيهات الاسترليني)	*181*
٢٩	هيكل الصناعة التحويلية في الاتحاد بين عامي ١٩٥٦ – ١٩٥٧	*185*
٣٠	القيمة الإجمالية للانتاج الزراعي – التعديني – الصناعات التحويلية (الأوروربية) في روديسيا الجنوبية بين عامي ١٩٤٨ – ١٩٥٨ (بالمليون £)	*189*
٣١	العمالة في مجال التعدين في روديسيا و نياسالاند في الفترة بين ١٩٥٠ – ١٩٥٥ (بآلالاف)	*194*
٣٢	العمالة غير الأفريقية و الأفريقية في روديسيا الجنوبية منذ عام ١٩٣٦ – ١٩٦٣ (بالالاف)	*194*
٣٣	العمالة من الأفارقة و الأوروبيين في روديسيا حسب القطاع في الفترة بين ١٩٥٤ – ١٩٦٤ (بالالاف)	*195*
٣٤	قوة العمالة في الصناعات التحويلية – الزراعة – التعدين، روديسيا الجنوبية، بين عامي ١٩٣٨ – ١٩٥٧	*196*
٣٥	الدخول و المرتبات السنوية للأفارقة العاملين بالزراعة في الاتحاد بين عامي ١٩٥٤ – ١٩٥٩	*200*

٣٦	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب المقاطعة في الاتحاد في الفترة بين ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨	*201*
٣٧	توزيع الدخل الشخصي في الاتحاد عام ١٩٥٦	*204*
٣٨	الأجور في الاتحاد عام ١٩٥٦	*204*
٣٩	الدخل القومي و الإنفاق في الاتحاد في الفترة بين ١٩٥٠ - ١٩٥٥ (بالمليون £)	*205*
٤٠	الإيرادات و النفقات الحكومية على تعليم الأفارقة في نياسالاند و روديسيا الشمالية عام ١٩٥٠	*223*
٤١	عدد مدارس البعثات، و قيم منح الحكومة لهذه المدارس في روديسيا الجنوبية	*224*
٤٢	المدارس الحكومية في الاتحاد عام ١٩٥٨	*225*
٤٣	أعداد الأفارقة المسجلين في المدارس بين عامي ١٩٥٧ ـ ١٩٦٠	*227*
٤٤	نفقات الحكومة على التعليم لعام ١٩٥٩	*230*
٤٥	نفقات التعليم بالنسبة للأوروبيين	*231*



المقدّمـــة

شهد العالم تكالباً استعمارياً على إقتسام أراضي القارة الأفريقية منذ القرن الخامس عشر، حينما بدأت هذه النزعة الاستعمارية في أوروبا. وكانت البرتغال هي رائدة الحركة الاستعمارية ضد القارة السمراء. وقد اتخذ البرتغاليون من التجارة ستاراً لأعمالهم الاستغلالية في القارة الأفريقية. ومنذ القرن الخامس عشر حتى بدايات القرن العشرين أصبحت القارة ميداناً للتنافس الاستعماري الأوروبي، الذي رأى أن أفريقيا أكثر المناطق ملاءمة لتصريف فائض المنتجات الأوروبية، وأيضاً إيجاد منافذ للزيادة المطردة في عدد سكان أوروبا من خلال ذهاب البعض إلى أفريقيا لأغراض اقتصادية والإقامة الدائمة فيها. وهناك هدف آخر لهذا التنافس الاستعماري حيث اعتبرت الدول الاستعمارية توسع الدولة خارج حدودها يعتبر شرطاً أساسياً لقيام ودوام الدول الأوروبية.

هكذا أصبحت القارة مرتعاً خصباً للاستعمار الأوروبي. وعانت القارة من الرجل الأبيض الدخيل الذي أصبح يتحكم في مصير الأفريقي صاحب الأرض، ومن ثم بدأت التفرقة العنصرية ضد الأفريقيين تتخذ صوراً متعددة، منها رفض السماح للأفريقي بدخول عربة القطار، أو الفندق، أو المصعد، أو المطعم، الذي يدخله الأوروبي، ويجرد الاستعمار

الأفريقي من منتجاته ويرغمه على العيش في حالة من الفقر والعوز، ويحرمه من التعليم والتدريب المهني، ويحول بينه وبين الأعمال الماهرة. ويدفع له أجور الكفاف، ويبقيه في الأحياء الفقيرة القذرة أو المعازل التي طحنها البؤس والفقر. وينكر عليه حقه في الاستقرار الاجتماعي، ويحرمه من كل أشكال التعبير الديموقراطي بما في ذلك حق الاقتراع والحقوق النقابية، التي يمكن أن يستعين بها للتخلص من ظروفه الاجتماعية والاقتصادية المروعة، وأصبح هناك استعمار اقتصادي لاستنزاف خيرات الشعوب الأفريقية لحساب أوروبا ورفاهيتها. وأيضاً أقام المستعمر حدوداً سياسية وهمية لبلدان القارة تهدف إلى عزلة شعوب القارة عن بعضها لإحكام سيطرة الرجل الأبيض.

إلا أن القومية الأفريقية لم تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا الاستغلال المخيف الذي أخذ يمتص دماء القارة، فعزم الشعب الأفريقي على الكفاح ضد السيطرة الاستعمارية. ولقد كان هذا الكفاح بشتى الصور، بالمظاهرات والمواكب الجماهيرية، حملات المقاطعة والإضراب، الانتخابات وتكوين الأحزاب السياسية، إصدار الصحف ونشر البيانات.... إلخ.

تحاول الدراسة إبراز محاولة بريطانيا والمستوطنين البيض في منطقة وسط أفريقيا الاستيلاء على خيرات وثروات هذه المناطق الاقتصادية، وخصوصاً مستوطني روديسيا الجنوبية التي تم وضع خيوط المستعمرات الثلاثة في أيديهم، فأرادوا الاستيلاء على مغانم الثروات المعدنية من روديسا الشمالية باستخدام الأيدي العاملة الوفيرة في نياسالاند. حيث خشي البريطانيون من قيام اتحاد بين مناطق وسط أفريقيا والأقاليم المجاورة في

الشرق وتكوين دولة أفريقية خالصه تستطيع مواجهة البيض في الجزء الجنوبي من القارة، وبالتالي الحد من الاستغلال الاستعماري لاقتصاد القارة الأفريقية. وهذا ما لم تسمح به الأقلية البيضاء في الجنوب. وهذا ما أدى ببريطانيا الى فرض الاتحاد على الأفارقه في هذه المنطقة بهدف السيطرة الكاملة عليها. ولكن كان رد فعل الأفارقة هو الرفض التام على تكوين هذا الاتحاد، واستطاعوا أن يروا أنه ليس في صالحهم على الاطلاق كما يزعم البيض، إنما هو لتأكيد وزيادة سيطرة البيض على هذه المناطق لصالح المستوطنين في روديسيا الجنوبية على وجه الخصوص.

تعتبر دراسة موضوع اتحاد وسط أفريقيا، مطلباً بحثياً مهماً لتأريخ فترة مهمة في تاريخ هذه المنطقة، في محاولة لفهم سياسية المحتل البريطاني الاستعمارية، وسبل الاستغلال الاقتصادي لمقدرات البلاد، ومن ثم استغلال الأفارقة أهل البلاد الأصليين من أجل العمل لديهم. كما أنها تساعد على فهم عمليات السيطرة التي كانت تمارسها شركات المستوطنين البيض في الروديسيتين وذلك لرفع المستوى الاقتصادي فيهما وخاصة روديسيا الجنوبية.

وتحلل الدراسة أيضاً حقيقة ادعاء الأوروبيين استخدام مبدأ المشاركة بين الأوروبيين والأفريقيين أصحاب البلاد الأصليين في هذه المناطق. ولكن لم يتم استخدام هذا المبدأ أبداً في أي ناحية من نواحي الحياة في أقاليم الاتحاد الثلاثة. وكان هناك استئثار من قبل المستوطنين بكل شئون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان هناك موقف عدائي واضح من قبل الأوروبيين لأهل البلاد الأصليين تمثل في مزيد من التفرقة العنصرية ومزيد من وجود الحاجز اللوني بين الوطنيين والأوروبيين. وهذا

أدى إلى عدم انسجام تام بين الوطنيين والأوروبيين ورفض قاطع من قبل الوطنيين لتقبل هذا الاتحاد. وهذا ما تحاول هذه الدراسة توضيحه وإثباته.

تطرح هذه الدراسة العديد من التساؤلات بهدف إيجاد الإجابات اللازمة لفهم هذه الفترة من تاريخ القارة، ومن هذه التساؤلات:

أ- هل تم العمل بمبدأ المشاركة في نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الأفريقيين والمستعمرين في مناطق الاتحاد الثلاث؟

ب- ما مدى استغلال المستعمر الأبيض لاقتصاد هذه المناطق على حساب أصحاب البلاد الأصليين؟

ج- ما هي أهداف الاستثمارات الأجنبية والقادمة من الخارج في مناطق الاتحاد؟

د- هل حصل الأفارقة (أصحاب البلاد الأصليين) على ما وعدهم به المستعمر الأبيض من ارتفاع مستوى المعيشة، والمرتبات بالنسبة إليهم؟

ه- هل تم إزالة التفرقة العنصرية في جميع مجالات الحياة في هذه المناطق بإقامة هذا الاتحاد؟

و- هل استطاع الأفارقة إنماء الوعي السياسي لديهم وتجميع قواهم بطرق منظمة لكي يتمكنوا من التخلص من هذا الاتحاد والحصول على الاستقلال؟

أما عن منهج الدراسة فهو المنهج التحليلي الذي يعتمد على رصد الأحداث التاريخية ثم تحليلها تحليلاً موضوعياً من أجل الوصول لمعرفة أهدافها.

ولقد كان هناك العديد من الصعوبات التي واجهت الكاتبة أثناء الكتابة، منها، قلة المعلومات والكتب التي تتناول الجانب الاجتماعي للاتحاد من حيث العادات والتقاليد وتأثير الاستعمار على الأفارقة في هذا الجانب في الاتحاد. أيضاً قلة المعلومات التي تتناول الجوانب الفنية والآداب والفنون وتأثيرها في هذه المناطق.

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت بشكل أو بآخر هذا الموضوع بالدراسة والتحليل، ومن هذه الدراسات:

١- دبلومه بعنوان " اتحاد روديسيا ونياسالاند، شوقي محمود علي الخشاب، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ١٩٦٣".

هذه الدراسة هي دراسة في الجغرافيا السياسية والتي قامت وباستفاضة بشرح التكوين الجغرافي والسكاني وتوزيعات القبائل في منلطق الاتحاد الثلاث، وتطرقت الدراسة لبعض جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الاتحاد. ولكن هذه الرسالة لم تتعرض للنواحي السياسية وأيضاً لم تتعرض لحل الاتحاد وحصول هذه المناطق على الاستقلال لأنه تم مناقشتها قبل حل الاتحاد أساساً عام ١٩٦٣.

٢- "اتحاد وسط أفريقيا ١٩٥٣ – ١٩٦٣، محمود عبد المنعم مرتضى، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٦٦".

هذه الدراسة تتناول بالأساس الدستور ببنوده وفقراته. وهي دراسة قانونية أكثر منها تاريخية، ولكنها تتعرض أيضاً للحركة الوطنية في هذه المناطق والتي أدت في النهاية الى حل الاتحاد عام ١٩٦٣. وأيضا تتحدث قليلاً عن بداية تكوين الجمعيات والمنظمات والتي أدت فيما بعد الى ظهور الاحزاب المنظمة في هذه المناطق.

أما عن أهم المراجع والمصادر التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة فيمكن تصنيفها كالآتي:

أولاً- وثائق غير منشورة:

اعتمدت هذه الدراسة على العديد من الوثائق غير المنشورة من وثائق Public ***Record Office***، والتي اختصت بالأحداث في المنطقة منذ عام ١٨٨٥، وبدستور عام ١٩٢٣ و الخاص بروديسيا الجنوبية، و أيضاً بدستور تأسيس الاتحاد. وهناك بعض الوثائق الخاصة بالتعليم، وأخرى ببعض النواحي الاقتصادية لمناطق الاتحاد.... وغيرها. وتتضمن هذه الوثائق أعداد كبيرة من البيانات والمراسلات والأرقام والتي تتحدث عن اغلب النواحي في الاتحاد.

ثانياً- وثائق منشورة:

تم الاعتماد على بعض الوثائق المنشورة والتي تضمنت بعض النقاط عن الحركة الوطنية، وبعض اللجان في منطقة الاتحاد. وأيضاً بعض الوثائق من الأمم المتحده عن بعض المعاملات والمعاهدات التجارية بين مناطق الاتحاد الثلاث، من ناحية، و بين العديد من البلدان الاجنبية الآخرى من جهة أخرى. ووثائق أخرى منشورة تتعلق ببعض المراسلات واللقاءات في فترات الطوارئ والاضطرابات في الاتحاد.

ثالثاً: المراجع العربية

اعتمدت الدراسة على العديد من المراجع العربية الهامة في هذه الدراسة، ومنها على سبيل المثال:

١- راشد البراوي: مشكلات القارة الأفريقية السياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٠

يتناول تكوين الروديسيتين قبل الاتحاد (من جميع النواحي السياسية، والعنصرية، والتعليمية). ثم يتناول فكرة تكوين الاتحاد والمؤتمرات التي أقيمت من أجل هذا الأمر، ثم يتناول المرجع مبدأ المشاركة وأهدافه ومدى تطبيقه في الأقاليم الثلاث في جميع نواحي الحياة.

٢- شوقي عطاالله الجمل: قضية روديسيا بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)

يتناول هذا المرجع الهام تاريخ منطقة روديسيا منذ القديم، حيث يتناول تكوينات القبائل في المنطقة، وبداية دخول الاستعمار، والمعاهدات

والاتفاقيات التي قامت بين المستعمرين، والقبائل الأفريقية، ويتناول أيضا الوضع السياسي في المنطقة حتى تكوين الاتحاد وانهياره.

٣- فؤاد محمد الصقار: التفرقه العنصرية في أفريقيا، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٢.

يتناول هذا المرجع الاتحاد وتكوينه، والعلاقة بين الأوروبيين والأفريقيين خلال الاتحاد. وتناول أيضاً بداية دخول الاستيطان الأوروبي إلى هذه المناطق، وتغلغله فيها. ثم تحدث عن كل إقليم

منفرداً من حيث الاستعمار والتفرقة العنصرية، والاستيطان الاوروبي، والقوانين، ومشاكل الضرائب، والنفقات، ومشكلة الأرض، والعمل، والتعليم، والسكان، و مبدأ المشاركة، و التعدين، و الحاجز اللوني في كل إقليم من أقاليم الاتحاد.

رابعاً: المراجع الأجنبية

من المراجع التي اعتمدت عليها في هذه الدراسه مراجع أجنبية تحدثت مثلاً عن مبدأ المشاركة التي ادعى المستوطنون العمل بها في الاتحاد

1- T.R.M. Creighton: The Anatomy of Partnership (Southern Rhodesia and the Central Africa Federation), Faber and Faber, London, 1960.

يتناول هذا المرجع تكوين روديسيا الجنوبية ومن ثم وضع روديسيا الشمالية كمحمية. ويتحدث أيضاً عن دستور الاتحاد وآلياته، وحق الانتخاب في كل إقليم من أقاليم الاتحاد على حدة، ثم حق الانتخاب

في الاتحاد ككل، والانتخابات الفيدرالية. ثم يتحدث عن السياسات الفيدرالية وعن مبدأ المشاركة، وهل تم العمل بهذا المبدأ في جميع نواحي الحياة السياسية والتعليمية والاجتماعية، وأيضاً يتناول بالدراسة بعض الأحزاب التي تأسست أثناء الاتحاد (وهي أحزاب بيضاء). ثم ينتهي الاتحاد بالتحدث عن مستقبل انهيار الاتحاد.

2- Mason, Philip: Year of Decision, Rhodesia and Nyasaland in 1960 (London: Oxford University Press, 1960

يبدأ هذا المرجع بالتحدث عن بريطانيا وأفريقيا. ثم يتناول الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية لأقاليم الاتحاد الثلاث. ثم تناول المؤتمرات واللقاءات التي أقيمت من أجل إقامة الاتحاد، ثم بعد إقامته

تناول المرجع مبدأ الشراكة وحق الانتخاب في روديسيا الجنوبية والاتحاد. ثم تناول حق الانتخاب بالنسبة للأفارقة. وتناول أيضاً بعض الجوانب الاقتصادية في أقاليم الاتحاد مثل المرتبات ودخل الفرد و الوظائف و التجارة. تلا ذلك تناوله لفترة الطوارئ في نياسالاند عام ١٩٥٩، وسياسة بريطانيا في الاتحاد بعد انقضاء حالة الطوارئ.

3- Barber, William J.: The economy of the British Central Africa, A Case Study of Economic Development In dualistic Society (London: Oxford University Press, 1961)

ويتحدث هذا المرجع عن أهم اقتصاديات هذه المناطق، الزراعية والصناعية والتعدينية. وأيضاً بعض اللمحات عن التعليم في أقاليم الاتحاد

ولقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى تمهيد وخمسة فصول،

تمهيد: بعنوان "التطور التاريخي لفكرة الاتحاد"، وهو يبدأ بنبذه عامة عن جغرافية كل منطقة من مناطق الاتحاد، ثم يتناول المنطقة منذ بداية دخول الاستعمار البريطاني الى المنطقة.. امتداداً لنظم حكم هذا الاستعمار قبل تكوين الاتحاد.. وصولاً إلى تطور فكرة الاتحاد حتى تأسيسه وقيامه. وأهمية هذه المناطق للمستعمر الأبيض، لكي يقيم فيها هذا الاتحاد. وأيضاً يتناول الرفض الأفريقي لهذا الاتحاد وأسباب ذلك

الفصل الأول: بعنوان "قيام الاتحاد"، يتحدث عن قيام الاتحاد وآلياته من حيث وجود دستور تأسيس الاتحاد، ويعرض نظرياً لمبدأ المشاركة الذي يقوم الاتحاد عليه. ثم يتناول النظم البريطانية في إدارة الاتحاد من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية.

الفصل الثاني: بعنوان، "اقتصاديات الاتحاد"، ويتناول اقتصاديات الاتحاد من زراعة وصناعة ونقل و مواصلات، ثم يتناول بالدراسة المشروعات الاستثمارية الأجنبية في المنطقة (استثمارات أمريكية و بريطانية). ويتحدث أيضاً عن قروض الاتحاد الداخلية والخارجية.

الفصل الثالث: بعنوان، "تأثير اقتصاديات الاتحاد على الأفارقة"، ويتناول هذا الفصل التأثير الاقتصادي للاتحاد على الأفريقيين من حيث الميزان التجاري وتأثيره، الانتاج، العمالة في الاتحاد، ودخل الفرد ومستوى معيشته..... وغيرها.

الفصل الرابع: بعنوان، "التأثير الاجتماعي لاتحاد وسط أفريقيا على الأفارقة"، ويتناول تأثير قيام الاتحاد الاجتماعي على الأفريقيين من حيث التمييز العنصري والتعليم والوسائل الإعلامية والآداب والفنون.

الفصل الخامس: بعنوان، "انهيار الاتحاد"، وهو الفصل الأخير في الرسالة، ويتحدث عن موقف الأفارقة من الاتحاد، وتكوين الأحزاب والهيئات الوطنية، والقيام بالمقاطعات، والإضرابات السلمية من أجل الانفصال عن الاتحاد، وحدوث اضطرابات شديده داخل جميع مناطق الاتحاد. ثم يتناول موقف الأمم المتحده من الأحداث الجارية في داخل الاتحاد. وقيام العديد من المؤتمرات واللجان والاجتماعات بين البيض في الاتحاد، وحكومة بريطانيا من جانب، وبينهم وبين الزعماء الأفارقة في مناطق الاتحاد الثلاث من جانب آخر. وصولاً إلى استقلال كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند وبقاء روديسيا الجنوبية تحت حكم الأقلية البيضاء.

وإنني أجد أنه من واجبي أن أسجل شكري وعرفاني الشديد لأستاذي ومعلمي بقسم التاريخ بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة، الأستاذ الدكتور/ السيد علي أحمد فليفل، على جهده الوافر ومساعدته الكبيرة لي في توجيهي وإرشادي. وعلى سعة صدره الكبيرة وتحمله ودعمه الكبير لي..

اختصارات الكتاب

الاختصار	أصل الاختصار	ترجمة الاختصار
B.S.A.C	*The British South Africa Company*	شركة جنوب أفريقيا البريطانية
R.P	*Rhodesian Party*	الحزب الروديسي
P.P	*Progressive Party*	الحزب التقدمي
R.L.P	*Rhodesian Labour Party*	حزب العمال الروديسي
	Reform Party	الحزب الجديد
S.R.L.P	*Southern Rhodesia Labour Party*	حزب العمال لروديسيا الجنوبية
U.R.P	*United Rhodesia Party*	الحزب الروديسي المتحد
U.F.P	*United Federal Party*	الحزب الفيدرالي المتحد
A.N.C	*African National Congress*	المجلس الوطني الأفريقي
M.C.P	*Malawian Congress Party*	
R.S.T	*Rhodesian Selection Trust*	
M.B.C.A	*Merchant Bank of Central Africa*	
C.D.C	*Commonwealth Development Corporation*	شركة تنمية الكمنولث
C.D.F.C	*Commonwealth Development Finance Company*	شركة تمويل تنمية الكمنولث
N.D.P	*National Democratic Party*	الحزب الوطني الديموقراطي
C.A.P	*Central Africa Party*	حزب وسط أفريقيا
S.R.AN.C	*Southern Rhodesia African National Congress*	المؤتمر الوطنب الأفريقي لروديسيا الجنوبية
N.D.P	*The National Democratic Party*	الحزب الوطني الديموقراطي

Z.A.P.U	*Zimbabwe African People Union*	اتحاد شعب زيمبابوي الأفريقي
Z.N.P	*Zimbabwe National Party*	حزب زيمبابوي الوطني
	Federation of Welfare Societies	اتحاد جمعيات الرفاهية الأفريقية
Z.A.N.C	*Zambia African National Congress*	مؤتمر زامبيا الوطني الأفريقي
U.N.I.P	*United National Independence Party*	حزب الاستقلال الوطني المتحد
D.P	*Dominion Party*	حزب الدومنيون
A.M.W.U	*African Mine Workers Union*	اتحاد العمال الأفارقة
P.R.O	*Public Record Office*	دار الوثائق البريطانية
R.F	*The Rhodesian Front*	الجبهة الروديسية
Z.A.N.U	*Zimbabwe African National Union*	اتحاد زيمبابوي الوطني الأفريقي

فَصْلٌ تمهيدي

التطور التاريخي لفكرة الاتحاد

أولاً- شعوب ومستعمرات وسط أفريقيا قبل الاستعمار

ثانيا- الاستعمار البريطاني في وسط أفريقيا

ثالثاً- نظم الحكم البريطانية في وسط أفريقيا

رابعاً- فكرة اتحاد وسط أفريقيا

١- أسباب تأسيس اتحاد وسط أفريقيا

٢- تطور فكرة الاتحاد

التطور التاريخي لفكرة الاتحاد

تعتبر مناطق تكوين الاتحاد الثلاث (روديسيا الشمالية – روديسيا الجنوبية – نياسالاند) من المناطق الهامة في منطقة وسط القارة. يتحدث هذا الفصل في جزءه الأول عن هذه الأقاليم الثلاث من حيث موقعها، وحدودها و جغرافيتها عموماً. ثم يتناول بالعرض التكوين السكاني في هذه المناطق، ثم يتطرق بعد ذلك إلى بدايات دخول الاستعمار الأوروبي إلى هذه المناطق لتنتقل بعد ذلك الى فترة حكم شركة جنوب أفريقيا البريطانية لهذه المنطقة، والحروب التي قامت بين الشركة من جهة والقبائل الأفريقية في هذه المناطق من جهة آخرى للاستيلاء تماماً على هذه القبائل. ويتناول أيضاً هذا الفصل القوانين والدساتير التي حكمت هذه المناطق خلال بدايات القرن العشرين. ثم ينتقل بعد ذلك إلى فكرة إقامة الاتحاد بين الأقاليم الثلاث وأسبابه ونتائجه، والمؤتمرات، والاجتماعات، التي أقيمت من أجل هذا الغرض. ويتناول أيضاً اللجان التي بعثت للأقاليم الثلاث لبحث فكرة الاتحاد، والنتائج التي توصلت إليها بعد البحث والاستقصاء. وفي نهاية هذا الفصل نتطرق الى رد فعل الأفارقة أصحاب هذه المناطق الأصليين على رغبة المستعمر في إقامة هذا الاتحاد حتى قيامه بالفعل عام ١٩٥٣.

أولاً- شعوب ومستعمرات وسط أفريقيا قبل الاستعمار

إن اتحاد وسط أفريقيا اتحاد فيدرالي يقع في وسط أفريقيا، ويضم ثلاثة أقاليم هامة في وسط وجنوب القارة (روديسيا الجنوبية – روديسيا الشمالية – نياسالاند). ويقع هذا الاتحاد في قلب النصف الجنوبي من القارة ويشكل مساحة قدرها ٤٨٦.١٠٩ أميال مربعة على امتداد طوله نحو ألف

ميل من الشمال إلى الجنوب[١]. ويعتبر حجم الاتحاد أكبر من تكساس وكالفورنيا و نيويورك مجتمعة، و يتجاوز حجم شمال أوروبا بالكامل[٢].

و يعتبر الاتحاد دولة داخلية محاطة بدول مختلفة، حيث يحدها من الشمال تنجانيقا (تنزانيا حالياً) و الكونغو، و من الشرق موزمبيق، و من الجنوب اتحاد جنوب أفريقيا و أخيراً من الغرب كل من أنجولا و بتسوانا[٣].

معظم الروديسيتين ترتفع عن مستوى سطح البحر ما بين ٣٠٠٠ و٥٠٠٠ قدم، أما نياسالاند فهي ترتفع عن مستوى سطح البحر بحوالي من ٢٥٠٠ حتى ٧٥٠٠ قدم. و يمر في الاتحاد ككل العديد من الأنهار الهامة و منها نهر الزمبيزي (و يعتبر هذا النهر هو الحد الفاصل بين روديسيا الشمالية و الجنوبية) و يوجد أيضاً نهر ليوبولا ***Luapula***، نهر الشامبيشي ***chambeshi***، و من البحيرات بحيرة نياسا ***Lake Nyasa***، وبحيرة بنجيولا ***Lake Bangweula***[٤].

يوجد في الاتحاد حوالي ٨ مليون شخص، ٧.٥٠٠.٠٠٠ منهم أو أكثر قليلاً من الأفارقة، ٣٠٠.٠٠٠ من البيض أو الأوروبيين، ٢٥,٠٠٠ آسيويون، ١٣.٥٠٠ ملونون. هذا التنوع يجعل هذه المنطقة من أكثر المناطق تنوعاً في الأعراق في أفريقيا كلها[٥]. وتعتبر نياسالاند أكثر مناطق الاتحاد

---

(١) إلهام محمد علي ذهني: بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ أفريقيا الحديث، القاهرة، بدون ناشر، ١٩٩٩، ص ٣٣٧.

2) Dvorin, Eugene p.: Central Africa's first federal election: Background ***and issues, (The (٢ Western Political Quarterly ,Utah, University of Utah, Vol. 7, No. 3, Sep.1954), P. 369.***

(٣) انظر الملاحق، خريطة رقم (١)، حدود اتحاد روديسيا و نياسالاند، ص ٣١٥ ؛ وراجع، إلهام محمد علي ذهني: مرجع سابق، ص ٣٣٧.

Dvorin Eugene: op.cit, P. 369

4) Robinson, A.E.P.: 1961, The Year of decision in Rhodesia and Nyasaland, (African.

5) Affairs, Oxford University Press, London, Vol. 60, No. 240, July 1961) P. 400.

كثافة في السكان (٦٣ شخص لكل ميل مربع)، يليها روديسيا الجنوبية (١٤ شخص لكل ميل مربع)، و أخيراً روديسيا الشمالية (٧ أشخاص لكل ميل مربع). و كانت نسبة الأفريقيين الى الأوروبيين في الاتحاد حوالي ٣٠: ١ [١].

١ – جغرافية اتحاد وسط أفريقيا:

من الأهمية بمكان أن نفهم جغرافية الإقليم، وصلته بمقومات الاتحاد،

روديسيا الجنوبية

تبلغ مساحتها حوالي ١٥٠.٣٣٣ ميل مربع[٢]. وهي إقليم هضبي تقع فوق هضاب ميتابيليلاند و ماشونا لاند و هي تشغل منطقة مرتفعة من هضبة أفريقيا الجنوبية. و تحيط بها الأراضي المنخفضة لنهر الزمبيزي واللمبوبو و آراضي موزمبيق من الشمال و الجنوب و الشرق[٣].

يتخلل روديسيا الجنوبية العديد من الأنهار وأهمها نهر الزمبيزي وروافده حيث يعتبر من أهم أنهار الاتحاد على الإطلاق، وهو الحد الشمالي لروديسيا الجنوبيه، ويعترض المجرى شلالات فيكتوريا الشهيرة[٤]. وهناك أنهار أخرى تسير إلى الجنوب والجنوب الشرقي وهي روافد لنهري لمبوبو وسابي.

ويمكن القول إن روديسيا الجنوبيه كانت صالحة لاستيطان البيض بحكم موقعها الجغرافي الجنوبي بالمقارنة مع روديسيا الشمالية ونياسلاند،

---

١) ***Dvorin, Eugene p.: op.cit, P. 370.***

٢) أنظر الملاحق، خريطة رقم (٢)، خريطة روديسيا الجنوبية السياسية، ص ٣١٦؛ وراجع، شوقي عطا الله الجمل: قضية روديسيا بين الأمم المتحده و منظمة الوحدة الأفريقية، الهيئه المصريه العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢.

٣) إلهام محمد علي ذهني: المرجع السابق، ص ٣٣٨.

٤) شوقي محمود علي الخشاب: إتحاد روديسيا ونياسلاند، دراسه في الجغرافية السياسية"، دبلومه منشورة، معهد البحوث و الدراسات الأفريقيه، جامعه القاهره، يونيو ١٩٦٣، ص٦.

نظراً لارتفاع الجزء الأوسط منها، ووفرة أمطارها ومن أهم مدنها بولاوايو وسالزبوري [١].

روديسيا الشمالية

هي أيضاً هضبة يتراوح إرتفاعها بين ٣٠٠٠ – ٤٠٠٠ قدم[٢]. ولروديسيا الشمالية شكل شاذ عن باقي الدول الأفريقية إذ تضيق في قسمها الأوسط ضيقاً شديداً ثم تعرض على شكل جناحين يمتد أحدهما نحو الغرب في زامبيزيا العليا (باروتسيلاند)، والثاني نحو الشمال الشرقي ليصل إلى حدود نياسالاند وتنجانيقا وكاتنجا[٣].

يقطع روديسيا الشمالية العديد من المجاري النهرية، ولا يوجد بها أنهار مهمة بحد ذاتها و لكن يوجد بها روافد الأنهار المهمة في القارة (الكونغو- الزمبيزي) و تعتبر هذه الأنهار من أهم الأمور التي كان لها دور هام في التغلغل الأوروبي إلى هذه المنطقة فيما بعد[٤].

نياسالاند

تقع في الجزء الجنوبي من الأخدود الأفريقي العظيم. طولها من الجنوب إلى الشمال حوالي ٩٠٠ كم، و أكبر عرض لها ١٢٠ كم. ولها حدود مع تنزانيا من الشمال والشمال الشرقي، و تقع موزمبيق في شرقها و جنوبها و جنوبها الغربي، و روديسيا الشمالية في غربها. و تعتبر بحيرة نياسالاند ثالث بحيرات أفريقيا، طولها ١٣٦ ميلاً و الأرض من حولها مرتفعة و تعتبر من مجموعات بحيرات الزمبيزي و نياسا و مالومي[٥].

---

(١) إلهام محمد علي ذهني: مرجع سابق، ص ٣٣٩.
(٢) شوقي محمود على الخشاب: المرجع السابق، ص ٧.
(٣) انظر الملاحق، خريطة رقم(٣)، خريطة روديسيا الشمالية السياسية، ص ٣١٧؛ وراجع، إلهام محمد علي ذهني: المرجع السابق، ص ٣٣٩.
(٤) شوقي محمود علي الخشاب: المرجع السابق، ص ٧.
(٥) انظر الملاحق، خريطة رقم (٤)، خريطة نياسالاند السياسية، ص ٣١٨؛ وراجع، إلهام محمد علي ذهني: المرجع السابق، ص ٣٤١.

تمتاز نياسالاند رغم صغر حجمها و مساحتها بتباين ظروفها الطبيعية[١]. فهي تضم أنواعاً متعددة من المناخ المداري ودون المداري، هذه المناطق لا تصلح لسكنى الأوروبين ولذلك استقر بها الوطنيون للزراعة. و الأجزاء الغربية و الجنوبية من البحيرة فيها ملاءمة أكثر لإستقرار الأوروبيين، و الأجزاء الشمالية فقيرة بينما الجنوبية غنية، و لذلك فهي أكثر كثافة حيث توجد المدن الهامة مثل بلانتير و زومبا[٢].

إن الموقع الداخلي للاتحاد يحتم عليه الاتجاه إلى الدول ذات أقرب المنافذ البحرية اليه، حيث تعتبر مناطق الاتحاد جزء من إقليم معزول في أفريقيا الجنوبية بحكم موقعها الجغرافي، ويفصلها عن العالم المحيط الهندي في الشرق والأطلنطي في الغرب، والغابات الإستوائية الكثيفة في الشمال. لذلك اقتصر احتكاكها بالعالم الخارجي على بعض النقاط الساحلية التي اجتذبت السكان بحكم موقعها الجغرافي[٣].

٢- الوضع في المنطقة قبل الوجود البريطاني:

إن المعلومات المتوفرة عن الشعوب التي عاشت في المنطقة ليست كثيرة ولكن هناك بعض الآثار المادية التي عُثر عليها وكذلك بعض الروايات التي يرويها الأسلاف عن هذه الشعوب التي سكنت هذه المنطقة. ولذلك سنتحدث عن كل إقليم على حده في هذه الفترة.

---

(١) إلهام محمد علي ذهني: مرجع سابق، ص ٣٤١.
(٢) انظر الملاحق، الخريطة رقم (٥)، بعض الملامح الطبيعية عن أقاليم الاتحاد الثلاث، ص ٣١٩ ؛ وراجع، نفس المرجع، ص ٣٤٢.
(٣) شوقي محمود علي الخشاب: مرجع سابق، ص ص ٣ – ٤.

روديسيا الجنوبية

كانت هذه المنطقة في العصور القديمة عامرة بأقوام لهم حضارتهم الخاصة، ولقد ترك هؤلاء الأقوام العديد من الرسوم الملونة على الأحجار وحوائط الكهوف. وهناك الكثير من العلماء الذين ربطوا بين هؤلاء الأقوام وبين البوشمن واستندوا في ذلك إلى التشابه بين الفن الذي تركه البوشمن على الصخور في روديسيا و بين بعض ما عثر عليه في أسبانيا و فرنسا و شمال أفريقيا و غيرها....

و يذهب فريق من العلماء إلى أن هؤلاء القوم يرجعون إلى جنس كان يعيش في هذه البلاد و لم يفد إليها من الخارج و لكنه تأثر بهجرات أجناس أخرى[١].

من رسومهم ندرك أنهم عرفوا القوس و السهم و استخدموها في الصيد و الدفاع عن النفس[٢]، و لقد ظل البوشمن لمده تزيد عن ٥٠٠ عام سادة المنطقة. ومع طلائع القرن الأول الميلادي وفد إلى المنطقة قوم جدد أخذوا يشاركون البوشمن في المنطقة. ويبدو أنهم دخلوا المنطقة سلمياً، واستمرت موجات تدفقهم لوقت طويل. و لكن حياتهم كانت مختلفة عن البوشمن حيث كانوا يسكنون الأكواخ و يعرفون طرق استغلال المعادن و استخدامها في أدواتهم[٣].

ومنذ القرن التاسع الميلادي تعرضت المنطقة لغارات الزنزج (البانتو) الذين زحفوا إلى المنطقة. أدت هذه الغزوات إلى انقراض معظم سكان هذه البلاد من البوشمن وأخذ عبور البانتو نهر الزمبيزي ودخولهم المنطقة شكل مجموعات صغيرة في أول الأمر على شكل قبائل عبرت النهر

---

(١) شوقي عطا الله الجمل: مرجع سابق، ص ٤٣.
(٢) شوقي عطاالله الجمل: مرجع سابق: ص ٤٤.
(٣) نفس المرجع، ص ٤٨ – ٤٩.

صوب الجنوب و نذكر من هذه القبائل التونجا ***Tonga***، التافارا ***Tavara***، زوي ***Zowi***، كارنجا ***Karanga*** [١].

يبدو أن هجرات البانتو ***Bantu Movement*** إلى هذه المنطقة تعتبر من أبرز الهجرات المعروفة في التاريخ، وكان لها تأثيرها على التكوين السكاني والحضاري على جنوب القارة الأفريقية.

وفيما يخص روديسيا استطاعت قبائل الكارنجا أن تبسط نفوذها أولاً على منطقة الميتابيلي ***Metabele Land***، ثم امتد هذا النفوذ إلى منطقة ماشونا ***Mashona*** في الشمال والشرق.

وحوالي القرن ١٥م ازدهرت إمبراطورية الميتابيلي وتقدمت الصناعة فيها، ولكن مع نهايات هذا القرن كانت الإمبراطورية على أعتاب انحلال مهدت لها الحروب الطاحنة بين أفراد البيت المالك وتنازعهم على العرش، فشهدت البلاد فوضى و أتاحت فرصة للطامعين و أصبح حكام الولايات شبه مستقلين في ولاياتهم. ثم تلا تلك الفتره دخول البرتغالين و انتزاع الأقاليم الداخلية[٢].

وتعرضت المونوموتابا ***Mwene Mutapa***[٣] أيضاً لغارات قبائل الروزوي ***Rozwi*** المحاربة و إستطاعت في أواخر القرن ١٧م إسقاط هذه الإمبراطورية[٤]*.

---

(١) نفس المرجع، ص٥٠.

(٢) أنظر الملاحق، الخريطة رقم (٦)، منطقة الميتابيلي، ص ٣٢٠؛ وراجع، شوقي عطاالله الجمل: المرجع السابق، ص ٥٤.

(٣) هذا اللفظ هو التحريف للفظ ***Mwene Mutapa*** ومعناها السيد القوي (***The Powerful Chief***)، وقد أطلق في المبدأ على زعيم قبائل الكارنجا لكن بعد ذلك شاع استخدامه على المنطقة كلها، ثم على جميع سكانها..

(٤) شوقي عطاالله الجمل: مرجع سابق، ص ٧٤.

* قبائل الروزوي غير معروفة الأصل، ولكن يرجح أيضاً أنها جاءت من جنوب غرب القارة واندفعت إلى وسطها وتمكنت أن تفرض سلطانها على روديسيا الجنوبية وموزمبيق

على أن الروزوي لم يلبثوا أن تعرضوا لزحف قبائل الزولو ***Zulu*** وكانت هذه القبائل حتى القرن ١٩م تستقر في ناتال ولكن حدثت خلافات داخلية أدت إلى سلسلة من الحروب. و برز في هذه الحروب القائد شاكا ***Shaka*** قائد الزولو[١] الذي أحرز انتصاراً على منافسيه عام ١٨١٩ و قتل عدد كبيراً منهم و هرب الباقون. وحول شاكا وأتباعه من الزولو إلى جيش من المحاربين و قسمه إلى فرق عسكرية على رأس كل منها قائد من خيرة رجاله، و قاد هذا الجيش في سلسلة من المعارك في وسط و جنوب القارة. و اضطر عدد كبير من سكان هذه المناطق إلى الالتجاء إلى المناطق الجبلية الوعره أو إلى صحراء كلهاري[٢].

استقرت مجموعات من القبائل التي اضطرت إلى الهجرة من (أراضي الزولو) إلى كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند. على أن مجموعة من الزولو بقيادة مزليكازي ***Mizilikazi*** [٣]، (والذي كان يعمل تحت قيادة

---

(١) القائد شاكا ***Shaka***: واحد من أعظم المحاربين، معاركه الحربية صنعت ثورة في طرق القتال في أفريقيا، عندما كان عمره ٦ سنوات تم إخراجه هو ووالدته من قبيلة أبيه وانتقلوا للعيش تحت حماية الملك ***Dingiswaya*** والذي عمل على تطوير وتنمية طريقته في التفكير. وبعد وفاة هذا القائد عام ١٨١٨ أصبح شاكا هو القائد واستطاع رفع مستوى جيشه، وكان دائماً ما يقسو عليهم ليحصل على الأفضل. ولكن في ٢٣/ ٩/ ١٨٢٣ انقلب عليه أخوه غير الشقيق ***Dingane*** وقتله ودفنه في مكان غير معروف قرب ناتال. لمزيد من المعلومات انظر الموقع الالكتروني ***www.bulawayo1872.com/history/tshaka.htm***.

(٢) شوقي عطاالله الجمل: المرجع السابق، ص ٧٣.

(٣) مزليكازي ***Mizlikazi***: هو أول ملك للميتابيلي، وهو ابن ماتشوبان ***Matshobana*** وهو قائد كومالو الشمالية ***Northern Khumalo***. قضى مزليكازي صباه في أراضي أجداده الزويد ***Zwide*** حيث كانت تنتمي أمه. ومع بدايات شبابه وصباه بدأ يلاحظ ضعف قوة الكومالو. وبعد مقتل والده بدأ يشعر ان الزويد يريدون قتله. وفي هذا الوقت أصبح قائداً لأحد فرق شاكا العسكريه. ولقد كان شجاعاً ومهاراته العسكريه عالية مما جعل شاكا يبدأ في القلق منه وأراد قتله. في هذا الوقت قرر مزليكازي تكوين مملكته الخاصه ولكن شاكا أرسل جيشاً لإيقافه ولكنه لم يفلح. وبحلول عام ١٨٢١ كون مملكته بالقرب من جبال دراكنزبرج وأسس فيها أول مدينة ملكية خارج ما يسمى الأن بريتوريا (جنوب أفريقيا). ثم بعد ذلك انتقل بمملكته شمالاً حيث أسس آخر مدينة ملكيه وأصبحت الميتابيلي قوة عسكرية. وفي عام ١٨٦٨ مات مزليكازي ودفن في ماتوبو ***Matopa Hills***. ولمزيد من التفاصيل أنظر الموقع الالكتروني ***www.bulawayo1872.com/history/mzlkazi.htm***

شاكا)، خرج عليه بجماعته و اشتبك معه في سلسلة من الحروب و يرجع السبب في ذلك إلى أن شاكا كان قد قتل والد مزليكازي لاتهامه بالخيانة[١]. و بعد أن اعلن مزليكازي التمرد على شاكا أغار عليه الأخير و بدأ مزليكازي في الهروب من سطوة شاكا و نصب نفسه رئيساً على قبيلة جديدة و هي الندوبيلي و التي أطلق عليها البوير اسم الميتابيلي[٢].

اتجه مزليكازي بعيداً عن أراضي الزولو فعبر جبال دراكنزبرج واخترق دولة الأورانج الحرة ثم اتجه غرباً نحو وادي ماريكو الخصب. ومن أخطر المصادمات التي تعرض لها الميتابيلي كانت مع البوير الذين بدأوا ما عرف بالزحف العظيم ***The Great Trek*** [٣] نحو الشمال بعد أن ضيق الإنجليز عليهم الخناق في معيشتهم في جنوب أفريقيا، فهاجروا في جماعات متعاقبة مما أدى إلى قيام دولة الأورانج الحرة والترنسفال. و ترتب على ذلك اصطدامهم مع الميتابيلي، فقام البوير بهجوم عنيف حطم فيه مستعمرات الميتابيلي و أجبرهم على ترك ناتال ووادي ماريكو فاضطر مزليكازي إلى الاتجاه شمالاً مرة أخرى و عبر نهر اللمبوبو ليستقر مع الميتابيلي بين اللمبوبو جنوباً و الزمبيزي شمالاً[٤].

هكذا استقر شعوب الميتابيلي في روديسيا الجنوبية وأسقطوا إمبراطورية الروزوي أخر شعوب دولة زيمبابوي وقتلوا أخر حكامها ولم يصادفوا مقاومه. ثم نمت قوة الميتابيلي في موطنهم الجديد.

---

(١) شوقي عطاالله الجمل: مرجع سابق، ص ٧٤.
(٢) إلهام محمد علي ذهني: مرجع سابق، ص ٣٤٣.
(٣) الزحف العظيم ***The Great Trek*** هي هجرات غربية- وشمالية غربية خلال الفترة من ١٨٣٠ – ١٨٤٠ من قبل المزارعين البوير والقادمين من مستوطنات شرق أوروبا و خاصة هولندا ***NetherLand***.
(٤) إلهام محمد علي ذهني: المرجع السابق، ص ٣٤٤.

روديسيا الشمالية

لا يعرف بالضبط التاريخ التي توغلت فيه الشعوب الأفريقية إلى المنطقة التي سميت روديسيا الشمالية، ولكن يمكن القول إنه في حوالي عام ١٥٠٠ اجتاحت المنطقة موجات مهاجرة من الشمال من الشعوب البنتاوية.

قرب نهاية النصف الأول من القرن ١٩م تمكنت أربع قبائل محاربة قوية من توطيد أقدامها وهي قبائل لواندا (*Luanda Tribe*)، باروتسي (*Barutse*)، بمبا (*Bemba*)، نجوني (*Njuni*). ولا يعرف بالضبط التاريخ أو الطرق التي سلكتها القبائل الثلاث الأولى في الوصول.

يُعتقد أن قبيلة "بمبا" وهي فرع من قبيلة "لوبا" القاطنة بمقاطعة كاتنجا بالكونغو، واحتلت موقعها قرب نهايات القرن السابع عشر عابرة نهر لوابولا ومتجهة شمال مستنقعات بنجويلو قبل أن تنشئ قرية للزعيم الأكبر بمنتصف هضبة تنجانيقا على مسافة غير بعيدة من مركز الحكومة الإدارية الآن في كاساما في المنطقة الشمالية. وحالما استقرت قبيلة بمبا عمدت إلى توسيع دائرة نفوذها مكتسحة القبائل التي أقل منها قوة حتى أصبح تحت قبضتها جميع المناطق الواقعة بين البحيرات الأربع "تنجانيقا (*Tanganyika*) – نياسا (*Nyasa*) – مورو (*Moro*) – بنجويكو"[١].

أما قبيلة "لواندا" فقدت نشأت أصلاً في الكونغو بعيداً في الشمال الغربي. وخلال هجرتها القبلية إنقسمت، إذ قام كل من ولدي الزعيم الهرم (موانايا مغو) بقيادة جيش لغزو آراضي جديدة، أحدهما استقر في وادي بوابولا، أما الأخر فقد قاد جماعته إلى الجنوب الغربي واستقر بها قرب منابع نهر زامبيزي.

---

(١) إدوارد كلينج (ترجمة/ محمود الشرقاوي): العنصرية و السياسة: مبدأ المشاركه في إتحاد روديسيا و نياسالاند، مطابع الدار القومية للطباعة و النشر، القاهرة، ص ١١.

أما قبيلة "الباروتس" التي تقطن وادي نهر زامبيزي في أعالي الوادي على مقربة من شلالات فيكتوريا. كان حاكم القبيلة يدعى "سيتوان" وكان في الأصل زعيماً لقبيلة كالولو (*Kalolo Tribe*) [١]. وقد هزم في أحد المعارك ففر هائماً على وجهه هو وأتباعه وعبروا نهر زامبيزي واستقروا في منطقة هضبة "تونجا" بروديسيا الشمالية. وعندما اندلعت الحرب الأهلية ما بين الباروتسي، اجتاح سيتوان وقبيلته كالولو آراضي الباروتسي و غزتها و أصبح سيتوان ملكاً للباروتس. وأصبح الكالولو من الحكام المميزين. و بعد موت سيتوان نجد الصراع على السلطة و تمكن الباروتس أخيراً من الثورة و القضاء على حكامهم من الكالولو[٢].

كانت قبيلة "نجوني" أخر القبائل القوية المحاربة التي وطدت أقدامها بالمنطقة مرتحلة شمالاً شأن الكالولو من الجزء الجنوبي للقارة. وعندما هزم شاكا "زعيم الزولو" زويدي زعيم "بنداندوي" فرت جماعات من هذه القبيلة شمالاً وتمكنت جماعتان منهم على الأقل من الرحيل حتى زامبيزي وعبرت إحداهما بقيادة زوانجندايا نهر الزمبيزي في عام ١٨٣٥ واستمرت الجماعه في الرحيل شمالاً حتى وصلت إلى بحيرة تنجانيقا حتى توفي زوانجندايا. وبعد رحيله انقسمت القبيلة عدة أقسام يرأس كل منها زعيم جديد. و رحلت أحدها شمالاً حتى بحيرة فيكتوريا – نيانزا، و الثانية جنوبا إلى نياسلاند الوسطى، و الثالثة إلى ما سمي بعد ذلك روديسيا الشمالية، شاقة طريقها عبر مملكة "بمبا" ملتحمة معها في معركة استمرت عدة أيام

---

(١) وهي فرع من شعب يازوتو و موطنه على مسافة ألف ميل من أراضي الباروتس.
(٢) نفس المرجع، ص ١٢.

لتستقر نهائياً في المنطقة التي أصبحت بعد ذلك حدود روديسيا الشمالية ونياسلاند[١].

نياسلاند

استقرت بها قبائل النجوني التي عبرت نهر اللمبوبو متجهة نحو روديسيا الجنوبية. وانتشرت تلك القبائل التابعة للزعيم زوانجندايا إلى الشمال من بحيرة فيكتوريا تاركة آثار التخريب قبل أن يستقروا في بحيرة نياسا. وكذلك استقرت قبائل الياو ***Yao***. و في الغرب من بحيرة نياسا استقرت قبائل اللوزي ***Lozy*** القادمة من الكونغو[٢].

ثانياً- الاستعمار البريطاني في وسط أفريقيا

منذ ما يقرب من ٢٠٠ عام كانت المنطقة التي يتكون منها الاتحاد منطقة غير معروفة ولم يطأها أوروبي بقدمه بسبب العديد من الظروف مثل، انتشار الأمراض، تقلبات المناخ المداري، المساحات الهائلة التي تفصل هذه المناطق عن بعضها في القارة الأفريقية. فأصبحت هذه المناطق لا تجذب الأوروبين على الإطلاق في هذه الفترة.

ولقد كان يسكن هذه المنطقة – كما قلنا سابقاً- جماعات عالية التنظيم مثل مملكة الميتابييلي ***Metabele***، والنجوني ***Ngoni***. وكانت هناك بعض القبائل المبعثرة مثل التونجا ***Tonga***، النيانجا ***Nyanja***، وكانت هذه القبائل خالية من أي تنظيم سياسي.

و كانت هذه القبائل تعتمد على الزراعة و الرعي، و لكنها لم تكن تعرف الاستقرار بسبب إغارات القبائل على بعضها من أجل السلب

---

(١) إدوارد كلينج: مرجع سابق، ص ١٢ – ١٣.
(٢) إلهام محمد علي ذهني: مرجع سابق، ص ٣٤٨.

و النهب حيث كانت في حالة تأهب مستمر وفي حالات كثيرة في ترحال مستمر[١].

و كان من أوائل المغامرين الأوروبيين الذين دخلوا هذه المنطقة هم البرتغاليون[٢]. ولكن ظل نفوذهم محصوراً بشريط صغير على السواحل الشرقية و الغربية و على طول وادي الزمبيزي الأسفل، بالإضافة للبرتغالين فقد أتى بعض المغامرين الأنجليز و بعض المغامرين من جنوب أفريقيا منجذبين لعاج وسط أفريقيا. و انجذب بعضهم ايضا لتجارة الرقيق في المنطقة[٣].

ومن أهم المغامرين الذين كان لهم أبلغ الأثر في دخول الأوروبيين إلى القارة الأفريقية و خصوصاً المنطقة الجنوبية و الوسطى منها، هو "ديفيد ليفنجستون" ***David Livingstone***[٤] الذي فتح الطريق أمام البعثات التبشيرية و حفزهم على إنشاء مراكز إقامة دائمة لهم بين القبائل للتأثير في معتقداتها و نظمها في الحياة.

---

[1] ***Brelsford, W.V (editor): Hand Book of The Federation of Rhodesia and Nyasaland, federal Information Department by Cassel and Company Ltd., London, 1960, p. 57.***

(٢) أنظر الملاحق، خريطة رقم (٧)، الطرق التي سلكها الرحالة الأوروبيون الى مناطق الاتحاد، ص ٣٢١.

[3] ***Ibid.: p. 58.***

(٤) ديفيد ليفنجستون ***David Livingstone***: ولد عام ١٨١٣م قي بلانتير-لانكشير-إسكتلنده، في عائلة بروتستانتية وعمل وهو صغير في صناعة القطن، كان محباً للقراءة وعاشقاً للأرض والمعالم الجغرافية. وكان أيضاً يميل إلى دراسة الطب. وبالفعل تم تسجيله في الكلية لدراسة الطب. وبعدها بقليل تقدم بطلب للانضمام إلى جمعية لندن التبشيرية ***London Missionary Society***. وفي عام ١٨٤٠ وخلال سنوات الدراسة قابل روبرت موفات وهو رحالة في إرسالية لجنوب أفريقيا، حيث استطاع اقناعه بالذهاب معه ووصلوا إلى المنطقة عام ١٨٤١ وتزوج ديفيد إبنة موفات عام ١٨٤٥ وبدأ باكتشاف المنطقة وكانت له العديد من الاكتشافات الهامة في المنطقة. وظل مريضاً آخر أربع سنوات في حياته ومن ثم مات عام ١٨٧٣ من الملاريا ونزيف داخلي. ومات ودفن بالقرب من بنجوالو في زامبيا، ولكن بعد ذلك نقل رفاته إلى بريطانيا حيث دفن في وستمنستر. ولمزيد من التفاصيل انظر الموقع الالكتروني ***www.wikipedia/wik/Davd_livingstone***

ولقد ذكر لفنجستون أن المسيحية وحدها ليست قادرة على تمدين القارة، و إنما يتعين فتح القارة السوداء للتجارة المشروعة[١]*، مثل إمداد أوروبا بالمنتجات الصناعية مثل القطن و ذلك للإرتقاء بالأفارقة في المنطقة. و لقد أمل ليفجستون أيضاً في تعليم الأفارقة مهارات جديدة لم يكونوا يعلمونها للارتقاء بشعوب هذه المناطق[٢].

في هذه الفترة انتشرت الإرساليات الدينية والتبشيرية التي أتت إلى المنطقة. ففي عام ١٨٥٨ كانت هناك إرسالية لندن ومقرها إنياني في الميتابيلي. وفي السبعينات كان هناك إرساليتان إسكتلنديتان في نياسلاند وأيضاً إرساليات إنجيليكية وكاثوليكية. وفي الشمال كان للفنجستون إرساليته الخاصة، وكان لها بعض المراكز على طول بحيرة تنجانيقا. بالإضافة إلى ذلك فإن فرانسوا كوليارد وهو فرنسي بروتوستنانتي ***Françoise Coillard***[٣] قد شق طريقه إلى باروتسيلاند حيث أسس إرسالية دائمة هناك عام ١٨٨٤[٤].

هذه الإرساليات في بداية الأمر لم يكن لها أي تفكير سياسي بل كانوا مشغولين بمبادئ الدين والحياة الأفريقية، ولكن شيئاً فشيئاً لم

---

(١) إدوارد كلينج: مرجع سابق، ص ٢٨.

* حيث كانت في هذه الفترة تتزايد بشده التجارة غير المشروعه.

2) ***Brelsford, W.V: op.cit, p. 58.***

(٣) فرانسوا كوليارد ***Francios Collier***: ولد عام ١٨٣٤ في شير ***Cher*** بفرنسا، درس في مدرسه بروتستانية حتى سن ١٥، ثم درس في الجامعة، وبعد ذلك تطوع في جمعية باريس الإنجيلية ***Paris Evangelical Missionary Society***. وأول تعين له كان في باسوتولاند. وعند وصوله كانت بداية الحرب بين باسوتو والبوير حيث تدمرت الإرسالية، فكان من أولى مهامه فتح محطة جديدة للإرسالية عام ١٨٦٥. كان له دور في المفاوضات بين باسوتولاند والبوير، ولد دور كبير في تأسيس إرسالية قوية في باروتسيلاند. وفي عام ١٩٠٤ عانى من وعكة صحية وتوفي في باروتسيلاند في روديسيا الشمالية. ولمزيد من التفاصيل انظر الموقع الالكتروني
www.en.wikipedia,org/wiki/fan%c3%A7ois_coillard

4) ***Brelsford, W.V: op.cit, p. 59.***

يستطيعوا أن يمنعوا أنفسهم من الانغماس في الحياة السياسية سواء محلية أو دولية. وفي بعض المناطق تحولت تلك الإرساليات إلى إرساليات حاكمة (حيث كانت كذلك في المناطق التي لم يكن لها قيادات أهلية وقبلية قوية). ولقد اجتذبت هذه الإرساليات حشود كبيرة من السكان الذين كانوا مستعدين للقبول بكتاب الرجل الأبيض (الإنجيل) في مقابل الغذاء والحماية. ولذلك كانت هذه الإرساليات بحاجة إلى أن تزود بالمؤن بصفة دورية ولذلك ففي عام ١٨٧٨ قام بناة السفن بجلاسكو ***Glasgow Ship Builder*** بالمشاركة مع التجار في تأسيس كيان تجاري يعرف ب"شركة البحيرات الأفريقية ***African Lake Company***" لإمداد الإرساليات بالمؤن و كان الغرض منها بالإضافة لذلك تقديم صورة عن التجارة المشروعة التي كانوا ينادون بها بدلاً من التجارة غير المشروعة مثل تجارة الرقيق[١].

وسوف نتحدث عن دخول الأوروبين لكل منطقة من مناطق الإتحاد على حدة.

روديسيا الجنوبية

أقام الأب "روبرت موفات" ***Robert Moffat***[٢] أقدم مركز ومحطة تنصيرية في كرومان. و حرص موفات في هذا الوقت على كسب ود و صداقة ملك الميتابيلي (مزليكازي) و خصوصاً بعد أن استقرت هذه القبيلة في روديسيا الجنوبية، حيث أدرك "موفات" أن مملكة الميتابيلي تعد مجالاً خصباً لعمل البعثات التبشيرية، فزار الملك عام ١٨٥٤ و نجح في الحصول منه

---

[١] ***Brelsford, W.V: op.cit, p. 59.***

[٢] روبرت موفات ***Robert Moffat***: ولد عام ١٧٩٥. في سن ١٤ تطوع في جمعية لندن. وفي عام ١٨١٦ ذهب إلى جنوب أفريقيا في منطقة الكيب تاون. عام ١٨٢٠ انتقل مع زوجته وابنته إلى كرومن ***Kuruman*** وعمل في الإرسالية هناك حتى عام ١٨٧٠. وقام أيضاً برحلة للمناطق المجاورة حتى شمال الميتابيلي وهدف هذه الرحلة هو التواصل مع الجمعية الملكية الجغرافية. ومن أعماله ترجمة الكتاب المقدس. وتوفي عام ١٨٨٣.

على إذن بفتح أراضي الميتابيلي أمام البعثات التبشيرية[١]. ووافق الملك على السماح لبعثته التبشيرية بالحضور إلى بلاده على أن يكون ضمن أفرادها ابن الدكتور موفات ويدعى جون سميث موفات ***John Smith Moffat***[٢]. و بعد موت مزليكازي لعبت هذه البعثات دوراً رئيسياً في الخلافات التي نشبت بين قبائل الميتابيلي لاختيار خليفة للملك و التي انتهت باختيار ابنه و يدعى جاندو ***Jando*** و الذي لقب بعد ذلك لوبنجيولا ***Lobengula***[٣].

و لقد أدى اكتشاف مناجم الذهب في الميتابيلي إلى جذب انتباه الأوروبيين إلى المنطقة و لكن الملك مزليكازي رفض في البداية أن يعطي حقوق استغلال المناجم لأحد[٤].

و خلال هذه الفترة ظهر سيسيل رودس ***Cecil Rhodes***[٥] الذي إستطاع أن يمد نفوذ البريطانيين بالذات إلى هذه المناطق في القارة. ويعتبر

---

(١) إلهام محمد علي ذهني: مرجع سابق، ص ٣٥٨.

*جون سميث موفات ***John Smith Moffat*** (١٨٣٥ – ١٩١٨): ابن روبرت موفات. كان ينتسب لجمعية لندن، ولكنه بعد ذلك أصبح يساعد في توسيع الاستعمار البريطاني في المنطقة وخصوصاً في منطقة الميتابيلي التي أصبحت جزءاً من روديسيا الجنوبية لاحقاً. ساعد في إنشاء أول جمعية تبشيرية في ميتابيليلاند عام ١٨٥٩. وفي عام ١٨٦٥ أخذ مكان والده في إرسالية كرومن. وفي عام ١٨٧٩ استقال من إرسالية لندن وانضم للبريطانين في بتشوانالاند. و في عام ١٨٨٨ و بتحريض من رودس أرسل إلى ميتابيلي لإقناعه الملك لوبنجيولا لتوقيع معاهدة صداقة مع البريطانين و التمهيد لتوقيع إمتياز رود ***Rudd Concession*** لحقوق التعدين. ***www.en.wikipedia.org***

(٢) شوقي عطا الله الجمل: مرجع سابق، ص ٧٩.

(٣) نفس المرجع، ص ٨٠.

*لوبنجيولا ***Lobengula*** ابن مزليكازي، والدته أميرة سوازي ***Swazi***. حكم مملكة الميتابيلي منذ وفاة مزليكازي عام ١٨٦٨ حتى تم القضاء على الإمبراطورية في منتصف عام ١٨٩٠. وأسس مدينة جديدة أصبحت فيما بعد بولاوايو ***Bulawayo***. لمزيد من التفاصيل ***www.en.wikipedia.org/wiki/lobengula***

(٤) إلهام محمد علي ذهني: مرجع سابق، ص ٣٥٩.

(٥) سيسيل جون رودس: ولد في إنجلترا عام ١٨٥٣، وكان طفلاً معتلاً صحياً فأرسله والده إلى جنوب إفريقيا من أجل مناخ أدفأ. وقبل أن يبلغ عمره ٢٥ سنه أصبح رودس مليونيراً عن طريق الماس في جنوب أفريقيا، حيث أسس شركة دي بييرز للألماس. درس في أكسفورد منذ عام ١٨٧٣ – ١٨٨١، وبعد ذلك كرس حياته ليعزز المصالح الإستعماريه في الجنوب الأفريقي

رودس من القلائل الذين تركوا أثاراً عميقة في التاريخ حيث ترك آثاراً في خريطة القارة الأفريقية وسكانها.

بدا تفكير رودس كله يتجه إلى الحصول على الثروة التي تمكنه من تحقيق الأفكار الإستعمارية التي يحلم بها، حيث كان يطمح إلى التواجد البريطاني في الهند وقناة السويس ووادي النيل. وبالنسبة للجنوب الأفريقي كان يحلم أن يضع يده على مملكة الميتابيلي ثم يتجه منها شمالاً. ولكن أطماعه في هذه المنطقة إصطدمت بقوه أخرى كانت قد إستقرت في هذه الجهات وهم البوير الذين كانوا يطمعون في جمهورية للبوير في الجنوب الأفريقي لا تكون تحت رحمة الإنجليز. و كان سلاح المال أساساً في نظر رودس لتحقيق أهدافه السياسية[1].

وللوصول لذلك وخلال هذه الفترة تكونت العديد من الشركات لإستغلال المناجم، و من هذه الشركات شركة "دي بيرز للتعدين ***De Beers Mining Company***"، و كان رودس صاحب أكبر أسهم فيها. ومن أجل تحقيق أحلامه الإستعمارية إستطاع إقناع الحكومة البريطانية بضرورة الإستيلاء على بتسوانا لاند لأنها السبيل إلى مد النفوذ البريطاني إلى الشمال، وفعلاً تم فرض الحماية البريطانية على بتسوانالاند عام ١٨٨٥ و قبل الملك هذه الحماية لأنه يخشى من مملكة الميتابيلي ففضل الإحتماء بالأوروبيين. و بدأت أنظاره تتجه إلى وضع يده على أراضي الميتابيلي

وأحد أهم أهدافه هو بناء طريق من كيب تاون في جنوب أفريقيا إلى القاهرة. ولقد كان يؤمن أن على بريطانيا في النهاية أن تعمل على تقدم وتحضر الشعوب الأفريقية ثم تحصد المنافع من المعادن والزراعة والتجارة. في عام ١٨٨١ انتخب في برلمان الكيب تاون، وبحلول عام ١٨٩٠ أصبح رئيس الوزراء، وخلال هذه الفترة كان نشيطاً في المشاريع شمال نهر اللمبوبو (زيمبابوي حالياً). مات بأزمة قلبية في سن ٤٩ في الكيب تاون عام ١٩٠٢ ولقد أوصى بدفنه على قمة جبل بالقرب من ريمبابوي. ***www.en.wikipedia.org/wiki/cecil_Rhodes***

(١) شوقي عطا الله الجمل: مرجع سابق، ص ٨٨.

لتسود بريطانيا[١] حيث كان يأمل من وراء ذلك (السيطرة على المنطقة)، وهي السيطرة على ثروة تعدينية جديدة (بعد سيطرته على صناعة الماس في كمبرلي عام ١٨٦٧) و أصبح مولعاً بصناعة الذهب في ويتواترزراند ***Witwatersrand***. كما أنه كان يأمل أن يفتح الطريق لاستخدام العمالة والتي كانت كثيرة في جنوب ووسط القارة لكلاً من صناعتي الماس والذهب اللتين تحتاجان لأعداد كبيرة و متزايدة من الأيدي العاملة. ثم أن هذا التوسع يحقق تواجداً كبيراً للتجارة البريطانية[٢].

تلا ذلك فترة استقرار الأمور للملك لوبنجيولا في عاصمته الجديدة التي أطلق عليها بولاوايو ***Bulawayo*** و أخذت تتوافد عليه وفود من البيض تطلب أن يمنحها الملك امتيازاً للبحث عن المعادن في بلاده[٣].

في هذه الأونة انتبه البوير لأطماع بريطانيا في أراضي الميتابيلي خاصة بعد فرض الحماية البريطانية على بتسوانالاند، لذلك حرص زعيم البوير على الإتصال بالملك لوبنجيولا لتجديد الصداقة فيما بينهما. واستغل جروبلر (وهو أحد التجار البوير) علاقته الوطيدة مع الملك فعرض عليه توقيع معاهده للتجارة و الصداقه بينه و بين البوير و التي تم توقيعها بالفعل في عام ١٨٨٧[٤].

وجاء في بنود المعاهده بأنها تحفظ السلام بين البوير والميتابيلي، ولتحديد الحدود الشمالية للبوير. ووافق الملك على أن تعين جمهورية الترانسفال قنصلاً لها في بولاوايو، ولكن السبب الذي أثار غضب السلطات البريطانية هو سماح الملك بالتعدين في أراضيه. و أحدثت هذه

---

(١) إلهام محمد علي ذهني: المرجع السابق، ص ٣٦١.

(٢) - ***Brelsford, W.V: op.cit, p. 61.***

(٣) أنظر الملاحق، خريطة رقم (٢)، موقع بولاوايو في روديسيا الجنوبية(زيمبابوي)، ص ٣١٦؛ وراجع، شوقي عطا الله الجمل: مرجع سابق، ص ٨٩.

(٤) إلهام محمد علي ذهني: مرجع سابق، ص ٣٦٢.

المعاهده ردود أفعال كثيرة و شعر المندوب السامي البريطاني (روبنسون) بالقلق و رأى ضرورة إلغاء المعاهدة فطلبوا من جون موفات ***John Moffat*** التدخل[١].

نجح موفات أن يقنع الملك أن يوقع إقراراً منه بعدم موافقته على منح البوير أية حقوق في بلاده وأن الإتفاقية التي تمت بينه وبين البوير لاغية. ووافق الملك على ذلك لأنه رأى أن ما اتفق عليه مع البوير هو مجرد إقرار بالصداقة بينهم ولكنه لا يمنحهم أي حقوق.

بعد ذلك حصل موفات عام ١٨٨٨ على توقيع الملك على معاهدة عرفت باسمه ***Moffat Treaty*** يقر فيها بالعمل على أن يسود السلام والمحبة بين شعبه ورعايا بريطانيا. و يتعهد الملك ألا يعقد أية محاولات مماثلة تتعلق ببلاده و تمنح أي حقوق لأي فرد أو دولة أخرى أو يبيع أو يتنازل عن جزء من أراضيه دون علم ممثل مملكة بريطانيا في جنوب أفريقيا[٢].

ولقد كان كلاً من البوير والإنجليز يستغلون جهل الملك باللغة التي يكتبون بها اتفاقاتهم، ولا شك أن الملك لم يكن يدرك المغزى من هذه المعاهدات رغم أن المقربين منه حذروه منذ أن أصبح ملكاً من أن يوقع أي شئ للبيض أو يسمح لهم بأي امتيازات في أرضه.

لكن استطاع رودس أن يفرض النفوذ البريطاني على المنطقة التي يحكمها لوبنجيولا، وأسرع بإرسال رجاله بهدف الإحاطة بالملك و مراقبته و ضمان تقيده باتفاقية موفات و الوقوف في وجه أي امتيازات تمنح لأشخاص أخرين. هذا بالإضافة إلى محاولة الحصول على توقيع الملك على

---

(١) نفس المرجع، ص ٣٦٣.
(٢) شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص ٩٠.

معاهدة أخرى أشمل من معاهدة موفات تخص البريطانيين بحقوق تعدين كامله في كل الأراضي التابعة للملك[١].

اختار رودس لهذه البعثة شارل دنيل رود ***Charles Dannel Rudd***[٢] شريكه في أعماله منذ قدومه لأفريقيا. ووصلت البعثة إلى بولاوايو أواخر عام ١٨٨٨ وقامت البعثة بإفهام الملك أنه في حاجه إلى حماية و صداقة قوية تنقذه من أطماع جيرانه البرتغالين و البوير على وجه الخصوص.

ضغط جون موفات على الملك حتى منح رود حق التنقيب على المعادن بين نهري شاس و مالكوتس، و إقامة الطواحين اللازمة لصهر الذهب مقابل أن يحصل لوبنجيولا على إيراد سنوي قدره ١٠٠ جنيه إسترليني[٣]، و ١٢٠٠ بندقية، وزورق مسلح في نهر الزمبيزي، مليون طلقه، و تعهد رود بطرد الباحثين عن المعادن في أراضي الميتابيلي، ووافق الملك على ذلك[٤].

بعد حصول رودس على المعاهده أسرع بإرسالها لوزارة المستعمرات البريطانيه مطالباً بسرعة منحه التصريح بتأسيس (شركة لاستغلال هذه المناطق) التي منحته الاتفاقية حق البحث عن المعادن فيها[٥].

---

(١) إلهام محمد علي ذهني: مرجع سابق، ص ٣٦٤ – ٣٦٦.
(٢) شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص٩٤.
(٣) شوقي عطاالله الجمل: مرجع سابق، ص ٩١ -٩٢.
(٤) شارل دينل رود ***Charles Dunnel Rudd*** (١٨٤٤ – ١٩١٦)، كان شريك رودس في التجارة، درس في كمبردج. غادر إلى مستعمرة التاج عام ١٨٦٥م. وفي عام ١٨٧٢م أصبح هو ورودس شريكين في صناعة الماس في كمبرلي. عام ١٨٨٠ أنشأ مع رودس وآخرون شركة دي بيرز للتعدين. عام ١٨٨٧م انتقل إهتمامه لصناعة الذهب.
لمزيد من التفاصيل www.en.wikipedia.org/wiki/charles_Rudd
(٥) أنظر الملاحق، المعاهده الأصلية، ص ٢٣٢.

في هذه الفترة بدأت الشكوك تساور الملك لوبنجيولا بشأن مضمون الإتفاق الذي وقعه وما سيترتب عليه. فأرسل بعثة ملكية للملكة فيكتوريا يستفسر فيها عما يترتب عليه الإتفاق الذي وقعه من التزامات. و كان رد فعل ملكة بريطانيا أن البريطانين الذين جاءوا إلى بلاده بطلب امتيازات خاصة بالتعدين لم يكلفوا من الملكة بهذه الأمور، و أنها تنصحه بألا يمنح أي امتيازات خاصه بآراضي بلاده أو بالبحث عن المعادن فيها لأحد[١].

استطاع رودس بعد مواجهة العديد من الصعوبات في الحصول على مرسوم يتأسيس شركة جنوب أفريقيا البريطانية عام ١٨٨٩ ***The British South Africa Company (B.S.A.C)*** و قد أعطى المرسوم للشركة الحق في:

١- الحصول على الامتيازات والسلطة والاتفاقيات اللازمة.

٢- تكوين قوة بوليسية يمكن استخدامها في الأراضي الواقعة تحت سلطة الشركة.

٣- مد الخطوط الحديدية والتلغرافية من الجنوب للشمال.

٤- تنمية التجارة بين إنجلترا وبين هذه المناطق.

٥- العمل لاستخدام المناجم.

٦- تشجيع الهجرة بمناطق نفوذ الشركة.

٧- حماية الأهالي وإحترام حقوقهم.

و جعلت مدة الامتياز ٢٥ سنة قابلة للتجديد، و يلغى الاتفاق إذا أخلت الشركة بامتيازاتها[٢].

---

(١) نفس المرجع، ص ١٠٠ – ١٠١.

(٢) إلهام محمد على ذهني: مرجع سابق، ص ٣٧١ – ٣٧٢.

كانت الخطوة التالية لسيسل رودس بعد أن حصل على حق استغلال الأراضي التي كانت بحوزة لوبنجيولا هي القضاء على نفوذه. فبدأ بالتمهيد للاستيلاء على أراضي الماشونا التابعة له. وأرسل رودس فرقة من المتطوعين إلى أراضي الماشونا، ولكن خاب أمل رودس فلم تعثر الشركة على كميات كبيرة من الذهب في أراضي الماشونا. ولذلك كانت الخطوة التالية هي احتلال أراضي الميتابيلي، وتمت مهاجمة المنطقة، وكان اللقاء غير متكافئ بين القوات المسلحة بالهاون والبنادق، وقوات الميتابيلي المسلحة بالحراب والسهام. فهزم لوبنجيولا وتقدمت قوات الشركة إلى العاصمة بولاوايو وهرب لوبنجيولا إلى الغابات والأحراش حيث توفي عام ١٨٩٤[١].

ولقد سئل لوبنجيولا مرة عن الاستعمار الأوروبي فقال: " هل رأيتم الحرباء وهي تصيد ذبابة؟ تقف الحرباء خلف الذبابة بلا حركة لبعض الوقت، ثم تتقدم ببطء شديد وبهدوء، في البداية تقدم قدماً واحدة ثم الأخرى، وفي النهاية وعندما تصبح الذبابة في المتناول وقريبة، تقوم الحرباء بمد لسانها وتختفي الذبابة. الرجل الأبيض هو الحرباء وأنا الذبابة"[٢].

وترتب على هذه الأحداث بدأت الدول الأخرى في اتخاذ إجراءات ضد إنجلترا بسبب ما تقوم به في جنوب القارة بسبب أطماعهم في المنطقة. ولكن انتهى الأمر باتفاق بين انجلترا والبرتغال عام ١٨٩١ اعترفت فيه البرتغال بحق إنجلترا في المناطق التي شملها الإتفاق الذي حصل عليه رودس وشركته، وإعترفت إنجلترا بحق البرتغال في بعض الموانئ الهامة في

---

(١) شوقي عطا الله الجمل: مرجع سابق، ص ٩٥.

[2]) ***Gowlland-Debbas, Vera: Collective Responses to illegal Acts in International Law, United Nations action in the Qeustion of Southern Rhodesia, Graduate Institute of International Studies, Switzerland*** "Geneva", 1990, p. 41

شرق أفريقيا مثل ميناء بييرا ***Beira***، وميناء لورنزو ماركيز ***Lorenzo Marques***. كما اعترفت البرتغال بمطالب إنجلترا في نياسالاند و كان رودس يعتبرها مهمة بالنسبة لفتح الطريق لإنجلترا نحو الشمال[١].

وخلال كل هذه الأحداث كان شعب الميتابيلي المهزوم يستجمع قواه للقيام بثورة ضد الأنجليز، وبالفعل قاموا بهذه الثورة الكبيرة عام ١٨٩٦، وثار الماشونا أيضاً في نفس العام (بسبب الضرائب المفروضه عليهم، واتباع الشركة لنظام العمل الإجباري، و معاقبة الهاربين من الوطنيين بقسوة و عنت) و استمرت الثورة حتى أواخر عام ١٨٩٧[٢].

و كان الاسم الرسمي للمناطق الممتدة من الترنسفال إلى الطرف الجنوبي لبحيرة تنجانيفا و المتداول في شركة جنوب أفريقيا البريطانية هو (زامبيزيا) و لكن في عام ١٨٩٥ غير الاسم و أطلق عليه (روديسيا) نسبة إلى رودس[٣].

وتعتبر الشركة هي المسئولة الأولى عن التفرقة العنصرية وسيادة البيض في روديسيا. فقد اتسم حكمها بتوطين الأنجليز ومنحهم الأراضي الواسعة التي يستولون عليها من الأفارقة. وخصهم وحدهم بكافة الامتيازات. واستطاعت الشركة بموجب السلطة التي أعطيت لها أن تجتذب رجال المناجم والمزارعين، فقد بلغ عدد الأوروبين في روديسيا عام ١٨٩٢ حوالي ١٥٠٠ مستوطن ارتفع إلى ١٢.٥٠٠ عام ١٩٠٥ وإلى ٢٣.٠٠٠ عام ١٩١٢[٤].

---

(١) أنظر الملاحق، خريطة رقم (٨)، موقع مينائي بييرا ولورانزو ماركيز في موزبيق، ص ٣٢٢؛ وراجع، شوقي عطا الله الجمل: مرجع سابق، ص ١٠٥.
(٢) إلهام محمد علي ذهني: مرجع سابق، ص ٣٧١ – ٣٧٢.
(٣) شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص ١٠٨.
(٤) أحمد سامي سيد أحمد خليل: روديسيا، دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث و الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٦، ص ١١٧.

.روديسيا الشمالية

لعبت البعثات التبشيرية دوراً مهماً في السيطرة على أراضي روديسيا الشمالية فدعمت سيطرتها على ما عرف باسم "أراضي الباروتسي". فقد وثق أعضاء البعثات التبشيرية التنصيرية علاقتهم بحكام الباروتسي منذ أن قدم ليفنجستون إلى المنطقة في رحلته الأولى (١٨٥٣ – ١٨٥٦). ووجدت دعوة ليفنجستون ترجيباً من ملك الكولولو (سيكيلتو) و ذلك لأنه كان يعاني من إغارات جيرانه الميتابيلي على جنوب بلاده[١]. فرأى الصداقة البريطانية فرصة للاحتماء من هذه الغارات. ولذلك أعطى الملك رسالة للفينجستون لتسليمها إلى الحكومة البريطانية مرحباً بالتواجد البريطاني في بلاده.

في هذه الفترة انتشرت الاضطرابات و الحروب الأهلية، و تم التغلب على الكولولو و قتل رجالهم و سبي نساءهم و استمرت الإضطرابات و الحروب الأهلية في المنطقة حتى تولى الملك لوانيكا ***Lewanika***[٢] الذي اتجه لتقوية شعبة و حماية أراضي الباروتسي من إغارات الميتابيلي. لذلك عمل على الاحتماء بالبعثات التنصيرية البريطانية ضد الميتابيلي من الجنوب، وضد البرتغال من الشرق والألمان من الغرب.

---

(١) إلهام محمد علي ذهني: مرجع سابق، ص ٣٧٤.

(٢) لوانيكا ***Lewanika*** (١٨٤٢ – ١٩١٦): هو ملك الباروتسيلاند منذ عام ١٨٧٨ حتى عام ١٩١٦ (عام وفاته). وهو من عمل على وضع الباروتسيلاند (الأن جزء من زامبيا) تحت الحكم البريطاني عام ١٨٩٠ عندما وافق على ان تكون محمية تحت إدارة شركة جنوب أفريقيا البريطانيه. لمزيد من التفاصيل
www.en.wikipedia.org/wiki/lewanika

ووجدت هذه البعثات فرصة ذهبية لهم لتوحيد نفوذ بلادهم و التمهيد للسيطرة على المنطقة[١]. حيث لعبت دوراً كبيراً في احتلال أراضي الباروتسي في الوقت الذي لم تكن تفكر فيه بريطانيا بهذه المناطق.

وكان للمنصر كوليارد التابع لجمعية باريس التنصيرية والذي كان مقرباً من الملك لوانيكا دوراً مهماً في المنطقة في هذه الفترة. فعندما شعر لوانيكا بالقلق من جراء الإتصالات البريطانية بأعوانه الميتابيلي وإمدادهم بالأسلحة، نصحه كوليارد بطلب الحماية البريطانية عام ١٨٨٩ لكي يأمن على شعبه من إغارات الميتابيلي. ثم ساعد كوليارد سيسل رودس في الحصول على العديد من الإمتيازات. واقتنع لوانيكا باستقبال مبعوث رودس "هاري وير" فمنحه لوانيكا امتيازات التعدين في آراضيه في المنطقة الواقعة شرق شاشيلي. ثم أراد رودس شراء الامتياز من وير فأرسل لوشنر ***Locheer*** إلى الملك لوانيكا لإقناعه بذلك لكن الملك رفض منحه الامتياز بدلاً من وير[٢].

يعتبر اتفاق لوشير مختلفاً بصفته ممثلاً لشركة جنوب أفريقيا. وأعرب لوانيكا عن رغبته في قبول حماية بريطانية رسمية على أراضيه وليس حماية الشركة. ولكن كوليارد نجح في عام ١٨٩٠ في إقناع الملك بعقد اتفاق تنازل فيه عن حقوق التعدين والتجارة، كما تعهد بعدم التفاوض مع أي دولة أجنبية أخرى. و تعهدت الشركة بإرسال مندوب عنها ليقيم في المنطقة، و تعهدت بدفع ١٠٠ جنيه إسترليني للملك و إدخال الصناعات الحديثة و تنمية التجارة[٣].

---

(١) إلهام محمد علي ذهني: المرجع السابق، ص ٣٧٦.
(٢) نفس المرجع، ص ٣٧٧.
(٣) إدوارد كلينج: مرجع سابق، ص ٢٩.

بعد رحيل لوشير شعر لوانيكا بأنه خدع، فعهد إلى أحد التجار بكتابة رسالة إلى الحكومة البريطانية رافضاً امتياز لوشير. ثم أرسل إلى الملكة فيكتوريا طالباً مد النفوذ البريطاني على بلاده، فقد أراد حماية بريطانيا و ليس الشركة[١].

على الرغم من توقيع اتفاق عام ١٨٩٠ إلا أن المنطقة ظلت بدون مندوب سامي بريطاني، بسبب الحروب الأهلية وإغارات الميتابيلي. ثم بعد ذلك تم تعين روبرت كوربندون أول مندوب في المنطقة، فوقع معاهده مع لوانيكا عام ١٨٩٨ أكد فيها اتفاق عام ١٨٩٠.

أرادت شركة جنوب أفريقيا بعد ذلك تدعيم سيطرتها على شمال شرق روديسيا فكان لابد لها من إخضاع قبائل البمبا والنجوني. و كانت قبيلة النجوني تشغل المنطقة التي تقع بين إمتداد المصالح البريطانيه في نياسالاند (ما بين دائرتي النفوذ البرتغالية و البريطانية). و كانت هذه الأراضي تتميز بخصوبة أراضيها، و خلوها من ذباب تسي تسي، و بجوها البارد اللطيف لوقوعها على الهضبة العالية و بهذا كانت صالحة للاستعمار الأبيض[٢].

بدأت قوات الشركة بمهاجمة هذه المناطق، فبدأت مهاجمة زعيم النجوني. وكان النجوني يكونون دولة صغيرة تتزايد أعدادها بأسرى الحرب. وقد توسع حاكمها ووسع حدود أراضيه. ودخل النجوني في صراع مع الأوروبين الذين أرادو استغلال مناجم الذهب وكذلك الاستفادة من الأيدي العاملة، وأن يستخدموا النجوني كعمال زراعين. و كانت العلاقة بين النجوني و البريطانيين قد توترت عندما منح زعيم

---

١ نبهة محمد علي فهمي: مرجع سبق ذكره، ص ...

٢ نبهة محمد علي فهمي: مرجع سبق ذكره، ص ...

النجوني تجارة الصيد و التعدين في اراضيه للألماني كارل وير *Carl Wiere* و توثقت العلاقة بين الطرفين بشكل كبير[١].

لكن في عام ١٨٩١ وبعد توقيع الإتفاق البريطاني البرتغالي لتحديد الحدود بين مستعمرات البلدين، وقعت أراضي النجوني في دائرة النفوذ البريطاني، ولذلك اضطر كارل وير بيع الإمتياز لشركة جنوب أفريقيا البريطانية. وحاول جونستون التقرب من الملك فأرسل له عام ١٨٩٦ ليسمح للبريطانين بالعمل في أراضيه. و بالرغم من أن ملك النجوني تفهم الأوضاع الجديدة لذلك لم يحاول محاربة البريطانيين، و لكن ابنه شن عدة هجمات على شركة جنوب أفريقيا عام ١٨٩٨ و التي قامت بدورها بإرسال ضباطها إلى المنطقة و حصدت مدفعيتهم قوات النجوني و أسر زعيمهم (الابن) و أعدم رمياً بالرصاص لتدعم الشركة بعد ذلك سيطرتها على أراضي النجوني[٢].

أما عن بقية شمال شرق روديسيا فقد تأسست بسهولة إدارة شركة الامتياز. أما في الغرب فقد كانت الأمور أكثر يسراً. إذ وقع لوانيكا الزعيم الأكبر للباروتسي اتفاقاً مع روبرت ثورن كوديون المقيم البريطاني بها لإدارة روديسيا الشمالية الغربية. وبعد مفاوضات عدة وقع لوانيكا عدداً من المعاهدات مع شركة جنوب أفريقيا البريطانية سنة ١٨٩٨ – ١٩٠٩، وأصبح بمقتضاها للشركة حقوق على أراضي شمال غرب روديسيا جميعاً. وفي غضون سنوات قليلة أصبحت المنطقة شمال الزمبيزي تحت إدارة شركة جنوب أفريقيا البريطانية وسحقت القوى المحاربة للنجوني. وزالت أيام

---

(١) نفس المرجع، ص ٣٧٨.
(٢) إلهام محمد علي ذهني: مرجع سابق، ص ٣٨١.

محاربي البمبا واللواندا والباروتسي. و تساوى جميع الأفريقين من محاربين و أسرى و أصبحوا جميعاً تحت إمرة أسيادهم الأوروبيين[١].

نياسلاند

بعد اكتشاف ليفنجستون لبحيرة نياسا تدفقت البعثات التنصيرية عليها، حيث كان ليفنجستون متحمساً لنشر الدين المسيحي بين الأفارقة. وفي عام ١٨٦١ وصل الأسقف تشارلز ماكنزي إلى جبال شيريه بتوجيه من ليفنجستون. ثم تم إرسال إرسالية الجامعات لأفريقيا الوسطى ***Universities Mission of Central Africa*** التي عملت في المنطقة، ولكنها فضلت الإنسحاب إلى ساحل زنجبار. بينما تركزت إرسالية الكنائس الحرة الاسكتلندية ***United Free Church of Scotland*** برئاسة جيمس ستيوارت العمل في نياسا. وخطط القيام برحلة إلى الزمبيزي و قضى عدة أشهر يكتشف الأراضي الواقعه شمال شرق شيري. ثم عاد إلى أعالي الزمبيزي و منها إلى الحدود الشرقية لمستعمرة الرأس[٢].

هذا وقد اتخذ أعضاء البعثات التبشيرية من ليفنجستون مركزاً لعملهم في جنوب بحيرة نياسا، وأسست إرسالية كنيسة إسكتلندا الرسمية ***Established Church of Scotland*** مركزاً لها. وهكذا تدفقت البعثات التبشيرية والمبشرون إلى نياسا. وتم فتح المدارس التي اجتذبت سكان المنطقة. وانتعش مركز ليفنجستون التنصيري وكذلك مركز بلانتير. و ظلت هذه المراكز على اتصال بالقنصل البريطاني في زنجبار، و على اتصال

---

(١) إدوارد كلينج: مرجع سابق، ص ٣١.
(٢) إلهام محمد علي ذهني: المرجع السابق، ص ٣٨٣.

بالرحالة و المكتشفين، فطالب بعض الرحالة من الحكومة البريطانية وضع يدها على نياسلاند خوفاً من أطماع البرتغال[١].

وفي نياسالاند تحولت الإرساليات إلى أجهزة إدارية حاكمة. واجتذبت مراكز التنصير أعداداً غفيرة من اللاجئين الوطنيين والذين أقبلوا على أعتناق المسيحية مقابل الطعام والمأوى. وبذلك دخلت البعثات الدينية في الصراع الإدراي والقبلي الدائر.

أدى هذا النشاط التنصيري والكشفي والتجاري في نياسالاند إلى اصطدام البريطانيين مع الزعيم الوطني مولزي ***Molzi*** في نياسلاند. وتزايدت أهمية نياسلاند، وبدأت البرتغال تتطلع لمد نفوذها عليها، وبدأت تتخوف من نشاط البعثات التبشيرية. و كذلك نظرت ألمانيا بعين الحقد إلى النشاط التنصيري البريطاني في نياسلاند[٢].

لكن نتيجة للمعاهدة الألمانية الإنجليزية عام ١٨٩١، والمعاهدة الإنجليزية البرتغالية عام ١٨٩١ والتي حددت ممتلكات الدولتين، أن تكون نياسالاند من نصيب بريطانيا. وأعلنت بريطانيا ذلك رسمياً عام ١٨٩١ وأيدت حقها ببضع قطع حربية أرسلتها إلى هناك من أجل تسهيل الوصول إلى المحيط.

حملت هذه المنطقة اسم محمية وسط أفريقيا حتى عام ١٩٠٧ حين تغير اسمها إلى نياسالاند. وكانت إداراتها تتبع وزارة الخارجية حتى عام ١٩٠٤ حين أصبح اختصاص وزارة المستعمرات. و قد شكل هذا التحول مرحلة جديدة في حياة الإقليم الذي غدا فيه الحاكم العام بدلاً من المندوب

---

(١) إلهام محمد علي ذهني: مرجع سابق، ص ص ٣٨٣ ـ ٣٨٤.
(٢) نفس المرجع، ص ص ٣٨٦ ـ ٣٨٧.

السامي البريطاني، و الذي أصبح يساعده في الحكم مجلسان أحدهما تشريعي و الآخر تنفيذي[١].

ثالثاً – نظم الحكم البريطانية في وسط أفريقيا

مع استقرار الأمور في المنطقة تحول النشاط السياسي إلى نشاط اقتصادي. ففتح المجال أمام التجار الأوروبيين لفتح متاجرهم، والزراع ليستغلوا الأرض البكر الشاسعة، والمعدنين ليكتشفوا كنوز الأرض. وساعدهم توفر الأيدي العاملة الرخيصة. و في هذه الفترة حققت الشركة إنجازات كبيرة منها مد الخطوط الحديدية للإسهام في تنمية الثروة الإقتصادية[٢].

مع التطورات الاقتصادية التي أصابت وسط أفريقيا أصبح تغيير النظام الإداري للمنطقة أمراً ضرورياً. فكانت شركة الإمتياز تدير الروديسيات بقوانين تنظيمية صدرت عام ١٨٩٨ لروديسيا الجنوبية، ١٨٩٩ لشمال شرق روديسيا، ١٩٠٠ لشمال غرب روديسيا، حيث بدأت الشركة في تعيين مدير إداري ***Administrator*** في كل الأقاليم الثلاثة يكون مسئولاً أمام المندوب السامي لجنوب أفريقيا، و يعاونه مجموعة من الموظفين ***Officials***[٣].

روديسيا الجنوبية

حتى سنة ١٩٢٣م كانت روديسيا الجنوبية ترزح تحت إدارة شركة جنوب أفريقيا البريطانية ***British South Africa Company*** بغرض اعتراض البعثات التبشيرية. ومع استقرار الأمور في المنطقة تم وضع دستور

---

(١) محمود عبد المنعم مرتضى: إتحاد وسط أفريقيا ١٩٥٣ – ١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٦٦، ص ص٢٥ – ٢٦.
(٢) شوقي محمود الخشاب: مرجع سابق، ص ٦٠..
(٣) نفس المرجع، ص ٦٣.

جديد لروديسيا عام ١٨٩٨. هذا الدستور جعل مدير الشركة المسئول الرسمي حيث يرأس المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي، يعاونه المندوب المقيم ***Resident Commissioner*** المبعوث من قبل الحكومة البريطانية حيث أعطته مقعداً في المجلس التنفيذي. أما القرارات والتشريعات التي كانت تسن من خلال المجلس التشريعي فكانت ترسل إلى القائد الأعلى لجنوب أفريقيا للموافقة عليها. أما بقية أعضاء المجلس التنفيذي فكان يتم ترشيحهم من قبل الشركة و هم أيضاً يمثلون الجانب الرسمي من المجلس التشريعي[١].

تضمن الدستور وجود مجلس تنفيذي يتكون من مندوب مقيم و٤ أعضاء مرشحين من قبل الشركة. ومجلس تشريعي ويتضمن ٤ أعضاء منتخبين، و٥ أعضاء مرشحين. و كانت إدارة الشركة تترأس كلا المجلسين[٢].

يعتبر اللورد ميلنر ***Lord Milner***[٣] حاكم جنوب أفريقيا من أكثر العاملين على دستور ١٨٩٨. والذي كان يأمل (كما أمل رودس) أن يتم نوع من الإدماج أو الاتحاد بين روديسيا الجنوبية و جنوب أفريقيا حتى تصبح رابع مقاطعة تحت الحكم الذاتي من مناطق جنوب إفريقيا. و من

---

1) Wilson, Derek: A History of South and Central Africa, Cambridge University Press, London, 1975. p. 225.

2) Tindall, P.E.N: A History of Central Africa, Longman Group Ltd., London, 1967, P. 204.

(٣) ألفريد ميلنر ***Alfred Milner*** (***Viscount Milner***) ١٨٥٤ – ١٩٢٥. تخرج من جامعة أكسفورد عام ١٨٧٦، وعمل في البداية كصحفي ثم بعد ذلك لمحرر ثم انتقل للعلاقات العامة. وفي فبراير ١٨٩٧ عين كقائد أعلى ***High Commissioner*** لجنوب أفريقيا وحاكم لمستعمرة الكاب. وكان يصف نفسه بأنه مستعمر***Imperialist***، عنصري ***Racist***، ونخبوي ***Elitest***. ولمزيد من التفاصل

www.en.wikipedia.org/wk/Alfred_Milner_1st_ viscount_Milner

أجل هذا وضع روديسيا على طريق الحكم الذاتي من خلال جعل المستوطنين ينتخبون بعض أعضاء المجلس التشريعي[١].

وبمرور السنوات و زيادة عدد المستوطنين في روديسيا الجنوبية زاد أيضاً عدد الأعضاء المنتخبين في المجلس التشريعي. ففي عام ١٩٠٣ كانت هناك مساواة بين الأعضاء المنتخبين والأعضاء الرسميين. وفي عام ١٩٠٧ كان هناك أغلبية للأعضاء المنتخبين. وأيضاً زادت أعداد الناخبين في تلك الفترة. وكان حق الانتخاب للذكور من أصول أوروبية، تزيد أعمارهم عن ٢١ سنة، على قدر من التعليم، يملكون دخل أكثر من ٥٠£ في العام، أو ملكية تقدر قيمتها بحوالي ٧٥£. وفي عام ١٩١٢ تم زيادة هذه الأرقام لدخل ١٠٠£ أو ملكية قيمتها حوالي ١٥٠£. و منذ عام ١٩١٩ أعطي حق الإنتخاب أيضاً للنساء مما ضاعف من المقومات المطلوبة لكل ناخب[٢].

ومع انتهاء حكم الشركة عام ١٩١٤ كانت المنطقة في ازدهار مستمر. و أصبح للمستوطنين الأغلبية في المجلس التشريعي، و لم يوافق المستوطنون بحكم شركة بديله بعد انتهاء حكم شركة جنوب أفريقيا[٣]. فاستفتي المستوطنون البيض في تقرير مصيرهم إما بالارتباط مع اتحاد جنوب أفريقيا أو الحصول على الحكم الذاتي، إلا أن الحكومة البريطانية رأت مد فترة الامتياز لشركة جنوب أفريقيا لعشر سنوات أخرى[٤].

ولقد كان هناك بعض المستوطنين الذين يرفضون فكرة الارتباط بجنوب أفريقيا، فمن وجهة نظر هؤلاء أن قوة الأفريكانرز تتنامى، وخشوا من أن هذا الارتباط أو الاتحاد مع جنوب أفريقيا سيطمس هوية روديسيا

---

[1]) Tindall, P.E.N: op.cit, P. 204.
[2]) Ibid., p. 205.
[3]) Ibid., P. 210
([٤]) أحمد سامي سيد خليل: مرجع سابق، ص ١١٩.

الجنوبية وتصبح تابع لجنوب أفريقيا. فكون هؤلاء الرافضون للاتحاد "جمعية الحكومة المسئولة" ***Responsible Government Association Union(R.G.A)*** تحت قياده تشارلز كوجلان ***Charles Coghlan*** و هو محامي من بولاوايو. وفي مقابل هذه الجمعية كان هناك (الحزب المتحد ***Union Party***) بقيادة هيربرت لونجن ***Herbert Longdon*** و الذي كان يناصر الإتحاد مع جنوب أفريقيا[١].

ولكن الأمور وصلت إلى ذروتها عام ١٩١٨ عندما قررت محكمة بريطانية أن جميع الأراضي غير المخصصة في روديسيا الجنوبية تتبع التاج. و كانت الشركة تعتبر هذه الأراضي من ضمن أصول الشركة[٢].و لقد كان هناك انطباع لدى المستوطنين أن الشركة تهتم أكثر بتحقيق الربح أكثر من اهتمامها بمصالح المنطقة.

وفي عام ١٩١٢ بعثت الحكومة لجنة بكستون ***Buxton Commission*** لبحث المشاكل الموجودة في المنطقة. وأوصت اللجنة أنه يجب أن تحصل روديسيا الجنوبية على حكومة مسئولة. و لكن لأن الشركة و بعض المستوطنين كانوا يضغطون في مسألة الإتحاد مع جنوب أفريقيا، و صرح ونستون تشرشل ***Winston Churchill*** (وزير المستعمرات) على أنه يجب أن يكون هناك استفتاء على إما حكومة مسئولة أو اتحاد مع جنوب أفريقيا. و بنهاية الاستفتاء عام ١٩٢٢ اختارت الأغلبية الحكومة المسئولة بنسبة ٨٧٧٤ إلى ٥٩٨٩. [٣].

---

[1]) Wilson, Derek: op.cit, P. 226.
[2]) CAB – 24 – 159, Rhodesia, Memorandum by the secretary of the state for the colonies, 19 January, 1923.
[3]) Tindall, P.E. N: op.cit, P. 211.

وبعد عام واحد تم اعتماد الدستور الجديد الذي حدد الأعضاء المنتخبون ب٣٠ عضواً. و للحكومة سلطة على كافة الأمور الداخلية ماعدا التشريعات الخاصة بالأفارقة و التي يجب الموافقة عليها من لندن[١].

روديسيا الشمالية

هذه التطورات الاقتصادية الموجودة في روديسيا الجنوبية كان لها ما يشابهها في شمال الزمبيزي (روديسيا الشمالية) ولكن على نطاق أضيق. فيما بين عامي ١٩٠٤ – ١٩٠٩ تم مد الخط الحديدي من ليفنجستون إلى الكونغو، وبدأ في تعدين الزنك والقصدير والنحاس على نطاق ضيق. كما بدأ عدد من المزارعين الأوروبيين يستقرون على نطاق السكك الحديدية[٢].

وبعيداً جهة الشرق ازداد بإنتظام عدد الأوروبيين المزارعين في منطقة قلعة جيمسون. وفي عام ١٩١٨ وبعد عام واحد من إقامة إدارات روديسيا الشمالية الشرقية و الشمالية الغربية و إنشاء للإقليم موحد بينهما هو روديسيا الشمالية، أدخلت صناعة الطباق إلى المنطقة.

وبسبب قلة عدد الأوروبين في المنطقة ظلت الصلة بينهم وبين الأفارقة ضئيلة. ففي سنة ١٩١١ كان عددهم ١٥٠٠ وزاد في عام ١٩١٤ إلى ٢٣٠٠. غير أن هذه الزيادة المتواضعة كان لها بعض الأثر، إذ أدت إلى زيادة الحاجة إلى الأيدي العاملة الأفريقية[٣].

وبصفة عامة فإن الكيان الإقتصادي لروديسيا الشمالية ظل معتمداً على الأيدي العاملة الوطنية، و فرضت الضرائب عليها عام ١٩٠٠. وكان ينظر لروديسيا الشمالية على أنها مستعمرة مدارية ***Tropical***

---

[1] ***Wilson, Derek: op.cit, p. 226.***

(٢) شوقي محمود الخشاب: مرجع سابق، ص ٦٢.

(٣) إدوارد كلينج: مرجع سابق، ص ٣٧.

Dependency. و لا تعتبر مجالاً للتوسع الشمالي لمستوطني جنوب أفريقيا، و لذلك أصبح القانون البريطاني اساس الإدارة و الحكم فيها[١].

في هذه الفترة كان المهاجرون الأوروبيون إلى روديسيا الشمالية قليلي العدد، كما أنهم كانوا متخلفين سياسياً واقتصادياً عن زملائهم في روديسيا الجنوبية. و لم يكن لهم أيضاً دور في الشئون الداخلية للبلاد[٢]، حيث اعتمدوا تماماً على الشركة من الناحية السياسية و الإقتصادية و لم يكن لهم أي دور مميز في الشئون الداخلية[٣].

ظهرت روديسيا الشمالية إلى حيز الوجود عام ١٩١١ عندما إندمجت إدارتا الشركة (روديسيا الشمالية الشرقية، وروديسيا الشمالية الغربية) مكونين روديسيا الشمالية. وواصلت الشركة حكم هذه المنطقة حتى سنة ١٩٢٤ بواسطة دستور بسيط. وكان للحكومة البريطانية والممثلة في المندوب المقيم و المجلس الإستشاري السلطة النهائية على المنطقة. و لما كان عدد السكان المستوطنين في المنطقة قليل فقد كان الضغط على ممثلي هؤلاء المستوطنين في المجلس قليلاً[٤].

و بانتهاء الحرب العالمية الأولى و في عام ١٩١٧ نظم المجلس الإستشاري مبدأ انتخاب الأعضاء، ٤ أعضاء منتخبين من الشمال الشرقي، وواحد من الشمال الغربي[٥]. يساعدهم المندوب المقيم. كان لهم مطلق الحرية في إقامة العلاقات مع الحكومات المحلية حيث كانت هذه الحكومات

---

(١) شوقي محمود الخشاب: مرجع سابق، ص ٦٣.
(٢) شوقي عطاالله الجمل: تاريخ كشف أفريقيا و إستعمارها، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٦٠٧.
(٣) شوقي محمود الخشاب: المرجع السابق، ص ٦٤.

4) Wilson, Derek: op.cit, P. 235.
5) Tindall, P.E.N: op.cit, P. 266.

تحفظ الأمن بين القبائل، و حل المنازعات على الأراضي، و أيضاً المساعدة في جباية الضرائب، و نقل قرارات الحكومة للوطنين[١].

ولكن هذا المناخ الاستشاري لم يكن يرضي المستوطنين الأوروبيين في تلك الفنرة. وحدث مثلما حدث بين المستوطنين و الشركة في روديسيا الجنوبية، حيث تذمر المستوطنون من أن الأراضي و المعادن تنتمي للتاج و طالبوا أنها يجب أن تستخدم لمصلحة البلاد، حيث شعروا أن الشركة (مؤسسة تجارية) تصرف اهتماماً كبيراً لمصالح المساهمين فيها و اهتماماً قليلاً لمصالحهم. و بحلول عام ١٩٢٠ علم المستوطنون برغبة الشركة في تقديم عريضة للحكومة البريطانية بفرض ضريبة دخل على المستوطنيين[٢].

وفي العام التالي بعثت الحكومة البريطانية لجنة بكستون ***Buxton***[٣] لبحث وضع الشركة في الروديسيتين[٤]، و أوردت في تقريرها أن روديسيا الشمالية يجب أن تكون تحت الحماية و لها مجلس تشريعي[٥].

و في عام ١٩٢٤ و بإنتهاء حكم الشركة، أصبحت روديسيا الشمالية تحت الحماية البريطانية و لها حاكم و مجلس تنفيذي، و مجلس تشريعي يتكون من ٩ أعضاء رسميين، و ٥ أعضاء غير رسميين منتخبين من قبل المستوطنين، و كان المستوطنون ممثلين في المجلس التشريعي الجديد[٦].

---

[1] ***Wilson, Derek: op.cit, P. 236.***
[2] ***CAB – 24 – 159, op.cit, p p 6 – 7 – 8.***
[3] ***Idem.***
[٤] لمزيد من الايضاح عن وضع الشركة في المنطقة و أيضاً بعض ملاحظات لجنة بكستون عن الوضع في روديسيا الشمالية قبل الحماية، أنظر ملاحق الرسالة الوثيقة – ***CAB – 24 – 159*** ، ص ٢٣٣.
[5] ***Tindall, P.E.N.: Op.cit. P. 266.***
[6] ***Ibid., P 267.***

نياسالاند

استقرت الأمور منذ الإعلان عن الحماية البريطانية في نياسلاند عام ١٨٩١. وكان يحكمها مندوب لملكة بريطانيا يعاونه مجلسان أحدهما تشريعي والأخر تنفيذي. وكان المندوب يقدم تقريره إلى وزارة الخارجية البريطانية. و لكن بين عامي (١٩٠٣ – ١٩٠٥) تحولت إدارة المستعمرات الإنجليزية في شرق القارة ووسطها و منها (نياسالاند) إلى إشراف وزارة المستعمرات البريطانية بدلاً من وزارة الخارجية[١].

كان يقطن نياسلاند عدد كبير من السكان الأفارقة بالمقارنة بصغر حجم المنطقة. وخلال القرن ١٩ جذبت المنطقة عدداً كبيرا من الأفارقة، فقد كانت هناك هجرات لجماعات الياو ***Yao*** في منطقة جنوب بحيرة ملاوي في نهايات القرن ١٩م. و بحلول عام ١٩٠٠ تواجد أعداد كبيرة من قبائل ألومي ***Alomwe*** و غيرها من قبائل شرق افريقيا البرتغالية استوطنوا منطقة شيري ***Shire High lands***.

و لا يوجد بالمنطقة أعداد كبيرة من المهاجرين الأوروبيين حيث كانت الهجرة إليها بطيئة و معظمهم كان يعمل مع الحكومة و عدد قليل من المزارعين حيث كانت أغلب المناطق الزراعية الجيدة في مناطقهم[٢].

وفي عام ١٩٠٧ تم وضع دستور جديد لنياسالاند. وكان الحاكم ***Governor*** رئيس المقاطعة تحت إمرة التاج البريطاني، يساعده المجلس التنفيذي ممثلاً في ٥ أعضاء موظفين بما فيهم الحاكم، والمجلس التشريعي و الذي يتكون أعضاؤه من نفس أعضاء المجلس التنفيذي إضافة ل٣ أعضاء

---

(١) شوقي عطا الله الجمل: تاريخ كشف إفريقيا و إستعمارها، مرجع سابق، ص ٦٠٦.

(٢) ***Tindall, P.E.N: Op.cit, P. 245 – 246 – 247.***

من غير الموظفين مرشحين من قبل الحاكم، و يكون واحد منهم مرشحاً من قبل الجمعيات التبشيرية دائماً و مهمته تمثيل رغبات الأفارقة في المجلس.

أما حكام هذه المناطق فكانوا مسئولين عن الحكومة المحلية. ومنذ عام ١٩٢١ قسمت البلاد إلى ٣ أقاليم كل منها تحت سيطرة مفوض أو حاكم محلي. وكان الحكام يعتمدون على الرؤساء المحليين من أجل جباية الضرائب والإدارة القضائية، وإعداد العمال من أجل العمل العام. و كان الرؤساء المحليين غالباً ما يتقاضون أموالاً من الحكومة نظير تعاونهم[١].

وفي أواخر عام ١٩٢٠ تبنت الحكومة البريطانية قانوناً جديداً بخصوص المقاطعات الإستعمارية وهو إتباع " نظام الحكم غير المباشر" في حكم هذه المناطق. و كان هذا القانون فكرة اللورد لوجارد ***Lord Lugard***[٢] . وفي تعريفة للحكم غير المباشر في كتابة ***The Duel Mandate of British Tropical Africa***،' أنه بقاء المؤسسات القبلية للحكم مثل القائد ومعاونيه، حيث يجب أن يدخلوا في النظام الإداري. ويجب على الحاكم العام إعطاؤهم مهام إدارية للعلاقات المحلية، حيث كان يأمل أنه عندما تتقدم المستعمرات تتقدم معها أيضاً هذه المؤسسات القبلية القديمة". و هذه الفكرة طبقت في العديد من المستعمرات بما فيها روديسيا الشمالية و نياسلاند[٣].

---

1) Wilson, Derek: Op.cit, P. 228 – 229.

(٢) لورد لوجارد ***Frederick John Dealtry Lugard, 1st Baron Lugard*** (١٨٥٨ – ١٩٤٥): جندي بريطاني، ولد في الهند وتربى في انجلترا. تعلم في ***Rossall School*** ثم التحق بالكلية الملكية الحربية. تولى العديد من المناطب السياسية في الهند والسودان وغيرها. وفي عام ١٨٨٨ ترأس حملة نظمها المستوطنون البريطانيون في نياسالاند ضد تجار الرقيق العرب في بحيرة نياسا. في عام ١٨٨٩ انضم لشركة شرق أفريقيا البريطانية، ثم عين القائد الأعلى لمحمية نيجيريا. ولمزيد من التفاصيل
www.en.wikipedia.org/wiki/Frederick_lugard,_qstBaron_lugard

3) Tindall, P.E.N.: op.cit, P. 260.

رابعاً – التطور التاريخي لفكرة اتحاد وسط أفريقيا

١- أسباب تأسيس الإتحاد

أ- عوامل سياسية واستراتيجية

اتجهت السياسة البريطانية في فترة ما بين الحربين و بوجه خاص بعد الحرب العالمية الثانية إلى إعادة تجميع المستعمرات البريطانية، أو كما عبر عنها الساسة البريطانيون ***Re-Grouping*** للأقاليم البريطانية في وحدات كبيرة يسهل تدعيمها اقتصادياً و سياسياً[١].

ومن ناحية أخرى فقد إنتشر في الدوائر الرسمية البريطانية ما عرف بعقدة الخوف من نفوذ جنوب أفريقيا. و قد سيطرت هذه العقدة على تفكير الرسميين في الحكومة البريطانية، و خشوا من أن تقوم باجتذاب روديسيا الجنوبية كخطوة في سبيل القضاء على الروديسيات بصفة نهائية[٢].

وأيضاً أحس المستعمر بالقوة النامية لنزعة الحكم الذاتي التي أخذت تسود الشعوب الأفريقية. وأحس المستعمر برغبة الأفارقة نحو القومية الأفريقية والتي تدفع بهم إلى التقارب والتجانس وإلى إلغاء الحواجز التي فرضها المستعمر على أبناء الجنس الواحد. وأحس بأن ثمة إتجاهاً جديداً نحو تكاتف القومية الأفريقية في كل من كينيا وأوغندا ونياسالاند وروديسيا الشمالية، والذي تمهد إلى وحدة تهدد سلطات الرجل الأبيض في المنطقة وتنذر باكتساح روديسيا الجنوبية الغنية و إعادة مشكلات حرب بوير أخرى. و لذلك هدف المستعمر بإقامة هذا الإتحاد أن يخدع القومية الأفريقية و أن يرضي لديهم النزعة نحو الحكم الذاتي[٣]. وكانت

---

(١) شوقي عطا الله الجمل: تاريخ كشف أفريقيا وإستعمارها، مرجع سابق، ص ٦٠٨ – ٦٠٩.
(٢) شوقي محمود الخشاب: مرجع سابق، ص ٨٦ – ٨٧.
(٣) صلاح صبري: إفريقيا وراء الصحراء، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٠، ص ١٠٧.

بريطانيا أيضاً تفسر اقامة الاتحاد باعتباره سداً منيعاً ليس فقط ضد القومية الأفريقية ولكن أيضاً ضد الزحف العنصري القادم من جنوب أفريقيا في هذه الفترة. و كانت وجهة نظر لندن أن للاتحاد ميزة إضافية و هي بناء كتلة موالية لبريطانيا في المنطقة في وقت كانت جنوب أفريقيا أقل ولاءً و غير موثوق فيها[١].

و لقد أملت بريطانيا أيضاً من وراء هذا الاتحاد إنشاء منطقة وسط أفريقيا قوية تكون حصناً و سنداً في طريق مد نفوذ بريطانيا لداخل القارة[٢].

ومن الناحية الإستراتيجية كانت فكرة الإتحاد تشتمل على اعتبارات عسكرية، منها، أن الوحده السياسية الجديدة سوف تدعم قابلية هذه الأقاليم للدفاع. و من الناحية الإستراتيجية الدولية، فإن هذا الاتحاد سوف يدعم (على حد قولهم) قوة العالم الغربي[٣]. و من ناحية أخرى فإن الحرب الباردة وسعت الحاجة إلى حماية الموارد الاستراتيجية (و في حالة بريطانيا في المنطقة هو نحاس روديسيا الشمالية)[٤].

وأيضاً يعمل هذا الاتحاد على الاستقلال السياسي، فقد رأى المتطرفون من المستوطنين أن فكرة الاتحاد تتيح الفرصه لنقل السلطة من يد المسئولين البريطانين إلى أيدي حكومة محلية تسيطر عليها جماعة المستوطنين الذين أزعجتهم تصريحات بعض الساسة البريطانين عن السياسة التي يجب

- *Kavalski, Emilian and Zalkos, Magdalena (editors): Defunct federalism: critical*

[1]) Perspectives on federal failure, Ashgate publishing Ltd., Burlington (USA), 2008. P P. 48 –49.

(٢) شوقي محمود الخشاب: المرجع السابق، ص ٨٧.

(٣) شوقي عطا الله الجمل: تاريخ كشف أفريقيا وإستعمارها، مرجع سابق، ص ٦٠٨ – ٦٠٩.

[4]) Kavalski, Emilian and Zalkos, Magdalena: op.cit, p. 48.

أن تتبع في المستعمرات ذات العناصر المتعددة ***Multi – Racial Societies***. حيث أشارت إلى أنه يجب مراعاة مصالح الغالبية العظمى من السكان أصحاب البلاد الأصليين قبل مصالح الأقليات المهاجرة[١].

ب- عوامل إقتصادية

لطالما كان حكم هذه المستعمرات له مميزات سياسية واقتصادية، حيث إن مصادر الاقتصاد في روديسيا الشمالية و الجنوبية و نياسالاند متممة لبعضها. فمثلاً روديسيا الشمالية لديها الصناعة، وروديسيا الجنوبية لديها المنتجات الصناعية التي تقدمها لهذه الصناعة، و نياسالاند تعتبر المورد الوحيد للعمال في هذه المنطقة[٢].

كانت الحكومة البريطانية ترى أن اقتصاد المستعمرات الثلاثة مترابط بحيث رأت أن إدماج هذه المستعمرات أمر أساسي لحماية التنمية الاقتصادية القصوى للمنطقة كلها. فمثلاً إن هبوط أسعار التبغ أو الشاي أو القطن أو الهبوط في الطلب على الكروم أو الإسبستوس أو النحاس سوف يكون له تأثير كارثي على مستعمرات لها اقتصاد منفصل. و أيضاً أن قيام هذا الاتحاد سوف يكون جاذباً جداً للاستثمار أكثر من مستعمرات صغيرة منفصلة[٣].

ويمكن القول أن الفكرة الأساسية لإقامة هذا الاتحاد هي الاستيلاء على مناجم النحاس التي أخذت تُكتشف في روديسيا الشمالية. و هدف

---

(١) شوقي عطا الله الجمل: تاريخ كشف أفريقيا وإستعمارها، المرجع السابق، ص ٦٠٨ – ٦٠٩.

[2]) ***Wilson, Derek: op.cit, P. 306.***

[3]) ***Conway, John s.: Central Africa Enquiry, (The Canadian Journal of Economics and Political Science, Canadian Economics Association, Canada, Vol. 27, No. 2, May 1961), P. 277.***

الاتحاد هو تحقيق سيادة الرجل الأبيض عليها عن طريق ضمان حكومة من المستوطنين تسيطر على الاتحاد و بالتالي على مناجم النحاس[١].

أما إجبار نياسالاند على الدخول في هذا الاتحاد وهي دولة تكاد تكون أفريقية خالصة، فلأن الباعث كان اقتصادياً في المقام الأول. فبالإضافة إلى حرص الأوروبيين على عدم إتاحة فرصه لقيام دولة قوية أفريقية. فإن الإعتبار الاقتصادي هو أن نياسالاند بما تحويه من طاقات بشرية هي المصدرالأول للأيدي العاملة التي يود الأوروبيين أستغلالها في الحياة الاقتصادية[٢].

ج- عوامل اجتماعية

لم يرض كثير من المعتدلين عن مبدأ السيادة ***Supremacy Doctrine*** الذي ينادي بسيادة المصالح الأفريقية. ورأوا أن هذا الاتحاد تحول من مجرد الدفاع عن فئة معينة تجاه الأخرى إلى تجربة جديدة لفكرة المشاركة العنصرية. ووجدوا في هذه التجربة مخرجاً لمعالجة المشكلات الناتجة عن الجماعات المتعددة العناصر و حلاً عادلاً لهذه المشكلات[٣].

٢- تطور فكرة الإتحاد

منذ أن استقر النفوذ البريطاني في روديسيا ونياسلاند، أخذت فكرة تشكيل الإتحاد بين هذه الأقاليم تراود المستعمرين البريطانيين، فقد سبق أن اقترحت شركة جنوب أفريقيا البريطانية التي كانت تدير روديسيا الشمالية و الجنوبية إدماج الإقليمين لتحقيق وحده اقتصادية بينهما، و كان ذلك في عام ١٩١٥[٤]. و انبثقت المعارضة من جانب البيض الذين يستوطنون روديسيا

---

(١) صلاح صبري: مرجع سابق، ص ١٠٨.
(٢) نفس المرجع، ص ١٠٩.
(٣) شوقي محمود الخشاب: مرجع سابق، ص ٨٧.
(٤) شوقي عطا الله الجمل: تاريخ كشف أفريقيا وإستعمارها، مرجع سابق، ص ٦٠٨.

الجنوبية خشية أن يورطهم اتحادهم مع الشمال في سياسة استعمارية من المحتمل أن توفر للأفريقيين الفرصة في الحصول على مهارات فنية و بالتالي التطور[١].

وفي عام ١٩٢٤ بُعثت لجنة برلمانية زارت أوغندا، كينيا، تنجانيقا، روديسيا الشمالية، نياسلاند. وكانت مهمة هذه اللجنة تقديم تقرير عن الإجراءات الواجب اتخاذها للإسراع بعملية التنمية الاقتصادية لهذه القبائل، وأيضا تأمين التنسيق في عملية التقارب بين هذه الأقاليم. وذكرت اللجنة في تقريرها أنه كان من الصعب الوصول إلى الحقائق لأنه كان هناك افتقار كبير للمعلومات، وأضاف التقرير أنهم بحاجة إلى زيادة التفاهم المتبادل بينهم وأن أي نوع من التقارب ما زال بعيداً.

ولكن المستوطنين جددوا ضغطهم على الساسة في لندن. و لذلك أقرت الحكومة عام ١٩٢٧ أن رغبتهم في المشاركة في المسئوليات الحكومية لا يمكن تجاهلها، و لذلك تم إرسال لجنة أكبر بقيادة سير هيلتون يونج ***Sir Hilton Young***[٢]، و كانت مهمة هذه اللجنة تقدير ما إذا كان الإدماج أو أي نوع من أنواع التقارب فعال في هذه المناطق أم لا؟. وجاء التقرير أن روديسيا الشمالية ونياسالاند بعيدين تماما عن مستعمرات الشمال ولا يمكن إقامة إتحاد بينهم. و لكن كان من رأي رئيس اللجنة هيلتون يونج أنه يمكن

---

(١) جون هاتش، (ترجمة عبد العليم السيد منسي): تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ص ١١.

(٢) هيلتون يونج ***Hilton Young***: ولد عام ١٨٧٩ وتوفي عام ١٩٦٠. هو سياسي بريطاني وكاتب، أصبح السكرتير المالي للخزينة عام ١٩٢١، وأصبح مستشارا خاصاً عام ١٩٢٢. وأصبح محرراً لـ***Financial News*** ١٩٢٦ – ١٩٢٩. وانضم إلى حزب المحافظين عام ١٩٢٦. ولمزيد من التفاصيل انظر الموقع الالكتروني
www.en.wikipedia.org/wiki/Hilton_Young_1st_Baron_Kennrt

حدوث تقارب بين روديسيا الشمالية و نياسالاند مع روديسيا الجنوبية و لكن باقي أعضاء اللجنة رفضوا الفكرة[١].

أيد رئيس اللجنة فكرة الإدماج الذي يقوم على تجزئة روديسيا الشمالية وذلك بضم وسطها وأغنى مناطقها إلى روديسيا الجنوبية على أن تضم الأجزاء الباقية إلى نياسالاند. وبذلك يتم إدماج الروديسيتين في شكل إتحاد يتم تحت إشراف وسيطرة روديسيا الجنوبية. أما باقي اللجنة فقد رفضت فكرة الإدماج و رأت البقاء على الوضع الراهن[٢].

لكن في عام ١٩٣٠ حدث ما غير ثقة المستوطنين في نوايا الحكومة البريطانية. إذ نشر اللورد باسيفيلد "وزير المستعمرات في حكومة العمال" في ذلك الوقت مذكرة دعم سياسة الحكومة إزاء الوطنين في المستعمرات الإستوائية الأفريقية. وكان أغلب محتويات هذه المذكرة قد أثارت نقمة المستوطنين ولكن جملة واحدة فيها مست مشاعرهم إذ كانت تتضمن " تعتقد حكومة صاحبة الجلالة أنه من اللازم تسجيل الفكرة التي تعتنقها، من أن مصالح الوطنيين الأفريقين هو الهدف الأسمى، فإذا حدث أن تعارضت مع مصالح الأجناس المهاجرة تعين تغليب وسيادة مصالح الوطنيين". و قد أثارت هذه المذكرة ضجة كبيرة جعلت المستوطنين يعتقدون في إجراء الحكومة لتغيير كبير في سياستها القديمة[٣].

فصل الجزء الثاني من هذه المذكرة التطبيق الحقيقي لهذه السياسة، فنشر الوعي السياسي و الاجتماعي بين الوطنيين يجب أن يكون فعالاً، و بذلك يتيسر تدريب الأفريقيين بوسائل يكون لها صدى تقليدي في نفوسهم

---

[١] *Jones, Griff: Britain and Nyasaland, George Allen and Unwin Ltd., First Published London, 1964), P.*

(٢) فايز بشارة مغاريس: كفاح الوطنيين ضد الإستعمار والعنصرية في روديسيا ١٨٩٠ – ١٩٦٥، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه القاهرة، ١٩٧٧، ص ٤٤.

(٣) إدوارد كلينج: مرجع سابق، ص ٥٢.

و مع تزايد قدراتهم يتعين أن يصبح لهم نصيب أكبر في إدارة شئون القبيلة ثم في النهاية حكومة على مستوى وطني[١].

و بعد نشر المذكرة، زال كل خلاف حول مسألة الإدماج، فالحاجة العاجلة أصبحت سرعة الفرار من قبضة وزارة المستعمرات (بالنسبة لروديسيا الشمالية)، و أسرع و أسهل طريق هو الإدماج السريع لروديسيا الشمالية و الجنوبية في ظل دستور مماثل لما تتمتع به الجنوبية[٢].

بالفعل وفي عام ١٩٣١ أرسلت كل من حكومة روديسيا الجنوبيه والأعضاء المنتخبون في المجلس التشريعي في روديسيا الشمالية طلباً إلى جلالة الملكة تطلب عقد مؤتمر لبحث فكرة الإدماج فيما بينهم في ظل دستور يماثل دستور روديسيا الجنوبية الحالي. لكن الحكومة البريطانية لم تكن مستعدة لذلك بعد (كما جاء في رد حكومة جلالة الملكة). وكان السبب الذي ذكرته هو رغبتها في تنمية روديسيا الشمالية التي لم تكن مستعدة بعد لهذا الأمر. ولكن في نفس الوقت لم ترفض الحكومة فكرة الإدماج ولكن قررت تأجيلها قليلاً حتى الوقت المناسب. كما رأت أنه ليس وقتاً مناسباً لعقد مؤتمر بهذا الشأن[٣].

في يناير عام ١٩٣٦ عقد غير الموظفين بروديسيا الشمالية وممثلوا الأحزاب السياسية في روديسيا الجنوبية إجتماعاً عند شلالات فيكتوريا ***Victoria falls***، أجمعوا فيه على الإدماج السريع لروديسيا الشمالية و الجنوبية في ظل دستور يكفل الحق في حكم ذاتي. فأرسلت الحكومة البريطانية لجنة ملكية لبحث موضوع " الإرتباط الأوثق و التعاون ما بين

---

(١) إدوارد كلينج: مرجع سابق، ص ٥٣.
(٢) نفس المرجع، ص ٥٧.
[3]) CAB – 24 – 222, Future of Southern and Northern Rhodesia, 19 June 1931, pp 1 – 3.

روديسياالجنوبية و الشمالية و نياسلاند" عام ١٩٣٨ برئاسة الفيكونت بليدسلوي ***Bledisloe***[١]، و يلاحظ أنه رغم عدم الإشارة إلى الإدماج فإن قرار إرسال لجنة ملكية كان يعد في تلك الظروف نصراً ضخماً لممثلي المستوطنين[٢].

أوصت اللجنة ان المقاطعات الثلاث تواجهها مشاكل متماثلة. و أن الإندماج بينهم و إن كان مقبولاً فإن اللجنة تنصح بعدم تطبيقه في الحال لعدة أسباب منها: الرغبة في الانتظار حتى يزداد عدد السكان البيض، الحاجة إلى إعطاء روديسيا الشمالية و نياسلاند مزيداً من الخبرة السياسية، الخلاف بين السياسة الإفريقية المتبعه في كل من روديسيا الشمالية و نياسالاند من جهة و روديسيا الجنوبية من جهة أخرى[٣].

فإن كان الإندماج هو الهدف النهائي فإن اللجنة تقترح كحل مؤقت إدماج روديسيا الشمالية ونياسالاند مع إنشاء مجلس للمقاطعات الثلاث لتنسيق بعض الأمور ذات الأهمية المشتركة بينهم.

هذا جزء من تقرير لجنة بليد سلوي"أننا من جانبنا نعتقد أن أقاليم شمال روديسيا و جنوبها و نياسالاند سوف يتزايد ترابط وجوه نشاطها و مصالحها بحيث تنتهي بها ضماً إلى الوحدة السياسية. و لكنا نشعر أمام المسئوليات التي تحملها حكومة جلالتكم، أنه ينبغي قبل التفكير في إدماج هذه المناطق الثلاث أن تستقر درجة من الثقة أكبر مما هي عليه الأن، و

---

(١) ***Charles Bathurst, 1st Viscount Bledisloe***، ١٨٦٧ – ١٩٥٨: ولد في لندن وتعلم بها. أصبح عضواً في البرلمان البريطاني عام ١٩١٠ كعضو في حزب المحافظين. بين عامي ٣٠ – ١٩٣٥ أصبح الحاكم العام لنيوزيلندا، وبعد عودته حصل على لقب ***Viscount*** عام ١٩٣٥. وعمل بعد ذلك في العديد من الوظائف السياسية. و لمزيد من التفاصيل www.en.wikipedia.org/wiki/charles_Bathirst_1st_viscount_Bledisloe

(٢) إدوارد كلينج: المرجع السابق، ص ٧٠.

(٣) إدوارد كلينج: مرجع سابق، ص ٧٢ – ٧٣.

تؤكد أن سياسة روديسيا الجنوبيه في التطور المتوازي، سوف تكون مجدية و في صالح الوطنيين في المدى الطويل، و أنها سوف تتيح لهم فرصه التقدم المطلق في جميع ميادين النشاط التي يصلون إليها. وأنها في نفس الوقت تفتح أمامهم مجال التقدم في المستوى الثقافي والإقتصادي.

وفي روديسيا الشمالية ثمة سبب من أسباب ترجيح الإدماج لدى الأوروبيين و هو التطلع إلى التخلص السريع من سيطرة وزارة المستعمرات، و يبدو أن أحداً لم يعن كثيراً بمسألة الوطنيين و مدى استجابتهم و رد فعلهم لمثل هذه التغيرات أو بالنسبة لمشكلة توحيد و تجانس السياسات الإقليمية المختلفة.

إن الاجتماع المذهل للمعارضه الوطنية في الأقاليم الشمالية يقوم أساساً على كراهية بعض مظاهر سياسة جنوب روديسيا العنصرية، وإشفاق الوطنيين في شمال روديسيا ونياسالاند من حدوث تغييرات في النظام الذي يعيشون في ظلة و يعتقدون أنهم يتمتعون فيه بحماية جلالتك المباشرة"[١].

وبعد الحرب العالمية الثانية، بدأ الزعماء الأوروبيون في مناطق الإتحاد إلى إعادة المناداة بالإندماج. ففي نوفمبر عام ١٩٤٣ تقدم ولينسكي[٢] إلى

---

(١) صلاح صبري: مرجع سابق، ص ١١٢ – ١١٣.

(٢) روي ولينسكي ***Roy Welenesky***: ولد عام ١٩٠٧ وتوفي عام ١٩٩١. وهو سياسي في روديسيا الشمالية. ويعتبر ثاني وأخر رئيس وزراء لإتحاد روديسيا ونياسلاند. ولد في سالسبوري ***Salisbury***في روديسيا الجنوبية (الأن هراري، زيمبابوي) من والدين يهود أفريكانرز. انتقل إلى روديسيا الشمالية ودخل المجلس التشريعي عام ١٩٣٨. أصبح رئيس وزراء الإتحاد عام ١٩٥٧، وعارض اتجاه بريطانيا نحو الوطنية الأفريقية. وواجه المعارضة ضد الإتحاد بقوة حتى إنهيار الإتحاد عام ١٩٦٣. تقاعد في سالسبوري حتى عاد للسياسة مرة أخرى في روديسيا الجنوبيةو في عام ١٩٨٠ انتقل ولينسكي إلى إنجلترا حتى توفي.

المجلس التشريعي باقتراح بإدماج روديسيا الشمالية و الجنوبية في ظل دستور مماثل لدستور روديسيا الجنوبية[١].

وخلال هذه الفترة أيضاً كان على حكومات المستعمرات الثلاث أن تعمل مع بعضها، فتأسس مجلس وسط أفريقيا ***Central Africa Council*** عام ١٩٤٥، ليدعم هذا التعاون. و كان هذا المجلس عبارة عن كيان استشاري لتنظيم السياسة الاقتصادية بين هذه المناطق[٢].

وبدأت الأحداث في تلك الفترة تتطور في المنطقة حيث اكتسح الحزب الوطني بزعامة د/ مالان الحزب المتحد، وانتزع السلطة من أيدي الفيلد مارشال سمطس (في جنوب أفريقيا). و مثل هذا الحدث كان يمس المستوطنين في روديسيا الشمالية و الجنوبية[٣].

مما أثار مخاوف المستوطنين أيضاً في تلك الفترة هي اليقظة القومية التي بدأت تظهر بشدة مع انتهاء الحرب العالمية الثانية. وما بدأ في اتجاه الحكومة البريطانية خاصة في أفريقيا الغربية البريطانية إلى السير بالمستعمرات نحو الحكم الذاني وجعله في أيدي الأفريقين. وقد أزعج هذا الاتجاه الأوروبيين في روديسيا الشمالية ونياسلاند و اندفعوا إلى تأييد الإندماج مع روديسيا الجنوبية تأميناً لمصالحهم.

أيضاً مما عجل بطرح مسألة الإندماج مرة أخرى، اتجاه أنظار المستوطنين في روديسيا الجنوبية إلى الإيرادات المتزايدة من استغلال مناجم النحاس في روديسيا الشمالية، و اشتداد حماسهم نحو تحقيق الاندماج معها لأن ذلك يحقق لهم الإسراع في عملية التنمية الإقتصادية[٤].

---

(١) إدوارد كلينج: مرجع سابق، ص ٨٣.

[2]) ***Wilson, Derek: op.cit, P. 306.***

(٣) إدوارد كلينج: المرجع السابق، ص ١٠١.

(٤) فايز بشارة مغاريس: مرجع سابق، ص ٥٣.

نتيجة لكل هذه المخاوف وفي عام ١٩٤٨ إتفق روي ولينسكي رئيس وزراء روديسيا الشمالية مع الزعماء السياسيين للمقاطعات الثلاثة على عقد مؤتمر لبحث فكرة الاتحاد. وأقيم بالفعل المؤتمر عام ١٩٤٩ قرب شلالات فيكتوريا ولم يحضره أفريقي واحد. وخرج المؤتمر ببيان أعلن فيه "أن الاتحاد الفيدرالي لدول وسط أفريقيا يجب أن يقوم على أساس المشاركة السياسية والاقتصادية بين الأوروبيين والأفريقيين"[١].

تلا هذا المؤتمرتغيراً في الحكومة البريطانية حيث عين جيمس جريفث وزيراً للمستعمرات بدلاً من كرستين جونز. وبمعنى أخر تغيرت الحكومة الرافضة لفكرة الاتحاد وأتت حكومة جديدة. فانتهز ولينسكي الفرصه ليعدد مزايا الاتحاد في وسط أفريقيا من جديد.

بالفعل أعلن جريفث في مجلس العموم أن صاحبة الجلالة قررت وجوب إجراء دراسة لمسألة الاتحاد. و عقد مؤتمر في إبريل عام ١٩٥١ و طالب المشاركون في هذا المؤتمر باتحاد أوثق و تقدموا بخطة مفصلة لإنجازه[٢]. وأشار تقرير المؤتمر إلى ضرورة وجود إتحاد أوثق وإلى اعتماد المقاطعات الثلاثة اقتصادياً على بعضهم، وإلى الحاجة الماسة إلى سياسة إقتصادية موحدة داخلياً و خارجياً. و أشار التقرير إلى الهدف النهائي بوجه عام للحكومات الثلاثة، و هو التقدم بالأفريقيين اقتصادياً و اجتماعياً و سياسياً في مشاركة مع الأوروبيين[٣].

في سبتمبر عام ١٩٥١ عقد مؤتمر شلالات فيكتوريا الثاني وحضره ممثلون عن الحكومات الأربع المعنية (حكومة كل من رودسيسا الجنوبية، روديسيا الشمالية، نياسالاند، بريطانيا) ووفود عن المجلس التمثيلي

---

(١) شوقي عطا الله الجمل: تاريخ كشف أفريقيا وإستعمارها، مرجع سابق، ص ٦٠٩ – ٦١٠.
(٢) إدوارد كلينج: مرجع سابق، ص ١١.
(٣) فايز بشارة مغاريس: مرجع سابق، ص ٥٦.

الأفريقي في روديسيا الشمالية و مجلس الحماية الأفريقي في نياسالاند. ووافق المؤتمر على أنه في حالة إتباع شكل من أشكال الاتحاد الوثيق فيجب أن يتضمن الدستور بعض الحقوق الخاصة بالاحتفاظ بالأحوال الداخلية في روديسيا الشمالية و نياسلاند، و بذلك تستبعد احتمال امتزاج الأقاليم الثلاثه[١].

في إبريل عام ١٩٥٢ عقد مؤتمر من حكام روديسيا الشمالية والجنوبية و نياسلاند و حضره وزير المستعمرات البريطانية، و في هذا المؤتمر وضع أسس الإتحاد. وفي مايو ١٩٥٢ وافق مجلس العموم البريطاني على مشروع الإتحاد الفيدرالي لأقاليم وسط أفريقيا. و في أكتوبر ١٩٥٣ تم إعلان الإتحاد الفيدرالي لوسط أفريقيا[٢].

لقد عارض الزعماء الأفارقة هذا الاتحاد منذ البداية. ولقد رأوا فيه أنه للمحافظة على سيطرة الأوروبيين غير المحدودة على المنطقة. وفي عام ١٩٤٩ أرسل كل من هاري نيكومبولا (روديسيا الشمالية)، و هاستنجز باندا (نياسالاند) مذكرة إلى لندن تشجب توصيات مؤتمر شلالات فيكتوريا. وفي عام ١٩٥٠ أسس مجموعة من شباب (ندولا) كتيب صغير لشجب الإتحاد ***The Case Against Federation*** و التي تبنتها مؤتمر روديسيا الشمالية بقيادة نيكومبولا، حيث أصبح المؤتمر منظماً أكثر في مواجهة الإتحاد.

تغير اسم هذا المؤتمر عام ١٩٥١ إلى المؤتمر الوطني الأفريقي لروديسيا الشمالية ***Northern Rhodesia African National Congress***. وفي عام ١٩٥٢ تم تنظيم مجلس أخر ***The Supreme Action Council***

---

(١) إدوارد كلينج: المرجع السابق، ص ص ١١٢ – ١١٣.
(٢) شوقي عطا الله الجمل: تاريخ كشف أفريقيا و إستعمارها، المرجع السابق، ص ص ٦١٠ – ٦١١.

لتنظيم العملية الاحتجاجية ضد الاتحاد. و أيضاً المؤتمر النياسالاندي كان على نفس هذا المستوى من النشاط[١].

أيضاً قام د/باندا و هو في لندن بالتصريح عن أن إرغام سكان نياسالاند على الدخول في الاتحاد هو تسليم أفريقيي نياسالاند إلى المستعمرين الجنوبيين في روديسيا الجنوبية كقطيع من الخراف ***like sheep***[٢]. و في عام ١٩٥٢ و بعد اجتماع حضره زعماء المقاطعات في نياسالاند، قرروا إرسال عريضة لملكة بريطانيا للإعتراض على تكوين الاتحاد[٣].

من أسباب معارضة الأفريقيين للاتحاد أيضاً، الخوف من سياسة التمييز العنصري المتبعة في روديسيا الجنوبية والتي لا تختلف عن سياسة جنوب أفريقيا. حيث إن آلاف الأفارقة من روديسيا الشمالية ونياسالاند يعملون في روديسيا الجنوبية و يعلمون مدى اختلاف السياسة الوطنية هناك عن المستعمرتين الشماليتين. أيضاً أن غالبية الأفارقة لا يفقهون بما فيه الكفاية سياسياً ليتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم ضد الأقلية الأوروبية من دون مساعدة من الرسميين الموضوعيين و غير المتحيزين في الإدارة البريطانية في المملكة المتحدة[٤].

لكن كان هناك تجاهل تام لاعتراض الأفريقيين على قيام الاتحاد والذي قام رغم إرادتهم، وكانت من أسباب هذا التجاهل، الإيمان من قبل

---

[1]) Sagay, J.O. and Wilson D.A.: Africa: A Modern History (1800 – 1975), African.

[2]) Publishing Company, First Published, New York, 1980, P. 397 – 398.

[3]) Perham, Margery: The Rhodesian crisis: The Background, (International Affairs, Royal Institute of International Affairs, Vol. 42, No. 1, Jan. 1966

[4]) Petition against Central African Federation, London, 19th January, 1953.p. 225

الأوروبيين أن مثل هذه المعارضة ليس لها تمويل على الإطلاق أو يقودها أقلية ليس لها عقلية سياسية. و سبب آخر أن الفوائد الاقتصادية (من وجهة نظر الأوروبيين) للاتحاد ستصبح أكثر وضوحاً مع مرور الوقت و بالتالي سيتم إدراك الفوائد المراد تحقيقها من الاتحاد[١].

وعلى صعيد الكومنولث البريطاني وكرد فعل على قيام الاتحاد، فقد حدثت عدة اعتراضات عليه لأنه فرض بالقوة على غالبية السكان. وقدمت الهند في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٣ اعتراضاً للأمم المتحدة بهذا الخصوص، و لكن ممثل بريطانيا احتج بأن هذا الأمر يختص ببلاد غير مستقلة و لذا فإنه لا يدخل في اختصاص الأمم المتحدة، و رفض الاقتراح الهندي. و خلال اجتماعات الكومنولث البريطاني أيضاً اثيرت اعتراضات حول مركز الاتحاد القانوني، فقد كان هناك اعتراض على انضمامه لهيئة الكومنولث في الوقت الذي يضم الاتحاد عضوين مازالا تحت الحماية البريطانية[٢].

---

[1]) *Conway, John s.: op.cit, P. 278.*

(٢) محمد نصر مهنا: مشكلة روديسيا (زيمبابوي) "دراسة مقارنة"، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١، ص ٣١.

الفَصل الأَوَّل

قيام الاتحاد

أولاً – الدستور

١- دستور تأسيس الاتحاد (دستور عام ١٩٥٣)

٢- مبدأ المشاركة من الناحية النظرية

ثانياً – نظم الحكم البريطاني في اتحاد وسط افريقيا

١- السلطة التنفيذية

٢- السلطة التشريعية

٣- السلطة القضائية

قيام الاتحاد

كما ذكرنا سابقاً في الفصل التمهيدي أنه بين عامي (١٩٥١ – ١٩٥٢) عقد المؤيدون لفكرة الاتحاد عدة اجتماعات، وكانت أصوات زعماء المستوطنين البيض في روديسيا الجنوبية ترتفع بالتهديد بالانضمام إلى اتحاد جنوب أفريقيا حيث تمارس التفرقة العنصرية على نطاق واسع، وإن لم تخرج فكرة الإتحاد إلى حيز الوجود. وتقرر أخيراً اتخاذ الخطوات لقيام هذا الإتحاد رغم معارضة الأفريقيين لهذا الإجراء، فلقد كان شعورهم "وكما قلنا سابقاً" أن فكرة الإتحاد ما هي إلا محاولة لزيادة سيطرة الأقلية البيضاء وتمكينها من استغلال ثروات البلاد الأفريقية بطريقة أفضل. ولقد عبر عن ذلك د/ هاستنجز باندا ***Dr. Hastings Banda*** في إحدى خطبه فقال "إن الإتحاد الفيدرالي يعني أن شعبنا في نياسلاند سوف يحرم من أماله في الحكم الذاتي، وأن بريطانيا تبيع الأفريقيين لأنها تريد النحاس".

وكان رأي زعماء المستوطنين البيض المعلن "أنه طالما أن الأفريقيين غير مقتنعين حتى الأن بفوائد التقارب بين الأقاليم الثلاثة وغير مستعدين ليلعبوا الدور الهام الذي كان يجب ان يلعبوه في حكومة الإتحاد وفي المجلس التشريعي، فإن المجتمعين من البيض سيعملون بمفردهم، ولكن سيضعون أمام أعينهم المحافظة على المصالح التي تمس الأفريقيين".

وبالفعل في إبريل عام ١٩٥٢ عقد مؤتمر من حكام روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند. وحضره أيضاً وزير المستعمرات البريطانية. و في هذا المؤتمر تقرر دستور الاتحاد الفيدرالي الذي قام الاتحاد عليه[1].

---

(١) شوقي عطا الله الجمل: تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، مرجع سابق، ص ٦١١ – ٦١٢.

أولاً – الدستور

إن الدستور الفيدرالي قرر وجود حكومة فيدرالية مكونة من ثلاث مستعمرات، وتقوم بخدمات عامة ومعينة، وترسم سياسة الحكومات الفيدرالية والمحلية. و لكن تستمر حكومات الأقاليم في أعمالها و تبقى مجالاتها التنفيذية و التشريعية و خدماتها العامة[١].

ولم يكن للحكومة الفيدرالية أي سلطة على التغيرات الدستورية الموجودة في المستعمرات، وكان هذا حسبما ذكر في دستور تأسيس الاتحاد. ولذلك فإننا سنتحدث عن دستور الإتحاد الفيدرالي ككل ثم دستور كل مستعمرة منهم على حدة.

١ – دستور تأسيس الإتحاد (دستور عام ١٩٥٣)

إن الدستور الفيدرالي كان يعطي الأفضلية وبوضوح للمستعمرين البيض في كل ناحية من نواحي الحياة في الاتحاد. ولهذا بدأ هؤلاء المستوطنون بسرعة بعد تكوين الاتحاد في الاستفادة من هذا الدستور الجديد، وبدأوا في إعادة هيكلة الاقتصاد من أجل استفادة أكبر لهم. و بالفعل استطاعوا وضع سياسات افتصادية تخلق بيئة تحمي الاقتصاد الأبيض في الاتحاد[٢].

تهتم السلطات التشريعية والتنفيذية الفيدرالية فقط بالمسائل المعنية الموجودة في الدستور والمسائل العرضية التي تنفذ بقوى الدستور أو تحت مظلة الحاكم العام. أما عن القوى المتبقية فتبقى في يد حكومة المستعمرات.

---

[1]) Tindall, P.E.N.: op.cit, P. 294.

[2]) Wanmali, Sudher and M. Zamchiga, Jonathan (editors): Service provision and its agricultural and Rural development in Zimbabwe (A case study of Gasaland District), International Food policy Research Institute (IFPRI), Washington, D.C., 1992, p. 5.

جزء من هذه البنود يكون من حق الهيئة التشريعية الفيدرالية مثل (مرتبات الحاكم العام، والقضاة في المحكمة الفيدرالية العليا). هذه الأوامر تُفهرس في جدول للدستور وهذا الجدول يقسم إلى قسمين:

١- قائمة تشريعية فيدرالية، و تتضمن الأوامر الخاصة بالهيئة التشريعية الفيدرالية و ليست من حق الهيئات التشريعية للمستعمرات و ليس لها أي سلطة عليها[١]. وتسمى هذه القائمة بالقائمة الحصرية ***The Exclusive List*** وتتضمن هذه القائمة الأتي:

العلاقات الخارجية، تسليم المجرمين، الدفاع، الهجرة، الأجانب، المواطنة داخل الاتحاد، التحكم في الاستيراد و التصدير و العملة، الجمارك، الشركات و المؤسسات، التأمين،القوانين الخاصة بالعملات و السندات، حقوق التأليف و براءات الاختراع و العلامات التجارية، البناء، تعديل و صيانة الطرق، الطرق و الخدمات المساعدة، الطيران و المطارات، الأرصاد الجوية، البريد و الاتصالات، الإذاعة و التليفزيون، إمدادات الكهرباء، التعليم الأساسي و الثانوي للجميع عدا الأفارقة، التعليم العالي (بما فيها التعليم العالي للأفارقة)، الأرشيف، الخدمات العامة الفيدرالية، مراجعة الحسابات العامة الاتحادية، المحكمة الفيدرالية العليا، الإجراءات القانونية بين الحكومة الفيدرالية و حكومات المستعمرات، الإجراءات القانونية مع أو ضد الحكومة الفيدرالية[٢].

---

[1]) Brelsford, W.V. (editor): op.cit, P. 593.

[2]) CAB – 129 – 57, Proposed Federation of Southern Rhodesia, Northern Rhodesia and Nyasaland, Draft Federal Scheme, London, 16th December, 1952, p. 11.

٢- القائمة المتزامنه *The Concurrent List* وهي القائمة التي تختص بها الهيئة التشريعية الفيدرالية بالتعاون مع الهيئات التشريعية للمستعمرات وتتضمن هذه القائمة الأتي:

انتقال الأشخاص من مستعمرة إلى أخرى، شراء و بيع السلع الأساسية، التسويق، تنمية الصناعات، البنوك، الإفلاس، تحصيل الأقساط، الطرق (بخلاف المذكورة في القائمة الأولى)، طرق السكك الحديدية، تنظيم المرور على الطريق، المياه و القنوات و السدود، توزيع الكهرباء، البحوث العلمية و الصناعية، السجون، الصحة، تشجيع حركة السياحة، الحدائق الوطنية[١]، تخطيط المدن، البحوث المساحية و الطوبوجرافية، إنتاج و توزيع الأفلام الحكومية، التعداد و الأحصاء، اختصاص المحاكم الاتحادية[٢].

ووفقاً للمادة رقم (٣٥) من الدستور فإذا كان هناك أي شئ في قانون المستعمرات متناقض مع أي مبدأ أو شرط في القانون الفيدرالي، و التي وافقت علية الهيئة التشريعية الفيدرالية، يسود القانون الفيدرالي[٣].

يوجد حوالي ٣١ نقطة تتلاقى فيها الأمور ما بين فيدرالي ويخص المستعمرات حسب القوائم الموضوعة لهذه الأمور، وحوالي ٤٤ نقطة تعود للحكومة الفيدرالية فقط. ويكون الهدف من هذا التقسيم أنها تترك للحكومات المحلية الأمور التي تتعلق بالأفارقة، وعلى وجه العموم الأمور التي تؤثر على حياة الأفارقة اليومية على جميع الأصعدة. و تترك للحكومة

---

[1]) CAB – 129 – 57, op.cit, pp. 11
[2]) Ibid. p. 12 – 13.
[3]) Brelsford, W.V. (editor): op.cit, P. 594.

الفيدرالية كل ما يخص الحياة اليومية للمواطن في الاتحاد الفيدرالي و ليس الأفريقي فقط[١].

أما الأمور المتعلقة بحكومات المستعمرات، فهي غير موضوعه في قائمة. ولكن كل الأمور غير الموجودة في القائمتين السابقتين تكون من اختصاص حكومة المستعمرات. ومنها على سبيل المثال لا الحصر: الإدارات الوطنية، حالة العمال، التجارة، الصناعة، التعليم الأفريقي (الأولي والثانوي)، الغابات، الزراعة الأفريقية، الجمعيات التعاونية، القانون الداخلي، ..... و على وجه العموم أنها الأمور التي تمس الحياة اليومية و العمل بالنسبة للشعب الأفريقي فإنها تبقى من مسئوليات المستعمرة[٢].

وبعد تكوين الاتحاد الفيدرالي، أصبح الاتحاد يتكون من مستعمرة حكم ذاتي (روديسيا الجنوبية)، ومحميتان (روديسيا الشمالية ونياسالاند)، ولكل منهم دستوره الخاص والمنفصل. وكان يدير كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند حكام وموظفون اجتماعيون والذين كانوا أعضاء في خدمات الاستعمار البريطاني، وتم تعيينهم بواسطة المكتب الأستعماري. وفي كل مستعمرة منهم كان الحاكم هو الرئيس التنفيذي المقرر من قبل المجلس التنفيذي. و لقد حافظ المكتب الإستعماري في روديسيا الشمالية و نياسالاند على مسئولياته، و كان هناك أيضاً مكتب علاقات الكمنولث و

---

[1]) Leys, Colin: European Politics in Southern Rhodesia, Oxford University Press, London, 1959, P 44.

[2]) Baxter, G.H., Hodgens, P. W..: The Constitutional Status of the Federation of Rhodesia and Nyasaland, (International Affairs, Royal Institute of International Affairs, Oct. 1957, Vol. 33, No. 4) P. 444.

الذي كان مسئولاً عن العلاقات بين الحكومة البريطانية و الروديسيتين و الحكومة الفيدرالية[١].

بعد تكوين الاتحاد أصبحت العناصر الأساسية في حكم الاتحاد هي الحاكم العام (و لقد عين حاكم عام جديد لهذه المناطق و هو اللورد ***(Lyttleton)***[٢] و كان الحاكم العام على رأس الهيكل الحكومي، و كان جوهر الحكومة يكمن في أيدي الجمعية الفيدرالية تحت قيادة رئيس الوزراء (و الذي كان في بداية الاتحاد هو جودفري هيجنز ***Godfrey Huggins)***[٣]. حيث دعى الحاكم العام سير جوفري هيجنز لكي يقبل أن يكون أول رئيس وزراء مؤقت للاتحاد الفيدرالي، ووافق سير جودفري على هذا الأمر[٤].

إن المتحمسين لفكرة الإتحاد روجوا له على أساس المشاركة بين الأجناس المختلفة التي تسكن هذه الجهات بما يكفل لها التقدم، و لكن للأسف فإن مفهوم المشاركة عند الأقلية البيضاء كما عبر عنه رئيس الاتحاد هو أنها تشبه (العلاقة بين الحصان و راكبه)، أو كما عبر عنها سير روي ولينسكي الذي خلف سير جودفري هيجنز في رئاسة الاتحاد عام ١٩٥٦ بأن (الأوروبيين عليهم مهمة قيادة الأفريقيين في الاتجاه السليم)، و هي علاقة بين تابع و متبوع و ليست بين أفراد متساويين[٥].

---

[1]) Carter, Gwendolen M. (editor): Five African States, Cornell University Press, New York,P. 412.

[2]) Dvorin, Eugere P.: op.cit, P. 379.

[3]) Kirkwood, Kenneth: British Central Africa: Politics under Federation, (Annals of the American Academy of Political and Social science, Sage Publication, Contemporary Africa Trends and Issues, Vol. 298, Mar. 1955, P. 136.

[4]) Dvorin, Eugere P.: op.cit, P. 379.

(٥) شوقي عطاالله الجمل: قضية روديسيا بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، مرجع سابق، ص ص ١٢٩ – ١٣٠.

٢- مبدأ المشاركة من الناحية النظرية

لقد تضمنت ديباجة الدستور الاتحادي إشارة الى "المشاركة"، إلا أن تحديداً دقيقاً للفكرة لم يصدر من مسئول إلى أن وقعت أزمة سنة ١٩٥٩ فقال اللورد هوم ***Home*** وزير علاقات الكومنولث[١] إن معناها المساواة بين الأوروبيين و الأفريقيين في كل مجالات الحياة الصناعية و الاجتماعية و السياسية[٢]، و هذا تعريف يفتقر إلى تحديد الوسيلة و الزمن.

تعددت التصريحات والتفسيرات. ففي خلال الحملة الانتخابية لاختيار أعضاء الجمعية الاتحادية قال سير روي ولينسكي " *إن الحزب الاتحادي مصمم ألا تهبط المستويات الأوروبية الأمر الذي معناه أن يبذل الأفريقيون قصارى جهدهم إذا أرادوا الارتفاع إلى مستوى أعلى. ففي المجال السياسي لا يستطيع الأفريقي أن يتمتع بنصيب في الإشراف*[٣] *السياسي إلا بالقدرة على نيلة و ذلك بأنه يبين أنه بلغ المستويات المتحضرة من السلوك و الثقافة* ".

في أغسطس ١٩٥٥ تقدم سير جون موفات بمشروع قرار إلى الجمعية الاتحادية مقترحاً بحث المبادئ الأساسية اللازمة لشعب متعدد الأجناس ومتحد، ولكن الاقتراح قوبل بالرفض ولم يؤيده سوى ثمانية من الأعضاء الممثلين للمصالح الأفريقية. وخلال النقاش قال ولنسكي أن تقدم

---

(١) ***Alexander Frederick Douglas-Home, Baron Home of the Hirsel*** (١٩٠٣ – ١٩٩٥): كان من السياسين البريطانين المحافظين البارزين، وخدم كرئيس وزراء بريطانيا (١٩٦٣ – ١٩٦٤). وكان أيضاً قائداً للمعارضة (١٩٦٤ – ١٩٦٥). وشغل العديد من المناصب السياسية الهامة. وله العديد من المؤلفات. توفي عام ١٩٩٥ عن عمر يناهز ٩٢ عام. لمزيد من التفاصيل أنظر لموقع الالكتروني
www.en.wikipedia.org/wiki/Alec_Douglas-Home

(٢) صحيفة التايمز، ٦ أبريل ١٩٥٩.

(٣) راشد البراوي: مشكلات القارة الأفريقية السياسية و الاقتصادية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٦٠م، ص ٣٤٢.

الأفريقيين ليس مسألة سياسية أساساً ولكنه مسألة اقتصادية واجتماعية ويجب أن يتم بالتدريج.

اقترحت الجمعية المعروفة باسم ***Capricorn Africa Society*** في أحد منشوراتها العدول عن الديمقراطية المتعارف عليها لأن التصويت امتياز يجب أن يكسبه الفرد ولهذا يجب أن يكون في الإمكان الأخذ بنظام تعدد الأصوات بمعنى أن الحاصل على مؤهل جامعي والذي خدم في الحرب ويشغل مركزاً هاماً يمكن أن يكون له ستة أو سبعة أصوات مقابل صوت واحد للفلاح. وواضح تماماً أن هذا الاقتراح لا يخدم غير البيض الذين تتاح لهم فرص التعليم و يشغلون الوظائف الرئيسية[١].

تقوم نظرية المشاركة على أسس باطلة ومتناقضة، منها:

١- يجعل دعاة المشاركة الأولوية للتقدم الاقتصادي. ولقد قال مستر تود ***Todd*** *" بعد خمس سنوات مما يقال له المشاركة فإن المواطن الأفريقي النظيف، الحسن البزة، والمتعلم الطموح... يظل مواطناً من الدرجة الثانية ولا يستطيع دخول السينما أو أن يصبح وقاداً في سكك حديد الحكومة "* .

٢- تفترض النظرية أن يبذل الأفريقيون جهدهم حتى يبلغوا المستويات المتحضرة، ومعنى هذا أنهم معتبرون من جنس أدنى من الرجل الأبيض. وهذا غير صحيح، حيث أن الفوارق بين الطرفين فوارق بين الأغنياء و الفقراء، بين ذوي الامتيازات و المحرومين منها. إن ما يعانيه الأفريقيون من فاقة و تخلف وليد نظام اجتماعي و اقتصادي فرض عليهم من أجل استغلالهم[٢]. إن كل خطوة يخطوها الأفريقيون يخطو أكثر منها الرجل الأبيض الذي في يده جهاز الدولة وتتوافر له التسهيلات لمزيد من

---

(١) نفس المرجع، ص ٣٤٣.
(٢) راشد البراوي: مرجع سابق، ص ٣٤٤.
* كما سيتم التوضيح لاحقاً في هذا الفصل.

التقدم. فمثلا تقرر السلطات الأوروبية معايير الجدارة بالحصول على حق التصويت وهذا يقيد الاتجاه الذي يمكن أن يتقدم فيه الأفريقيون❖[1].

٣- طبقاً لتصريحات دعاة مذهب المشاركة سوف تمنح الحقوق السياسية تدريجياً لفريق من الأفريقيين حين يصبحون أهلاً لذلك. وهذا معناه خلق طبقة من الأفريقيين تتعاون مع الأقلية البيضاء الحاكمة، أي أن الأفريقي الذي سيتم اعتباره متحضراً ذلك الذي يسير في طريق البيض ويصوت من أجل بقاء العالم الذي يريدونه. وهذا لا يختلف عن سياسة البرتغال في خلق فئة "المندمجين"، أو سياسة بلجيكا في الاعتماد على جماعة "المتطورين"، أو أسلوب فرنسا في تكوين فريق من "المقبولين" في المجتمع الفرنسي.

٤- و حتى إذا تمكن الأفريقيون من الارتفاع إلى "المستويات المتحضرة" فأقصى ما يمكن السماح به لهم بأن يتساوى عدد ممثليهم في المجلسين التشريعي و التنفيذي مع ممثلي البيض، و هذه ليست المشاركة و لكنها العنصرية ***Racialism*** التي يتعلق بها البيض[2].

ثانيا - نظم الحكم البريطاني في اتحاد وسط أفريقيا

١- السلطة التنفيذية

إن السلطة التنفيذية في الاتحاد الفيدرالي تقلد من قبل جلالة الملكة، وتطبق من خلال الحاكم العام أو أي موظف تخوله الحكومة ولديه السلطة. وتختص السلطة التنفيذية (كما ذكر في دستور تأسيس الاتحاد) على كل الأمور التي تختص الجمعية الفيدرالية بوضع قوانينها.

---

(١) نفس المرجع، ص ٣٤٥.
(٢) نفس المرجع، ص ٣٤٦.

أما بالنسبة للسلطة التنفيذية في المستعمرة فسوف تظل على ما كانت عليه قبل تأسيس الإتحاد. ولكن بعد تأسيس الاتحاد فإن هذه السلطة التنفيذية للمستعمرة لن تتوسع إلى أي مسألة تتعلق بسلطة الجمعية الفيدرالية في سن القوانين. وفيما يتعلق بالأمور التي تتعلق بالقائمة الإلزامية (*Concurrent List*) فإن للاتحاد السلطة التنفيذية عليها.

ولقد أقر دستور تأسيس الإتحاد وجود مجلس تنفيذي، و يكون من مهامه نصيحة الحاكم العام في ممارسة جميع القوى و السلطات الممنوحة له بالدستور الفيدرالي. و يتكون هذا المجلس من رئيس الوزراء، و الوزراء حسب اختيارات و تعيينات الحاكم العام لهم[١].

و في عام ١٩٦٠ أصبح المجلس التنفيذي يتكون من رئيس الوزراء (*ex officio*)، ٩ وزراء أخرين معينين عن طريق الحاكم العام و بتوصيات من رئيس الوزراء[٢].

بالنسبة لروديسيا الشمالية، ففي عام ١٩٥٤ كان المجلس التنفيذي يتكون من الحاكم كرئيس، ٥ أعضاء موظفين، ٤ أعضاء غير غير موظفين (عضو منهم أوروبي مرشح لتمثيل مصالح الأفارقة). و في عام ١٩٥٩، أصبح المجلس يتكون من الحاكم كرئيس، ٤ أعضاء موظفين، ٦ أعضاء غير موظفين (٤ أوروبيين، ٢ أفارقة)[٣].

بالنسبة لنياسالاند، ففي سنة ١٩٥٦ تكون المجلس التنفيذي من الحاكم كرئيس، ٣ أعضاء موظفين *ex officio*، ٢ عضو معين، ٣ أعضاء موظفين مرشحين. و في سنة ١٩٥٩ أصبح يتكون من الحاكم كرئيس، ٣

---

[1]) CAB – 129 – 57, op.cit, p. 21
[2]) Brelsford, W.V.: op.cit, PP. 594 -595
[3]) Clegg, Edward: Race and Politics: Partnership in the Federation of Rhodesia and Nyasaland, Oxford University Press, London, 1960, P. 270.

أعضاء موظفين *ex officio*، عضوين موظفين مرشحين، ٥ أعضاء غير موظفين مرشحين (٣ أوروبيين، ٢ أفارقة)[١].

٢- السلطة التشريعية

أ- الجمعية الفيدرالية أو البرلمان الفيدرالي:

إن الدستور الفيدرالي أقر وجود هيئة تشريعية تسمى الجمعية التشريعية ***The Federal Assembly***. والتي تمثل فيها المقاطعات الثلاثة. و هي تختص بالمسائل التي هي فقط من مسئوليات الحكومة الفيدرالية، و هي تتضمن علاقات اقتصادية و مالية هامة[٢].

وتتكون الجمعية الفيدرالية من ٣٥ عضواً: ٢٦ عضو منتخباً، ٧ أعضاء منتخبين لتمثيل مصالح الأفارقة (٦ أعضاء من الأفارقة، ١ عضو أوروبي)، عضوين معينين من أجل تمثيل مصالح الأفارقة. و تختار الجمعية الفيدرالية متحدثاً رسمياً لها و نائباً له، و من الممكن اختيار المتحدث الرسمي من ال٣٥ عضو المنتخبين أو من خارجها، أما النائب فيتم إختياره من ال٣٥ عضو في الجمعية الفيدرالية[٣]. يتم اختيار الأعضاء المنتخبين (٢٦) من الثلاث مستعمرات كالأتي: ١٤ عضو من روديسيا الجنوبية، ٨ أعضاء من روديسيا الشمالية، ٤ أعضاء من نياسالاند.

أما مقاعد ممثلي مصالح الأفارقة (٧) فيتم توزيعهم كالأتي: ٣ أعضاء من روديسيا الجنوبية (عضوين أفريقيين، ١ عضو أوروبي)، عضوين من روديسيا الشمالية، عضوين من نياسالاند[٤].إن الأعضاء الممثلين لمصالح الأفارقة في الجمعية و المنتخبين من روديسيا الجنوبية يتم إنتخابهم عن طريق

---

[1]) Ibid.: P. 271
[2]) Brelsford, W.V.: op.cit, P. 605
[3]) CAB – 129 – 57, op.cit, p. 25.
[4]) Ibid., p. 27

ناخبين أوروبيين، أما عن ال٢٦ عضواً المنتخبين في الجمعية الفيدرالية فيجب أن يكونوا جميعهم من الأوروربين، بينما العضوين الأفريقيين و العضو الأوروبي الذين يمثلون مصالح الأفارقة يجب أن يتم إنتخابهم عن طريق أوروبيين[١]. أما عن أعضاء روديسيا الشمالية و نياسالاند الممثلين لمصالح الأفارقة فيتم انتخابهم عن طريق الهيئات التمثيلية الأفريقية[٢].

أما بالنسبة للأعضاء المعينين لتمثيل مصالح الأفارقة، فيكون عضو منهم من روديسيا الشمالية والثاني من نياسالاند. و يتم اختيارهم عن طريق حاكم كل مستعمرة (عضو روديسيا الشمالية يختاره حاكم روديسيا الشمالية، و عضو نياسالاند يختاره حاكم نياسالاند)[٣].

ولكي يتم تخطي العقبات الناتجة عن قيام نظام فيدرالي للحكومة، تم القيام بترتيبات معقدة لتمثيل الهيئة التشريعية الفيدرالية، وتم تأسيس لجنه من خلال الدستور في الجمعية التشريعية للاهتمام بمصالح الأفارقة، حيث تم تأسيس لجنة شئون الأفارقة ***The African Affairs Boards*** وهي[٤] تتكون من رئيس مجلس إدارة ***Chairman***، ٦ أعضاء عاديين (***Ordinary***). ويتم اختيار الأعضاء عن طريق حاكم كل مستعمرة، حيث يرشح الحاكم عضوين أفريقيين يكونان محترمين، وعضو أوروبي للتعيين في اللجنة. ويتم اختيار رئيس مجلس الإدارة و نائبة عن طريق الحاكم العام. وكانت الوظيفة الأساسية لهذا المجلس هو النظر في كل ما يخص الأفارقة. ومن حق هذه اللجنة أنها إذا رأت أي قانون أو تشريع يقر بواسطة الجمعية التشريعية يعتبر

---

[1]) Clegg, Edward: op.cit. P. 180

(٢) في روديسيا الشمالية فإن مجلس تمثيل الأفارقة يسمى ***The African Representative Council in Northern Rhodesia***، أما في نياسالاند فيسمى ***The African Protectorate Council in Nyasaland***.

[3]) CAB – 129 – 57, op.cit, P. 29.

[4]) Leys, Colin: op.cit, P. 42.

(إجراءات تمييزية)، أن ترسل اعتراضها على هذا القانون أو التشريع إلى رئيس الوزراء الفيدرالي أو عبره إلى المجلس التنفيذي. ويتم إرسال اعتراض الجمعية على هذا القانون إلى الحاكم العام مع ملاحظات رئيس مجلس الوزراء الفيدرالي عليها. و يتم إرسال كل هذه الأمور بواسطة الحاكم العام إلى حكومة جلالة الملكة حيث يتم البت فيها[١].

كان معدل التغيير في الدستور الفيدرالي بطيئاً. حيث يعتبر عام ١٩٥٧ من أهم الأعوام في تنمية الدستور الفيدرالي في الإتحاد، و أيضاً في خدمة المشاكل الإقتصادية و تنشيط حركة السياسة[٢].ففي شهر إبريل سافر سير روي ولينسكي إلى لندن، من إجل إقامة مباحثات في العديد من الأمور منها (إلقاء بعض المسئوليات الهامة في العلاقات الخارجية على عاتق حكومة الإتحاد، و أن الحكومة البريطانية سوف تحجم في المستقبل عن تعديل أي قانون أو إتفاق في إي مسألة تهم الهيئة التشريعية الفيدرالية الإ إذا كان هذا بناء على طلب الحكومة الفيدرالية). وأقرت الحكومة البريطانية في هذه المباحثات قانون تعديل الدستور عام ١٩٥٧، و أيضاً أقرت إقامة مؤتمر دستوري في الاتحاد عام ١٩٦٠[٣].

إن قانون تعديل الدستور لعام ١٩٥٧ ***The Constitution Amendment Act*** يزيد من أعضاء الجمعية الفيدرالية. حيث أصبحت تتكون من: متحدث ***Speaker*** و ٥٩ عضواً (٤٤ عضو منتخب من أعراق مختلفة "٢٤ من روديسيا الجنوبية، ١٤ من روديسيا الشمالية، ٦ من نياسالاند"، ٤ أعضاء أفارقة منتخبين مميزين (***Special***) "٢ من روديسيا

---

[1]) CAB – 129 – 57, op.cit, pp. 35 – 36 – 37
[2]) Brelsford, W.V.: (editor):op.cit, P. 609
[3]) Mason, Philip: Year of Decision: Rhodesia and Nyasaland in 1960, Oxford University Press, London, 1960, P.82

الشمالية، و ٢ من نياسالاند"، ٣ أعضاء أوروبيين يمثلون مصالح الأفارقة "١ منتخب من روديسيا الجنوبية، عضويين معينين من قبل حكام روديسيا الشمالية و نياسالاند")[١].

تم العمل بقانون تعديل الدستور في الجمعية التشريعية لروديسيا الجنوبية قي ٢٩/ مايو/ ١٩٥٧، وفي روديسيا الشمالية فإن الأفارقة صوتوا ضد القرار، وفي نياسلاند خرجوا من المجلس في احتجاج واعتراض.

أما عن لجنة الشئون الأفريقية فلقد اعتبرت هذا القانون إجراءات تمييزية على أساسين:

١- زيادة حجم الجمعية يقلل من قيمة الممثلين الخاصين بالأفارقه.

٢- إن العضوين الأفريقيين الأخريين ***Additional*** من المستعمرتين الشماليتين لا يتم انتخابهم، مثل الأعضاء الأساسية عن طريق كيانات تمثيلية أفريقية وهذا سيجعل جزئياً الاعتماد الأكبر على أصوات الأوروبيين.

و في عام ١٩٥٧ (وكما قلنا سابقاً) وافق كل من الحكومة البريطانية و الحكومة الفيدرالية على قيام مؤتمر عام ١٩٦٠ لتقييم دساتير الحكومات غير الذاتية لكل من روديسيا الشمالية و نياسلاند[٢].

ولقد أوضحت الحكومة الفيدرالية أن اهتمامهم بقيام هذا المؤتمر من أجل التغيير في الأوضاع "تمكين الاتحاد من الاتجاه إلى الأمام، و التقدم حتى تحصل على العضوية كاملة في الكمنولث"[٣].

---

[1]) Brelsford, W.V.: op.cit, P. 611
[2]) Leys, Colin: op.cit, P.47
[3]) - Ibid: P. 48 – 50.

ب- الانتخابات الفيدرالية

لقد كانت من أهم القوانين التي تمت الموافقة عليها في مباحثات لندن عام ١٩٥٧ هو قانون الانتخاب الفيدرالي ***The Federal Electoral Bill***، والذي تم العمل به ابتداء من يناير عام ١٩٥٨. و يقدم هذا القانون نوعين من الناخبين، (ناخبين عاديين ***Ordinary***) و يكون تصويتهم من أجل أغلبية الأعضاء، و (الناخبيين الخاصيين ***Special***) و الذين يصوتون فقط لبعض الأعضاء الأفارقة[١]. ولكل قائمة من القائمتين (العادية والخاصة) يكون لها مؤهلات معينة مطلوبة في الناخب. و لم تطلب أي قائمة منهم عرقاً معيناً، ولا يستطيع أي ناخب أن يقيد إلا في قائمة واحدة[٢].

ولقد كان هناك العديد من العروض المطروحة من أجل حقوق الإنتخاب قبل إقرارها عام ١٩٥٨. منها عرض اللورد ملفرن ***Lord Malvern***، حيث وضع تصوراً لحقوق الانتخاب حيث أقر وجوب وجود قائمتين انتخابيتين، (القائمة العليا ***Upper Roll***) والتي تكون فيها المؤهلات عالية، وعن طريقها يتم انتخاب أغلبية الأعضاء من أجل البرلمان الفيدرالي. بينما (القائمة الدنيا أو الأقل ***Lower Roll***) والقائمة العليا معاً يتم بواسطتهما انتخاب ربع الأعضاء (الأعضاء الأفارقة). وقد نال هذا العرض استحسان أغلب الصحافة الروديسية، حيث إن القائمة العليا بمؤهلاتها العالية سوف تضمن أغلبية أوروبية لوقت طويل، بينما القائمة الأقل بمؤهلاتها القليلة سوف تعطي التصويت لعدد كبير من الأفارقة

---

[1]) Tindall, P.E.N.: op.cit, P. 330
[2]) Brelsford, W.V.: op.cit, P. 611

فتعطيهم صوتاً في البلاد. و تم رفض هذه الفكرة من قبل كل الأفارقة كفكرة غير ديمقراطية[١].

وقدم حزب الدومينيون عرضاً أخر، ولكن هذا العرض لم يختلف كثيراً عن العرض السابق. فكانت الفكرة قائمة على وجود قائمتين أيضاً، و لكن الاختلاف أنه لا أحد يستطيع أن يصوت في كلا القائمتين، و أن القائمة الدنيا فقط لانتخاب الأعضاء الأفارقة، و عندما تصل مؤهلات الأفارقه لمؤهلات القائمة العليا ينتقل الأفريقي إلى القائمة العليا و يترك القائمة الدنيا، و عندها تصبح القائمة العليا قائمة عامة[٢].

تلا ذلك عرض لجنة تريدجولد ***The Tredgold Commission.*** وكان العرض أنه يكون لكل دائرة انتخابية مقعد واحد، وأن يصوت جميع الناخبين معاً لأحد المرشحين على هذا المقعد. ولكن يجب أن يكون هناك تحديد لنوعين من المؤهلات من أجل التصويت، المؤهلات الأعلى سوف تكون مزيجاً من التعليم والدخل أو الملكية ويجب أن تكون أعلى من المؤهلات القديمة. هذه المؤهلات العليا في المقام الأول سوف تكون من الأوروبيين ثم بعد ذلك يستطيع بعض الأفريقيين الذين يصلون إلى هذه المؤهلات الدخول في هذه القائمة. أما بخصوص القائمة الأقل والتي هي من أجل الأفارقة والتي يطلق على مؤهلاتها المؤهلات الخاصة، ومن أجل هذه المؤهلات فكرت اللجنة بمجموعة من الأعمال التي من المحتمل أن يكون أصحابها مؤهلين لهذه القائمة مثل (مشرف زراعي، ملاحظ عمال المباني، مزارع....). و لن تكون أي من القائمتين عنصرية تماماً (تتضمن عنصر واحداً) ففي كلا القائمتين سنجد القليل جداً من العنصر الأخر[٣].

---

[1]) Mason, Philip: op.cit, P. 70 – 71.
[2]) Ibid: P. 73.
[3]) Mason, Philip: op.cit. P. 79.

نُشر التقرير في مارس، و قد تلقته الأحزاب الحكومية بشكل إيجابي في كل من الاتحاد و روديسيا الجنوبية، و لكن تمت مهاجمته من بعض الأطراف مثل الأفارقة و حزب الدومينيون[١].

أما نظام الانتخاب الفيدرالي الجديد والذي أشار إليه سير روي ولينسكي في لندن، ويتضمن تحديد نوعين من القوائم مع نوعين مختلفين ومنفصلين من الناخبين. وهذا يشبه كثيراً العرض الذي قدمه تريد جولد حيث تم وضع مؤهلات عليا بالدخل والتعليم، وهذا يسمح بأعداد كبيرة من الأوروبيين في هذه القائمة. بينما القائمة الدنيا أو الأقل في الأساس تمنح حق التصويت للأفارقة. ولكن هناك اختلافا بين هاتين القائمتين في العرضين، ففي الخطة الفيدرالية فإن القائمة العليا وحدها يتم بواسطتها انتخاب ٤٤ عضواً والذين على وجه الخصوص لن يكونوا ممثلين لمصالح الأفارقة. وهذا يعني ان ثلاث أرباع الجمعية الفيدرالية سوف يتكون من أوروبيين منتخبين من قبل أوروبيين. لكن القائمتين معاً سوف تستطيع انتخاب الأعضاء الذين يمثلون مصالح الأفارقة[٢].

يتم انتخاب غالبية الأعضاء (٤٤ عضو) عن طريق الدوائر الانتخابية التقليدية، و كذلك الأعضاء الأفارقة المنتخبون يتم انتخابهم بنفس الطريقة. و من أجل هذه الانتخابات قسم الإتحاد لأول مرة إلى ٤٤ منطقة إنتخابية، و تم إعادة تقسيمهم لـ٨ دوائر انتخابية لانتخاب الأعضاء الأفارقة المنتخبون[٣].

ولقد كانت مؤهلات الانتخاب بالنسبة للقائمة العامة تتمثل في الأتي:

١- السن أكثر من ٢١ سنه.

---

[1]) Ibid., P. 81
[2]) - Ibid: P. 84.
[3]) - Brelsford, W.V.: op.cit, P. 611.

٢- يكون المواطن فيدرالياً أو شخصاً تحت الحماية البريطانية

٣- يكون مقيماً لمدة عامين في الإتحاد، و٣ شهور في الدائرة الإنتخابية.

٤- يجب أن يكون قادراً على القراءة والكتابة، ويفهم الإنجليزية، وقادراً على إكمال ورقة التسجيل بالإنجليزية.

٥- أ- يكون لديه دخل يقدر ب ٧٢٠ جنيه استرليني في السنة أو ملكية تقدر ب ١٥٠٠جنيه استرليني

ب- أو دخل يقدر ب ٤٨٠ جنيه استرليني في السنة أو ملكية تقدر ب ١٠٠٠جنية استرليني + إكمال التعليم الإبتدائي.

ج- أو دخل يقدر ب ٣٠٠جنية استرليني أو ملكية تقدر ب ٥٠٠جنيه استرليني + امتلاك شهادة تعليم.

وبالنسبة لمؤهلات القائمة الخاصة أو الدنيا فهي كالأتي:

١- سن أكثر من ٢١ سنه

٢- مواطن فيدرالياً أو شخصاً تحت الحماية البريطانية.

٣- يكون مقيم لمدة عامين في الإتحاد، و٤ شهور في الدائرة الإنتخابية.

٤- يكون قادراً على القراءة والكتابة، يفهم اللغة الإنجليزية، وقادراً على إكمال ورقة التسجيل بالإنجليزية.

٥- أ- دخل ١٥٠ جنيه استرليني بالإضافة لمعرفة القراءة والكتابة.

ب- أو دخل ١٢٠جنيه استرليني أو عامين في التعليم الثانوي

وبالنسبة لطريقة التصويت فإن ناخبي القائمة العامة ينتخبون ال ٤٤ عضواً المنتخبين، وناخبي القائمتين معاً ينتخبون ٨ من ال ١٢ عضواً الأفريقي المنتخب و الأعضاء الأوروبيين المنتخبين من أجل تمثيل مصالح الأفارقة.

وهذه بعض الإحصاءات التي توضح أعداد الناخبين في المستعمرات الثلاث عام ١٩٥٧:

روديسيا الجنوبية ٥٤.٢٤٦ (منهم ١٠٠٠ أفريقي)

روديسيا الشمالية ١٦.٢٠٠

نياسالاند (قائمة المستعمرات) ٢.٣٠٩ (٣٧٣ أفريقي) [١]

ولقد كان هناك زيادة سنوية في أعداد الناخبين المسجلين في المستعمرات الثلاث على مدى سنوات والجدول التالي يوضح هذه الزيادة على مدار ٥ سنوات من عام ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٥٧[٢]:

الجدول رقم (١)

الزيادة السنوية لأعداد الناخبين في المستعمرات الثلاث في الفترة من ١٩٥٣ – ١٩٥٧م

السنوات	روديسيا الجنوبية[٣]	روديسيا الشمالية	نياسالاند
١٩٥٣	٥٠.٤٧٥	١٥.٥٠٧	١.٠٥٨ (قائمة فيدرالية) [٤]
١٩٥٤	٥١.٠٦١	١٥.٢٢٥	–
١٩٥٥	٥١.٣٧٠	١٤.٩٤٨	–
١٩٥٦	٥٢.١٨٣	١٤.٦٤٧	٢.٢١٦ (قائمة مستعمرات)
١٩٥٧	٥٤.٢٤٦	١٦.٢٠٠	٢.٣٠٩ (قلئمة مستعمرات)

(Source) CO 1015/1582, Citizenship and the Franchise in the federation of Rhodesia and Nyasaland, 1957 - 1959. p. 7

---

[1]) CO 1015/1582: Citizenship and the Franchise in the federation of Rhodesia and Nyasaland 1957 – 1959, pp. 38 – 39.

[2]) CO 1015/1582, op.cit, pp. 38 – 39

(٣) أرقام روديسيا الجنوبية تتضمن الأفارقة، الأسيوين، الملونين. أما أرقام روديسيا الشمالية ونياسالاند فمتضمنين للأسيويين، الملونين فقط.

(٤) في عام ١٩٥٣ فإن قائمة نياسالاند الفيدرالية كانت تجميع لكل المؤهلات، والتي كانت تقليدية تماماً، على شرط أن يكون هؤلاء الناخبين أعضاء في جمعيات دستورية.

و هناك أيضاً بعض التقديرات للناخبين الأفارقة المؤهلين للقائمة الخاصة في المستعمرات الثلاثة عام ١٩٥٨ (هذه التقديرات بواسطة قسم الإحصاءات *The Department of Statistics*) و هي كما يلي: روديسيا الجنوبية ٢٩.٠٠٠ ، روديسيا الشمالية ١٨.٣٠٠ نياسالاند ٣.٢٠٠ (الأسيوين و الملونين في نياسالاند ١.٦٠٠) [١].

إن قانون الانتخاب الفيدرالي قد أثار الجدل كما فعل قانون تعديل الدستور. حيث اعترضت عليه لجنة شئون الأفارقة، ولكن تم رفض هذا الاعتراض من قبل الحكومة البريطانية. وكان أساس هذا الاعتراض معيارين، أنه بالرغم من حقيقة أن التمثيل الإفريقي تمت مضاعفته إلا أنه لم يكن هناك تمثيل حقيقي لأراء الأفارقة، وأن قانون الانتخاب الفيدرالي الجديد من وجهة نظرهم يكفل أن يظل التصويت الأفريقي في مستويات منخفضة. و لقد أيد هذا القانون الأغلبية الأوروبية في البرلمان[٢].

وكان من رأي الأفارقة أن القوانين الإنتخابية في الإتحاد كلها قوانين صورية قائمة على أساس امتلاك المال والعقار، ونظام انتخابي يقوم على المال وعلى شروط أخرى لا يمكن أن يثمر نظاماً ديمقراطياً للحكم في أفريقيا. حيث إن الديمقراطية في أفريقيا يجب ان تقوم على أساس حكم الأغلبية كما في كل مكان، وعلى مبدأ " رجل واحد.. تصويت واحد"، حيث إن قوانين الإنتخاب الحالية لا يستطيع الشخص أن يدلي فيها بصوته إلا إذا كان يملك دخلاً سنوياً بمال أو أملاكاً ثابتة، وكان الأفريقيين يعارضون هذا الأمر لأن الأجور التي حددتها لهم الحكومة ورجال الصناعة البيض شديدة الانخفاض بحيث يجعل من المستحيل عليهم أن

---

[1]) CO 1015/1582, op.cit, p. 7
[2]) Brelsford, W.V.: op.cit, P. 611.

يحوزوا الشروط المطلوبة. و هؤلاء الذين لديهم دخول كافية لم يتمكنوا أيضاً من الإدلاء بأصواتهم لعدم وفائهم بالشروط التعليمية المطلوبة[١].

إن القوانين الانتخابية المطبقة في الاتحاد لم تنص صراحة على التفرقة العنصرية. فليس فيها شروط خاصه بالأفريقيين وحدهم أو بالأوروبيين وحدهم، و لكن هؤلاء الذين يعرفون النظم الإقتصادية و التعليمية في البلاد، يرون أن الشروط التي تنص عليها هذه القوانين تهدف إلى إبعاد الأفريقيين من كشوف الناخبين[٢].

إن الحكومة الاتحادية يؤيدها أقل من ٨٠.٠٠٠ من الناخبين البيض من بين مجموع السكان البالغ ٧ مليون وربع المليون نسمة. وفي مثل هذه الظروف يصبح من الصعب اتخاذ قرارات تنال شعبية إلا بين الناخبين البيض.

وفي عام ١٩٥٧ اتجهت الحكومة لتوسيع القاعدة الإنتخابية بتمكين الأفريقيين من الرجال والنساء الذين نالوا حظاً من الثقافة التمتع بحق الإنتخاب الكامل. و بدلاً من ذلك أصدرت الحكومة الفيدرالية بعد موافقة حكومة جلالة الملكة، قانون الإنتخاب الفيدرالي، التي وضعت نصوصه خصيصاً لإبقاء السلطة السياسية بأيدي البيض في المستقبل[٣].

كل هذه الترتيبات كانت معقدة، وكان صعباً شرح كل هذه الأمور للعامة، ولقد كان واضحا أن هذا القانون وضع خصيصاً "لإبقاء الحركة الوطنية الأفريقية خارج البرلمان". و هذا معناه أن الأفارقة سوف يمثلون ليس بواسطة أشخاص يختارونهم بأنفسهم أو بواسطة الزعماء

---

(١) جيمس دفي، روبرت أ. مانزر، ترجمة/ عبد الرحمن صالح: أفريقيا تتكلم، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٨٤.
(٢) نفس المرجع، ص ٨٥.
(٣) نفس المرجع، ص ٩٠.

الأفريقيين، و لكن بواسطة أشخاص أوروبيين يعتقدون أنهم جيدين لقيادتهم[١]. ولقد قدم هذا القانون في شهر سبتمبر، وعرضت القراءة الثانية في ديسمبر، والثالثة في ١٩٥٨/١/٩[٢].

ج- دستور روديسيا الجنوبية

كما أوضحنا سابقاً في الفصل التمهيدي، فلقد كانت روديسيا الجنوبية تحت حكم شركة جنوب أفريقيا البريطانية حتى سنة ١٩٢٣. وكان للشركة الحق في سن القوانين للحكومة في المستعمرة بالإضافة للكثير من الحقوق الأخرى. ولقد كان لروديسيا الجنوبية منذ عام ١٨٩٨ تمثيل حكومي بسيط، وكانت القدرة على سن القوانين مخولة للمجلس التشريعي. و منذ عام ١٨٩٨ حتى عام ١٩٠١ كانت هناك إدارتان، واحدة لماشونالاند، و الثانية ميتابيليلاند و لكن بعد ذلك تم دمجهم تحت إدارة واحدة (روديسيا الجنوبية)[٣].

أول مجلس تشريعي مكون من الإدارتين كان يتكون من، المندوب البريطاني المقيم، ٥ أعضاء معينين من قبل شركة جنوب أفريقيا البريطانية، ٤ أعضاء منتخبين عن طريق (الناخبيين المسجلين في المستعمرة). وكان لسكرتير المستعمرات الحق في نقض أي تشريع خلال عام من تشريعه. ولقد زاد عدد أعضاء المجلس التشريعي عام ١٩٠٣ حيث أصبح يتكون من ٧ أعضاء منتخبين، ٧ أعضاء معينين حتى يكون هناك تكافؤ بين ممثلي الشركة وممثلي الشعب. ولكن في عام ١٩٠٧ وبأمر من الشركة تم خفض عدد الأعضاء المنتخبين إلى ٥، وتم الموافقة على هذا القرار من قبل مجلس العموم ***order in council*** عام ١٩١١. وافتتح المجلس السادس عام ١٩١٤ وتكون من

---

[1]) Mason, Philip: op.cit, P. 8.
[2]) Ibid: P. 87
[3]) Brelsford, W.V.: op.cit, P. 618 – 619

٦ أعضاء معينين، ١٢ عضواً منتخباً، كل واحد منهم يمثل دائرة إنتخابية. و المجلس السابع و الأخير قبل الحكم الذاتي كان عام ١٩٢٠ و تم حلة عام ١٩٢٤ و كان يتكون من ١٣ عضواً منتخباً[١].

وبعد الحكم الذاتي عام ١٩٢٣، تم العمل بالدستور الجديد. و الذي قرر وجود مجلسين تشريعيين في روديسيا الجنوبية، (الجمعية التشريعية و تتكون من ٣٠ عضواً منتخباً، متحدث رسمي)، و مجلس تشريعي (و لقد كانت الجمعية التشريعية هي من قامت بتأسيس المجلس)[٢].

حتى هذا الوقت لم يكن هناك أفريقي قد انتخب في البرلمان، وليس هناك شخص يحظر عليه الاشتراك في الجمعية التشريعية على أساس العرق أو الجنس، وجميع الأعضاء أياً كان جنسهم يعتبرون ممثلين لكل الناس. و لقد كانت الجمعية التشريعية في روديسيا الجنوبية الوحيدة بين الأربع هيئات تشريعية في الإتحاد التي لا تشترط وجود ممثلين أفارقة مخصوصين[٣].

لقد كانت الظروف في روديسيا الجنوبية مختلفة تماماً عن المستعمرات الشمالية (روديسيا الشمالية – نياسالاند)، ومع أن البلاد كانت تحت قيادة حكومة مسئولة، فلم يكن هناك إحساس بالحاجة إلى الإلحاح على تقدم دستوري. حيث إن الروديسين كانوا معتادين على الحكومة البرلمانية التي لها امتيازات محدودة. و تأسيس الاتحاد لم يجعل هناك فرق في هذا الأمر، حيث لم يكن هناك أحزاب وطنية أفريقية قوية في السنوات

---

[1]) Ibid, P. 619.
[2]) Leys, Colin: op.cit, P. 3
[3]) Brelsford, W.V.: op.cit, P. 621

الأولى من الاتحاد، و الأفارقة الذين كانوا يعملون بالسياسة كانوا يساعدون الأحزاب الأوروبية[١].

في ديسمبر عام ١٩٦٠ أقيم مؤتمر دستوري في لندن لبحث التقدم في روديسيا الجنوبية في داخل الحكومة الذاتية. وبعد العديد من المناقشات تمت إزالة البند الموجود في دستور عام ١٩٢٣، والذي يعطي الحق للحكومة البريطانية في نقض تشريعات معينة، رغم أنه عملياً لم يتم العمل بهذا البند. و أيضاً تمت زيادة عدد الأفارقة، حيث كان هناك عدد قليل من الأفارقة اشتركوا في القوائم الانتخابية، و كان لديهم فرص قليلة في أن يصبحوا أعضاء في الجمعية التشريعية و التي تهتم بشئون الأفارقة[٢].

قدم الدستور أيضاً كيان جديد (المجلس الإستشاري ***The Constitutional Council***)، ويتكون من مواطنين محترمين (المقصود بهم الأوروبيين)، تكون أعمارهم أكثر من ٣٥ سنة، ويكون لهم على الأقل إقامة ١٠ سنوات في البلاد. والعضوية سوف تتضمن ٢ أوروبيين، ٢ أفارقة، ١ آسيوي، ١ ملون، وعلى الأقل عضوين منهم يكونون محامين. و لقد كان عمل هذا المجلس تفحص كل القوانين المقدمة إلى الجمعية التشريعية ليتبين ما إذا كانت متوافقة مع إعلان الحقوق أم لا[٣].

إن التعديلات في هذا الدستور لم تكن سهلة. حيث إن هذه التعديلات تحتاج إلى موافقة أغلبية البرلمان، حيث إن بعض الأجزاء تحتاج إلى دعم حوالي ثلاث أرباع الأعضاء، وتم التعديل فقط بدعم الأغلبية حيث يصوتون منفردين ومنفصلين في استفتاء أو موافقة الحكومة البريطانية.

---

[1]) ***Tindall, P.E.N.: op.cit, P. 324***

[2]) ***Ibid: P. 326***

(٣) تضمن الدستور إعلان للحقوق ***Declaration of Rights*** والذي كان يحدد الحقوق الفردية.

وتم استفتاء جمهور الناخبين في يولية عام ١٩٦١. و تم قبول الدستور من الأغلبية ٤٢.٠٠٤ صوت مقابل ٢١.٨٤٦ صوت[١].

د- الإنتخابات في روديسيا الجنوبية

لقد كان لروديسيا الجنوبية أثناء حكم الشركة قائمة إنتخابية مفتوحة للجميع من جميع الأجناس، بشرط أن يكون حاصلاً على المؤهلات المطلوبة من تعليم و مال[٢]

ولقد كانت الانتخابات العامة عام ١٩٢٤ هي الأولى بعد حصول روديسيا الجنوبية على الحكم الذاتي، و كانت نتيجتها نصراً كبيراً لحزب الحكومة المسئولة ***Responsible Government*** ، و الذي تغير اسمه إلى الحزب الروديسي ***Rhodesian Party*** بقيادة تشالز كوجلان حيث فاز ب٢٦ مقعداً من ٣٠ مقعداً في الجمعية التشريعية. و من الأعضاء الذين فازوا في هذه الانتخابات سير جودفري هيجنز ***Godfrey Martin Higgins*** و الذي كان مقدراً له أن يلعب دوراً كبيراً في المنطقة بعد ذلك[٣].

في انتخابات عام ١٩٢٨ حصد الحزب الروديسي ٢٢ مقعداً ضد المعارضة التي حصلت على ٨ مقاعد، والحزب التقدمي ***Progressive Party*** حصل على ٤ مقاعد. وفي عام ١٩٣٨ خسر الحزب الروديسي الإنتخابات العامة حيث حصل على ٩ مقاعد، و حصل حزب العمال الروديسي ***Rhodesian Labour Party*** على ٥ مقاعد، و حصل الحزب الجديد ***Reform Party*** على أغلبية المقاعد حيث حصل على ١٦ مقعداً. وتبعاً لذلك وجد سير جودفري هيجنز (قائد الحزب) نفسه ملزماً أن يكون

---

[1]) Tindall, P.E.N.: op.cit, P. 327
[2]) Brelsford, W.V.: op.cit, P. 621
[3]) Ibid: PP. 621 – 622

رئيس وزراء روديسيا الجنوبية، واستمرت فترة وزارته حتى بداية تكوين الإتحاد عام ١٩٥٣[١].

بعد أول انتخابات عامة بعد الحرب أصبح موقف الأحزاب كالتالي: الحزب المتحد ١٣ مقعداً، الحزب الليبرالي ١٢ مقعداً، حزب العمال الروديسي ٣ مقاعد، حزب العمال لروديسيا الجنوبية ***Southern Rhodesia Labour Party*** مقعدان[٢].

ومع بداية تكوين الاتحاد أصبح هيجنز أول رئيس وزراء للإتحاد وترك هذا المنصب في روديسيا الجنوبية. وخلف هيجنز في رئاسة وزراء روديسيا الجنوبية مستر جارفيلد تود ***Garfield Todd*** والذي انتخب كقائد للحزب الجديد (الحزب الروديسي المتحد ***United Rhodesia Party***). وفي أول انتخابات عامة في روديسيا الجنوبية بعد تكوين الإتحاد وكانت عام ١٩٥٤ قاد مستر تود الحزب الروديسي إلى النصر بفوزه ب٢٦ مقعداً، و فشل الحزب الكونفيدرالي في الفوز بأي مقعد، و فاز الحزب المستقل ب٤ مقاعد. تلا مستر تود في رئاسة وزراء روديسيا الجنوبية سير إدجار هواهيد هيد ***Edgar White Head***[٣].

وبالنسبة لحقوق الانتخاب، فمنذ إعادة إحياء حقوق الانتخاب عام ١٩٥١ (بعد أن كان الانتخاب مفتوحاً للجميع)، لم يكن هناك فرصة في مشاركة الأفارقة في الحكومة من خلال أفارقة على قدر كبير من الوعي السياسي. ولقد كان هناك العديد من الأوروبيين الذين شعروا أن القوائم الموجودة ذات مؤهلات عالية جداً، فلا يستطيع غير عدد قليل من الأفارقة الاشتراك بها (وهذا من وجهة نظرهم لم يكن في صالح البلاد). و في عام

---

[1]) Idem
[2]) Brelsford, W.V.: op.cit, P. 623
[3]) - Ibid: P. 625

١٩٥٦ قامت بعثة تريدجولد لبحث الطرق الممكنة لإعطاء الأفارقة بعض المشاركة في الحكومة مع التأكيد على أن التحكم في الحكومة سيبقى في يد من لهم خبرة في هذا المجال[١].

و في ١٦/ يونية/ ١٩٥٧ و خلال الإجتماع السنوي ***Inter-Racial Society*** في سالسبوري، صرح سير جارفيلد تود أنه سوف يستقيل من قيادة حزب روديسيا المتحد إذا فشلت الهيئة التشريعية في منح حق الإنتخاب لهؤلاء الأفارقة[٢] و الذي يبلغ عددهم حوالي ٦٠٠٠ أفريقي، و الذين هم حاصلون على ١٠ سنوات من التعليم و يعملون في وظيفة مسئولة كمدرسين أو إداريين أو زراعيين.

أما عرض الحكومة بخصوص حقوق الإنتخاب فتم إعلانه عن طريق سير جارفيلد تود في ٢٢/ يونية/ ١٩٥٧. ونشر في ١١/ يولية/ ١٩٥٧. فمن أجل الناخبين العاديين (***Ordinary***) فإنها نفس المؤهلات المقترحة في عرض تريد جولد لحقوق الإنتخاب الفيدرالية. أما من أجل الناخبين الخاصيين (***Special***) فلقد كان هناك اختلاف، فبدلاً من دخل ١٥٠ جنيه استرليني في السنة فإنها أصبحت ٢٠ جنيه استرليني، وكانت هناك مؤهلات أخرى أيضاً وهي تعليم يوازي ما فوق عشر سنوات في التعليم، بالإضافة إلى عاميين متواصليين في العمل كموظف ***Employment***. وقدر تريد جولد أن جميع من سيُمنح حق الإنتخاب يقدر بحوالي١٢.٠٠٠[٣]. ولكن هذه المؤهلات تغيرت مرة أخرى فلم تصبح ١٠ سنوات تعليم وعاميين عمل، و أصبح دخل يقدر ب ١٢٠ جنيه استرليني في العام، و عامين دراسة ثانوية. هذه المؤهلات جعلت هذا العرض قريباً من الخطة الفيدرالية. و لقد

---

[1]) Tindall, P.E.N.: op.cit, P. 324
[2]) Mason, Philip: op.cit, P. 87
[3]) Mason, Philip: op.cit, P. 88

كان هناك اختلاف أخر جوهري، فبدلاً من أن يكون الناخبين الخاصيين مسموحاً لهم بحساب ناخبيهم حتى يصلوا إلى نفس عدد الناخبين العاديين في أي دائرة إنتخابية، فلقد كان هناك شرط أنه عندما يصل مجموع عدد الناخبين المسجلين في القائمة الخاصة إلى ٢٠٪ من مجموع ناخبي القائمة العادية المسجلين في المستعمرة، فإن الجزء الخاص من القائمة سوف يغلق إلى الأبد (أي أنه يستطيع الرجل في بداية الشهر أن يسجل كناخب لأنه يملك المؤهلات المطلوبة و لكن في نهاية الشهر فإن أخاه و الذي يملك نفس المؤهلات من الممكن أن لا يتمكن من التسجيل و ذلك لأن القائمة قد أغلقت، و في الحقيقة يمكن إعتباره غير مؤهل للتصويت)[١].

و تضمن هذا العرض نقطة أخرى، أن يكون التصويت مسموحاً فقط لمواطني روديسيا الجنوبية أو مواطني الإتحاد الفيدرالي (و ليس لرعايا بريطانيا ***British Subject***) أو التابعين، و كان هذا سيطال عدداً كبير من الأشخاص و من الممكن أن يجعل هذا الأمر عدد الناخبين العاديين (القائمة العادية) سيكون أقل مما هو مفترض، و أن حدود القائمة الخاصة سوف تصل سريعاً إلى حدود إغلاقها[٢].

وفي عام ١٩٥٧ تم تعديل مبدأ القوائم الإنتخابية العادية لأي قائمتين: قائمة عادية، ويكون لهم إما دخل عالي أو تعليم عالي أو الاثنين معاً. أما القائمة الخاصة فلهم مؤهلات أقل، و القائمتين سوف تكون جزء من الانتخابات[٣].

---

[1]) Ibid.: P. 89
[2]) Ibid.: P. 91
[3]) Tindall, P.E.N.: op.cit, P. 325

انتخابات عام ١٩٥٨، وتشمل حوالي ٥٥.١٥٨ ناخب (وتسجل من ضمنهم ١٦٩٦ أفريقي فقط)، والبرلمان المنتخب والمقدم في هذه الانتخابات كان بكامله من البيض كما هو الحال دائماً.

وفي عام ١٩٦١ ظل الدستور على مبدأ قائمتين إنتخابيتين لانتخاب الأعضاء. و لقد قُسمت البلاد إلى ٥٠ منطقة استشارية أُعيد تقسيمهم إلى ١٥ دائرة انتخابية كل واحدة ترسل عضواً واحداً إلى البرلمان[١]

وطبقاً لقانون الانتخاب الفيدرالي عام ١٩٥٨ (والذي طبق أيضاً في روديسيا الجنوبية) فلقد كانت مؤهلات الناخبين في كلتا القائمتين كالأتي:

١- سن أكثر من ٢١ سنه

٢- مواطن في روديسيا الجنوبية أو الإتحاد الفيدرالي

٣- مقيم في المستعمرة لمده ٦ شهور متواصلة، و٣ شهور في الدائرة الإنتخابية

٤- يقرأ ويكتب ويفهم الإنجليزية، وقادر على إكمال ورقة التسجيل بالإنجليزية

وبالنسبة للقائمة العامة: دخل ٧٢٠ جنيه استرليني أو ملكية تقدر ب ١٥٠٠ جنيه استرليني، دخل ٤٨٠ جنيه استرليني أو ملكية تقدر ١٠٠٠ جنيه استرليني + تعليم يوازي ١٠ سنوات في التعليم، ٣٠٠ جنيه استرليني أو ملكية تقدر ب ٥٠٠ جنيه استرليني+ عشر سنوات في التعليم أو ما يوازيها.

وبالنسبة للقائمة الخاصة: دخل ٢٤٠ جنيه استرليني، دخل ١٢٠جنيه استرليني + تعليم عشر سنوات

---

[1]) *Carter, Gwendolen M.: op.cit, P. 325*

وبالنسبة لطريقة التصويت، فإن الناخبين العاميين والخاصين سوف ينتخبون في قائمة عامة جميع أعضاء الهيئة التشريعية

عندما يتساوى عدد ناخبي القائمة الخاصة مع ٢٠٪ من عدد ناخبي القائمة العادية سوف تغلق القائمة الخاصة و المتقدمين الأخرين سوف ينتخبون كناخبيين عاديين في القائمة العادية[١].

ه- دستور روديسيا الشمالية

تم تأسيس المجلس التشريعي في روديسيا الشمالية عام ١٩٢٤. وكان يتكون من حاكم بريطاني معين، سكرتير القائد، المحامي العام، السكرتير المالي، سكرتير الشئون الوطنية. وجميعهم بما فيهم الحاكم كانوا موظفيين مدنيين في المكتب الاستعماري، وال ٤ أعضاء الآخرين مرشحين من قبل الحاكم، ٥ أعضاء منتخبين عن طريق المجتمع الأوروبي المحلي. كل هذه الترتيبات كانت متغيرة بإستمرار لصالح غير الموظفين ضدالموظفين، و للمنتخبين ضد الأعضاء المرشحين[٢].

ولقد تم تغيير المجلس التشريعي حوالي ٦ مرات بين عامي ١٩٢٤م – ١٩٥٤. و في كل تغيير لم تكن الموازنة بين الأفارقة و الأوروربيين، و لكن كانت بين الرسميين و غير الموظفين[٣] (***Pro Native***). منذ عام ١٩٣٨ أصبح هناك غير موظفين مرشحين والذين كانوا يشكلون مصالح الأفارقة. و منذ عام ١٩٤٨ تكون المجلس التشريعي من ١٠ أعضاء موظفين، ١٠ أعضاء

---

[1]) ***CO 1015/1582, op.cit, pp. 38 – 39.***
[2]) ***Carter, Gwendolen M. (editor): op.cit, P. 367.***
(٣) غير الرسمين هنا أعضاء منتخبيين من أجل المصالح الأوروبية فقط.

غير موظفين، ٢عضو غير موظفين مرشحين لتمثيل مصالح الأفارقة، ٢ عضو أفريقي[١].

وكان السؤال عام ١٩٥٣ هو أي تغيير يجب أن يتم، وكان النموذج هو زيادة غيرالموظفين المنتخبين حتى يصبحوا أغلبية. ولكن كان هناك صعوبة في هذا الأمر، حيث كانت العامة في روديسيا دائماً يعنون الأوروبيين، والدوائر الانتخابية كانت كلها تقريباً أوروربيين. وكان هذا بسبب أن الناخب يجب أن يكون من رعايا بريطانيا، وأغلب الأفارقة ليسوا رعايا بريطانيين ولكن أشخاص تحت الحماية البريطانية. و لكن في عام ١٩٥٣ كان أغلب السكان ليس لهم أصوات[٢].

المجلس التشريعي في روديسيا الشمالية عام ١٩٥٤ يتكون من متحدث ***Speaker*** غير رسمي، ٤ أعضاء موظفين منتخبين، ٤ أعضاء موظفين مرشحين، ١٢ عضو منتخب غير موظف، ٢ عضو أوروبي لتمثيل مصالح الأفارقة، ٤ أعضاء أفارقة منتخبين عن طريق المجالس التمثيلية الأفريقية، و مجموع الأعضاء في الجمعية التشريعية لروديسيا الشمالية عام ١٩٥٤ هو ٢٦ عضو[٣].

ولقد كانت أكثر التغييرات جذرية في دستور روديسيا الشمالية في عام ١٩٥٩ حيث تم زيادة عدد المنتخبين في المجلس التشريعي، حيث أعطي لهم الأغلبية، و تم إنقاص عدد الأعضاء الموظفين، و تم وضع نظام انتخابي عالٍ و معقد صمم لتأمين التوازن في التمثيل بين الأفارقة و الأوروبيين.

---

[1]) Mason, Philip: op.cit, P., 98.
[2]) Ibid: P. 99
[3]) Clegg, Edward: op.cit, P. 269

ولقد تم العمل بهذه التغييرات في المجلس التشريعي لروديسيا الشمالية عام ١٩٥٩ [١].

و لقد كان المجلس التشريعي عام ١٩٥٩ يتكون من متحدث (غير موظف)، ٤ أعضاء غير موظفين (*ex officio*)، عضويين موظفين مرشحين، ١٢ عضو عادياً، عضويين غير موظفين مرشحين لتمثيل مصالح الأفارقة، ٦ أعضاء أفارقة مخصوصين (*Special*)، مقعدين محجوزين للأوروبيين، و مقعدين محجوزين للمقاعد الأفريقية، و لقد كان مجموع أعضاء المجلس التشريعي ٣٠ عضواً[٢].

و- إنتخابات روديسيا الشمالية

أقرت الحكومة نظام قوائم انتخابية مزدوجة، و هذا طبقاً لدرجة التعليم و الدخل أو الملكية[٣]. فلقد كانت هناك القائمة العليا، وهي مخصصة للأوروبيين. والقائمة الدنيا، وهي مخصصة للأفريقيين، كما في دساتير الاتحاد الفيدرالي وروديسيا الجنوبية. ولكن هناك أمراً جديداً في روديسيا الشمالية، و هو أنه هناك نوعان من الدوائر الإنتخابية، ١٢ دائرة إنتخابية عاديه و التي يمكن وصفها بالدوائر الانتخابية للحضر (و كانت أغلبها في مناطق حزام النحاس و على الطريق الرئيسي لها و هي المناطق الأساسية للمستعمرين الأوروبيين في المعيشة)، و بقية البلاد سوف تقسم إلى ٦ دوائر إنتخابية خاصة، و يمكن وصفها بالدوائر الانتخابية القروية[٤]. ثم تم تكوين أربع مناطق انتخابية أخرى تسمى "*Umberlla*"، دائرتان من

---

[1]) Brelsford, W.V.: op.cit, P. 634
[2]) Clegg, Edward: op.cit, P. 269
[3]) (Stultz, Newell M.: Multiracial Voting and Nonracial Politics in Colonial East and Central Africa, Clark Atlanta University, Phylon, Vol. 33, No.1, 1972) P. 71
[4]) Mason, Philip: op.cit, P. 121.

هذه الدوائر الانتخابية والمتكونة عن طريق إعادة تجميع " *re-grouping*" الدوائر الإنتخابية الخاصة، مخصصة للأوروبيين. و ٢ دائرة انتخابية و المتكونة من إعادة تجميع الدوائر الإنتخابية العامة أو العادية مخصصة للأفارقة[١].

في الدائرتين المخصصتين للأفارقة فإن التصويت من أجل المؤهلات العليا لن يحسب إذا كان أكثر من ثلث الأصوات الخاصة. و في حالة الدائرتين المخصصتين للأوروبيين فإن مجموعةالناخبين ذوي المؤهلات الدنيا لن يحسب أكثر من ثلث ما هو موجود في المؤهلات العليا[٢].

وفي ال١٢ دائرة إنتخابية العادية يجب أن لا يزيد عدد الناخبيين الخاصيين ***Special***عن ثلث عدد الناخبيين العاديين. بينما في ال٦ دوائر انتخابية الخاصة فإن مجموع الناخبيين العاديين لا يزيد عن نصف الناخبين الخاصين[٣].

ومن أهم المؤهلات المطلوبة في الناخب لكلا القائمتين العامة والخاصة كما يلي:

١- مواطن من المملكة المتحدة ومستعمراتها أو مواطن في روديسيا ونياسالاند أو شخص تحت الحماية البريطانية.

٢- أكثر من ٢١ سنه

٣- مقيم في الاتحاد فترة عامين متواصلين، ومقيم في دائرته الإنتخابية لمدة ٣ شهور متواصلة قبل تاريخ التسجيل مباشرة.

٤- قادر على إكمال ورقة التسجيل بالإنجليزية كناخب، ويملك معرفة كافية باللغة الأنجليزية.

---

[1]) Leys, Colin: op.cit, P. 61
[2]) Mason, Philip: op.cit, P. 121
[3]) Mason, Philip: op.cit, P. 121.

٥- ومن أجل الناخبين في القائمة العامة أو العادية فيجب أن يكون الناخب لدية الأتي/

أ- دخل ليس أقل من ٧٢٠جنيه استرليني في السنة، أو ملكية تقدر بحوالي ١٥٠٠جنيه استرليني.

ب- أو دخل ليس أقل من ٤٨٠ جنيه استرليني في السنة، أو ملكية تقدر بحوالي ١٠٠٠ جنيه استرليني + إكمال التعليم الإبتدائي.

ج- أو دخل ليس أقل من ٣٠٠ جنيه استرليني في السنة، أو ملكية تقدر ب ٥٠٠ جنيه استرليني + إكمال ٤ سنوات في التعليم الثانوي.

٦- ومن أجل ناخبي القائمة الخاصة فيجب أن يكون لدية بالإضافة إلى المؤهلات الموجوده في النقاط السابقة (١ – ٢ – ٣ -٤) الأتي:

أ- دخل ليس أقل من ١٥٠جنيه استرليني أو ملكية تقدر بحوالي ٥٠٠جنيه استرليني.

ب- أو ١٢٠جنيه استرليني + عامين في الدراسة الثانوية.

٧- أي سيدة يمكنها الانتخاب إذا كان لها نفس مؤهلات زوجها سواء في القائمة العامة أو الخاصة[١].

ولقد كان هناك قرار هام فيما يخص المرشحين من أجل الدوائر الانتخابية الخاصة، و هي أن يحصل الناخب على شهادة من ثلاثة أرباع زعماء الدائرة الإنتخابية على أنه لا يوجد اعتراض على ترشيح هذا الشخص. و هناك سببان أعطيا لتبرير هذا المطلب[٢]:

---

[1]) Clegg, Edward: op.cit, P. 264

[2]) Read, James S.: Constitutions in the Move, Constitutional and Political Development in 1958, (Journal of African Law, School of Oriental and African Studies, Vol. 3, No. 1, 1959), P. 61

١- وجهة نظر حكومات المستعمرات أن هذا المطلب سوف يشكل همزة وصل بين المجلس التشريعي والسلطات المحلية.

٢- قدر سكرتير المستعمرات أن هذا الأمر يعتبر كجسر بين مبدأي الإنتخابات المباشرة و القواعد التقليدية ***traditional rule***، و سوف يضمن الحاكم أن الزعماء سوف يعطون إرشاداً جيداً من خلال استخدام هذه القوى، حيث إنهم ينظرون إلى شخصية المرشح و ليس إلى انتمائه الحزبي[١].

لقد كان هناك حوالي ٨٠٠٠ شخص اشتركوا في القائمة الدنيا في انتخابات عام ١٩٥٩، و لقد تقدمت العديد من الاحزاب لهذه الإنتخابات حيث فاز الحزب الفيدرالي المتحد (***U.F.P***) ب١٣ مقعداً، و فاز حزب الدومينيون بمقعد واحد، و فاز ببقية المقاعد حزب (***African National Congress***) (***A.N.C***)[٢].

وفي بداية انتخابات ١٩٦٢، فاز ***U.F.P*** ب ١٤ مقعداً عن طريق القائمة العادية، ومقعدين من مقاعد الوطنيين. وفاز ***U.N.I.P.*** ب ١٢ مقعداً من القائمة الخاصة، ومقعد واحد من القائمة العامة أو العليا. و فاز ***A.N.C.*** ب٣ مقاعد من القائمة الدنيا، و ٤ مقاعد من مقاعد الوطنيين[٣]

ز- دستور نياسالاند

دستورياً تعتبر نياسالاند أكثر المستعمرات الثلاثة في البلاد تخلفاً. وكان دستورها الأساسي مشابهاً لدستور روديسا الشمالية. و تم إقرار أول مجلس تشريعي فيها عام ١٩٠٧ – ١٩٠٨، و كان يتكون من الحاكم كرئيس

---

[1]) Read: James S., op.cit, P. 61
[2]) Tindall: P.E.N, op.cit, P. 321
[3]) Ibid: P. 323

للمجلس، نائب الحاكم، أمين الصندوق، المحامي العام، ٣ أعضاء معينيين غير موظفين و جميعهم أروبيين[١].

وكان عمر أول مجلس تشريعي ٥ سنوات. ولم يحدث أي تعديل للدستور حتى عام ١٩٣٢ عندما تم توسيع المجلس التشريعي ليضم ٤ أعضاء موظفين، ٤ أعضاء غير موظفين، ويرأسها الحاكم. ويتم ترشيح الأعضاء غير الموظفين عن طريق الحاكم. و بعد الحرب العالمية الثانية تم زيادة عدد المجلس التشريعي حيث أصبح يتكون من الحاكم، ٦ أعضاء موظفين، ٦ أعضاء غير موظفين مرشحين، وواحد من الجزء الشمالي، وعضو يختاره الحاكم من الإرساليات لتمثيل مصالح الأفارقة[٢].

و في عام ١٩٥٥ تم تعديل الدستور، حيث تم زيادة الأعضاء غير الموظفين ليتساوى مع عدد الأعضاء الموظفين[٣].و كان المجلس التشريعي في نياسلاند عام ١٩٥٦ يتكون من حاكم كرئيس، ٣ أعضاء موظفين، ٨ أعضاء مرشحيين، ١١ عضواً غير موظفين (٦ غير أفارقة منتخبيين عن طريق قوائم انتخابية غير أفريقية، ٥ أفارقة منتخبيين بواسطة المجالس المحلية الأفريقية، و كان مجموع الأعضاء ٢٣عضواً[٤][٥]

وفي عام ١٩٥٨ تم تعيين متحدث ليعبر عن المجلس التشريعي بدلاً من الحاكم. و لم يكن عضواً في المجلس أو منتخباً فيه[٦]. وفي عام ١٩٥٩ زادت عضوية الأفارقة في المجلس التشريعي من ٥ إلى ٧ وهذا أعطى الأفارقة الأغلبية على الأعضاء غير الموظفين. وفيما بعد زاد عدد الأعضاء

---

[1]) Brelsford, W.V.: op.cit, P. 640
[2]) Ibid: P. 641
[3]) Tindall, P.E.N.: op.cit, P. 318.
[4]) Clegg, Edward: op.cit, P.
[5]) Brelsford, W.V.: op.cit, P. 642
[6]) Ibid: P. 643

الموظفين مرة أخرى من ١٢ إلى ١٤ عضواً لتأكيد الأغلبية الرسمية على غير الموظفين. وبعد حالة الطوارئ في نياسالاند عام ١٩٥٩ تم تعيين عضوين أفريقيين في المجلس التشريعي عن طريق الحاكم، بدلاً من انتخابهم عن طريق المجالس المحلية الأفريقية. ثم تم تعيين عضوين أفريقيين آخرين لشغل الوظائف التي تزايدت في المجلس التشربعي نتيجة حالة الطوارئ[١].

أما المجلس التشريعي عام ١٩٥٩ فتكون من: حاكم كرئيس، متحدث، ٣ أعضاء موظفين (*ex officio*)، ١٠ أعضاء موظفين مرشحين، ١٣ عضو غير الموظفين (٦ أعضاء غير أفريقيين منتخبين عن طريق قوائم إنتخابية غير أفريقية، ٧ أعضاء أفارقة "٥ منتخبين عن طريق المجالس المحلية الأفريقية، عضوين فقط في أوقات الطوارئ، ٤ مرشحين")، و مجموع الأعضاء ٢٧ عضو[٢].

ح- انتخابات نياسالاند

لقد كانت البلاد مقسمة إلى ٢٨ دائرة إنتخابية (٢٠ من أجل القوائم الدنيا، ٨ من أجل القوائم العليا) و لقد كانت مؤهلات القائمة الدنيا كما يلي:

١- يجب أن يكون عضواً في مجالس محلية أفريقية.

٢- أن يكون من الرعايا البريطانيين أو شخص تحت الحماية البريطانية.

٣- أن يكون مقيماً في المستعمرة

٤- يكون حاصلاً على شهادة موقعة من زعيم موثوق فيه تشهد أن هذا المرشح قادر على التحدث و الكتابة باللغة الأنجليزية[٣].

---

[1]) Clegg, Edward: op.cit, P. 271 .
[2]) Carter, Gwendolen M.: op.cit, P. 434 – 435
[3]) Clegg, Edward: Op.cit, P. 266.

٥- دخل لا يقل عن ١٢٠ جنيه استرليني في العام أو ملكية تقدر ب ٢٥٠ جنيه استرليني.

٦- عمره لا يقل عن ٢١ سنة.

٧- يكون دافعاً لضرائب العشر سنوات الماضية[١].

وبالنسبة للقوائم العليا فإن مؤهلاتها كالأتي:

١- من رعايا بريطانيا ***British Subject***

٢- عمره لا يقل عن ٢١ سنة.

٣- ولد في المستعمرة أو كان موجوداً بها لمدة عامين متواصلين قبل التسجيل مباشرة.

٤- يكون موجوداً في الدائرة الإنتخابية لمدة ٣ شهور متواصلة قبل تاريخ التسجيل.

٥- يملك وحده أو بالمشاركة منزلاً أو محلاً أو أي مبنى في المستعمرة أو أرضاً تقدر بحوالي ٢٥٠ جنيه استرليني.

٦- يكون قادراً على إكمال ورقة التسجيل بالإنجليزية بمفرده، و لدية معرفة جيده باللغة الإنجليزية[٢].

وفي عام ١٩٦١ اشتملت القوائم الدنيا على حوالي ١٠٦.٠٠٠ ناخب، وحوالي ٤.٤٠١ في القوائم العليا. ولقد فاز حزب ***Malawian Congress Party*** ب ٢٠ مقعداً في القوائم الدنيا. و في القوائم العليا فاز ***U.F.P*** ب٥ مقاعد، و فاز ***M.C.P*** بمقعدين، و فاز الحزب المستقل بمقعد واحد[٣].

---

[1]) Carter, Gwendolen M.: op.cit, P. 434 – 435.
[2]) Clegg, Edward, op.cit: P. 265.
[3]) Carter, Gwendolen M.: op.cit, P. 436

٣- السلطة القضائية

تعتبر المحكمة الفيدرالية العليا *The Federal Supreme Court*، و التي تأسست بقانون دستوري و هو قانون المحكمة الفيدرالية العليا عام ١٩٥٥، هي أعلى سلطة قضائية في الاتحاد[١]. وحسب هذا القانون فإن هذه المحكمة تتكون من رئيس، وقضاه أخرين يعينهم الحاكم العام، وواحد منهم يعين كنائب للرئيس (كما ورد في دستور تأسيس الاتحاد).

سوف يكون للمحكمة الفيدرالية العليا السلطة القضائية الأساسية في الإجراءات بين حكومات المستعمرات أو بين الحكومة الفيدرالية وأي حكومة من حكومات المستعمرات الثلاثة. وأيضاً لها السلطة القضائية في النظر في الطعون المقدمة من محاكم المستعمرات والناشئة في ظل قانون المستعمرات أو القانون الفيدرالي. و لها أيضاً السلطة في المجادلات بين الاتحاد و أي مستعمرة أو بين المستعمرات بعضها البعض و تكون هذه المجادلات تتضمن حقوقاً قانونية (أي مسائل تؤثر على الجمعية الفيدرالية، و قوائم الانتخابات أو أي أوامر بتكليف أو إنذار قضائي ضد أي موظف أو سلطة في الإتحاد[٢]. ولها سلطة أيضاً على الترتيبات المالية بما فيها توزيع الأموال المجموعة من جباية ضريبة الدخل والتي تجبى بواسطة الحكومة الفيدرالية، وتقسيمها بين الحكومة الفيدرالية وحكومات المستعمرات*[٣].

---

[1]) *Brelsford, W.V.: op.cit, P. 595.*

[2]) *CAB – 129 – 57, op.cit, p. 31*

* الحكومة الفيدرالية ٦٤%، حكومة روديسيا الجنوبية ١٧%، روديسيا الشمالية ١٣%، نياسالاند ٦%.

[3]) *White, Leslie William and Husseg, W.D.: Government in Great Britain, The Empire and the commonwealth, Cambridge University press, London, 1961, p. 241.*

و في سنة ١٩٦٠ أصبحت الجمعية الفيدرالية العليا تتكون من، رئيس المحكمة ***Chief Justice***، ٢ قاضي فيدرالي، رئيس المحكمة في كل مستعمرة من المستعمرات الثلاثة[١].

كان من مؤهلات القاضي الذي يعمل في هذه المحكمة أن يكون مؤهلاً للعمل بالمحاماة، وأن يكون قد مارس هذه المهنة لمدة لا تقل عن ٥ سنوات. وفي روديسيا الجنوبية كان متاحاً وجود محاكمة في وجود قاضي ومحلفين، ولكن في روديسيا الشمالية ونياسالاند يكون القاضي وحده في جميع القضايا الجنائية. و كان أيضاً يوجد محاكم محلية و الهدف الأساسي منها هو تطبيق القانون الوطني المحلي، و فيما بعد أعطيت هذه المحاكم السلطة للمعاقبة في الجرائم البسيطة[٢].

---

[1]) Brelsford: W.V., op.cit, P. 595 – 596.

[2]) Jearey, J.H.: The structure, composition and Jurisdiction of courts and authorities enforcing the criminal law in British African territories, (The International and Comparative Law Quarterly, Oxford University Press, London, Vol. 9, No. 3, Jul. 1960), P.398

اَلْفَصْلُ الثانِيْ

اقتصاديات الاتحاد

اولاً- السياسة الاقتصادية البريطانية لاتحاد وسط أفريقيا

١-السياسة الصناعية

٢-السياسة الزراعية

٣-سياسة النقل والمواصلات

ثانياً- المشروعات الاستثمارية الاجنبية في اتحاد وسط أفريقيا

١-استثمارات أمريكية

٢-استثمارات بريطانية

٣-قروض الاتحاد الداخلية والخارجية

□

□

اقتصاديات الاتحاد

يتناول هذا الفصل اقتصاد الأقاليم الثلاثة بعد قيام الاتحاد، حيث ينقسم الاقتصاد في هذه المناطق إلى نوعين: اقتصاد محلي خاص بالأفارقة، واقتصاد أبيض خاص بالمستعمرين وهم المستفيدون الوحيدون منه. يتناول القسم الاول من هذا الفصل شرح السياسة الصناعية في الاتحاد، ويعرض لأهم الصناعات الموجودة في مناطق الاتحاد من حيث صناعة التعدين والتي كانت تقوم أساساً على النحاس الموجود بوفرة في روديسيا الشمالية، وبعض الصناعات التعدينية الأخرى القائمة على الذهب والفحم المتواجدين بنسب جيده في روديسيا الجنوبية. ثم يتناول هذا الفصل أيضاً بعض الصناعات الآخرى التي تم تطويرها في مناطق الاتحاد مثل صناعة المنسوجات، والحديد والصلب، والملابس، وصناعة الإنشاءات والمباني، وصناعة مواد البناء، صناعة السكر، الصناعات الميكانيكية المعدنية، وآخيراً صناعة الأغذية والمشروبات.

ثم ينتقل البحث إلى السياسة الزراعية الموجودة في أقاليم الاتحاد، فنتحدث عن الزراعة بوجه عام في أقاليم الاتحاد، ثم الزراعة الأفريقية والزراعة الأوروبية كلاً على حدة. حيث نستعرض أهم المحاصيل الزراعية الخاصة بكل فئة، ومدى استفادة الطرف الآخر من هذه المحاصيل، وكمية الانتاج..... الخ.

وفي الجزء الثالث نتناول سياسة النقل والمواصلات لما لها من أهمية قصوى للاتحاد، وخصوصاً أن الاتحاد يعتبر منطقة داخلية حبيسة، فتعمل سياسة النقل والمواصلات على نقل البضائع من وإلى الموانئ التي يتم من خلالها توزيع هذه البضائع. وأيضاً لأن هذه الطرق هي همزة الوصل بين أقاليم الاتحاد الثلاث وليسهل نقل البضائع فيما بينهم.

في القسم الثاني من هذا الفصل نتحدث عن الاستثمارات الخارجية الأجنبية التي تواجدت في الاتحاد وهي بالأساس استثمارات أمريكية، واستثمارات بريطانية، و نتحدث عن اهم الاستثمارات التي قاموا بها في الاتحاد، و أين كان ذلك، و كيفية تعامل المستثمرين مع العمال الأفارقة من أهل البلاد الأصليين.

أولاً – السياسة الاقتصادية البريطانية لاتحاد وسط أفريقيا

منذ ظهور اتحاد وسط أفريقيا إلى الوجود في الثالث من شهر سبتمبر عام ١٩٥٣، و الجمع بين أقاليم روديسيا الجنوبية و روديسيا الشمالية و نياسالاند في تنظيم واحد تجلت الأهداف البريطانية بشكل كبير في منطقة وسط و جنوب القارة بشكل عام، و في اتحاد وسط أفريقيا بشكل خاص، حيث تم بغرض تحقيق أهداف الرأسمالية الأجنبية التي تحتكر الحياة الاقتصادية و مصالح الأقلية الأوروبية، دون أدنى تفكير في مصالح الأفارقة داخل الاتحاد.

سيتناول هذا الفصل في شقه الأول السياسة الاقتصادية البريطانية لإتحاد وسط أفريقيا بالتفصيل. ثم سيتناول في شقه الثاني المشروعات الإستثمارية الأجنبية في اتحاد وسط افريقيا مركزاً على الاستثمارات الأمريكية والبريطانية.

١- السياسة الصناعية:

كانت السياسة الصناعية التي أرستها بريطانيا في الاتحاد تستند إلى التكامل بين أقاليم الاتحاد الثلاثة، و ذلك رغم التفاوت الاقتصادي بينهما[١]. ففي روديسيا الجنوبية اقتصاد متوازن من زراعة وصناعة

---

(١) شوقي محمود على الخشاب: مرجع سابق، ص ١٣٧.

وتعدين، مع أكبر عدد من السكان الأوروبيين في المنطقة. أما في روديسيا الشمالية ففي الأساس اقتصادها زراعي ولكنها تحتوي على كم هائل من النحاس في الشمال، لكن الصناعة بها محدودة، وعدد الأوروبيين بها أيضاً قليل (٤٩.٠٠٠). أما في نياسلاند فهي منطقة لا يوجد بها تنمية، و يعتمد اقتصادها على الزراعة، و بها عدد قليل من الأوروبيين حيث يبلغ أقصى عدد لهم حوالي ٥.٠٠٠ أوروبي[١].

إن الصناعة في منطقة اتحاد وسط أفريقيا هامة، ولكن تنمية هذه الصناعة كانت بطيئة للغاية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، و قبل هذا الوقت لم يكن هناك حاجة للتصنيع حيث كان هناك اكتفاء بتصدير المنتجات الأساسية و الزراعية[٢].

تمثل الصناعة حوالي ١١٪ من الانتاج الكلي في الاتحاد. ونلاحظ على الصناعة في الأقاليم الثلاثة اختلافاً نوعياً وكمياً، فهي في نياسالاند عنصر قليل الأهمية من عناصر اقتصادها وتقتصر على معالجة وإعداد الغلات النباتية مثل القطن والشاي. أما في روديسيا الشمالية فالصناعة فيها تنصب على المعادن المنتجة من حيث تركيزها وصهرها وتنقيتها. أما في روديسيا الجنوبية فالصناعة متنوعة و تشمل كل المجالات الهامة، و تتطور سريعاً[٣].

إزاء هذا التفاوت حرصت بريطانيا على رسم سياسة صناعية للاتحاد من أجل تحقيق التكامل بين الأقاليم الثلاثة. وتتمثل هذه السياسة الصناعية في النقاط التالية:

---

[1]) *Brelsford, W.V.: op.cit, P. 263.*

[2]) *Ibid., P. 362.*

(٣) راشد البراوي: التطور الاقتصادي الحديث في أفريقيا، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٦١، ص ١٥٣.

١- ضرورة التدخل الحكومي من قبل حكومة الاتحاد لدعم الصناعات الناشئة في الأقاليم الثلاثة[١]، هذا الدعم يأخذ العديد من الصور و من أهمها:

أ- إمداد هذه المصانع بالطاقة المحركة اللازمة للتشغيل و الانتاج، حيث إنه كانت من المشكلات الرئيسية التي واجهت مناطق الاتحاد خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، نقص الوقود و الطاقة المحركة، حيث مثلاً لم يكن في وسع شركة مناجم فحم وانكي ***Wankie Colliery Company*** إنتاج المقادير اللازمة من الفحم، و بهذا كثيراً ما كانت شركات النحاس في روديسيا الشمالية تضطرإلى قطع الأخشاب من الغابات مما يرفع من تكلفة الوقود ٣ مرات بالقياس إلى الفحم، بالإضافة إلى استيراد الفحم من جنوب أفريقيا و أمريكا، الأمر الذي يعود بارتفاع أثمان المنتجات التي ينتجها الإتحاد نظراً لارتفاع ثمن الوقود[٢].

وجاء التوسع في إنتاج الفحم ليسد احتياجات الاتحاد من الوقود. ووصل انتاج الفحم عام ١٩٥٦ حوالي ٣.٦٩٥.٠٠٠ طن، ومن الكوك ٣٤٣.٠٠٠ طن. وتم التوسع في إنتاج الفحم في إقليم الفيلد الأدنى والأوسط بروديسيا الجنوبية. و لقد درس المختصون مشروعاً لاستخراج الفحم من لوبمبي ***Lubimbi*** أو مكان شديد القرب من كيوكيو ***Que Que*** بغرض خفض تكاليف نقل الفحم إلى مصنع الحديد و الصلب القائم على مقربة من رسكوم ***Riscom*** . كما تم اكتشاف الفحم في روديسيا الشمالية شمالي نهر زمبيزي، و أيضاً في نياسالاند و جبال فيبيا ***Vipya***[٣].

---

[١] ***Brelsford, W.V.: op.cit, P. 371.***

(٢) راشد البراوي: التطور الاقتصادي الحديث في أفريقيا، المرجع السابق، ص ١٤٥.

(٣) نفس المرجع، ص ١٤٦.

بالتوازي مع التوسع في إنتاج الفحم لتعويض نقص الوقود اللازم للصناعة، قام البريطانيون في عام ١٩٥٥ بتنفيذ مشروع إنشاء سد كاريبا على نهر زمبيزي والذي يمد الاتحاد بالطاقة الكهربائية اللازمة للمشروعات الجديدة. حيث تم بناء سد ارتفاعه ٤٠٠ قدم وطوله ١٨٠ قدم. كما تم انشاء محطتين لتوليد الكهرباء على جانبي النهر[1]. وترتب على هذه السياسة خفض الاعتماد على المحطات الحرارية لصالح المشروع الجديد والذي وصل إنتاج الكهرباء منه إلى ٢.٤ مليار كيلووات في الساعة عام ١٩٥٧.

جدول رقم (٢)

إنتاج الكهرباء في اتحاد وسط أفريقيا

الإقليم	مجموع الانتاج (الكيلووات / الساعه) بالمليون	
	١٩٥٠ – ١٩٥٢	١٩٥٥ – ١٩٥٧
روديسيا الجنوبية	٦٤٣	١٢٢٩
روديسيا الشمالية	٨٧٧	١٢٦٥
نياسالاند	٢	٩
مجموع ما ينتجه الاتحاد	١٥٢٢	٢٥٠٣

(المصدر) دراسة الحالة الاقتصادية في أفريقيا من عام ١٩٥٠م، الأمم المتحدة، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، نيويورك، ١٩٥٩، ص ٢٧١

يعتبر اتحاد جنوب أفريقيا هو المنتج الأول للطاقة الكهربائية في القارة. يليه في الأهمية اتحاد روديسيا ونياسلاند، حيث ازداد انتاج الكهرباء في جميع البلدان بسرعة تفوق سرعة زيادة السكان. وارتفع انتاج الكهرباء

---

[1]) *Hance, William A.: African Economic Development, Oxford University Press, London، 1958, P. 152.*

بالنسبة للفرد الواحد بين عامي ١٩٥٥ – ١٩٥٧ الى ثلاثة أضعاف في روديسيا الجنوبية كما هو موضح بالجدول السابق.

في يناير عام ١٩٦٠ بدأ نقل الكهرباء إلى مناجم النحاس في روديسيا الشمالية. و بين عامي ١٩٦٠ – ١٩٦٢ تم الارتباط بالمحطات الحرارية في سالسبوري و بولاوايو و لوزاكا. وفي الوقت الذي كان يجري فيه انشاء سد كاريبا جرت توسعات مهمة في عدد من المحطات الحرارية، و أنشئت محطات أخرى، و تم انشاء محطة بسالسبوري عام ١٩٥٧[١].

ب- التعاون المشترك بين الحكومة والقطاع الخاص (الشركات الأجنبية) لإنشاء بنية أساسية قوية تلبي احتياجات الاتحاد وتساعد في زيادة التنمية الصناعية في الأقاليم الثلاثة. و تتمثل هذه البنية الأساسية في إنشاء طرق النقل و المواصلات و السكك الحديدية و شبكة الاتصالات[٢].

ج- خفض التعريفة الجمركية على واردات الاتحاد من المواد الأولية التي تستخدم في الصناعات الثانوية وذلك تدعيماً للصناعة في الاتحاد. و بالفعل أصبح الاتحاد وفقاً للمعايير الدولية آنذاك لديه مستوى منخفض للغاية من الضرائب الجمركية[٣].

٢- اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية لخلق مشاريع متطورة في أقاليم الاتحاد، و إنشاء شركات التأمين و البنوك التجارية و المؤسسات المالية و الشركات الصناعية الكبرى من شأنها أن تلعب دوراً هاماً في التنمية الصناعية بالاتحاد من خلال تقديم الدعم المالي و الفني و الخبرة و الإرشاد للصناعات الجديدة الناشئة[٤].

---

(١) راشد البراوي: التطور الاقتصادي الحديث في أفريقيا، مرجع سابق، ص ١٤٨.

[2]) *Brelsford, W.V.: op.cit, P. 371.*

[3]) *Ibid., P. 372.*

[4]) *Ibid., P. 377.*

٣- تأسيس اتحاد المعايير لاتحاد روديسيا ونياسالاند، لوضع معايير الصناعة والجودة لضبط عملية التصنيع. و لذلك تم تأسيس اتحاد المعايير لاتحاد روديسيا و نياسالاند ***Standards Association of Rhodesia and Nyasaland***[١] عام ١٩٥٧م ككيان منتسب إلى مؤسسة المعايير البريطانية.

٤- تعظيم الناتج من قطاع التعدين والصناعة بشكل متزايد. حيث تعتبر زيادة الناتج من قطاع التعدين والصناعة هو الهدف الرئيسي والأساسي للسياسة الصناعية في الاتحاد.

تعتبر المؤسسات الصناعية في الاتحاد- بالمعايير الأمريكية- صغيرة. ففي عام ١٩٥١ في روديسيا الجنوبية مثلاً، كان يبلغ عدد المؤسسات الصناعية حوالي ٦٨٠، ويبلغ الناتج الإجمالي بها ما دون ٢٠.٠٠٠ جنيه استرليني في السنة. بينما فقط ٤٢ مؤسسة يبلغ الناتج الإجمالي بها ما يتجاوز ٢٥٠.٠٠٠ جنيه استرليني في السنة، و مجموع الناتج الإجمالي لهذا العام حوالي ١.٠١١.٠٠٠ جنيه استرليني[٢]. و بحلول عام ١٩٥٣ فإن عدد مؤسسات الصناعة التحويلية في روديسيا الجنوبية زاد إلى ٧٠٣ جنيه استرليني، بمجموع ناتج إجمالي حوالي ٦١.٨٧١.٠٠٠ جنيه استرليني، بمتوسط للمؤسسة الواحدة حوالي ٨٨.٠١٠ جنيه استرليني. و بحلول عام ١٩٥٥ وصل عدد المؤسسات الصناعية في الاتحاد حوالي ١.٠١١ (٧١٪ في روديسيا الجنوبية، ٢١٪ في روديسيا الشمالية، ٧٪ في نياسالاند) [٣].

---

(١) هو عبارة عن اتحاد تطوعي بين المنظمات والأفراد الراغبين والمهتمين بتشجيع التنمية واستخدام المعايير الخاصة بالجودة فيما يتعلق بالخامات و السلع و الخدمات في القطاع الصناعي في الاتحاد. وهو يعد منظمة لا تهدف للربح.

2) ***Ibid, P. 364.***

3) ***Brelsford, W.V: op.cit, P.365.***

من أهم الصناعات الموجودة في الاتحاد **صناعة التعدين** **The Mining Industry**. حيث يعتبر التعدين هو القطاع الاقتصادي الإفريقي الوحيد الذي يدخل كله ضمن نطاق الاقتصاد النقدي، بل ويعد أحد العوامل الحاسمة التي أدت إلى ظهور هذا النوع من الاقتصاد (النقدي) في جميع أنحاء القارة التي كان ينتشر بها الاقتصاد المعيشي❖[١].

يحتل اتحاد وسط أفريقيا مركزاً مهماً في الإنتاج العالمي و كذلك الأفريقي من بعض المعادن الرئيسية، وإجمالي مساهمة اتحاد وسط أفريقيا من الإنتاج المعدني في الفترة من ١٩٥٥ – ١٩٥٧ كان حوالي ١٧.٦٪[٢].

تعتبر الثروة المعدنية بمثابة العمود الفقري لاقتصاديات الاتحاد، حيث كانت المعادن عام ١٩٥٦ تمثل ٧٦٪ من الصادرات الكلية للاتحاد. و في سنة ١٩٥٤ استخدمت صناعة التعدين ٢٨٪ من الفحم و الكوك، ٦٦٪ من الكهرباء، و كانت تمثل ٥٨٪ من حمولة السكك الحديدية[٣].

هناك أقاليم تعدينية رئيسية في اتحاد وسط أفريقيا هي:

١- إقليم النحاس في كاتنجا/روديسيا الشمالية، حيث يعتبر من أكبر حقول النحاس في العالم آنذاك، ويبلغ طوله ٢٥ ميل وعرضه ٥٠ ميل مقسمة بين اتحاد وسط أفريقيا والكونغو.

---

*هناك نوع من الاقتصاد يطلق عليه اسم الاقتصاد المعيشي أو الاستهلاكي ***Subsistence Economy***، وهو شكل اقتصادي يقوم على أساس سد حاجة الاستهلاك المحلي. وهناك نوع أخر يطلق عليه الاقتصاد النقدي ***Money Economy*** وهو الاقتصاد الذي يهدف إلى الانتاج للسوق.

(١) الأمم المتحدة: دراسة الحالة الاقتصادية في أفريقيا منذ عام ١٩٥٠ (نيويورك: إدارة الشئون الاقتصادية و الاجتماعية، ١٩٥٩) ص ١٢٤.

(٢) الأمم المتحده: دراسة الحالة الاقتصادية في أفريقيا منذ عام ١٩٥٠، مرجع سابق، ص ١٢٤.

(٣) راشد البراوي: التطور الاقتصادي الحديث في أفريقيا، مرجع سابق، ص ١٤٠.

٢- إقليم المعادن الكبير في روديسيا الجنوبية، وهو عبارة عن نطاق طويل يسير من الشمال إلى الجنوب مسافة ٣٢٠ ميل بإتساع يتراوح بين ٣ – ٦ أميال. ويحتوي هذا النطاق على معادن كثيرة مثل الذهب والفضة والبلاتين والكروم والنيكل والحديد والاسبستوس والحجر الجيري.

٣- إقليم كمبرليت في وسط وشرق القارة، و هو يشمل على منطقة تعتبر الوحيدة من نوعها في العالم من حيث الثروة المعدنية، و تتركز في إرساباته المعدنية.

٤- منطقة مناجم الفحم في روديسيا الجنوبية جنوب الزمبيزي.

٥- مناجم الذهب في روديسيا الجنوبية[1].

تنتج الروديسيتان نطاقاً عريضاً من المعادن الهامة، حيث تنتج النحاس ***Copper***، الكوبالت ***Cobalt***، الكروم ***Chrome***، اسبستوس ***Asbestos***. وتحتل صناعة التعدين مركزاً مرموقاً في اقتصاد روديسيا الشمالية، حيث يبلغ حوالي ٩٥٪ من مجموع قيمة الصادرات. ويقدم هذا المجال المصدر الرئيسي للعمالة الأفريقية والأوروبية على السواء. أما في روديسيا الجنوبية فإن صناعة التعدين تعتبر أقل أهمية ولكنها تتميز بتنوع كبير في إنتاج المعادن. أما في نياسالاند فهي عملياً لا تملك صناعة تعدين. أما في الاتحاد ككل فقد استأثر التعدين بحوالي ٧٦٪ من الصادرات عام ١٩٥٦. وكما قيل عن منطقة وسط أفريقيا " إن التعدين أكثر بكثير من الثقوب في الأرض" " ***Mining is much more than digging holes in the ground***".

تعتبر عمليات التعدين في منطقة حزام النحاس ***Copper Belt*** من أهم العمليات في منطقة وسط أفريقيا البريطانية. و لقد علق السير رونالد

---

(١) شوقي محمود على الخشاب: مرجع سابق، ص ١٤٠ – ١٤٢.

برين *Sir Ronald Prain* رئيس مجلس إدارة شركة روديسيان سليكشن ترست *Rhodesian Selection Trust (RST)* على أهمية حزام النحاس و الصناعة بالنسبة للاتحاد " حيث رأى أن مساهمة الصناعة المباشرة في الاقتصاد عام ١٩٥٥ كانت ٢٩٪ من صافي الناتج المحلي، ٢٣ من صافي الدخل القومي، ٦٣٪ من الصادرات، ٣٧٪ من الضرائب[١].

تعد روديسيا الشمالية المركز الرئيسي لإستخراج النحاس في الاتحاد، و توفر صناعة تعدين النحاس مجال العمل بالنسبة للأوروبيين و الأفارقة، فمثلاً في عام ١٩٥٦ كان يعمل في هذه الصناعة التعدينية ٧١٥٨ أوروبياً، ٣٩.١٥٣ أفريقياً[٢].

بلغ إنتاج النحاس في روديسيا الشمالية عام ١٩٤٦ ٢٠٤.٠٠٠ طن، و تضاعف عام ١٩٥٣[٣]، حتى احتل عام ١٩٥٦م حوالي ٦٥٪ من إجمالي الصادرات و حوالي ٣٠٪ من الانتاج القومي الصافي[٤]، حتى وصل عام ١٩٥٧ إلى حوالي ٥٠٠.٠٠٠ طن في العام[٥].

---

1)(- *Hance, William A.: op.cit, PP. 164 – 166.*

(٢) راشد البراوي: التطور الاقتصادي الحديث في أفريقيا، مرجع سابق، ص ١٤١.

3) *Hunton, Alphaeus. Foreward by/ Du Bois, W.E.B, Decision in Africa: Sources of Current Conflict, International Publishers, New York, 1957, P. 132*

4) *Franck, Thomas M.: Race and Nationalism, George Allen and Unwin Ltd, London, 1960, P. 274.*

5) *Hunton, Alphaeus: op.cit, P. 132.*

الجدول رقم (٣)

إنتاج روديسيا الشمالية من النحاس (بآلاف الأطنان) في الفترة من ١٩٣٨ – ١٩٥٧

	١٩٣٨	١٩٤٨	١٩٥٠	١٩٥٢	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧
روديسيا الشمالية	٢١٦.٤	٢١٧.٠	٢٨٠.٩	٣١٧.٤	٣٨٤.٧	٣٤٨.٠	٣٨٩.٦	٤٢٢.٩

(المصدر) دراسة الحالة الاقتصادية في أفريقيا منذ عام ١٩٥٠م، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، نيويورك، ١٩٥٩، ص ٣٠٥

ويتضح من الجدول السابق أن انتاج النحاس في روديسيا الشمالية في تزايد مستمر منذ عام ١٩٣٨، ولكن انخفض الانتاج في عام ١٩٥٥ و لكنه عاود الزيادة مرة أخرى منذ عام ١٩٥٦.

الجدول رقم (٤)

صادرات النحاس في الفترة من ١٩٥٥ – ١٩٦٠

السنة	النحاس	
	بآلاف الأطنان	بالمليون جنيه استرليني
١٩٥٥	٣٨٣	١١٧
١٩٥٦	٤٢٩	١٢١
١٩٥٧	٤٦٦	٨٩
١٩٥٨	٤٢٠	٧١
١٩٥٩	٦٠٠	١٢٠
١٩٦٠	...	١٢٢

(Source) Robinson, E. A. G. (editor), Economic Development for Africa South of Sahara, Macmillan &co LTD, London, 1964, P. 238

يوضح الجدول السابق صادرات النحاس في الاتحاد منذ عام ١٩٥٥، وحتى عام ١٩٦٠. ويوضح الجدول تذبذب في صادرات النحاس، حيث انخفضت قيمة الصادرات بين عامي ١٩٥٧ – ١٩٥٨ انخفاض كبير لتعاود ارتفاع مرة مرة آخرى ليصل إلى اقصى مداه عام ١٩٦٠.

هناك العديد من المعادن الأخرى، حيث بلغ إنتاج البلستر ***Blister*** عام ١٩٥٦ حوالي ٣٨٣.٤٨٤ طن، ومن المعادن الأخرى الهامة في روديسيا الشمالية الرصاص ***Lead***، زنك ***Zinc*** في بروكن هل ***Broken Hill*** في جنوب منطقة حزام النحاس. وفي عام ١٩٥٦ عالجت منطقة بروكن هل ١٢١.٠٤٤ طن خام من الرصاص و٢٨.٩٣٥ طن من الزنك، و٥٢ طن من الكادميوم ***Cadmium***، و بلغت القيمة الإجمالية حوالي ١٣ مليون دولار و حوالي ٣.٥٦٪ من قيمة انتاج جميع المعادن في روديسيا الشمالية. و يوجد بها أيضاً المنجنيز ***Manganese*** حيث انتج منه عام ١٩٥٦ ٣٩.٤٣٨ طن[١].

أيضاً ناتج المعادن الفلزية غير الحديدية في الروديسيتين كان مهماً جداً في اقتصاد الاتحاد. هذه الأهمية تتضح على المدى الطويل من احتياطي الفحم ***Coal***، و خام الحديد[٢].

---

[1]) ***Hance, William A., op.cit, PP. 166 – 167***
[2]) ***Ibid., P. 168.***

الجدول رقم(٥)

إنتاج بعض الفلزات غير الحديدية في روديسيا الشمالية (بآلاف الأطنان)

في الفترة من ١٩٣٨ – ١٩٥٧

المعدن	١٩٣٨	١٩٤٨	١٩٥٠	١٩٥٢	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧
الرصاص	٠.٣	١٣.٢	١٣.٩	١٢.٨	١٥.٢	١٦.٠	١٥.٤	١٥.٢
الزنك	١٠.٤	٢٢.٥	٢٣.١	٢٣.٣	٢٧.٠	٢٨.٣	٢٩.٤	٣٠.٠

(المصدر) دراسة الحالة الاقتصادية في أفريقيا منذ عام ١٩٥٠، مرجع سبق ذكره، ص٣٠٥

من الجدول السابق يتضح الزيادة في انتاج كل من معدني الرصاص والزنك على مدار سنوات الاتحاد بالمقارنة بسنوات ما قبل الاتحاد، مما كان له أثراً كبيراً على اقتصاد الاتحاد.

أما في روديسيا الجنوبية، فيلعب الذهب دوراً مهماً في تاريخ المنطقة، وكان العائد منه حوالي نصف الدخل القومي. و لقد بلغت القيمة الإجمالية لإنتاج الذهب عام ١٩٥٦ حوالي ١٨.٦ مليون دولار[١].

تعتبر روديسيا الجنوبية الأولى في العالم في إنتاج الاسبستوس من الدرجة الأولى، ولكن الثالثة في مجمل الانتاج. وأيضاً بها معدن الكروم. ولكن مبيعات الاسبستوس والكروم كانت مقيدة في خلال سنوات ما بعد الحرب بسبب نقص في المواصلات المتاحة. ولكن خط السكة الحديد الجديد إلى لورانزو ماركيز ***Lourenco Marques*** في موزمبيق، سهل الوضع كثيراً. وفي السنوات التالية وحتى عام ١٩٥٧ فإن حركة الكروم زادت بنسبة ٤٥٪ عن الفترة السابقة بمجموع ٧١٣.٠٠٠ طن في هذه الفترة. و من المعادن الاخرى في روديسيا الجنوبية الليثيوم الخام ***Lithium Ore***، النحاس، النيكل ***Nickel***[٢].

---

[1]) ***Hance, William A., op.cit, P. 167.***

[2]) ***Idem.***

من أهم المعادن الموجوده في روديسيا الجنوبية الفحم، حيث بلغ انتاجه ٢.٧ مليون طن عام ١٩٥٤، بزيادة حوالي ٥٪ عن عام ١٩٥٣. وبفضل التقدم في خدمات المواصلات وبرامج الميكنة في مناجم وانكي ***Wankie Colliery***، فلقد زاد الانتاج في النصف الاول من عام ١٩٥٥ إلى حوالي ٣٤٪ عما كان عليه في النصف الأول من العام السابق. و قدرت قدرة انتاج مناجم وانكي في نهاية عام ١٩٥٥ بحوالي ٤.٢ مليون طن[1].

الجدول رقم (٦)

إنتاج بعض المعادن في روديسيا الجنوبية عامي ١٩٦٠ – ١٩٦١

المعدن	١٩٦٠	١٩٦١
أسبستوس	١٣٣.٩٦٣	١٦١.٦١٠
فحم	٣,٧٠٠.٢٥٠	٣.٣٨٧.٢٩٦
نحاس	١٥.١٢٨	١٤.٩٧٩
ذهب	٥٦٢.٧٠٣	٥٧٠.٠٩٥
حديد خام	١٧٤.٦٦٩	٤٢٧.٦٩٢
حجر جيري	٨٠٧.١٢٩	٧٩٠.٤٨٤
ليثيوم	٨٧.٨٤٥	٥٥.٣٢٧
نيكل	١١٠	٢٨٩
فضة	٣٩٢.٠٢٩	١٠٦.٨٠١

(Source) Brown, Gordon A., and others: The Year Book and The Guide to Southern Africa, Robert Hale LTD., London, 1963, P. 280

[1]) ***United Nation: United Nations Economic Development in Africa 1954 – 1955, United Nations Department of Economic and Social Affairs, New York, 1956, P.24.***

من الجدول السابق يتضح مدى التنوع في انتاج المعادن في روديسيا الجنوبية خلال فترات الاتحاد. وكان من أهم هذه المعادن هو معدن الفحم و الذي كان من أهم المعادن الموجودة في روديسيا الجنوبية، و الذي كان له تأثير كبير في اقتصاد روديسيا الجنوبية و الاتحاد ككل.

أما بالنسبة لنياسالاند فلا توجد بها أنشطة تعدينية تذكر حسب تقرير جاكمان ***Jackman*** للاستقصاء الاقتصادي لنياسالاند للعام المالي ١٩٥٩/٥٨، و الذي ذكر فيه أن كبرى شركات التعدين و التنقيب عن المعادن لم تجد معادن تذكر في نياسالاند، عدا خام الحديد و الذي ينتج منه بضعة أطنان سنوياً لا تتجاوز في أقصاها ٥٠٠٠ طن، بجانب بعض المعادن الأخرى(١).

يوجد بها أيضاً حوالي ٦٠ مليون طن احتياطي من البوكسيت ***Bauxite***. و يوجد أيضاً أسبستوس، جرافيت ***graphite***، كبرتيد الرصاص(٢).

---

[1]) Brelsford, W. V.: op.cit, P. 469 – 470.
[2]) Hance, William A., op.cit, P. 168.

الجدول رقم (٧)

انتاج المعادن الرئيسية في الاتحاد في الفترة من ١٩٥٣ – ١٩٥٦

(بآلاف الأطنان)

المعدن	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦
الأنتيمون	٢٤	٥٣	١٦٨	٥٧
الكروميت	٢٠٢	١٩٣	١٩٦	١٩٦
الكوبالت	٨٥٤	١.٠٨٣	٦٧٠	١.٠٣٧
النحاس	٣٦٨	٣٨٥	٣٤٨	٣٩٠
الذهب	١٥.٦٨٨	١٦.٧٤٩	١٦.٣٨٩	١٦.٧٨٨
الحديد	٣٥	٣٥	٤٦	٦٤
الرصاص	١٢	١٥	١٦	١٥
ماجنيست	١٠	٧	١٨	٨
منجنيز	٣	٧	٩	١٧
فضة	١٩	١٥	١٥	٢٢
التنجستن	٢١١	١٤١	١٢٣	١٤٣
الخام	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩
الزنك	٨٠	٧٣	٩٦	١٠٨
الاسبستوس	٢.٦١٨	٢.٧٤٨	٣.٣١٥	٣.٥٥٣
الفحم				

(Source) United Nations, Economic Developments in Africa 1956 – 1957, Supplement to World Economic Survey 1957, United Nations Department of Economic and Social Affairs, New York, 1958, P. 62, 77, 78, 79

يؤكد الجدول السابق على أهمية بعض المعادن المودجودة في الاتحاد عن البعض الأخر. حيث نلاحظ انه في هذه الفترة كان انتاج الذهب والفحم بكميات كبيرة بالمقارنة بكميات انتاج المعادن الأخرى في الاتحاد في هذه الفترة.

الجدول رقم (٨)

القيمة الإجمالية لانتاج المعادن الرئيسية في الاتحاد خلال الفترة من ١٩٥٥ – ١٩٥٧ (بآلاف الدولارات الأمريكية)

المعدن	القيمة
الاسبستوس	٢٢.٩٠٠
الذهب	١٨.٨٠٠
الرصاص	٤.٦٠٠
الزنك	٧.٢٠٠
الفحم	١٠.٣٠٠
الكروم	٨.٨٠٠
الكوبالت	٦.٠٠٠
المنجنيز	١.٢٠٠
النحاس	٣٠٥.٤٠٠
موارد معدنية أخرى	٥.١٠٠

(المصدر) دراسة الحالة الاقتصادية في أفريقيا منذ عام ١٩٥٠، ص ١٣٢ – ١٣٣

من الجدول السابق نجد ارتفاع القيمة الاجمالية لانتاج المعادن في الاتحادككل. ولكن أهم هذه المعادن على الاطلاق هو النحاس والذي تظهر الأرقام في الجدول على مدى أهمية القيمة الاجمالية لانتاج هذا المعدن في الاتحاد.

وبالرغم من التوسع الكبير الذي حدث في الانتاج المعدني في الاتحاد إلا أن له آثاراً سلبية بعض الشئ على اقتصاديات الاتحاد، وأهم هذه السلبيات:

١- تجتذب صناعة التعدين آلاف الأفارقة الذين يغادرون المعازل ومناطقهم الأصلية، وبذلك تقل عدد الأيدي العاملة هناك مما يؤثر على الزراعة.

٢- تدفق الأعداد الكبيرة من الأيدي العاملة يؤدي إلى مشاكل اجتماعية كبيرة، وفي مقدمتها عدم وجود المساكن الكافية، كما أن الصناعة لا تستوعب كل هذه الأعداد من الأيدي العاملة، فيظل قسم كبير بلا عمل.

٣- اعتماد الرخاء على بعض المعادن الرئيسية يجعل اقتصاد الاتحاد تحت رحمة الطلب في الأسواق العالمية[١].

تعتبر من أكثر الأمور وضوحاً في اقتصاد روديسيا في فترة ما بعد الحرب، هو الارتفاع السريع في الصناعة التحويلية ***Manufacturing Industries***، والتي كانت تقدر بحوالي خُمس الناتج المحلي الاجمالي. ولقد بلغ صافي انتاج الصناعة التحويلية حوالي ١٠٪ من الناتج السنوي. ولقد استمر معدل النمو السريع لهذه الصناعه بعد الحرب لسببين:

١- المعدل العالي للهجرة الأوروربية.

٢- القيود المستمرة على الواردات.

في نفس هذا الوقت حدث تقدم كبير للصناعات الثانوية ***Secondary Industries***❖[٢]، حيث زاد من مساهمة الصناعة الثانوية في

---

[1]) ***Bull, Theodor (editor), Rhodesian Perspective (London: Michael Joseph, 1967) P. 96.***

**يقصد بالصناعة الثانوية تلك الصناعة التي تستخدم المواد الخام التي انتجت بواسطة القطاع الأولي، والتي تقوم بمعالجتها لتصبح منتجات وبضائع مصنعة. ومثال ذلك الصناعات الغذائية والصناعات البترولية.

الدخل القومي في روديسيا الجنوبية على وجه الخصوص من ٢٤.٧٪ عام ١٩٥٥ إلى ٢٧.٢٪ عام ١٩٦٤[١].

تمثل روديسيا الجنوبية المرتبة الأولى بين أقاليم الاتحاد الثلاثة من حيث انتاج المنتجات المصنعة (الصناعة الثانوية). و شهدت فترة الاتحاد تزايد مطرد في نمو الصناعة الثانوية، حيث أصبحت روديسيا الجنوبية عام ١٩٥٦ تمثل حوالي ١١٪ من إجمالي إنتاج الاتحاد[٢]، حيث ساهمت القروض الصناعية التي منحتها الحكومة للمصانع في إنعاش هذه الصناعة، و التي ظهرت بصورة كبيرة في صناعة مواد البناء و التشييد[٣].

ومن أهم الصناعات الموجوده في الاتحاد:

صناعة المنسوجات: تتطور هذه الصناعة بسرعة كبيرة، وكانت بداية هذه الصناعة مصنعاً للمنسوجات القطنية في جاتوما، وتم إنشاء ١٢ مصنعاً للغزل وأكثر من ٦٠ مصنعاً للملابس. و في عام ١٩٥٥م افتتح مصنع جديد للغزل في أومتيالي[٤]. هذه الصناعة توظف حوالي ٣٠٠ أوروبي، ٤٠٠٠ أفريقي، ومجموع توظيف رأس المال في هذه الصناعة حوالي ٥.٠٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني.

صناعة الحديد والصلب: إنتاج الحديد الخام في الاتحاد زاد من ٣٦.٠٠٠ طن في عام ١٩٥٣ إلى ٣٧.٠٠٠ طن عام ١٩٥٤. و أيضاً زاد إنتاج الصلب من

---

[2]) Bull, Theodor: op.cit, P. 96 – 97.

[1]) Mosley, Paul: The Settler Economies – Studies in the Economic History of Kenya and Southern Rhodesia 1900 – 1963, Cambridge University Press, 1993, London, P. 196.

[2]) Hance, William A.: op.cit, P. 169.

[3]) Barber, William J.: The Economy of British Central Africa – A Case Study of Economic Development in a Dualistic Society, Oxford University Press, London, 1961, P. 141.

(٤) راشد البراوي: التطور الاقتصادي الحديث في أفريقيا، مرجع سابق، ص ١٥٥.

٢٥.٠٠٠ إلى ٣٣.٠٠٠ طن[١]. ومع بدايات صناعة الحديد والصلب انتجت هذه الصناعة حوالي ٥٧.٠٠٠ طن من الحديد، و٤٤.٠٠٠ طن من الصلب في عام ١٩٥٥[٢].

صناعة الملابس: تقدمت هذه الصناعة كثيراً في الاتحاد، حيث أصبحت من أكبر الصناعات الثانوية في الاتحاد. ومنذ عام ١٩٥٦ فإن مجموع قيمة الإنتاج زادت إلى ٥٨٪، وبلغ التصدير حوالي ١.٥ مليون جنيه استرليني في العام. ومن أهم الدول التي تستقبل هذه الملابس، اتحاد جنوب أفريقيا، بتشوانا، وجنوب شرق أفريقيا. ويوجد حوالي ١٤٠ مصنع للملابس بناتج إجمالي حوالي ٨.٠٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني في العام. و يبلغ عدد الموظفين العاملين بهذه الصناعة حوالي ٩٠٠٠ أوروبي و أفريقي[٣].

صناعة الإنشاءات والمباني: كان لها حوالي ٣٠٪ من مجموع إنتاج الصناعات الثانوية في روديسيا الجنوبية. حيث يوجد مصانع للأسمنت في سالسبوري وبولارايو وكولن باون. و أيضاً مصانع في روديسيا الشمالية في ***Chilanga***، بلانتير لامب ***Blantyer Limbe*** في نياسالاند[٤].

تعد **الزراعة** صناعة رئيسية في الاتحاد من حيث الدخل والاستخدام طوال عقد من الزمان ما عدا عامي ١٩٥٤م – ١٩٦٣. حيث كان العائد من هذه الصناعة يمثل حوالي ٢٠٪. و لكن أهميتها تختلف من منطقة لآخرى، حيث بلغت عام ١٩٦٣ في نياسالاند حوالي ٤٧٪ من الناتج القومي الاجمالي، و ٢٠٪ في روديسيا الجنوبية، و١٢٪ في روديسيا الشمالية،

---

1) (*United Nations: Economic Development in Africa 1954 – 1955, op.cit, P. 26 – 27.*
2) (*Brelsford, W. V.: op.cit, P. 379.*
3) *Ibid., P. 384.*
4) *Hance. William A.: op.cit, P. 171.*

و حوالي ٣٢٪ لمناطق الاتحاد جميعاً[١]. و من أهم المنتجات الزراعية الهامة للصناعة هو التيغ الذي يأتي مباشرة بعد النحاس في قيمة الصادرات، و كان له أهمية كبيرة للاتحاد[٢].

صناعة مواد البناء: في سنوات الحرب السابقة على الاتحاد زاد الطلب على مواد البناء. وكان الاتحاد من المستوردين للأسمنت، و زاد أيضاً الإنتاج المحلي. وفي عام ١٩٦٠ كان حجم إنتاج الأسمنت أكثر من ٩٠٠.٠٠٠ طن في السنة. و يوجد ٥ مصانع للأسمنت في الاتحاد (١ في نياسالاند، ١ في روديسيا الشمالية، ٣ في روديسيا الجنوبية) [٣].

صناعة السكر: كان إنتاج السكر عام ١٩٦٠ حوالي ٥٧.٠٠٠ طن. و كان هذا يخدم احتياج الروديسيتين[٤].

الصناعات الميكانيكية المعدنية: بدأت هذه الصناعة و كان انتاجها يتضمن الأسلاك، المسامير، المحاريث، الأنابيب، إطارات النوافذ، الحاويات المعدنية[٥].

صناعة الأغذية والمشروبات: وهي تمثل حوالي ربع انتاج روديسيا الجنوبية. و شيد مصنع لهذه الصناعة[٦].

٢- السياسة الزراعية:

تلعب الزراعة دوراً كبيراً في اقتصاد الاتحاد. ففي عام ١٩٥٨ مثلاً، كان إجمالي قيمة الانتاج المباع الأوروبي والأفريقي من المحاصيل في الاتحاد

---

[1]) Robson, P. and Lury, D. A. (editors): The Economic of Africa, George Allen London, 1969, P. 411.
[2]) Breslford, W. V.: op.cit, P. 303.
[3]) Breslford, W.V.: op.cit, P. 382.
[4]) Ibid., P. 379.
[5]) Hance, William A.: op.cit, P.17.
[6]) Ibid., P. 171.

حوالي ٤٣.٢٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني، وإجمالي قيمة الثروة الحيوانية ومنتجات الألبان حوالي ١٥.٣٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني. ولقد كان يعمل في الاتحاد في مجال الزراعة حوالي ٩.٥٠٠ أوروبي، ٣٥٧.٠٠٠ أفريقي (تقدير أخر عام ١٩٥٦).

يعتبر **التبغ (Tobacco)** من أهم المنتجات التي يصدرها الاتحاد، وتبلغ قيمة التبغ المصدر عام ١٩٥٧ حوالي ٢٧.٨٣٠.٠٠٠ جنيه استرليني. أما الماشية فيبلغ عددها حوالي ٥.٠٠٠.٠٠٠ رأس في الاتحاد، منهم حوالي الثلثين مملوكة للأفارقة. و تعتبر الزراعة الأوروبية في كل من روديسيا الشمالية و الجنوبية تختص بها الحكومة الفيدرالية[١]. ولكن في نياسالاند لا تختص بها الحكومة الفيدرالية ولكن تختص بها حكومة المستعمرات.

نستطيع القول أن بريطانيا اتبعت سياسة زراعية قائمة على تدعيم الأوروربين فيما يخص حيازة الأرض (كأحد مظاهر تغلغل النفوذ السياسي الاوروبي في الاتحاد، و كأحد النتائج البارزة المترتبة على سياسة التمييز العنصري لصالح الأوروبيين)، حيث تم تخصيص مساحات شاسعة من الأراضي للأوروبيين بلغت حوالي ١٧.٩٪من المساحة الكلية للاتحاد (و في روديسيا الجنوبية وحدها تبلغ نسبة الأرض المخصصة لهم ٥٠.٥٪ مقابل ٢٣.٧٪ للأفريقيين[٢]. والجدول التالي يوضح أحوال الأرض في الأقاليم الثلاثة:

---

[1])- *Brelsford, W.V.: op.cit, P. 253.*

(٢) راشد البراوي: التطور الاقتصادي الحديث في أفريقيا، مرجع سابق، ص ١٣١.

جدول رقم (٩)

أحوال الأرض في أقاليم الاتحاد

	روديسيا الشمالية		روديسيا الجنوبية		نياسالاند		الاتحاد	
	ملايين الافدنة	%	ملايين الأفدنة	%	ملايين الأفدنة	%	ملايين الأفدنة	%
المساحة الكلية	١٨٤.٤	١٠٠	٩٦.٢	١٠٠	٢٣.٧	١٠٠	٣٠٤.٣	١٠٠
للأفريقيين	١٧٣.٧	٩٤.٢	٣٢.٤	٣٣.٧	١٩.٧	٨٣.١	٢٢٥.٨	٧٤.٢
للأوروبيين	٤.٦	٣.٥	٤٨.٦	٥٠.٥	١.٢	٥.١	٥٤.٤	١٧.٩
آراضي آخرى	٦.١	٣.٣	١٥.٢	١٥.٨	٣.٢	١١.٨	٢٤.١	٧.٩

(المصدر) راشد البراوي: التطور الاقتصادي الحديث في أفريقيا، مرجع سابق، ص ١٣١

أغلب السكان الأفارقة في الاتحاد يتركزون في مناطق لا تصلح للسكنى، حيث الأمراض و الحشرات، و عدم وجود المياه. فمثلاً في روديسيا الجنوبية يتركز الأفارقة في معزلي ميتابيلاند ***Metabele land***، و ماشونالاند ***Mashonaland***، و هما منطقتان موبوءتان بحشرة تسي تسي و أيضاً مناطق صخرية، و لا يتوفر فيهما الماء، و بعيدة عن المواصلات الحديثة[١]. بالإضافة إلى أن هذ المناطق كانت تضيق بالأفارقة، حيث إن مساحة هذه الأماكن لا تكفي أعداد الأفارقة المتزايدة[٢]. بالإضافة إلى كل ما سبق فإن الأراضي الممنوحة للأفارقة للزراعه مناطق سيئة للغاية لا

---

[1]) ***Gowlland-Debbas, Vera: op.cit, P. 50.***

[٢]) راشد البراوي: التطور الاقتصادي الحديث في أفريقيا، المرجع السابق، ص ١٣١.

تصلح إلا لزراعة أنواع معينة و في أوقات معينة[١] (أي أنها تعتبر من أسوأ الأراضي الموجودة في الاتحاد). أما أراضي الأوروبيين فهي كبيرة بالنسبة لعددهم، و تم اختيارها لتصلح لاستيطان الرجل الأبيض من حيث وفرة الأمطار و تنوع المحاصيل التي تزرع بها[٢].

من الممكن أن نضع تصوراً للهياكل الزراعية الموجودة في الاتحاد: أحدها الزراعة التقليدية المنظمة أساساً بموارد المجتمعات الريفية والهادفة إلى ضمان معيشة هذه المجتمعات، وهذا النوع نوع من الاقتصاد لا يمكن التصرف في انتاجه بالبيع إلا نادراً، ويتوقف على توفر فائض للسوق. أما النوع الأخر فهو الزراعة الحديثة، و التي تمارس بوصفها نشاطاً تجارياً يدخل كله في نطاق الاقتصاد النقدي، و لذا فإن أهدافها و أساليبها تختلف عن الزراعة التقليدية تماماً[٣].

وسوف نتحدث بشيء من التفصيل عن كلا النوعين من خلال الزراعة الأفريقية والزراعة الأوروبية.

أ- الزراعة الأفريقية

إن الزراعة الأفريقية تقوم في الأساس على الزراعة المتنقلة، ولكن سياسة العناصر البيضاء بإقامة المعازل الأفريقية أدى إلى خفض المساحة التي يمكن التنقل فيها. و قد زاد خطر تعرية التربة بسبب الزيادة الكبيرة في السكان الأفريقيين و بسبب صغر المساحة المسموح بها للأفريقيين و سوء

---

(١) حوالي ١٠% فقط من هذه الآراضي يمكن اعتبارها آراضي منتجة.
(٢) انظر الملاحق، الخريطة رقم (٩)، تقسيم الأرض في روديسيا الجنوبية، ص ٣٢٣؛ وراجع، نفس المرجع، ص ١٣٢.
(٣) الأمم المتحده: دراسة الحالة الاقتصادية في أفريقيا، مرجع سابق، ص٨٧.

حالها، لذا في ظل عدم استعمال الوسائل الحديثة فلا تسمح الأرض بالزراعة سوى ثلاث أو أربع سنوات متتالية[١].

فصدر في عام ١٩٥١ قانون تنظيم زراعة الأفارقة ***Native Land Husbandry Act*** وتضمن برنامجاً لإعادة تقسيم الأراضي إلى وحدات صغيرة اقتصادية. وطبقاً للتقديرات لبيان الأثر الناجم من هذا القانون فإن الانتاج زاد بنسبة ٥٠٪ خلال ٥ سنوات. كما زاد إنتاج الثروة الحيوانية بالنسبة ذاتها خلال ٨ سنوات[٢].

تمثل الذرة المحصول الزراعي الأساسي لدى الأفريقيين، حيث كانوا يزرعونها من قبل قدوم الأوروبيين إلى المنطقة. و قد بلغ من أهمية الذرة أنها تكاد تشغل أربعة أخماس المساحة المزروعة[٣] و إلى جانب الذرة يزرع الفول السوداني و الذرة الرفيعة. إلا أن الأفريقيين يشكون من وضع العراقيل التي تحول دون قيامهم بزراعة المحاصيل النقدية و المعدة للتصدير إلى الأسواق الخارجية، و ذلك باستثناء نياسالاند حيث تنتج القطن و جانباً من التبغ[٤].

بشكل عام تعتبر الزراعة الأفريقية في اتحاد وسط أفريقيا متخلفة حيث تعتمد على الاقتصاد المعيشي والاكتفاء الذاتي دون توسيع في القدرة الإنتاجية، حيث ظلت الزراعة الأفريقية أسيرة الزراعة المتنقلة. فالنهوض بالزراعة الأفريقية يتطلب أكثر من مجرد قانون لتقسيم الأرض بل يحتاج إلى سياسة زراعية متكاملة يستخدم فيها الميكنة الزراعية الحديثة والأسمدة

---

(١) محمد عبد الغني سعودي: إفريقيا – دراسة في شخصية القارة و شخصية الأقاليم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص ٤٢٩ .
(٢) راشد البراوي: التطور الاقتصادي الحديث في أفريقيا، مرجع سابق، ص ١٣٣.
(٣) محمد عبد الغني سعودي: المرجع السابق، ص ٤٣٠.
(٤) راشد البراوي: التطور الاقتصادي الحديث في أفريقيا، المرجع السابق، مرجع سابق، ص ١٣٣.

والبذور الجيدة وأساليب الري المتطورة. و أيضاً النهوض بقطاعات موازية تخدم السياسة الزراعية الجديدة كالنهوض بقطاع النقل و المواصلات و الاتصالات، و هو ما كان متوفراً للزراعة الأوروربية على نحو ما سيلي ذكره[١].

ب- الزراعة الأوروبية

كان أول ما فكر فيه الأوروبيون عند بدء استغلالهم للموارد الزراعية، هو محاولة إيجاد محاصيل تتلاءم مع الظروف الطبيعية و المناخية، و القرب من الأسواق، و توفر وسائل المواصلات، ووجود نظام مناسب للري و غيرها من العوامل التي تتطلبها عادة أي زراعة ناجحة في أي مكان[٢].

إن الزراعة الأوروبية في روديسيا الشمالية محدودة نسبياً، وهذا بسبب صغر حجم المنطقة (أقل من ٦٪ من مجموع المتاح للأوروبيين). وليس من الغريب أن تتركز الزراعة على طول خط السكك الحديدية، وبعض مناطق قليلة خارج هذا النطاق مثل موبوا ***Mumbwa***، فورت جيمسون ***Fort Jameson***، ايبريكورن ***Abercorn***. و لكن هذه المناطق البعيدة عن خط السكك الحديدية تعتبر معوقاً بسبب تكاليف النقل العالية[٣].

أما بالنسبة لنياسالاند فهي في الأساس منطقة زراعية للأفارقة. و يقتصر إنتاج الزراعة الأوروبية بها على الشاي، التبغ، و التنج ***Tung***، و مساحة صغيرة تنتج الذرة، القطن، السيزال[٤].

---

[1]) ***Brelsford, W.V.: op.cit, P.296–297.***

(٢) شوقي محمود على الخشاب: مرجع سابق، ص ١١٢.

[3]) ***Brelsford, W.V.: op.cit, P. 252.***

[4]) (- ***Ibid., P. 254.***

تخصص الجزء الأكبر من مساحة المزارع الأوروبية في الاتحاد ككل لإنتاج الذرة. فمن ١.٠٣١.٩٩٠ فدان في روديسيا الجنوبية والشمالية، تبلغ المساحة المخصصة لهذا المحصول ٥٤٠.٩٧٠ فدان. ويستخدم جزء من الأرض لغذاء الماشية، والقسم الأكبر يباع للأفريقيين الذين لا تمكنهم الظروف الطبيعية والمناخية من إنتاج كل حاجاتهم من الغذاء.

زاد إنتاج الذرة في السنوات التالية للحرب، فارتفع من ١٩٤ طن عام ١٩٤٥ إلى ٤٣٨ طن عام ١٩٥٦ وبذلك بدأت البلاد تصدر الفائض إلى الخارج منذ عام ١٩٥٨.

من أهم المحاصيل المعدة للتصدير هو **التبغ Tobacco** الذي يحتكر المستوطنون إنتاجه في روديسيا الشمالية و الجنوبية، حيث يمثل التبغ حوالي ١٦.١٪ من الصادرات الكلية للاتحاد[١].

يلي التبغ في الأهمية **الشاي**، وأكبر مركز له نياسالاند، حيث يقدر الإنتاج السنوي له حوالي مليون رطل، ويجري التوسع في زراعته في المرتفعات الشرقية في روديسيا الجنوبية.

هناك بعض المحاصيل الأخرى التي ينتجها الاتحاد مثل التنج في نياسالاند بسبب الزيت الذي يستخرج منه، القمح، قصب السكر الذي يزرع على مقربة من وادي زمبيزي، القطن و الذي يجري التوسع في زراعته في نياسالاند بصفة خاصة[٢].

من أهم المحاصيل التي تزرع في الاتحاد:

الذرة: هو محصول يتبوأ الصدارة في روديسيا الجنوبية على كل المحاصيل الغذائية، والثاني بعد التبغ في المحاصيل النقدية. ويعتبر الذرة

---

(١) راشد البراوي: التطور الاقتصادي الحديث في أفريقيا، مرجع سابق، ص ١٣٤.
(٢) نفس المرجع: ص ١٣٥ .

الغذاء الرئيسي للوطنين، ويدخل أيضاً في النظام الغذائي للأوروبيين على السواء.

تم إدخال الذرة إلى المنطقة مع بداية دخول الأوروربيين لروديسيا. و غالباً أحضر من الجنوب على يد القبائل المهاجرة، و من الشرق على يد المكتشفين البرتغاليين الأوائل[١].

التبغ: يحتكر الأوربيون انتاج التبغ والذي كان يزرعه الأفريقيون قبل مجيء المستوطنين، ولكن حدث توسع في زراعته من قبل الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية بسبب شدة الطلب عليه في أسواق بريطانيا التي شجعت زراعته في البلدان الداخلة في منطقة الاسترليني حتى تقلل من الاستيراد من منطقة الدولار. لذلك اتخذت من ضمن سياستها الزراعية في الاتحاد زيادة انتاج محصول التبغ، والتي بلغت المساحة المزروعة منه في السنة الزراعية ١٩٥٧ – ١٩٥٨ في روديسيا الجنوبية ١٩٢.٥٤٩ فدان، وفي الشمالية ١٣.٩٣٠ فدان. و يمثل في هذه الفترة حوالي ١٦.١٪ من الصادرات الكلية للإتحاد[٢].

يعتبر اتحاد وسط أفريقيا أكبر منتج للتبغ في قارة أفريقيا بلا منازع. ولكن حدث انخفاض حاد في إنتاجية الاتحاد عام ١٩٥٢ – ١٩٥٣ وعلى وجه الخصوص في نياسالاند، حيث تضاءل فيها الإنتاج تقريباً ثلاثة أضعاف ما كان عليه قبل الحرب.

---

[1]) *Brelsford, W.V.: op.cit, P. 240.*

(٢) راشد البراوي: التطور الاقتصادي الحديث في أفريقيا، مرجع سابق، ص ١٣٤ – ١٣٥.

بلغت مبيعات التبغ في روديسيا الجنوبية حوالي ١٢١ مليون جنيه استرليني، قصُرت على طلب اتحاد جنوب أفريقيا وبريطانيا. و لكن في عام ١٩٥٥ – ١٩٥٦ حدث توسع في إنتاج التبغ إلى ١٤٠ مليون جنيه استرليني[١].

جدول رقم (١٠)

إنتاج التبغ الخام ***Raw Tobacco***

(بآلاف الأطنان)

	/٥٠ ١٩٥١	/٥١ ١٩٥٢	/٥٢ ١٩٥٣	/٥٣ ١٩٥٤	/٥٤ ١٩٥٥	/٥٥ ١٩٥٦
	٥٩	٦٥	٦٩	٧٣	[٢]٧٠	[٣]٧٨.٢

يعتبر الاتحاد أهم منتج للتبغ في القارة الأفريقية. ولكن نلاحظ في الجدول السابق أنه حدث انخفاض في انتاج التبغ عامي ٥٤ – ١٩٥٣ عن سابقتها ٥٢ – ١٩٥٣، و كان هذا نتيجة حدوث انخفاض حاد في انتاج التبغ في نياسالاند أثر في انتاج الاتحاد ككل، و لكن هذا الانخفاض عاود الزيادة في السنوات التالية.

---

[1]) United Nations, Economic Development in Africa 1954 – 1955, op.cit, P. 14.

[2]) Source)1- United Nations, Economic Development in Africa 1954 – 1955, P. 14

[3]) United Nations, Economic Development in Africa 1956 – 1957, P. 62

جدول رقم (١١)

إنتاج التبغ في الفترة من ١٩٥٠ – ١٩٥٧

(بآلاف الأطنان)

	٥٠/ ١٩٥١	٥١/ ١٩٥٢	٥٢/ ١٩٥٣	٥٣/ ١٩٥٤	٥٤/ ١٩٥٥	٥٥/ ١٩٥٦	٥٦/ ١٩٥٧
روديسيا الشمالية	٣	٤	٥	٤	٣	٥	٣
نياسالاند	١٦	١٦	١٦	١٥	١٢	١٥	٣
روديسيا الجنوبية	٤٠	٤٥	٤٨	٥٥	٥٥ [1]	٧٠	٦٥ [2]

يتضح من الجدول السابق أن انتاج التبغ في الاتحاد يتم في مقاطعات الاتحاد الثلاث ولكن بنسب متفاوتة. ولكنه يتوفر بكثرة في روديسيا الجنوبية ويليها نياسلاند ثم روديسيا الشمالية.

الشاي: يعتبر الشاي محصولاً دائماً في نياسالاند، ويعتبر أيضاً من أهم المحاصيل التي يتم إنتاجها في البلاد. و أهم المناطق المزروعة شاي في نياسلاند هلانج ***Hlanje***، كولو ***Cholo*** و الاثنان معاً يكونان نصف الأراضي المزروعة، أي حوالي ٢٥.٠٠٠ أكر. ولكن هناك مناطق أخري بدأت في إنتاج الشاي وفي مناطق في الجزء الشمالي من نياسالاند.

تم إحضار الشاي إلى نياسالاند عام ١٨٧٨م، عندما تم إحضار نبتة إلى بلانتير عن طريق كنيسة اسكتلندا ***Church of Scotland Mission***، ولكن لم يكتب لها العيش، ولكن في عام ١٨٨٦ تم استيراد نبتة أخرى وتمت زراعتها بنجاح. ومنذ ذلك الوقت تم تنمية زراعة الشاي حتى وقت قيام الاتحاد. وفي عام ١٩٥٦ تم البدء بزراعة الشاي في المقاطعة الشمالية من نياسالاند بالقرب من خليج نكاتا ***Nkata Bay***. و يتطلب

---

[1]) *United Nations, Economic Development in Africa 1954 – 1955, P. 73.*
[2]) *United Nations, Economic Development in Africa 1956 – 1957, P. 73.*

التوسع في زراعة الشاي في الاتحاد عدد كبير من الأيدي العاملة، و كان يعمل في صناعة الشاي في نياسالاند وحدها حوالي ٣٠.٠٠٠ أفريقي، و عدد مقارب لهذا الرقم في روديسيا الجنوبية[١].

يوجد حوالي ٢٩ مصنعاً لإنتاج الشاي في نياسالاند، و٢ في روديسيا الجنوبية. و معظم إنتاج الشاي يتم شحنه إلى المملكة المتحدة (حوالي ٦٥٪)، و لكن يبقى نسبة منه يتم بيعه محلياً في الاتحاد[٢].

جدول رقم (١٢)

إنتاج الشاي في نياسالاند في الفترة من ١٩٥٠ – ١٩٥٥

(بآلاف الأطنان)

١٩٥١/٥٠	١٩٥٢/٥١	١٩٥٣/٥٢	١٩٥٤/٥٣	١٩٥٥/٥٤
٧	٧	٧	٦	٨

(Source) United Nation, Economic Development in Africa 1954 – 1955, P. 12

يتضح من الجدول السابق وفرة انتاج الشاي في نياسالاند وأنها المنتج الوحيد للشاي في مقاطعات الاتحاد. ولقد كان عناك تزايد مستمر في انتاجه بعد قيام الاتحاد.

جدول رقم (١٣)

إنتاج الشاي في الاتحاد وصادراته وارداته عن فترة ١٩٥٥ – ١٩٥٧

(بآلاف الأطنان)

انتاج	واردات	صادرات
٩	١	٩

(المصدر) الأمم المتحدة: دراسة الحالة الاقتصادية في أفريقيا منذ عام ١٩٥٠، ص ٤٣

---

[1]) ***Brelsford, W.V.: op.cit, P. 268.***
[2]) ***Ibid., P. 269.***

يتضح من الجدول السابق أن الاتحاد يقوم بتصدير جميع انتاج الشاي الذي ينتجه، و يقوم بإستيراد طن واحد فقط من أجل الاحتياجات المحلية.

الفول السوداني: ينتج الفول السوداني بوفرة في روديسيا الجنوبية. وكانت المساحات المزروعة بالفول السوداني تتباين بين ٥.٠٠٠ أكر إلى حوالي ١٣.٠٠٠ أكر، وكان مجموع الإنتاج يتفاوت أيضاً بين ٣٤.٠٠٠ حقيبة إلى ١٣٧.٠٠٠ حقيبة.

وغالباً ما كان يرجع صغر حجم المساحات المزروعة إلى قلة الأيدي العاملة، حيث إن زراعة الفول السوداني تتطلب الكثير من الأيدي العاملة. و من أكثر المناطق إنتاجاً للفول السوداني في روديسيا الجنوبية سالسبوري، هارتلي ***Hartly***، ***Lomagundi***[1]. و يباع الفول السوداني محلياً من أجل الاستهلاك البشري أو إلى مصانع الزيوت المحلية[2].

جدول رقم (١٤)

إنتاج الفول السوداني في اتحاد وسط أفريقيا في الفترة من ١٩٥٣ – ١٩٥٦

(بآلاف الأطنان)

	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦
الاتحاد	١.٥	١.١	١.٣	٣.٨

(Source) United Nations, Economic Development in Africa 1956 – 1957, P. 60

---

[1]) ***Brelsford, W.V.: op.cit, P. 248.***
[2]) ***Ibid., P. 149***

جدول رقم (١٥)

إنتاج بعض المحاصيل الزراعية الرئيسية في اتحاد وسط أفريقيا في الفترة من ١٩٥٠ – ١٩٥٨ (بآلاف الأطنان)

المنطقة	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
الذرة الصفراء									
روديسيا الجنوبية	٣٣١	٤٢	٢١٤	٢٤٩	٢٤٥	٣١٢	٣٦٣	٣٠٨	....
الشمالية	٥٨	٤١	٥٦	٦٩	٥٨	٨٤	١١١	٧٥	....
بذرة القطن نياسالاند	٧	٢	٦	٥	٦	٢	٣	٢	٣
الفول السوداني روديسيا الجنوبية	٣٢	٤٥	٥٥	٧٥	...	...	...	...	...
الشاي									
روديسيا الجنوبية	—	—	١	١	...	١	١	١	...
نياسالاند	٧	٧	٧	٦	٨	٨	٩	٩	...
التبغ									
روديسيا	٤٠	٤٥	٤٨	٥٥	٥٥	٧٥	٦٦	٧٣	...
الجنوبية	٣	٥	٥	٤	٤	٥	٤	١	...
الشمالية نياسالاند	١٦	١٦	١٦	١٥	١٠	٦	١٥	١٩	١٩

(المصدر) الأمم المتحدة: دراسة الحالة الاقتصادية في أفريقيا منذ عام ١٩٥٠، ص ٢١٦

يوضح الجدول السابق تنوع المحاصيل الزراعية الموجودة في مناطق الاتحاد. وأهم هذه المحاصيل و كميات انتاجها في كل مقاطعة.

الثروة الحيوانية

تتركز تربية الماشية في روديسيا الجنوبية حيث بلغ عدد رؤوسها ٣.٥٨ مليون عام ١٩٥٨، يملك الأوروبيون منها حوالي ٤٠٪. و عدد رؤوس الماشية في روديسيا الشمالية حوالي ١.٠٨ مليون، و في نياسالاند حوالي ٣٥٠.٠٠٠ رأس[١].

السبب في وجود هذا العدد الضخم من الماشية في روديسيا الجنوبية بالقياس إلى الإقليمين الآخرين هو خلو القسم الأكبر منها من ذبابة التسي تسي خلاف الحال في روديسيا الشمالية حيث إن أكثر من ٦٠٪منها مصابة بهذه الآفة.

أما بالنسبة إلى الماشية التي يملكها الأفريقيون فهي أقل عدداً وذلك للعديد من الأسباب:

١- التوسع في الرعي إلى الحد الذي يفوق طاقة المراعي.

٢- عدم توفر القدر الكافي من العلف.

٣- وجود ذبابة تسي تسي في مناطق الأفارقة.

٤- الجهل بالأساليب العلمية، و عدم محاولة توليد سلالات جديدة[٢].

يربي الأوروبيون الماشية من أجل اللحوم والألبان. و المناطق الرئيسية لتربية الماشية هي في وسط روديسيا الجنوبية بالقرب من المياه و حيث توجد المدن الرئيسية[٣]. تحتل روديسيا الجنوبية المركز الأول في إنتاج اللحوم بجانب الزبد والجبن. ففي سنة ١٩٥٦ أنتج حوالي ١.٢ مليون رطل

---

(١) راشد البراوي: التطور الاقتصادي الحديث في أفريقيا، مرجع سابق، ص ١٣٧.
(٢) نفس المرجع، ص ١٣٨.
(٣) محمد عبد الغني سعودي: مرجع سابق، ص ٤٣٥.

من الزبد، ٢.٧ مليون رطل من الجبن، وتلك الأرقام تمثل ٣٢٪ و٨٧٪ على التوالي من الاستهلاك الداخلي. و رغم ذلك ظلت واردات الاتحاد من الألبان و الزبد و الجبن مرتفعة حيث وصلت واردات الاتحاد من اللبن في الفترة من ١٩٥٥ – ١٩٥٧ حوالي ٤٠٠٠ طن، و من الزبد حوالي ٢٠٠٠ طن و من الجبن حوالي ٢٠٠٠ طن[١].

جدول رقم (١٦)

الماشية التي يملكها الأفريقيون وغير الأفريقيين عام ١٩٥٦

(بآلاف الرؤوس)

	البقر	الغنم	الماعز	الخنازير
الاتحاد	٤.٦٣٠	٣٣٨	٨٤٤	٢٢٧
روديسيا الجنوبية	٣.٢٨١	١٣٩	٣٧٥	٩٧
الأفريقيين	١.٩٣٧	١٢١	٣٦١	٤٧
غير الأفريقيين	١.٣٤٤	١١٨	١٤	٥٠
روديسيا الشمالية	١.٠٣١	٣١	١١٤	٥٣
الأفريقيين	٨٩٢	٢٢	٤	٤٠
غير الأفريقيين	١٣٩	٩	١١٠	١٣
نياسالاند	٣١٩	٦٧	٣٥٥	٧٧
الأفريقيين	٣٠٨	٦٤	٣٥٤	٧٥
غير الأفريقيين	١٠	٣	١	٢

(المصدر) الأمم المتحدة: دراسة الحالة الاقتصادية في أفريقيا منذ عام ١٩٥٠م، ص ١١٥

(١) الأمم المتحده: دراسة الحالة الاقتصادية في أفريقيا منذ عام ١٩٥٠م، مرجع سابق، ص ٦٤.

يتضح من الجدول السابق مدى التقارب العددي بين ما يملكه الأفريقيين وما يملكه غير الأفريقيين في روديسيا الجنوبية من البقر والغنم، بينما يتفاوت هذا التقارب فيما يملكونه من ماعز حيث يمتلك الفريقيون ٣٦١ ألف رأس من الماعز مقابل ٤١ ألف رأس يملكها الأوروبيون، ثم يتقارب العدد بشكل يقترب من التطابق فيما يملكه الجانبان من رؤوس الخنازير.أما في روديسيا الشمالية فالتفاوت ظاهر في كل من الأبقار والغنم والخنازير لصالح الأفارقة وان كان الأوروبيين تفوقوا في ملكية رؤوس الماعز بفارق كبير جداً ٣٦١ ألف رأس للأوروبيين مقابل ٤١ ألف للأفريقيين، بينما نجد في نياسالاند تفوق مطلق لملكية الأفريقيين لكافة الرؤوس وتفاوت كبير للغاية بين ما يملكونه وما يملكه الأوروبيون.

٣- سياسة النقل والمواصلات

هناك دور حيوي يقوم به قطاع النقل والمواصلات في النشاط الاقتصادي لأي دولة. حيث يزدهر النشاط الاقتصادي بحركة البيع والشراء ونشاط السوق والوصول لأماكن الأسواق والمواد الخام بسهولة. و لعل مقولة ليوبولد الثاني ملك بلجيكا تجسد أهمية النقل و المواصلات في النشاط الاقتصادي حيث قال إن الاستعمار هو النقل[١].

وضعت بريطانيا سياسة خاصة بالنقل والمواصلات بهدف ربط أماكن المواد الخام بمنافذ الأسواق والموانئ بقلب المدن، لتسهيل حركة نقل السلع في الاتحاد، وتم انشاء شبكات من السكك الحديدية و الطرق البرية و الخطوط الملاحية منذ بداية الاستعمار حتى قيام الاتحاد.

---

(١) شوقي محمود على الحشاب: مرجع سابق، ص ١٥٨.

أ- السكك الحديدية

قبل نهاية القرن التاسع عشر و بفضل شركة جنوب أفريقيا البريطانية امتدت خطوط السكك الحديدية حتى بولاوايو في روديسيا الجنوبية ثم ربطت سالسبوري بميناء بيرا و تم بذلك سيطرة الشركة على الأقليم[١].

يعتبر اتحاد وسط أفريقيا من الدول الحبيسة التي لا تطل على ساحل مائي، ولذلك فإن مد خطوط السكك الحديدية كان أهم جزء من سياسة النقل والمواصلات. ويربط أقاليم الاتحاد شبكة واحدة مركزها مدينة بولاوايو، ويتفرع منها عدة خطوط تربط أقاليم الاتحاد الثلاثة بالموانئ الخارجية المختلفة. وتنقسم هذه الشبكة إلى فرعين، الفرع الأول وهو الفرع الشمالي ويخدم منطقة مناجم الفحم في وانكي وتربطها بنطاق النحاس في روديسيا الشمالية عبر لفنجستون وفيكتوريا فولز ولوساكا وبروكن هل. أما الفرع الثاني (الشمالي الشرقي) فيربط المدن الكبرى في المنطقة الوسطى لروديسيا الجنوبية (جويلو، كويكي، جاتوما، سالسبوري) و ينتهي عند اومتالي على الحدود الشرقية حيث تتصل بخط موزمبيق الذي بنتهي عند ميناء بيرا[٢].

بدأ الاتحاد تحديث شبكة السكك الحديدية لتخدم قطاعات الزراعة والصناعة، ففي عام ١٩٥٣ شرعت الحكومة الفيدرالية في برنامج لتوسيع وزيادة نظام السكك الحديدية. حيث قامت بربط بولاوايو في روديسيا الجنوبية بميناءي مابوتو ولورانزو ماركيز في موزمبيق. وتطلبت

---

(١) أنظر الملاحق، الخريطة رقم (١٠)، الطرق في اتحاد روديسيا ونياسالاند، ص ٣٢٤؛ وراجع، نفس المرجع، ص ص ١٦٢ - ١٦٣.

(٢) انظر الملاحق، الخريطة رقم (١١)، شبكة السكك الحديدية في اتحاد روديسيا ونياسالاند، ص ٣٢٥؛ وراجع، نفس المرجع، ص ص ١٦٣ – ١٦٤.

أعمال الانشاءات حوالي ٦٦٠ ميل، حوالي نصف روديسيا الجنوبية. و كلف الاتحاد حوالي ١٠ مليون[١].

ترتبط شبكة سكك حديد الاتحاد بالعديد من البلدان والموانئ على النحو التالي:

١- مع سكة حديد بيرا وكان ذلك الميناء المنفذ الرئيسي لتجارة الاتحاد الخارجية.

٢- في عام ١٩٥٥م أمكن وصلها بالسكة الحديد المتجهة إلى ميناء لورنزو ماركيز.

٣- مرتبطة بسكة حديد (الكونغو الأدنى – كاتنجا) و منها إلى ميناء لوبيتو عن طريق سكة حديد بنجويلا[٢].

٤- أقيم خط سكة حديد في روديسيا الجنوبية من منطقة (*Bannockburn*) إلى حدود موزمبيق وتم افتتاحه في أغسطس ١٩٥٥.

تم الانتهاء من انشاء نظام السكك الحديدية الرئيسية في روديسيا الجنوبية بحلول عام ١٩٣٢. وبحلول عام ١٩٣٧، كان المتحكم في هذه الخطوط شركة روديسيا للسكك الحديدية ***Rhodesian Railways Ltd.*** وفي عام ١٩٤٩ انتقلت أصول هذه الشركة إلى سكك حديد روديسيا. و مع تأسيس الاتحاد، أصبح الاتحاد هو المسئول عن تشغيل السكك الحديدية هو وزير العمل و المواصلات الفيدرالي[٣].

أما في نياسالاند فقد افتتح أول خط سكة حديد عام ١٩٠٨م وكان خطاً مفرداً مملوكاً لشركة نياسالاند للسكك الحديدية المحدودة. وكان الخط

---

[1]) *Wanmali, Sudher and Zamchiya, Tonatham M.: op.cit, p. 7*

(٢) راشد البراوي: التطور الاقتصادي الحديث في أفريقيا، مرجع سابق، ص ١٥١.

[3]) *Tow, Leonard: The Manufacturing economy of Southern Rhodesia: Problem and Prospects, National Academy of Science – National Research council, Washington D.C., 1960, pp. 73 – 75.*

يبدأ من بورت هيرالد قرب الحدود إلى ساليما على بحيرة نياسا على امتداد مسافة قدرها ٢٩٠ ميل، وتقع المحطة الرئيسية لذلك الخط عند ليمبي *Limbe*، وعند شيبوكا يتصل الخط مع *The Lake Steamer Service*. و يتصل من بورت هيرالد مستمراً خلال شرق أفريقيا البرتغالية عبر الخط المملوك لشركة سكك حديد وسط أفريقيا المحدودة[١].

في خطة التنمية لأعوام ١٩٥٧ – ١٩٦١، تلقت السكك الحديدية الروديسية ٧٢٪ أو ٣٨.٧٥٠.٠٠٠ جنيه استرليني من مجموع النفقات على المواصلات والاتصالات. هذا بالإضافة لمصادر أخرى للإنفاق على السكك الحديدية[٢].

جدول رقم (١٧)

رأس المال المستثمر في سكك حديد روديسيا، اتحاد روديسيا ونياسالاند

١٩٥٧ – ١٩٦١

رأس المال المستثمر	٥٧ – ٥٨	٥٨ – ٥٩	٥٩ – ٦٠	٦٠ – ٦١	المجموع
ميزانية الحكومة	١٢.٥٠٠	١٠.٤٠٠	٨.٧٥٠	٧.١٠٠	٣٨.٧٥٠
المصادر الخاصة	٦.١٠٠	٣.١٠٠	٢.٦٠٠	٢.٠٠٠	١٣.٨٠٠
قروض الحكومة	٦.٤٠٠	٧.٣٠٠	٦.١٥٠	٥.١٠٠	٢٤.٩٥٠
المجموع	٢٥.٠٠٠	٢٠.٨٠٠	١٧.٥٠٠	١٤.٢٠٠	٧٧.٥٠٠

(Source) Wanmali, Sudher and Zamchiya, Tonathan M.: op.cit., p. 8

يتضح من الجدول السابق توفر وتنوع رأس المال المستثمر في سكك حديد الاتحاد. فإقتطعت الحكومة جانب من ميزانيتها، بالإضافة لبعض

---

[1]) Wanmali, Sudher and Zamchiya, Tonathan M.: op.cit, p. 7
[2]) Brelsford, W.V.: op.cit, P. 341.

القروض. ويوضح الجدول أيضاً وجود مصادر استثمار خاصة وهذا يؤكد على أهمية السكك الحديدية في الاتحاد.

مما يؤكد العلاقة الوثيقة بين النشاط الاقتصادي في الاتحاد و بين وسائل النقل و المواصلات، أنه خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية كانت السكك الحديدية و الطرق البرية عاجزة بشكل خطير عن مواجهة الضغط المتزايد عليها مثلاً لنقل الفحم من مواطن إنتاجه إلى مراكز الاستهلاك الرئيسية، و هو ما أدى إلى وقف العمل بصفة مؤقتة في مناجم النحاس بروديسيا الشمالية و تراكم مقادير من الاسبستوس و الكروم في مراكز الانتاج[١].

اعتمد الاتحاد لسنوات طويلة على الموانئ الواقعة في بلدان مجاورة بسبب بعد الاتحاد عن البحر، حيث إن الاتحاد لا يطل على البحر ويبعد عنه مسافات طويلة مما يجعل تكاليف نقل السلع المصدرة ترتفع بشكل كبير، ويصبح عبئاً يحول دون تصدير المنتجات. حيث ظل الاتحاد زمناً طويلاً يتخذ من ميناء بيرا في موزمبيق المنفذ الرئيسي لتجارته الخارجية مما ترتب عليه اشتداد الضغط على الميناء، حتى أنه كانت السفن تبقى راسية شهوراً قبل أن يصبح في الإمكان تفريغ شحناتها أو شحنها بالمنتجات المعدة للتصدير، و لم يبدأ ذلك الضغط يخف إلا في أواخر عام ١٩٥٥م حيث أمكن مد خط حديدي إلى ميناء لورنزو ماركيز في الجزء الجنوبي من موزمبيق[٢].

---

(١) راشد البراوي: التطور الاقتصادي الحديث في أفريقيا، مرجع سابق، ص ١٥٠.
(٢) نفس المرجع، نفس الصفحة.

ب- الطرق البرية

منذ قيام الاتحاد أخذت الحكومة الفيدرالية على عاتقها مهمة إقامة وتمهيد الطرق البرية لتحسين عمليات النقل و المواصلات في الاتحاد بكافة مقاطعاته. و تم بالفعل ذلك عن طريق الحكومات الإقليمية بالنيابة عن الحكومة الفيدرالية[١].

يوجد في الاتحاد حوالي ١١.١٠٠ ميل من الطرق الرئيسية. و مع تطور اقتصاد الاتحاد تطورت شبكة الطرق لتؤدي عملية نقل الأفراد و البضائع بكفاءة أكثر، فمنذ إنشاء شبكة الطرق في روديسيا الجنوبية منذ عام ١٩٢٧ و حتى عام ١٩٥٨ تم تشغيل حوالي ٤٨٨٦ ميل من الطرق البرية، و نقلت ما يزيد عن ٣٢٥.٠٠٠مسافر، و ٥٤.٠٠٠ رأس ماشية، و ٣٩.٠٠٠ طن من السلع[٢].

ويربط أقاليم الاتحاد ٤ طرق برية رئيسية:

الطريق الأول: ويعرف بطريق الشمال العظيم ويبلغ طوله ٥٠٦ ميل، ويتصل بشبكة الطرق البرية عند أبيركورن ***Abercorn***.

الطريق الثاني: هو طريق الشرق العظيم، طوله ٣٩٤ ميل. وهو وسيلة الاتصال الرئيسية بين عاصمتي روديسيا الشمالية ونياسالاند.

الطريق الثالث: هو امتداد لطريق روديسيا الجنوبية الرئيسي الذي يمتد من بولاوايو ويصل إلى نهر الزمبيزي قرب لفنجستون ثم يستمر عبر لوساكا إلى حدود الكونغوعند اليزابيث فيل. ويعتبر من أهم الطرق البرية على الاطلاق في الاتحاد.

---

[1]) Brelsford, W.V.: op.cit P. 343.
[2]) Ibid., P. 344.

الطريق الرابع: يعتبر أحدث تلك الطرق. و تم إنشاؤه عام ١٩٥٤، و يصل لوساكا بسالسبوري عبر قنطرة شيروندو التي تعبر الزمبيزي[١].

ج- النقل الجوي

بدأ الطيران المدني لأول مرة في أقاليم الاتحاد عام ١٩٣٥ حيث قامت شركة جنوب أفريقيا بفتح خطوط لها مع سالسبوري. وتملك الحكومة الفيدرالية شركة خطوط وسط أفريقيا و التي تأسست عام ١٩٤٦[٢].

يعتبر مطار سالسبوري هو المطار الرئيسي في الاتحاد. بالإضافة إليه توجد مطارات رئيسية أخرى في لفنجستون، بولاوايو، بلانتير، لوساكا، ندولا، هذا بجانب ١٦٨ مطار صغير و ممر هبوط[٣].

ثانياً - المشروعات الاستثمارية الأجنبية في اتحاد وسط أفريقيا

إن الاستثمار هو الآلة الحقيقية والأساسية للنمو في أي عقد زمني. وخلال السنوات الأولى من الاتحاد تم تقدير الاستثمار بحوالي ثلثي المصروفات المحلية، و التي وصلت لقمتها في السنوات ما بين ٥٦ – ١٩٥٧، و بعد ذلك تقلصت بحدة حتى وصلت إلى ٨٨ مليون جنيه استرليني[٤].

وهذا الجدول يوضح حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في مناطق الاتحاد.

---

(١) محمود علي الخشاب، شوقي: مرجع سابق، ص ١٦٩ – ١٧٠.
(٢) نفس المرجع، ص ١٧١.
3) (- *Brelsford, W.V.: op.cit, P. 344*
4) *Robson, P. and Lury D. A.: op.cit, P. 404.*

جدول رقم (١٨)

حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في الاتحاد بين عامي ١٩٥٣ – ١٩٥٨ بملايين الجنيهات الاسترليني

السنة	الاستثمارات بأموال محلية	استثمارات أجنبية	مجموع الاستثمارات
١٩٥٣	٦٢.٠	٢٣.٩	٨٥.٩
١٩٥٤	٧٥.٢	١١.٣	٨٦.٥
١٩٥٥	١٠٣.٣	١١.١	١١٤.٤
١٩٥٦	١١.٥	٣١.١	١٤٢.٦
١٩٥٧	٨٩.٦	٦٧.٣	١٥٦.٩
١٩٥٨	٧٣.٥	٥٤.٨	١٢٨.٣

(Source) Tow, Leonard: op.cit., p. 123

ندرك من الجدول السابق أن الاستثمار من الأدوات الهامة جداً في الاتحاد، وأن حجم الاستثمار في الاتحاد سواء المحلي أو الأجنبي كبير. ويتضح من الجدول أيضاً أن منطقة الاتحاد كانت هامة جداً للمستثمرين الأجانب وعلى مدار سنوات الاتحاد كانت نسبة هذه الاستثمارات كبير وفي تزايد مستمر.

لقد كانت أغلب الاستثمارات المالية في الاتحاد من بريطانيا، وجزء من أفريقيا الجنوبية. وكان رأس المال المحلي ينجذب بالأساس إلى التجارة والتنمية العقارية. ولقد كان يساهم في الاستثمارات المحلية مؤسستان كبيرتان وهما:

1- Merchant Bank of Central Africa (M.B.C.A).
2- Rhodesian Acceptance.

وهذ المؤسسة الثانية قدمت رأس مال قصير الأجل لتمويل الصادرات و الواردات و حركة السلع داخل الاتحاد[١].

مثل الاستثمار في قطاع التعدين في الاتحاد ٢٠٪ من مجموع الاستثمار، ومثل الاستثمار في قطاع البناء والإنشاء ما بين ٢٠ – ٢٥٪. وفي القطاع العام بلغ استثمار شركات السكك الحديدية والهيئات العامة ثلثي المجموع، وارتفع الاستثمار بين الهيئات العامة ١.٨ مليون جنيه استرليني عام ١٩٥٠، و ٢٢.٤ مليون جنيه استرليني عام ١٩٥٧. و حدث الارتفاع الأكبر في فترة ٥٦ – ١٩٥٨ عندما بلغ الاستثمار ٣ أضعافه بسبب مشروع سد كاريبا[٢].

بلغ تكوين رأس المال في القطاع العام ثلثي مجموع الاستثمار الاجمالي وما يزيد قليلاً عن ٣٠٪ من الاستثمار الثابت خلال فترة ٥٠ – ١٩٥٧[٣]. ولم يندرج في برامج الاستثمارإلا مشاريع معينة يلزمها رأسمال ضخم (كخزان كاريبا، و برامج توزيع شبكة السكك الحديدية) و هي تمثل حوالي ٦٠٪ من مجموع تكوين رأس المال العام[٤].

وخلال فترة الاتحاد كلها فإن إجمالي الإستثمارات بلغ ١٢٠٠ مليون، خُمس هذا الرقم أو ما يوازي ٢٢٣ مليون جنيه استرليني من مصادر خارجية. و أكبر مثال للاستثمار الخارجي هو مشروع كاريبا، حيث أنه من مجموع ٧٩.٤ مليون جنيه استرليني (و هي تكلفة المرحلة الأولى) فإن ٤٦.٦ مليون جنيه استرليني هي من مصادر خارجية[٥]. و كان هناك العديد

---

[1]) *Tow, Leonard: op.cit, pp. 123 – 124.*

(٢) الأمم المتحدة: دراسة الحالة الاقتصادية في أفريقيا منذ عام ١٩٥٠، مرجع سابق، ص ٤٠٦.

(٣) نفس المرجع، ص ٤٢٢.

(٤) نفس المرجع، نفس الصفحة.

[5]) *Robson P., Lury, D. A.: op.cit, P.*

من إتفاقيات الضمان بين البنك الدولي للإنشاء و التعمير و بين حكومة اتحاد وسط افريقيا بشأن مشروع سد كاريبا[1].

جدول رقم (١٩)

مصادر تمويل المرحلة الأولى من مشروع سد كاريبا الممنوحة لهيئة الطاقة الفيدرالية

المانحين	القيمة بالمليون	معدل الفائدة	فترة الاسترداد
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	٢٨.٥٧١	٥%	١٩٨١/١٩٦٣
هيئة التنمية الاستعمارية	١٥	٦% – ٧.٥%	٢٠٠٢/١٩٦٥
شركة تمويل تنمية الكومنولث المحدودة	٣	٦%	١٩٨١/١٩٦٣
الحكومة الفيدرالية			
قرض رقم (١) شركات النحاس	٢٠	٤.٥%	١٩٩٤/١٩٦٢
قرض رقم (٢) شركة جنوب أفريقيا البريطانية	٤	٥%	١٩٨٥/١٩٦٦
قرض رقم (٣) بنك باركليز وستاندارد	٤	٥%	١٩٨٠/١٩٧٧

(Source) DO 189/36, federation of Rhodesia and Nyasaland Kariba Dam and other Hydro – electric Projects, 1960 – 1963, p. 43

(١) أنظر وثائق الأمم المتحده الخاصة بمشروع سد كاريبا في الملاحق، أرقام ٤١٥٧، ٨٠٣٧، ٨٠٣٦.

يوضح الجدول السابق المصادر التي مولت مشروع سد كاريبا في مرحلته الأولى، ونجد أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو من تحمل الجزء الأكبرمن تمويل هذه المرحلة. ونجد أيضاً أن هناك مصادر تمويل محلية تمثلت في قروض من شركات فيدرالية مثل شركات النحاس وشركة جنوب أفريقيا البريطانية وأيضاً قروض من بنك باركليز وستاندارد.

١ – استثمارات أمريكية

يرجع اهتمام الولايات المتحدة بالاستثمار في اتحاد وسط أفريقيا تقريباً منذ إنشاء الاتحاد عام ١٩٥٣، بل وقبل قيام إنشائه بعام حينما نصح البنك الدولي بإيعاز من الولايات المتحدة أن التنسيق الكامل للتنمية في وسط أفريقيا يمكن أن يتحقق بشكل آمن وفعال من خلال إنشاء اتحاد سياسي. و جاء هذا التصريح عقب منح البنك الدولي قرض بقيمة ٢٨ مليون دولار أمريكي لروديسيا الجنوبية عام ١٩٥٢ من أجل توسيع مشاريع الطاقة الكهربائية[1].

أيضاً كان الاهتمام الأمريكي بالاتحاد ملحوظاً قبل قيامه، حيث جاء على لسان السير رونالد براين رئيس المجموعة الروديسية المختارة للتعدين، ومدير شركات ومؤسسات أخرى في كندا والولايات المتحدة، أن من شأن قيام الاتحاد توسيع الفرص أمام المستثمرين الأمريكيين. و ذكر في تقريره السنوي عام ١٩٥٢ تعليقاً على العمل بمناجم موفوليرا للنحاس و التي تعد واحدة من أكثر منشآت روديسيا الشمالية تمويلاً من قبل رأس المال الأمريكي، ذكر أن اهتمام الولايات المتحدة بالأقاليم الثلاثة متزايد، و أن رغبة الولايات المتحدة في قيام الاتحاد نابعة من تصوراتها للمنفعة المتحققة

---

[1]) *Hunton, Alphaeus: op.cit, P. 129.*

من الاستثمار في الاتحاد، و أن هناك فرصاً استثمارية قد تضيع في حالة عدم تمكن المستثمرين الأمريكين من الاستثمار في الاتحاد[١].

في عام ١٩٥٣ أرسل الرئيس الأمريكي أيزنهاور مبعوثه الخاص السيد ويليام بول " أحد رجال صناعة الزجاج" إلى معرض رودس السنوي، و تحدث أمام الحاضرين الروديسيين حول الاهتمام المتزايد للاستثمار الخاص من قبل المستثمرين الأمريكيين أملاً أن يحقق الاتحاد الاستقرار المنشود الذي يحتاجه رأس المال الأمريكي، سواء الاستقرار السياسي أو الاقتصادي[٢].

في عام ١٩٥٥ كلفت وزارة التجارة الأمريكية السيد كيمبل مدير صندوق القرن العشرين لأفريقيا الإستوائية، بعمل دراسة عن الفرص الاستثمارية في اتحاد وسط أفريقيا، وتجهيز كتيب حول المنافع الممكن تحقيقها لرجال الأعمال الأمريكين. و في عام ١٩٥٦ عينت إدارة التعاون الدولي الأمريكية مؤسسة شيكاغو الوطنية كمستشار استثماري لدى حكومة الاتحاد نيابة عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية[٣].

بشكل عام في الفترة من ١٩٥٣ – ١٩٥٧ أصبحت المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة في اتحاد وسط أفريقيا أساسية. ففي عام ١٩٥٣ أقرض بنك واشنطن للتصدير والاستيراد روديسيا الشمالية مبلغ ٢٢.٤٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي من أجل مشروع الكهرباء. كما أقرض البنك الدولي مبلغ ١٤.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي من أجل إنشاء خطوط السكك الحديدية[٤].

---

[1]) Hunton, Alphaeus: op.cit, P. 129.
[2]) Ibid., P. 129
[3]) Ibid., P. 130
[4]) DeRoche, Andy, Establishing the centrality of Race: Relations between the U.S and the Rhodesian Federation (Zambezia, Vol. 25, No. 2, 1998) P. 211.

في عام ١٩٥٦ أقرض البنك الدولي أيضاً الاتحاد مبلغ ٨٠ مليون دولار أمريكي لبناء سد كاريبا. كل هذه القروض بشكل أو بآخر كانت لخدمة المصالح الاقتصادية الأمريكية المتصلة بمناجم النحاس و الكروم و غيرها من أنشطة الشركات الأمريكية في الاتحاد، كل ذلك عكس الاهتمام الكبير بالاتحاد من قبل المستثمرين الأمريكيين و إدارة الرئيس أيزنهاور[١].

من أهم الشركات الأمريكية التي استثمرت رؤوس أموالها في الاتحاد، شركة مينالورج بنيويورك، وشركة الفناديوم اللتان تسيطران على تعدين الكروم في الاتحاد. أيضاً شركة الكيماويات الأمريكية والتي تعد من أولى الشركات التي بدأت عملها في الاتحاد ومجال اهتمامها تطوير صناعة الأسمدة هناك. كما سيطر الأمريكيون والكنديون بشكل كبير على الشركة الروديسية للإسبستوس. أيضاً توجد شركة المعادن الأمريكية و شركة الكيماويات و البوتاس الأمريكية و اللتان تحتلان جزء من المصالح الأمريكية في بيكيتا ***Bikita***[٢].

أما عن مكاسب الولايات المتحدة من استثماراتها في الاتحاد، فبالأساس العائد المادي من الاستثمار عبر البحار يعد الهدف الرئيسي لأي تحرك لرؤوس أموال. ولكن هناك عوامل جانبية أخرى، مثل تلك الحمولات الهائلة من النحاس والكروم. فعلى سبيل المثال، في عام ١٩٥٤ صدرت روديسيا الجنوبية إلى الولايات المتحدة ما يزيد عن ٢٦٠.٠٠٠ طن من الكروم وهو ما يقدر بضعف ما تنتجه الولايات المتحدة في تلك الفترة. كما أمدت روديسيا الشمالية الولايات المتحدة بحوالي ٦٠.٠٠٠ طن من النحاس في نفس العام، و كلاً من النحاس و الكروم كانت الولايات المتحدة تقوم[٣]

---

[1]) DeRoche, Andy: op.cit, P. 211.
[2]) Hunton, Alphaeus: op.cit, P. 131.
[3]) DeRoche, Andy: op.cit, P. 211.

بتخزينه كإجراء احتياطي خلال الحرب الباردة. وأيضاً صناعة الطائرات كانت تتطلب كميات ضخمة من الأسلاك النحاسية، وكذلك الغواصات كانت تتطلب الحديد غير القابل للصدأ والمصنوع من الكروم. لذلك كانت الولايات ترغب في تخزين هذين المعدنين لنفسها و حرمات الاتحاد السوفيتي من الحصول عليه[١].

من أهداف الولايات المتحدة الأخرى من استثماراتها في الاتحاد، محاولة خلق نوع من التقارب فيما يتعلق بقضية العرق و التفرقة العنصرية و مشاكل السود في الولايات المتحدة، حيث تصورت الإدارة الأمريكية في عهد أيزنهاور أنه من الممكن أن يؤثر الأفارقة في الاتحاد على الأفارقة في أمريكا لتهدئة الأوضاع المشتعلة آنذاك، إلا أن الواقع لم يأت بما تريده الولايات المتحدة، حيث عمقت الاستثمارات الأمريكية في الاتحاد مشكلة العنصرية بسبب سوء معاملة العمالة الأفريقية و التي كانت تبذل جهداً كبيراً في العمل مقابل ٨ دولارات أمريكية شهرية[٢].

من أهدافها أيضاً الحصول على معدن الليثيوم الموجود في روديسيا الجنوبية والذي يستخدم لعمل ألومنيوم شديد الخفة وقليل الوزن لصنع الطائرات. والتي تعد روديسيا الجنوبية أحد أهم مصادر ذلك المعدن في العالم. وأيضاً من أجل الحصول على معادن تدخل في صناعة القنابل الهيدروجينية كاليورانيوم. وعلى ذلك أصبح هذان المعدنان جاذبين للاستثمار الأمريكي في الاتحاد من أجل السيطرة على تلك المعادن[٣].

---

[1]) Idem.

[2]) Smith, Timotly: The Investment of the American Corporation in Southern Africa,(A Journal of Opinion, African Studies Association, New Jersey, Vol. 3, No. 4, Winter 1973)
P. 6.

[3]) Hunton, Alphaeus: op.cit, P. 131.

في عام ١٩٥٥ بلغ إجمالي استثمارات شركة المعادن الأمريكية ٢٠٧ مليون دولار أمريكي، ثلثي هذه الاستثمارات في نحاس روديسيا الشمالية وحدها. وباقي الاستثمارات موزعة على مناطق التعدين في الجنوب والجنوب الغربي وروديسيا الجنوبية. وفي عام ١٩٥٦ زادت أرباح شركة المعادن الأمريكية بحوالي ٢٢.٦ مليون دولار أمريكي[1].

جدول رقم (٢٠)

الإستثمار المباشر للولايات المتحدة في الاتحاد في الفترة ١٩٤٣ – ١٩٦٢ بملايين الدولارات الأمريكية

١٩٤٣	١٩٥٠	١٩٥٧	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
١٨	٢٦	٥٩	٧٢	٨٢	٨٥	٨٣

(Source) The Economics of African Development, P. 265

من الجدول السابق نستطيع ان نلاحظ حجم الاستثمارات الأمريكية في الاتحاد، والتي كانت في تزايد منذ ما قبل انشاء الاتحاد. ولكنها تزايدت بشكل كبير بعد تأسيس الاتحاد مما يدل على أهمية الاستثمارات الأمريكية في الاتحاد. نلاحظ أيضاً انخفاض هذه الاستثمارات عام ١٩٦٢مع حالة الاضطرابات في الاتحاد والتي اثرت على الاستثمارات الامريكية في الاتحاد.

يجدر بنا التطرق لتأثير تلك الاستثمارات على الأفارقة في الاتحاد، والتي كان تأثيرها في أغلب الأحيان سيئاً. حيث تفاقمت مشكلة العنصرية في الاتحاد بسبب سوء معاملة الأفارقة من جانب المستثمرين البيض الأمريكيين. هذا بالإضافة إلى المعاملة الحسنة من الأمريكيين للأوروبيين في الاتحاد، والذين حققوا كل المكاسب من الاستثمارات الأمريكية هناك. وهو ما دعا أحد الزعماء في نياسالاند وهو ليونارد شيروا إلى أن يقول "*انهم أخبرونا أن الاتحاد سيقود استثمارات هائلة من رؤوس الأموال عبر البحار، ولكن السؤال ما*

---

[1]) *Ibid., P. 132.*

الذي يدفع تلك الأموال الهائلة كي تعبر البحار إلينا؟ ويمكننا الإجابة على هذا التساؤل ببساطة شديدة، وهي أرباح هائلة و عمالة رخيصة "[١].

في أحد المرات صرح السيد رونالد برين رئيس شركة روديسيا المختارة "*أن تكاليف العمالة الأفريقية في حزام النحاس قد زادت بنسبة ٣١٦ % في الخمس وعشرين سنة المنقضية قبل عام ١٩٥٤م، ولكن إذا قارنا بنسات ببنسات فإن تلك النسبة لا تعني الكثير*".

لعل هذا التصريح يوضح مدى سوء الحالة التي يمر بها العمال الأفارقة وتدني الأجور في مقابل ما يحصل عليه العمال الأوروبيون. فعمال المناجم الأوروبيين يحتلون مكانة خاصة في الاتحاد. ففي عام ١٩٥٤ وصل متوسط الأجر السنوي للعامل الأوروبي شاملاً ساعات العمل الإضافية و الحوافز إلى ٥١٠٢ دولار أمريكي، بينما يحصل العامل الأفريقي على مجمل ما يساوي ٢١٧دولار أمريكي، و أمام إضرابات العمال الأفريقيين الإحتجاجية، كان رد فعل الحكومة هو ترك تقدير الأمر للإدراة ![٢].

لا شك أن الاستثمارات عموماً (سواء كانت أمريكية أو بريطانية أو غيرها) في الاتحاد كان لها أثر سلبي على العمالة الأفريقية ومستويات المعيشة بالنسبة لهم، وأنهم لم يستشعروا الزيادة المضطردة في التنمية الاقتصادية بسبب استئثار المستعمرين المستثمرين و الأوروبيين بكل العوائد و منح الأفارقة أجور زهيدة مقابل عمل شاق.

٢- <u>استثمارات بريطانية</u>

أحكمت بريطانيا سيطرتها على المواد الخام في روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند. فقد تم إنشاء شركة جنوب أفريقيا البريطانية المحدودة على يد سيسيل رودس منذ أواخر القرن التاسع عشر [٣]. وتعتبر هذه

---

[1]) Hunton, Alphaeus: op.cit, P. 130.
[2]) Ibid., P. 138– 139.
[3]) Nkrumah, Kwame: Neo – Colonialism: The Last Stage of Imperialism, Heinemann Educational Book LTD., London, 1965, P. 153.

الشركة بمثابة الذراع البريطانية القوية التي تسيطر بها على مصادر المواد الخام في الاتحاد، فهي تملك غابات وإقطاعيات زراعية وممتلكات هائلة في الاتحاد. ونتج عن هذه الشركة إنشاء شركة سيسيل رودس القابضة المحدودة لتحوز على كامل حصة رأس مال الشركات التابعة و الفرعية لشركة جنوب أفريقيا البريطانية لمزيد من إحكام السيطرة.

من هذه الشركة تفرعت الاستثمارات البريطانية في الاتحاد، و أنشأت شركات على غرار شركة سكك حديد روديسيا المحدودة، شركة استثمارات جنوب أفريقيا البريطانية المحدودة عام ١٩٥٨ لتسيطر على كافة الشركات التابعة الآخرى مثل شركة جنوب أفريقيا البريطانية للخدمات الإدارية المحدودة، و شركة جنوب أفريقيا البريطانية لمنتجات الأحماض المحدودة، بايت القابضة، إندايا للاستثمارات المحدودة، شركة جيمسون القابضة للتنمية[١].

يعتبر مشروع سد كاريبا من ضمن الاستثمارات البريطانية في الاتحاد والذي ساهمت فيه بجانب البنك الدولي، وشركة تنمية الكومنولث. و قد ساهمت بمبلغ ١٥ مليون جنيه استرليني، و أيضاً شركة تمويل تنمية الكومنولث حبث ساهمت باستثمار قدره ٣ مليون جنيه استرليني[٢].

أسهمت بريطانيا أيضاً إسهاماً فعالاً في التنمية الاقتصادية في روديسيا الجنوبية. وكان هناك برنامج طويل الأجل تموله لندن بكاملة. ويبين البرنامج الذي وضع موضع التنفيذ أهمية هذه الاستثمارات:

تمويل التسليف الزراعي ٣٨ مليون دولار أمريكي

---

[1]) Ibid, P. 156.

[2]) Bond, Patrick, Paying for Southern African Dams: Socio Economic Environmental Financing Gaps, Submission to the World Commission on Dams, P. 4.

الطرقات ١٧ مليون دولار أمريكي
مشاريع البلديات ٥٤مليون دولار أمريكي
الرعي ٢٣ مليون دولار أمريكي[١]

بالنسبة لروديسيا الشمالية فاستثمرت ثروات البلاد سبع شركات تعود ملكيتها إلى شركتين مختلفتين، **أولاً** شركة روديسيان سيلكشن ترست ***Rhodesian Selection Trust Company*** وهي شركة إنجليزية ومسجلة في لندن وتملك ٣ من الشركات السبعة. **ثانياً** شركة الأنجلو أمريكان ***Rhodesian Anglo – American*** و تملك الأربع شركات الباقية و هذه الشركة تسجيلها وارد في السجل التجاري لجنوب أفريقيا[٢]. و كان لكل هذه الشركات استثمارات في الكروم ***Ferro Chrome***، الحديد و الصلب، البيوت المالية ***Financial House***، الغابات، الأبحاث الزراعية، التنمية العقارية[٣].

نجد في روديسيا الشمالية إهتماماً كبيراً بمعدن النحاس، وكان هناك أربع شركات متخصصة في هذا العمل وهي ***Nchanga***، ***Mufulira***، ***Roan Antelope***، ***Rhokana***. شركتان ملكية أمريكية – بريطانية مشتركة، وشركتان تملكها بريطانيا – جنوب أفريقيا. و كان رأس المال المستثمر في تعدين النحاس حوالي ٤٣٠ مليون دولار أمريكي[٤]. وهناك أيضاً بعض الشركات الأخرى التي لها بعض الاستثمارات في الاتحاد، وهي ذات رأس مال بريطاني ومن جنوب أفريقيا وهي:

---

(١) جان زجلر، ترجمة، مارسيل عيسى: مناهضة الثورة في أفريقيا، وزارة الثقافة، القاهرة ١٩٦٧، ص ١٩٤ – ١٩٥.
(٢) جان زجلر: مرجع سابق، ص ٢٠٨ – ٢٠٩.

3) Tow, Leonard: op.cit, p. 124.
4) Hunton, Alphaeus: op.cit, pp. 131 – 132

The African Finance corp., Philip Hill, Higginson and Co., Ltd, Anglo-American Rhodesian Development corp., Barclays overseas development corp. Ltd[1]

ولقد قدمت بريطانيا العديد من المساعدات المالية الاتحاد طول فترة تواجده، منها ما هو منح للاتحاد، ومنها ما هو على هيئة قروض. والجدول التالي يوضح بعض هذه المنح والقروض لأقاليم الاتحاد.

الجدول رقم (٢١)

المساعدات المالية البريطانية للاتحاد

السنة	المنح	القروض	المجموع
٤٥ _ ١٩٦٠	١.٦٦٠	٤.٧٠٠	٦.٣٦٠
٦٠ _ ١٩٦٥	١.٨٨٠	١٥.٠٢٦	١٦.٩٠٦
روديسيا الجنوبية			
٤٥ _ ١٩٦٠	—	١.٠٠٠	١.٠٠٠
٦٠ _ ١٩٦٥	٢.٢٥٠	٣.٨٥٥	٦.١٠٦
روديسيا الشمالية			
٤٥ _ ١٩٦٠	٤.٠٠٦	١.١١٨	٥.١٢٤
٦٠ _ ١٩٦٥	٥.٥٦٥	٤.٧٥٢	١٠.٣١٧

(Source) The Economic of African Development, P. 272 – 273

يتضح من الجدول السابق تزايد حجم المنح والقروض التي منحتها بريطانيا لمناطق الاتحاد. وهذا يدل على استقرار الاستثمار البريطاني في الاتحاد طوال فترة اقامته حتى حله.

قروض الاتحاد الداخلية والخارجية

بالنسبة لقروض الاتحاد الخارجية، فلقد أقرض البنك الدولي للتعمير والانشاء الاتحاد العديم من القروض منها: للآ راضي الزراعية بقيمة ٥٠٦ مليون دولار أمريكي، وقرض للسكك الحديدية بقيمة ١٩ مليون دولار أمريكي، وقرض آخر لمشروع سد كاريبا- كما ذكرنا سابقاً- بقيمة

---

[1]) *Tow, Leonard: op.cit, p. 124.*

٨٠ مليون دولار أمريكي. هناك ايضاً قروض للاتحاد من سوق لندن منها: قرض عام ١٩٥٤ بحوالي ١٠ مليون استرليني. وقرض آخر عام ١٩٥٥ بحوالي أيضاً ١٠ مليون استرليني. و كذلك في عامي ١٩٥٨، ١٩٥٩ كان هناك فرضان الاتحاد قيمة كل منهم ١٠ مليون استرليني[١].

من شركة تنمية الكنولث (*C.D.C*) كان هناك قرض عام ١٩٥٥ من أجل مشروع سد كاريبا بقيمة ١٥ مليون استرليني. وقرض آخر من نفس الجهة مقدم الى خطوط الطيران في الاتحاد بقيمة ١.٧٥ مليون استرليني. وهناك قرض مقدم من شركة تمويل تنمية الكمنولث (*C.D.F.C*) لمشروع سد كاريبا بقيمة ٣ مليون استرليني. وقدمت الحكومة الامريكية قرض عام ١٩٥٦ بقيمة ١٠ مليون دولار. و من الحكومة البريطانية قرض آخرعام ١٩٦٢ بقيمة ٥ مليون استرليني[٢].

بالنسبة للقروض الداخلية فلقد قدمت شركة الانجلو – أمريكان بالإشتراك مع شركة روديسيان سلكشن ترست قرضاً لمشروع سد كاريبا بقيمة ٢٠ مليون استرليني. وقدمت شركة جنوب أفريقيا البريطانية قرضاً أيضاً لمشروع سد كاريبا بقيمة ٤ مليون استرليني. وقدم بنك استاندرد في جنوب أفريقيا قرضاً بقيمة ٢ مليون استرليني وأيضاً من أجل سد كاريبا. و قدم بنك باركليز أيضا لنفس المشروع قرضاً بقيمة ٢ مليون استرليني[٣].

بين عامي ١٩٥٣ – ١٩٥٩، قام البنك الزراعي لروديسيا الجنوبية *Southern Rhodesian Land and agricultural Bank* بمنح ٢٨,٨ مليون جنيه استرليني للمزارعين البيض على هيئة قروض طويلة وقصيرة الأجل كما يوضح الجدول التالي:

---

[1]) DO 189/60, op.cit, pp. 45 – 46
[2]) Idem.
[3]) DO 189/60: op.cit, P 47.

جدول رقم (٢٢)

القروض طويلة وقصيرة الأجل التي قدمت للمزارعين البيض عن طريق البنك الزراعي لروديسيا الجنوبية، اتحاد روديسيا ونياسالاند، ١٩٥٣ – ١٩٥٩ بملايين الجنيهات الاسترليني

السنة	قروض طويلة الأجل	قروض قصيرة الأجل	المجموع
١٩٥٣	٢.٨	.....	٢.٨
١٩٥٤	٣.١	.....	٣.١
١٩٥٥	٣.٥	.....	٣.٥
١٩٥٦	٣.٩	.....	٣.٩
١٩٥٧	٤.٥	.....	٤.٥
١٩٥٨	٥.٢	٠.١	٥.٣
١٩٥٩	٤.٦	١.١	٥.٧
المجموع	٢٧.٦	١.٢	٢٨.٨

(Source) Wanmali, Sudher and Zamchiya, Tonathan M.: op.cit, p. 11

يظهر في الجدول السابق التفاوت بين القروض طويلة الأجل والقروض قصيرة الأجل التي حصل عليها الأوروبيون حيث كانت السيادة للقروض طويلة الأجل والتي أخذت في الزيادة سنوياً حيث بلغت القروض طويلة الأجل ٢.٨ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٥٣ ووصلت الي ٥.٢ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٥٨ ثم تراجعت الى ٤.٦ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٥٩.

بين سبتمبر ١٩٥٤ و سبتمبر ١٩٥٩ كانت قروض البنوك للزراعة و الصيد حوالي ٦٧.٨ مليون جنيه استرليني، و أغلب هذه الأموال تذهب إلى الزراعة الأوروبية[1].

---

[1]) (*Wanmali, Sudher and Zamchiya, Tonathan M.: op.cit, p. 11*

الفصل الثالث

تأثير اقتصاديات الاتحاد على الأفارقة

أولاً – الميزان التجاري

ثانياً– الانتاج

ثالثاً– العمالة

رابعاً– دخل الفرد ومستوى معيشته

تأثير اقتصاديات الاتحاد على الأفارقة

يتناول هذا الفصل بالتفصيل تأثير هذا الاتحاد الاستعماري على الأفارقة في المنطقة. فنتحدث في البداية الفصل عن الميزان التجاري في الاتحاد وتعريفه، وتطبيقه في الاتحاد. ونتحدث أيضاً عن التغيير في صادرات وواردات الاتحاد وتأثير ذلك على الميزان التجاري للاتحاد ككل. يلي ذلك إيضاح لبعض الاتفاقيات التجارية الثنائية أو الثلاثية بين الاتحاد والدول ذات الأهمية التجارية في الاتحاد.

ثم يتناول بالبحث الانتاج من خلال ثلاثة محاور رئيسية، الانتاج الزراعي (حيث نوضح انتاج اهم المحاصيل الزراعية في الاتحاد مثل التبغ)، والإنتاج التعديني (من حيث إنتاج أهم المعادن في الاتحاد مثل النحاس، والذهب، والفحم وغيرها)، وأخيراً الإنتاج الصناعي.

في الجزء الثالث من هذا الفصل نتحدث عن المستوى المعيشي ومستوى دخل الفرد. وتدني ايراد الأفارقة للغاية بالمقارنة بنظرائهم الاوروبيين، التفاوت الكبير في توزيع الدخول بين الأفارقة والاوروبيين في الاتحاد. ثم نوضح نصيب الفرد في الاتحاد من الناتج المحلي الاجمالي حسب كل مقاطعة، وأيضاً الدخل القومي والانفاق في الاتحاد.

في الجزء الأخير من العمالة وخصوصاً العمال الأفارقة من حيث المرتبات وغلاء المعيشة، ثم يتحدث عن العمالة الأفريقية وغير الأفريقية في أقاليم الاتحاد، و أعداد العاملين في أغلب القطاعات في الاتحاد.

أولاً – الميزان التجاري

يعبر الميزان التجاري عن صافي التعامل الخارجي، أي الفرق بين صادرات دولة ما ووارداتها، فإذا تجاوزت قيمة الصادرات من دولة ما قيمة وارداتها من السلع في وقت معين، يكون هناك فائض في الميزان التجاري وإذا حدث العكس يكون هناك عجز في الميزان التجاري.

يمثل الميزان التجاري أحد مكونات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات للدولة، والذي يعبر عن صافي حركة النقد الأجنبي من الدولة وإليها في وقت معين.

بالنظر إلى التجارة الخارجية للاتحاد نجد أن تاريخها هو تاريخ الاتحاد ذاته، فظهور الحكومة الأولى للروديسيات كانت عبارة عن تنظيم تجاري بحت عرف باسم شركة جنوب أفريقيا البريطانية، وقد قامت هذه الحكومة بعقد سلسلة من الاتفاقيات مع زعماء القبائل وحصلت بمقتضاها على حقوق التجارة والتعدين وحددت الشكل السياسي للروديسيات. أما نياسالاند فقد استهدفت لكثير من حملات التجار و المغامرين الذين شجعتهم الارساليات[1].

إن الميزان التجاري هو تعبير عن صافي التعامل الخارجي وأنه إذا كانت قيمته موجبة كان ذلك في صالح الدولة حيث إن صادراتها أكثر من وارداتها، وهو ما يحدث فائضاً في العملة الأجنبية لدى الدولة، وبتطبيق هذا المفهوم على الاتحاد و إذا تتبعنا صافي التعامل مع الخارج في الفترة من ١٩٥٠-١٩٥٥ نجد كما هو موضح في الجدول التالي أن صافي التعامل

---

(١) شوقي محمود علي الخشاب: مرجع سابق، ص١٧٣٣.

الخارجي كان لصالح الاتحاد حيث حقق الاتحاد فائضاً عام ١٩٥٣ قدرة + ٢٤ مليون جنية و زاد إلى + ٣٤ مليون جنية عام ١٩٥٥[1].

جدول رقم (٢٣)

موازنة التجارة المنظورة – الصادرات السلعية في اتحاد وسط أفريقيا

(بالمليون جنيه استرليني)

العام	اجمالي الواردات	اجمالي الصادرات	موازنة التجارة المنظورة
١٩٥٠	٨٣	٨٦	+٣
١٩٥١	١١٤	١٠٤	-١٠
١٩٥٢	١٢٤	١٢٨	+٤
١٩٥٣	١١٧	١٤١	+٢٤
١٩٥٤	١٢٥	١٤٧	+٢٢
١٩٥٥	١٣٩	١٧٣	+٣٤

(Source) T – 277/559, op.cit, p. 4.

يوضح الجدول السابق أن صادرات الاتحاد في الفترة من ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٥٥ كانت أكثر من الواردات بنسبة كبيرة، وهذا يدل على أنه كان هناك فائض في الميزان التجاري في الاتحاد في هذه الفترة.

ويبرز أثر المشروعات الاستعمارية على الميزان التجاري للاتحاد في سياسات التجارة الخارجية لحكومة الاتحاد والمشروعات التي قامت بها حكومة الاتحاد والتي كان لها أثر واضح على مكونات الميزان التجاري

---

[1]) T – 277/559, Federation of Rhodesia and Nyasaland, Key Statistics, London, 5th November, 1956, p. 4.

(الصادرات والواردات). ففي عام ١٩٥٥ بدأ العمل في مشروع التنمية الأول (١٩٥٥ – ١٩٥٩) ومشروع سد كاريبا، ويتضمن الأول خططاً لتحسين الزراعة ودعم الصناعة وتوسيع شبكة المواصلات وإقامة المباني والمنشآت وغير ذلك. وكان طبيعياً أن يبدو أثر هذين المشروعين على واردات البلاد خلال السنوات الأخيرة في الخمسينات فتناقصت الواردات من المنسوجات بسبب النشاط الذي تحقق في صناعة النسيج وعمل الملابس. وفي الوقت نفسه زادت الأهمية النسبية للواردات من الآلات و معدات النقل و المعادن و المصنوعات المعدنية و المواد الكيماوية و بخاصة الأسمدة و المفرقعات و المواد الأساسية و البترول و المشتقات البترولية[1].

تجدر الإشارة الى أنه لا يعني بالضرورة زيادة الواردات من السلع تراجعاً في تجارته الخارجية أو ضعفاً في اقتصاده، ففيما يختص بمجموع الواردات في الاتحاد فقد زادت عام ١٩٦٠ بنسبة ٤٪ عن عام ١٩٥٩، وهي زيادة ناشئة عن ارتفاع الأسعار حيث إن نسبة الزيادة في الحجم لم ترتفع إلا بما يعادل ٢٪، ومن الغريب أن نجد المواد الغذائية تشكل نسبة كبيرة من الواردات و هو أمر لا يعكس ارتفاع في مستوى المعيشة كما يبدو لأول وهلة، بل يرجع إلى عدد من التقاليد التي يتمسك بها الأوروبيون و الأسيويون.

من ناحية أخرى نجد ان هناك زيادة في نسبة البضائع الرأسمالية و هي واردات حيوية للتطور الاقتصادي حيث إن ٩٠٪ من هذه الواردات عبارة عن أدوات و آلات زراعية (جرارات، محاريث، آلات حصاد،

---

(١) راشد البراوي: التطور الاقتصادي الحديث في أفريقيا، مرجع سابق، ص ١٥٧.

أدوات كهربائية، محولات توربينات، أسلاك، كابلات، أعمدة الضغط العالي، قاطرات، آلات التعدين، السيارات، ادوات البناء، قطع الغيار)[١].

أما بالنسبة للصادرات فنجد أثر التوسع في المشاريع الإستعمارية التعدينية واضحاً بشدة، فالنحاس يشكل أهم قطاع في الصادرات (٧٥.٥٪) يليه التبغ ١٩٪. وهاتان المادتان فقط تشكلان أكثر من ثلاثة أرباع مجموع الصادرات. و في الفترة من عام ١٩٥٥ و حتى ١٩٦٠ حدث تذبذب في الصادرات عاماً بعد آخر و لعل ذلك مرهوناً بما ينتجه الاتحاد من سلع التصدير بشكل أو بأخر و الجدول التالي يوضح التغير في الصادرات[٢]:

الجدول رقم (٢٤)

التغير في صادرات الاتحاد (كنسبة مئوية)

العام	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
التغير	+١١%	+٤%	-١٢%	-١١%	+٣٤%	+١٥%

(Source) DO 189/60, Federation of Rhodesia and Nyasaland, Economic consequences of Political Development, 1960 – 1962, p. 90

يوضح الجدول السابق نسبة التغير في صادرات الاتحاد من عام لأخر. حيث كانت هناك زيادة معقولة في معدلات الصادرات بين عامي ١٩٥٥ – ١٩٥٦، ولكن حدث انخفاض واضح بين عامي ١٩٥٧ – ١٩٥٨ وهذا ربما يكون مرهوناً – كما قلنا سابقاً – بما ينتجه الاتحاد من سلع الاتحاد بشكل أو بآخر، لتعاود الصادرات الصعود مرة أخرى بنسب عالية بين عامي ١٩٥٩ – ١٩٦٠.

---

(١) شوقي محمود علي الخشاب: مرجع سابق، ص ١٧٧، ١٧٨.

[٢] ***DO 189/60, Federation of Rhodesia and Nyasaland, Economic consequences of Political Development, 1960 – 1962, p. 90.***

جدول رقم (٢٥)

ويرتبط الاتحاد في تجارته الخارجية بعدة دول كما هو مبين في الجدول التالي:

الدولة	تاريخ التوقيع
كندا	١٩٥٨/٢/٧ (تم التجديد في ١٩٦٠)*
استراليا	١٩٥٦م (تم التجديد في ١٩٦١)**
جنوب أفريقيا	يوليو ١٩٦٠***
البرتغال	٦/٢٦ ١٩٥٩****
اسرائيل	١٩٥٨ /١/١
فرنسا	يونيو ١٩٥٨
اليابان	١٩٦٢ /١/١

(Source) DO 189/60, op.cit, p. 49

تتدخل حكومة الاتحاد في التجارة الخارجية في صورة عقد إتفاقيات ثنائية أو ثلاثية للتجاره و الدفع مع الدول ذات الأهمية التجارية في الاتحاد، كما تقوم حكومة الاتحاد في تقديرها للضرائب على الصادرات والواردات على مراعاة النمط الاستعماري *Colonial – Patters*، بمعنى أنها تقوم بتحديد النسبة المسموح بها للشراء من دول معينة مع تفضيل دول الكومنولث في التعامل التجاري[1].

---

* لمزيد من الايضاح انظر الملاحق، الوثيقة رقم ***5636***، معاهده تجاريه بين الاتحاد وكندا
**لمزيد من الايضاح انظر الملاحق، الوثيقه رقم ٣١١٥، معاهدة بين الاتحاد واستراليا
***لمزيد من الايضاح انظر الملاحق، الوثيقة رقم ٣٨٤٨، معاهدة تجارية بن الاتحاد وجنوب أفريقيا
****لمزيد من الايضاح انظر الملاحق، الوثيقة رقم ٥٠٦٠، معاهدة تجارية بين الاتحاد والبرتغال

(١) شوقي محمود علي الخشاب: مرجع سابق، ص ١٨٤.

تجدر الاشارة الى أن التغير في الصادرات لم يكن متذبذباً في السنوات من ١٩٥٠ الى ١٩٥٥ حيث كانت قيمة الصادرات في عام ١٩٥٠، ٨٤ مليون جنيه استرليني حيث زادت في عام ١٩٥١ الى ١٠٩ مليون جنيه استرليني، و لكن في المقابل زادت الواردات من ٨١ مليون جنيه استرليني عام ١٩٥٠ الى ١١٥ مليون جنيه استرليني عام ١٩٥١ و هو ما أحدث عجز بالميزان التجاري قدره -٦مليون جنيه استرليني، و في عام ١٩٥٢ بلغت الصادرات ١٢٢ مليون جنيه استرليني و الواردات ١٢٠ مليون جنيه استرليني، و بالتالي حدث فائض في الميزان التجاري قدره +٢مليون جنيه استرليني. و استمر هذا الفائض ليزيد بشكل كبير في الاعوام ١٩٥٣ – ١٩٥٤ – ١٩٥٥ وصل الفائض في الميزان التجاري الى ١٤ مليون جنيه استرليني و في عام ١٩٥٤ أصبح +٢٨ مليون جنيه استرليني، و في ١٩٥٥ أصبح الفائض +٣٧ مليون جنيه استرليني[1].

بشكل عام يمكن عرض اجمالي قيم الصادرات والواردات للاتحاد من ١٩٥٠ – ١٩٥٨م كالأتي:

جدول رقم (٢٦)

التجارة الخارجية في الاتحاد (بملايين الدولارات)

الاعوام	٩٥٠	٩٥١	٩٥٢	٩٥٣	٩٥٤	٩٥٥	٩٥٦	٩٥٧	٩٥٨
الصادرات	٤٢	٩١	٥٧	٩٥	١١	٨٤	٠٩	٣٧	٨٠
الواردات	٣١	١٨	٤٧	٢٨	٥١	٨٨	٤٦	٧٩	٤١

(المصدر) الأمم المتحدة: دراسة الحالة القتصادية في أفريقيا منذ ١٩٥٠، ص ٣٧٢

---

[1]) *DO 189/60, op.cit, p. 49*

يوضح الجدول السابق اجمالي قيمة الصادرات والواردات خلال فترة الاتحاد. ونجد أنه من عام ١٩٥٣ وهي سنة تأسيس الاتحاد وحتى سنة ١٩٥٨، وبعد خمس سنوات من تأسيس الاتحاد أن قيمة الصادرات في الاتحاد أعلى من الواردات بنسب مرتفعة، وهذا يدل على فائض في الميزان التجاري.

كان للاتحاد علاقات تجارية مع الدول المجاورة له. وكانت هذه التجارة تقوم بواسطة الطرق والسكك الحديدية مع الكنغو وبالأخص اقليم كاتنجا وأنجولا وموزمبيق. ففي عام ١٩٥٧، حقق تصدير المنتجات المحلية إلى موزمبيق حوالي ٣٠٨.١٠٦جنيه استرليني، أو حوالي ٠.٢٪ من قيمة الصادرات. أما أنجولا فقد حقق تصدير المنتجات المحلية إليها في نفس العام حوالي ٥٠.٣٢٤جنيه استرليني. وكانت أكبر نسبة في هذا العام كانت لإقليم كاتنجا (مقاطعة من الكونغو البلجيكي)، وقدرت قيمة الصادرات بحوالي ٢ مليون جنيه استرليني أو ١.٢٪ من قيمة صادرات الاتحاد. ولكن أكبر سوق تجاري أفريقي لمنتجات الاتحاد هو اتحاد جنوب أفريقيا. حيث بلغ قيمة تصدير المنتجات المحلية إليه عام ١٩٥٧، حوالي ١٣.٦٢٢.٩٢٦جنيه استرليني أو ما يعادل ٨.٩٪ من قيمة صادرات الاتحاد في هذا العام[1].

لمزيد من التوضيح حول التجارة الخارجية للاتحاد في الفترة من ١٩٥٠ – ١٩٥٥ يمكن الإطلاع على ميزان المدفوعات للاتحاد(الجدول التالي):

---

[1]) *Tow, Leonard: op.cit, p. 119.*

جدول رقم (٢٧)
ميزان المدفوعات – الحسابات الجارية والرأسمالية في اتحاد وسط أفريقيا
(بملايين الدولارات)

	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥
الحسابات الجارية						
الواردات	٨١	١١٥	١٢٠	١١٦	١٢٤	١٣٨
الصادرات	٨٤	١٠٩	١٢٢	١٣٠	١٥٢	١٧٥
الميزان التجاري	+٣	-٦	+٢	+١٤	+٢٨	+٣٧
ذهب	٦	٦	٧	٧	٧	٦
التجارة غير المنظورة						
شحن وتأمين	-١٢	-١٦	-١٩	-١٣	-١٢	-١٥
سياح، مسافرين طلاب	-٥	-٦	-٧	-٧	-٨	-٩
خدمات أخرى	+١	—	+١	+٢	+١	-١
مدفوعات ومتحصلات الدخل	-٢٦	-٣٢	-٣١	-٣٠	-٣٠	-٣٣
النقل	+٥	+٥	+٥	+٤	+٣	+٣
الاجمالي	-٣٧	-٤٩	-٥١	-٤٤	-٤٦	-٥٥
الميزات التجاري	-٢٨	-٤٩	-٤٢	-٢٤	-١١	-١١
الحسابات الرأسمالية						
راس المال الحكومي						
مبيعات	+٦	+١٥	+١٢	+١١	+١٠	+٧
قروض من البنك الدولي	—	—	+٢	+٦	+٦	+١
قروض *F. O. A*	—	—	+٥	—	+١	+٢
قروض من حكومة المملكة المتحدة	—	—	+١	—	—	—
استثمارات مباشرة (الصافي)	—	—	—	—	—	—
مدفوعات بالاقساط	-١	-١	-٣	-٢	-١	-٢
رأسمال حكومي أخر	—	—	—	—	—	—
رأس المال الخاص						
مبيعات	—	—	—	+١٥	+٦	+٢١
مشتريات	—	—	—	+١	-٢	-٣
استثمارات مباشرة (الصافي)	+٣	+١	+١	+٣	+٢	+٣
مدفوعات بالاقساط	—	—	—	—	—	-٣
مردودات مبيعات	—	—	—	—	—	—
رأسمال أخر (الصافي)	+٥	+٩	+٢	+٢	+١	—
اجمالي رأس المال الحكومي والخاص	+١٣	+٤٢	+٢٠	+٣٤	+٢٣	+٢٦

(Source) T277/559, op.cit, p. 8

ثانياً – الانتاج

يمكن الحديث عن إنتاج اتحاد وسط أفريقيا من خلال الانتاج الزراعي والتعديني والصناعي،

١ – الانتاج الزراعي

كما أوضحنا سابقاً فإن هناك هيكلين إنتاجيين زراعيين في أفريقيا بشكل عام ومن ضمنها اتحاد وسط أفريقيا. الهيكل الأول هو الزراعة التقليدية المنظمة التي تهدف إلى ضمان معيشة هذه المجتمعات. أما النوع الأخر فهو الزراعة الحديثة التي تمارس بوصفها نشاطاً تجارياً يدخل كله في إطار الاقتصاد النقدي[١].

ونظراً إلى أن الزراعة التقليدية هي في الأساس لتأمين معيشة السكان، فإن معظم المزروعات تتألف من الأغذية الأساسية للمجتمعات الريفية، وإذا استثنينا المحاصيل التي يخصص معظمها للتصدير نجد أن الفائض القابل للتسويق من محاصيل الزراعة التقليدية يمثل جزءاً صغيراً من الإنتاج، و قد يتفاوت هذا الفائض من عام لأخر حسب الانتاج و المخزون الذي يحتفظ به المنتجون من محاصيل السنوات الماضية و كذلك الاستهلاك و الحوافز الاقتصادية، لاسيما شروط التبادل التجاري الخاصة بالمنتجين. قد يتغير مستوى استهلاك المجتمعات الريفية تغيراً محسوساً من عام لآخر، و نظراً إلى عدم الثبات فليس من الممكن وجود الدقة الكاملة على الكمية التي تم تسويقها[٢].

تعد السمات البارزة للزراعة الحديثة هي تلك التي تتميز بها المشاريع الصناعية أو التجارية كتطبيق الأساليب العلمية و الاعتماد على

---

(١) الأمم المتحدة: دراسة الحالة الاقتصادية في أفريقيا منذ عام ١٩٥٠، مرجع سابق، ص ٨٧ ٢.

(٢) نفس المرجع، ص ص ١٠٢ – ١٠٣.

الأجواء و تأكيد عنصر و تقوية دور رأس المال الذي يتجلى في كثير من الأحيان في التوسع في استخدام الآلات و إقامة العلاقات مع المنظمات المالية و التجارية كالبنوك و النمط السائدة في هذه الحالة هو الزراعة الواسعة النطاق[١].

وتعد إيرادات الزراعة الحديثة مرتفعة لأسباب عديدة يأتي على رأسها الإهتمام الزائد بالمزروعات بالمحاصيل التي تخصص كلها أو معظمها للتصدير، ففي روديسيا الجنوبية مثلاً بلغت نسبة انتاج التبغ ٥٧٪ من القيمة الاجمالية لإنتاج الزراعة الأوروبية في الفترة ١٩٥٥ – ١٩٥٧[٢].

جدول رقم (٢٨)

قيمة إنتاج التبغ بالنسبة إلى مجموع قيمة المحاصيل الزراعية في روديسيا الجنوبية بالآلاف الجنيهات الإسترلينية

السنة	مجموع قيمة انتاج الزراعة	قيمة التبغ	%
١٩٥٦	٤٥.٨٠٠	٢٢.٥٨٨	٤٩.٣
١٩٥٧	٤٦.٧٠٠	٢٢.٦٢٣	٤٨.٤
١٩٥٨	٤٦.٢٠٠	٢٢.٤٠٠	٤٨.٥
١٩٥٩	٥١.٩٠٠	٢٥.٩٠٠	٤٩.٩
١٩٦٠	٥٣.٧٠٠	٢٧.٥٠٠	٥١.٢
١٩٦١	*	٣٠.٧٠٠	*

*غير متوفر

(Source) The Year Book and Guide to Southern Africa, P.253

---

(١) نفس المرجع، ص ١٠٣.
(٢) نفس المرجع، ص ١٠٦.

يتضح من الجدول السابق أهمية محصول التبغ في الاتحاد، حيث يوضح قيمة انتاج التبغ بالنسبة الى المحاصيل الزراعية في روديسيا الجنوبية، وهي نسبة كبيرة تقترب من نصف قيمة المحاصيل الزراعية.

٢ – الانتاج المعدني

التعدين هو القطاع الاقتصادي الأفريقي الوحيد الذي يدخل كله في الاقتصاد النقدي. ولقد كان التعدين أحد العوامل الحاسمة التي أدت إلى ظهور الاقتصاد النقدي في كثير من أنحاء القارة، كما أنه أفضل القطاعات تنظيماً وأوفرها تجهيزاً. وكان الغرض الرئيسي من إنشائه هو الانتاج الكبير للتصدير، وتسيطر عليه رؤوس الأموال الأجنبية إلى حد بعيد. و كان متوسط القيمة الإجمالية للإنتاج المعدني في أفريقيا في فترة ١٩٥٥ – ١٩٥٧ حوالي ٢.٢ مليون دولار سنوياً، و يساهم الذهب و النحاس بنسبة ٥٣٪ كم هذا المجموع، و الماس بنسبة ٨٪ منه[١].

و يساهم اتحاد وسط أفريقيا بنسبة ١٧.٦٪ من الانتاج المعدني في أفريقيا، حيث كان من آثار قيام الاتحاد على الإنتاج المعدني ازدياد رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في قطاع التعدين، حيث كان للأجانب دور كبير في إمداد صناعة التعدين برأس المال اللازم بينما دور الأفارقة في هذا المجال لا يتعدى كونهم مصدر للأيدي العاملة شبه الماهرة و غير الماهرة، و هو مصدر مكمل للفئة التي تتولى التنظيم و الإشراف و الأعمال الفنية التي تتألف معظمها من غير الأفارقة[٢].

---

(١) الأمم المتحده: دراسة الحالة الاقتصادية في أفريقيا منذ عام ١٩٥٠م، مرجع سابق، ص ١٢٤.

(٢) نفس المرجع، ص ١٢٥.

وقد بلغت القيمة الإجمالية لانتاج المناجم و المحاجر في اتحاد وسط أفريقيا بالملايين في الفترة بين ١٩٥٥ - ١٩٥٧ حوالي ١٣٩ مليون جنيه استرليني، و في نفس الفترة ٣٩٠.٣ مليون دولار أمريكي. و كان نصيب روديسيا الجنوبية ٦٣.٩ مليون دولار أمريكي، و روديسيا الشمالية ٣٢٥.٤ مليون دولار أمريكي[١]

٣ – الانتاج الصناعي:

في واحدة من الملامح الأكثر وضوحاً في الاقتصاد الروديسي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو النمو المتزايد والمتسارع في الصناعة التحويلية والتي شكلت في تلك الفترة خُمس الناتج المحلي الإجمالي، وخلال الحرب وعندما كانت هناك قيود على واردات بضائع المستهلكين ومع التوسع في إنتاج النحاس في روديسيا الشمالية أوجد سوقاً جاهزاً لبضائع المستهلكين. وقد بلغ صافي مخرجات الصناعة التحويلية حوالي ١٠٪ من الناتج السنوي. ولقد استمر معدل النمو السريع هذا لمدة ١٠ – ١٢ سنة تالية بعد نهاية الحرب وذلك بسبب: المعدل العالي للهجرة الاوروبية والقيود المستمرة على الواردات. وبعد ذلك بالتركيز على العائدات الداخلة لروديسيا بعد تكوين الاتحاد من واقع النمو النسبي لأهمية الصناعة الثانوية. و كان هناك إمكانية الارتقاء إلى طرق إنتاجية يمكن أن تحدث نقلة في الصناعة[٢].

بالنسبة للصناعة التحويلية في أفريقيا بشكل عام فهي تشمل النشاط في المصانع وفي الحرف اليدوية. ويمكن تقسيم فئة الحرف اليدوية إلى فرعين: الحرف اليدوية الحديثة أو شبه الحديثة، والحرف اليدوية التقليدية.

---

(١) الأمم المتحدة: دراسة الحالة الاقتصادية في أفريقيا منذ عام ١٩٥٠، مرجع سابق، ص ١٣١.

[2]) ***Bull, Theodor: op.cit, P. 96 – 97.***

ويخصص انتاج الفئة الثانية عادة لاستهلاك الأفارقة، ولذا فإنه يمثل النمط التقليدي للاستهلاك. و رغم عدم إمكانية وضع حد فاصل بين هاتين الفئتين فمن المهم التمييز بين الحرف اليدوية التقليدية من جهة و بين بقية فروع الصناعة التحويلية من جهة أخرى[١].

وهناك صفة مشتركة بين معظم البلاد الأفريقية وليس في اتحاد وسط أفريقيا فقط، وهي أن معظم المشروعات الصناعية أُنشئت عن طريق رؤوس الأموال غير الأفريقية ورجال المشاريع و الموظفين الفنين غير الأفارقة. والدور الرئيسي للسكان الأفارقة في هذا القطاع كما في قطاع التعدين وهو كونهم مصدراً لليد العاملة غير الماهرة أو شبه الماهرة.

تشترك الحكومات في الصناعة التحويلية اشتراكا مباشراً، و يقتصر ذلك على الميادين التي لم تنجح في جذب المنشآت الخاصة إليها، و ذلك كإنتاج الأسمنت و السكر مثلاً، ثم تنتقل هذه المنشآت إلى القطاع الخاص بمجرد توطد أقدامها[٢].

فيما يتعلق بالإنتاج من الصناعة التحويلية ونطاقها وهيكلها فإن اتحاد وسط أفريقيا يحتل مكاناً وسطاً بين اتحاد جنوب أفريقيا وبقية بلدان القارة. فرغم قيام صناعة تحويلية تتميز بقسط غير قليل من التنوع في الاتحاد، وتشمل السلع الاستهلاكية غير الدائمة، مواد البناء، بعض المنتجات الكيميائية الأساسية، فإن النشاطات المقترنة بمراحل متقدمة من التطور مازالت محدودة فيه. مثال ذلك أن الفئة التي تشمل الآلات ومعدات النقل وغيرها من المنتجات الفلزية كان نصيبها من القيمة المضافة في الصناعة

---

(١) الأمم المتحدة: دراسة الحالة الاقتصادية في أفريقيا منذ عام ١٩٥٠، المرجع السابق، ص ١٣٩ – ١٤٠.

(٢) الأمم المتحدة: دراسة الحالة الاقتصادية في أفريقيا منذ عام ١٩٥٠، مرجع سابق، ص ١٣٩ – ١٤٠.

التحويلية في السنوات التي سبقت ١٩٥٩ حوالي ٨٪. ولكن هيكل الصناعة التحويلية من حيث السلع التي تنتجها تتفاوت من بلد لأخر، فمثلاً بلغ نصيب الصناعات غير الفلزية في الاتحاد حوالي ثلثي القيمة المضافة[١].

توضح نسبة القيمة المضافة إلى القيمة الإجمالية للإنتاج نصيب الصناعة التحويلية من قيمة السلع و الخدمات المتضمنة في المصنوعات، حيث بلغت هذه النسبة في الاتحاد ٥٧٪[٢].

جدول رقم (٢٩)

هيكل الصناعة التحويلية في الاتحاد بين عامي ١٩٥٦ – ١٩٥٧م

الفئة الصناعية	عدد المنشئات	الانتاج الاجمالي	نفقات المواد والوقود الخ	الانتاج الصافي	المرتبات والاجور	عدد المستخدمين			
	(بألوف الجنيهات الاسترلينية)						الافريقيون	الآخرون	المجموع
ذبح الحيوانات وتحضير اللحوم وحفظها	٥	٦.٤٠٩	٥.٠٧٦	١.٣٣٣	٣٦٥	٣٠	١.٨٣٣	٦	٢.٠٧٩
منتجات الالبان	١٣	٦٤٩	٥٥٢	٩٧	٥٦	٥٣	٢٤٥	٢	٣٠٠
منتجات المطاحن	٤٣	١٠.٢٣٥	٨.٤٠٨	١.٧٢٧	٥٦٦	٣٥٠	٢.٤١٥	٧	٢.٧٧٢
منتجات المخابز	٥٣	٣.٧١٧	٢.٧٤٨	٩٦٩	٤٤٦	٢٧٩	١.٩٣٦	٢٦	٢.٢٤١

(١) نفس المرجع، ص ١٤١.
(٢) نفس المرجع، ص ص ١٤٧ – ١٤٨.

الشكولاته و السكاكر (الحلويات غير العجينية)	٩	٤٧٢	٢٩٠	١٨٣	٩٠	٤٦	٤٤٩	٣	٤٩٧
مستحضرات غذائية متنوعة	٣٨	٨.٦٦٦	٥.٨٦٧	٢.٧٩٩	٧٦٠	٣٥٥	١٨	١٠.٥٩٩	١٠.٩٧٢
الكحول و المرطبات و المياه الغازية	٤٤	٤.٩٥٤	١.٦٣٣	٣.٣٢١	٦٥٦	٣٩٨	٢.١٠١	١٣	٢.٥١٢
تحضير التبغ و تصنيفه و تعبئته	٥٠	٦.٥٩٥	٢.٩٦٩	٣.٦٢٥	١.٧٢٩	٧٦٨	١٣.٦٧٥	٥٠	١٤.٤٩٣
الغزل و النسيج و اتمام المنسوجات	٢٠	٦.٥٣٠	٤.٣٧٦	٢.١٥٣	٩٥٧	٣٥٠	٦.٠٠١	١١	٦.٣٦٢
الملبوسات و الأحذية	٦٢	٦.٣١٥	٣.٨٠٦	٢.٥٠٩	١.١١٢	٣٩٥	٧.٢١٣	١٢٦	٧.٧٣٤
المصنوعات النسيجية الجاهزة، بإستثناء الملبوسات	٦	٣٠٠	٢٣٢	٦٨	٣٩	٣٠	١٩٦	١	٢٢٧
صناعة الاخشاب و الفلين، بإستثناء الاثاث	٥٣	٣.٤٢٤	١.٧٨٧	١.٦٣٧	١.٠٦٣	٤٤٧	٧.٤٧٠	٨٦	٨.٠٠٧
الاثاث و التركيبات، من مختلف المواد	٣٤	٢.١٨١	١.٢٤٩	٩٣٢	٤٨٣	١٩٥	٢.٢٧١	٤٥	٢.٥١١
اللباب و الورق و الورق المقوى و منتجاتها	١١	٢.٠٠٧	١.٣٨١	٦٢٦	٢٤٢	١٥٩	٩٢٩	٤٦	١.١١٩

الطباعة و النشر و الصناعات المتصلة بها	٤٢	٣.٢٦٩	٩٥٧	٢.٣١٢	١.٢٤٨	١.١٥٤	١.٣٢٥	٧١	٢.٥٥٠
تجديد الاطارات	١٤	٦٨٣	٣٦١	٣٢٢	١٤١	٧٨	٣١٥	٤	٣٩٧
الكيماويات ومنتجاتها	٢٨	٥.٣٠٧	٣.٤٨٥	١.٨٢٢	٦٩٥	٤٥٩	١.٧٠٥	٥٢	٢.٢١٦
منتجات الصلصال المستخدم في البناء	٦٨	١.٩٦٨	٦٢٧	١.٣٤١	٧٣٧	١٧٩	٧.٨٠١	٥	٧.٩٨٥
الاسمنت و المنتجات الاخرى المعدنية غير الفلزية	٢٩	٦.٥٢١	٢.٥٨٣	٣.٩٨٣	١.٠٣٢	٥٤٩	٤.١٨٦	٤٥	٤.٧٨٠
صناعة الحديد و الصلب الاساسية	٩	٤.١٢٢	٢.٢٢٢	١.٩٠٠	١.١٨٨	٥٩٢	٢.٩٥٩	٩	٣.٥٦٠
الصناعات المعدنية غير الحديدية الاساسية	٨	١٢٢.٢٦٤	٣٦.٤٥١	٨٥.٨١٣	٨.٠٤٠	٢.٦٨٨	١٢.٩٨٥	١	١٥٦٧٤
المنتجات الفلزية	١٢٤	٧.٣٦٠	٣.٥٦٣	٣.٧٩٧	٢.١٤٥	١.٣٤٥	٦.١١٤	٢١٢	٧.٦٧١
المعدات الكهربائية	١٠	١.٤٣١	٨٣٠	٦٠٢	٢٢٩	١٧٠	٥٢١	١	٦٩٢
تصليح السيارات و الدرجات الآلية	٢٢٧	٥.٤٣٣	٢.١٧٤	٣.٢٦٠	٢.٦٢٢	٢.٤١٨	٣.٩٢٧	٨٦	٦.٤٣١
معدات النقل الاخرى	١٧	٥.٤١٠	٢.٦٩١	٢.٧١٩	٢.٥٢٠	٢.٤٣٢	٤.٣٤٠	٥٩	٦.٨٣١

الصناعات التحويلية الأخرى	١٧	١.٥٠٠	٧٨٢	٧١٧	١٩٠	٨١	١.١٢٥	٨	١.٢١٤
مجموع الصناعات التحويلية و أعمال التصليح	١.٠٣٤	٢٢٧.٦٢٣	٩٧.٠٥٥	١٣٠.٥٦٨	٢٩.٣٨٨	١٦.١٩٥	١٠٤.٦٣٠	١.٠٠٣	١٢١.٨٢٨
مجموع الصناعات التحويلية باستثناء الصناعات الفلزية الاساسية غير الحديدية	١.٠٢٦	١٠٥.٦٠٥	٦٠.٦٠٥	٤٤.٧٥٥	٢١.٣٤٨	١٣.٥٠٧	٩١.٦٤٥	١.٠٠٢	١٠٦.١٥٤

(المصدر) الأمم المتحده: دراسة الحالة الاقتصادية في افريقيا منذ عام ١٩٥٠م (نيويورك: إدارة الشئون الاقتصادية و الاجتماعية، ١٩٥٩م)، ص ١٤٨

بلغ إنتاج القطن النسالة (متوسط فترة ١٩٥٥ – ١٩٥٦) في الاتحاد ١٠٠٠ طن و من غزل القطن ٣٧٠٠ طن[١]، و كان إنتاج النحاس (متوسط فترة ١٩٥٥ – ١٩٥٧) من المناجم في روديسيا الشمالية ٣٨٦٧ طن، و من الزنك ٢٩٠٠٠ طن[٢]. و كان انتاج روديسيا الجنوبية من الحديد الخام ٦١٠٠٠ كن، و من الحديد الزهر و السبائك ٥٩٠٠٠ طن[٣].

(١) الأمم المتحدة: دراسة الحالة الاقتصادية في أفريقيا منذ عام ١٩٥٩، مرجع سابق، ص ١٥٥.
(٢) نفس المرجع، ص ١٦٢.
(٣) نفس المرجع، ص ١٦٤.

جدول رقم (٣٠)

القيمة الاجمالية للانتاج الزراعي – التعديني – الصناعات التحويلية الأوروبية في روديسيا الجنوبية بين عامي (١٩٤٨ – ١٩٥٨)

بملايين الجنيهات الاسترليني

السنة	الزراعة	التعدين	الصناعات التحويلية
١٩٤٨	١٨.٦	٨.٩	٢٥.٩
١٩٤٩	١٩.١	١١.٣	٣١.١
١٩٥٠	٢٤.٦	١٣.٦	٤٢.٢
١٩٥١	٢١.٢	١٥.١	٥١.٠
١٩٥٢	٣١.١	٢٠.٢	٥٥.٦
١٩٥٣	٣٠.٢	١٩.٥	٦١.٩
١٩٥٤	٣٣.٥	١٨.٨	ـــ
١٩٥٥	٣٤.٨	٢٠.٥	٧٦.٢
١٩٥٦	٣٩.٩	٢٣.٣	٨٧.٢
١٩٥٧	٤١.٨	٢٥.٨	١٠٥.١
١٩٥٨	٤١.٨	٢٥.٣	ـــ

(Source) Tow, Leonard: op.cit, p. 4

ثالثاً- العمالة

تشهد المدن الكبرى ومناطق فرص العمل والمشاريع هجرة بأعداد كبيرة. و ترجع هجرة العمالة الأفريقية من الريف للمدن لعدة أسباب، أهمها، الحصول على فرص عمل للربح و ادخار النقود، لكن مع ظروف العمل السيئة التي يواجهها الأفارقة فور استلامهم العمل تتراجع إنتاجيتهم برغم ساعات العمل الطويلة التي يبذلونها[١].

معظم العمال الأفارقة في روديسيا يعانون من غلاء المعيشة في المدن و مناطق العمل، و مع تدني مرتبات و أجور الأفارقة و عدم كفايتها للمعيشة في المدن يضطر العمال لترك عائلاتهم في الريف مع القبيلة[٢].

ففي عام ١٩٥٦ ومع بداية إنشاء سد كاريبا وقع ٢٣٥٥ عامل أفريقي عقود للعمل في بناء السد على أن يتقاضوا ٣ جنيه شهرياً في ظل معاملة جيدة، وفور وصولهم كاريبا بدأ العمال في مراسلة ذويهم يشكون إليهم ظروف العمل هناك والتي وصفها أحد ممثلي المجلس التشريعي الفيدرالي (كليمينت كومبيكانو ***Clement Kumbikano***) بأنها مريعة و مقززة. بل وأعلن زميل له في المجلس التشريعي (ويلينجتون شيروا ***Wellington Chirwa***) أن هناك خطة لتقليص عدد سكان نياسالاند بإرغامهم على العمل تحت ظروف تتسم بالعبودية في مستنقعات الملاريا بنهر الزمبيزي. و على إثر تلك الظروف قام وفد من أعضاء المجلس

---

[1]) Gussman, Boris: Industrial Efficiency and the Urban African – Study of Conditions in Southern Rhodesia, (Journal of the International African Institute, Edinburgh University Press, Edinburgh, Vol. 23, No. 2, April 1953) P. 143.

[2]) Parkin, David: Town and Country in Central and Eastern Africa, International African Institute, Oxford, 1975, P. 115.

التشريعي من الأفارقة و مجموعة من زعماء نياسالاند بزيارة موقع العمل في كاريبا لمعاينة ما يحدث من هناك على أرض الواقع[١].

و بعد المعاينة تم كتابة تقرير مفصل بأحوال العمال و ظروف العمل هناك و ذلك في يوليو ١٩٥٦، و جاء في التقرير على لسان العمال الأفارقة العديد من الشكاوي، منها أنهم لا يحصلون على أي وجبة طعام منذ الساعة السابعة صباحاً و حتى السابعة مساءً بينما يحصل زملاؤهم الأوروبيون على وجبة غذاء ترسل إليهم. و في حالة إعطائهم طعاماً يكون عادة قذراً و غير مطهو جيداً و يقدم لهم في أكياس الأسمنت كما يقدم لهم في صورة عناصر رخيصة لا تحتوي على قيمة غذائية تذكر[٢]. و يحصل الموظفون الأفارقة - و هم أرقى معاملة نوعاً من العمال – على وجبة من اللحم كل يوم سبت أي مرة واحدة اسبوعياً[٣]. كما قدم العمال أيضاً شكاوي من ساعات العمل الإجباري و التي تصل إلى ٣٦ ساعة متواصلة دون أجر إضافي[٤].

و ليس عمال سد كاريبا الأفارقة هم الوحيدون الذين يعانون من العمل الإجباري دون أجر لساعات طويلة متواصلة بينما زميله الأوروبي لا يعاني مثله، ففي زراعة التبغ على سبيل المثال يبذل الأفريقي في روديسيا الشمالية ٢٣٠٠ ساعة عمل للأكر الواحد، و في روديسيا الجنوبية ١٦٠٠ ساعة عمل للأكر الواحد و هي ساعات طويلة مقارنة بنظرائهم الأوروبيين[٥].

---

[1]) Boeder, Robert B.: We Won't Die for Four Pence: Malawian Labour *and the Kariba Dam,* (٣ *(The Journal of Modern African Studies, Cambridge University Press, Vol. 15, No. 2, June 1977) P. 310.*

[2]) *Boeder, Robert B.: op.cit, P. 310.*

[3]) *Ibid., P. 311.*

[4]) *Idem.*

[5]) *Haviland, W. E.: The Use and Efficiency of African Labour in Tobacco Farming in Southern Rhodesia, (The Canadian Journal of*

أيضاً كانت هناك شكاوي بخصوص الإقامة و السكن في أكواخ بلا أسرة، حيث اضطر الكثيرون إلى بناء أسرة خشبية بأنفسهم أو النوم على الأرض المغطاه بالتراب و القذارة و في أحيان أخرى النوم في أكياس من الأسمنت[١].

أيضاً كان هناك حالة من عدم الرضا من قبل الوفد الزائر عن الحالة الصحية للعمال في كاريبا ومعاملتهم طبياً في ظل ظروف الجو الحار الرطب هناك وانتشار الملاريا، و ذكر التقرير أن العمال المرضى يرسلون على الفور للعمل فور تلقيهم العلاج في مستشفى تبعد ١٠٠ ميل عن موقع العمل و التي تعد أقرب مستشفى للموقع، كما لا يجوز لأي عامل الإبلاغ بتقرير مرض أثناء العمل.

كما أكد العمال على أن الشرطة هناك ترغمهم بالقوة على العمل الزائد عن الساعات الرسمية دون أي أجر زائد، بل و أنهم يشكون من استحالة ادخارهم لأي أموال في ظل وجود العديد من اللصوص، و عدم وجود مكتب بريد أو بنك يدخرون فيه النقود أو يرسلونها لعائلاتهم بدلاً من الاحتفاظ بها و تعرضها للسرقة[٢].

هذه الشكاوى لا تقتصر على إقليم معين داخل الاتحاد بل تطال الأقاليم الثلاثة للإتحاد، حيث عانى العمال الأفارقة من التعسف والاجحاف من قبل المستخدمين البيض على كافة الأصعدة، و كان في أحسن الأحوال يتم معالجة بعض المشاكل بشكل فردي و سطحي دون إجراء إصلاح جذري لهيكل العمل في الاتحاد، فالأفارقة يجبرهم هيكل

Economics and Political Science, The Canadian Journal of Economics and Political Science, Montreal, Vol. 20, No. 1, February 1954) P. 103.

[1]) Boeder, Robert B.: op.cit, P. 311.

[2]) Idem.

العمل على عدم الخروج من إطار خدمة المستخدمين البيض كخدم و ليسوا كعمال مؤهلين للعمل في مؤسسات و مصانع يملكها البيض.

إن مساعدة البيض للعمالة الأفريقية من تطوير لمهاراتهم وتدريبهم لهو أمر مفيد لكلا الطرفين. فالأفارقة سيتمكنون من جني أموال واكتساب مزيد من المهارات. و الأوروبيون سيحققون مزيد من الأرباح و توفير في الوقت و الفاقد من المواد الخام و هو ما يؤدي إلى رفع الإنتاجية[١].

نتيجة لكل ما سبق صدرت بعض التشريعات الخاصة بالعمال. أول تشريع صدر بخصوص تعويض العامل المصاب أثناء العمل وحقه في مقاضاة صاحب العمل كان في عام ١٩٢٢ وفي عام ١٩٤٨ تم اتخاذ قرار بإنشاء صندوق تأمين كتعويضات للعاملين. و في عام ١٩٥٩ أصبح ذلك الصندوق أكثر تنويعاً فلم يقتصر فقط على تعويضات الإصابة أثناء العمل و لكنه أصبح صندوق مكافآت تصرف للعامل عند زواجه أو إنجابه للأطفال، و أصبح قانون عام ١٩٥٩م من القوانين التي تعطى للأفريقي حقوقه كعامل و لأول مرة بموجبه يصبح للعامل الأفريقي معاش[٢].

وفق قانون الحد الأدنى للأجور وشروط التوظيف لعام ١٩٥٩ تم إنشاء لائحة استشارية للأجور كخطوة أولى تجاه إنشاء لائحة حديثة لآلية التفاوض من أجل الصناعة. هذه اللائحة تمثل الموظفين وأصحاب العمل معاً.

برغم الظروف المجحفة التي عاش فيها العمال الأفارقة خلال فترة الاتحاد ومعاناتهم المختلفة، إلا أن عدد العمال قد أخذ في الازدياد سنوياً

---

*1) Barber, William J.: The Political Economy of Central Africa's **Experiment with Inter – Racial Partnership, (The Canadian Journal of Economics and Political Science, Montreal: The Canadian Economics Association, Vol. 25, No. 3, August 1959) P. 335.***

*2) **Brelsford, W. V.: op.cit, P. 401 – 402.***

في معظم القطاعات رغم المشاكل المختلفة. فعلى سبيل المثال يوضح الجدول التالي تزايد أعداد العاملين في مجال التعدين في اتحاد وسط أفريقيا خلال خمس سنوات[1].

جدول رقم (٣١)

العمالة في مجال التعدين في اتحاد روديسيا ونياسالاند في الفترة ١٩٥٠ – ١٩٥٥

(بالآلاف)

	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥
العمالة	١٠٥.٩	١٠٩.٦	١١٢.٩	١١٤.٧	١١٤	١١٥.٧

(Source) T – 277/559, op.cit, p. 1

يوضح الجدول السابق زيادة أعداد العمالة في مجال التعدين في الاتحاد رغم ظروف العمل المجحفة التي كان العمال يمرون بها في الاتحاد.

جدول رقم(٣٢)

العمالة غير الأفريقية* والأفريقية في روديسيا الجنوبية من ١٩٣٦ – ١٩٦٣

(بالآلاف)

السنة	غير الأفارقة	الأفارقة	نسبة الأفارقة إلى غير الأفارقة
١٩٣٦	٢٦.٥٠٠	٢٥٤.٣٠٠	٩.٦
١٩٤١	٢٩.٥٠٠	٣٠٣.٣٠٠	١٠.٣
١٩٤٦	٣٥.٦٠٠	٣٧٦.٩٠٠	١٠.٦
١٩٥١	٦٣.٦٠٠	٥٣٠.٢٠٠	٨.٣
١٩٥٦	٨٢.٥٠٠	٦١٠.٠٠٠	٧.٤
١٩٦١	٨٨.٤٠٠	٦٢٨.٠٠٠	٧.١
١٩٦٢	٨٨.٥٠٠	٦١٦.٠٠٠	٦.٩
١٩٦٣	٨٨.٢٠٠	٦٠٨.٠٠٠	٦.٩

*غير الأفارقة هم الأوروبيون والآسيويون والملونون.

(Source) Rhodesian Perspective, op.cit, P. 93

---

[1]) *T – 277 – 559, op.cit, p. 1.*

يوضح الجدول السابق أعداد العمال الأفارقة وغير الأفارقة العاملين في روديسيا الجنوبية في الفترة من عام ١٩٣٦، أي قبل قيام الاتحاد. وحتى عام ١٩٦٣ وهي سنة حل الاتحاد. ونلاحظ منه التفاوت الكبير بين أعداد العمال الأفارقة وأعداد غير الأفارقة (أوروبيون، آسيويون، ملونون). وترجع الزيادة في أعداد العمالة الأفريقية الى رخص هذه العمالة بالمقارنة بنظرائها من غير الأفريقيين.

بالنسبة لأقاليم الاتحاد الثلاثة فقد بلغ مجموع القوى العاملة الوطنية التي تعمل بأجر حوالي ١.٠٩ مليون عامل حسب إحصاء عام ١٩٦٠، يعمل أغلبهم في قطاع الزراعة والغابات، وقد امتص هذا القطاع وحده حوالي ٣٤٪ من مجموع الأيدي العاملة الوطنية، يليه قطاع الخدمات ثم التصنيع ثم التعدين. أما بقية القوى العاملة فهي موزعة بين النقل و المواصلات و الكهرباء و الأعمال الصحية و البلدية بنسب صغيرة[١].

جدول رقم (٣٣)

العمالة من الأفارقة والأوروبيين في روديسيا حسب القطاع في الفترة ١٩٥٤ – ١٩٦٤ (بالآلاف)

القطاع	الأفارقة		الأوروبيون		نسبة الأفارقة للأوروبيين	
	١٩٥٤	١٩٦٤	١٩٥٤	١٩٦٤	١٩٥٤	١٩٦٤
الزراعة	٢١٨	٢٧١.١	١٠.٢	١١.٥	٢١.٤	٢٣.٧
التعدين	٦٢.٤	٤٠.٤	٢.٩	٢.٧	٢١.٥	١٥
التصنيع	٦٢.٥	٦٥.٨	١١	١٥	٥.٧	٤.٤
الإنشاءات	٥١	٢٨.٥	٧.٥	٤.٨	٦.٧	٥.٩

(١) شوقي محمود علي الخشاب: مرجع سابق، ص ٢٣٠.

التجارة	٢٥.٦	٣٣.٢	١٧.١	٢٤.٥	١.٥	١.٤
النقل	١٧.٣	٢٠.١	٧.٩	١٠.٩	٢.٢	١.٨
والطاقة	٤١.٦	٦٥.٦	١٤.٨	٢٤.٣	٢.٨	٢.٧
خدمات						
آخرى						
الإجمالي	٤٧٨.٤	٥٢٦.٧	٧١.٤	٩٣.٧	٦.٧	٥.٦

(Source) Rhodesian Perspective, op.cit, P. 97

يتضح من الجدول السابق الفرق الهائل بين عدد العاملين الأفارقة والأوروبيين في كل قطاعات الاقتصاد في الاتحاد برغم الأجور الزهيدة التي تعطى لهم. ويتضح أن أكبر عدد من هذه العمالة تعمل في قطاع الزراعة يليها التعدين والصناعة ثم البناء.

مجموع عدد العاملين في روديسيا الجنوبية على سبيل المثال، عام ١٩٥٦، ٦٨٢.٨٣٨. ويعتبر الأفارقة هم المجموعة الأكبر من هؤلاء العمال وعددهم ٦٠٩.٩٥٣ عامل أو حوالي ٨٨٪ من مجموع العاملين. وعدد العمال الأوروبيين حوالي ٧٨.٩١١ عامل أو ١١.٣٪. أما البقية وهي ٠.٧٪ فهي من الآسيويين و الملونين[1].

[1]) *Tow, Leonard: op.cit, p. 94.*

جدول رقم (٣٤)

قوة العمالة في الصناعات التحويلية – الزراعة – التعدين، في روديسيا الجنوبية بين عامي ١٩٣٨ – ١٩٥٧

السنه	الصناعات التحويلية	الزراعة	التعدين
١٩٣٨	١٧.٤٩٨	٩٦.٦٨٤	٩٠.٩٦٧
١٩٣٩	١٧.٨٢٠	٩٨.٣٤٧	٨٦.٧٨٢
١٩٤٠	٢٠,٦١٦	١٠٠.٥٩٦	٨٨.٦٣٥
١٩٤١	٢٢.٢٩٢	١٠٥.٦٧٥	٨٦.٥٥٩
١٩٤٢	٢٤.٣٠٧	١١٤.٦٣٠	٨٤.٢٧٤
١٩٤٣	٢٦.٠١٩	١١٨.٥٤٨	٨٠.٧٩٠
١٩٤٤	٢٨.٥٩٤	١٢٨.٠٦٧	٧٧.٣٩٠
١٩٤٥	٣٤.٢٥٦	١٣٥.٦٧٠	٧٣.٩٠١
١٩٤٦	٣٩.٤٢٦	١٤١.٢٣٧	٧٣.٠٧٧
١٩٤٧	٣٩.٧٤٢	١٥٣.٢٣٣	٧٢.٣١١
١٩٤٨	٤٦.٩٦٤	١٥٣.٣٩٢	٦٥.٧٣٦
١٩٤٩	٥٣.٦٧٥	١٧٢.٧١٧	٦٠.٨٨٢
١٩٥٠	٦١.٩٤٤	١٧٦.٣٧٢	٦١.٩٤٤
١٩٥١	٦٦.٦٢١	١٧٩.٢٥٦	٦٣.٢١٨
١٩٥٢	٦٧.٨٧٦	١٨٠.٩١١	٦٣.٦٧٤
١٩٥٣	٦٩.٦٤٢	١٨٥.٥٧٧	٦١.٥٨٦
١٩٥٤	—	١٩١.٩١٠	٥٩.١٢٩
١٩٥٥	٧٠.٥٣١	١٩٨.٠٥٥	٥٦.٦٦٠
١٩٥٦	٧٦.٥٥٩	٢٠٠.٣٧١	٥٧.٩١٧
١٩٥٧	٨٤.٩٣٣	٢٠١.٣٥٥	٥٨.٦٥١

(Source) Tow, Leonard: op.cit, p. 8

يوضح الجدول السابق حجم التغير الكبير في أعداد قوة العمالة في روديسيا الجنوبية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. حيث تضاعفت أعداد العمالة في الصناعات التحويلية بحوالي ٥ مرات، و زادت أعداد العاملين

بالزراعة حوالي ضعفين، و لكن حدث نقصان شديد في أعداد العمالة بالنسبة لقطاع التعدين بحوالي الثلث[١].

رابعاً- المستوى المعيشي ومستوى دخل الفرد

يؤلف الإنتاج المحلي المجموع الأساسي لكل الدخول الناشئة داخل إقليم معين، غير أن الدخل المكون في الاقتصاد المحلي قد يزيد نتيجة لورود دخل العاملين في الخارج إلى المقيمين. وعلى العكس من ذلك قد يهبط نتيجة لدفع دخل الى الأجانب لقاء خدمات العوامل التي يقدمها هؤلاء.

بشكل عام يمكن القول أن إيراد الأغلبية الساحقة من الأفارقة ضئيل جداً، و ذلك رغم افتقار التقديرات الى الدقة و ما تخفيه المتوسطات من فروق واسعة في مستويات الدخل، فإننا لو عوضنا النقص المحتمل في هذه التقديرات بزيادة الأرقام زيادة كبيرة فإن مستويات الدخل السائدة لن تبدو أعلى من ذلك بكثير[٢].

عند تحليل هيكل الدخل القومي يمكن النظر الى نواح رئيسية بعين الاعتبار:

١- بعض السمات الهيكلية للاقتصاد المحلي والتي تظهر في نمط توزيع الدخل

٢- توزيع الانتاج القومي بين القطاع العام والقطاع الخاص

٣- الفروق في المستويات السائدة للدخل الشخصي

٤- الدخل المعيشي والدخل النقدي.

---

[1]) *Tow, Leonard: op.cit, p. 8*

(٢) الأمم المتحدة: دراسة الحالة الاقتصادية في أفريقيا منذ عام ١٩٥٠، مرجع سابق، ص ١٧٠.

جدير بالذكر أن توزيع الدخول في اتحاد وسط أفريقيا يتسم بالتفاوت الكبير بين الأوروبيين والأفارقة، إذ بلغت النسبة عام ١٩٥٦ بين أجور الأوروبيين و أجور الأفارقة ١:٤٣ و هو فارق شاسع جداً. و تجدر الاشارة الى وجود فارق هام بين الدخل الأجري و الدخل الناشئ عن الزراعة التقليدية، هو أن الأول يكاد يكون كلة دخلاً نقدياً في حين أن جزءاً من الثاني يتألف من إنتاج معيشي، و الواقع أن الدافع الرئيسي لحركات النزوح من مناطق الزراعة التقليدية هو الحاجة إلى الدخل النقدي و هي حاجة لا يمكن سدها بأكملها في نطاق الزراعة التقليدية[١].

ثمة أهمية كبرى للتميز بين ذوي الدخل المرتفع من الأفارقة وغير الأفارقة على السواء، وبين ذوي الدخول المنخفضة ومعظمهم أفارقة، فضلاً عن التمييز بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد المعيشي. ولا شك أن انخفاض دخل أغلبية السكان يؤثر على رفاهيتهم تأثيراً مباشراً وهو أمر ملحوظ بشدة في الاتحاد بين الأفارقة، حيث بلغ مجموع الدخل الشخصي للأفارقة في الاتحاد عام ١٩٥٦م ٩٨ مليون جنيه استرليني. بينما غير الأفارقة ١٧٢ مليون جنيه استرليني، و بلغ مجموع الدخل الشخصي الفردي للأفارقة ٣٧ مليون جنيه استرليني، بينما غير الأفارقة ٦١١ مليون استرليني[٢]. والجدول التالي يدل على مدى تدني الأجور مثلاً في قطاع الزراعة:

---

(١) نفس المرجع، ص ١٧٤.

(٢) الأمم المتحدة: دراسة الحالة الاقتصادية في أفريقيا منذ عام ١٩٥٠، مرجع سابق، ص ١٧٥، ١٨٨.

جدول رقم (٣٥)
الدخول والمرتبات السنوية للأفارقة العاملين بالزراعة في الاتحاد
بين عامي ١٩٥٤ – ١٩٥٩

السنة	عدد العاملين	متوسط الكسب السنوي	الدخل السنوي
١٩٥٤	٣٢٠.٧٠٠	٣٨.٠٠٠	١٢.١٥٦
١٩٥٥	٣٢٥.٩٠٠	٤٠.٠٠٠	١٢.٩٥٥
١٩٥٦	٣٤٣.٧٠٠	٤٣.٠٠٠	١٤.٧٧٤
١٩٥٧	٣٤٢.٩٠٠	٤٥.٠٠٠	١٥.٢٧١
١٩٥٨	٣٤١.٨٠٠	٤٦.٠٠٠	١٥.٨٠٩
١٩٥٩	٣٥٧.٨٠٠	٤٨.٠٠٠	١٧.٢٤٤
المجموع	٢.٠٣٢.٨٠٠	٢٦٠.٠٠٠	٨٨.٢٠٩

(Source) Wanmali, Sudher and Zamchiya, Tonathan M. (editors): op.cit, p. 16

يتضح من الجدول السابق الزيادة الثابتة في عدد العمال الأفارقة العاملين في الزراعة رغم التدني الواضح في متوسط الكسب السنوي والدخل السنوي.

يمكن النظر لتأثير الاتحاد على مستوى دخل الفرد بشكل أكثر تحليلاً من المنظور الاقتصادي لاسيما اذا عرفنا أن دخل الفرد و بالتالي مستوى معيشته يتوقف على توزيع الدخل القومي بين أفراد الاتحاد و هو ما تقوم به الحكومة من تدخل لتوزيع الدخول سواء عن طريق الضرائب المباشره التي تصيب الدخل بشكل مباشر أو غير المباشرة أو عن طريق ما تقوم به من جهود للصرف على الخدمات الاجتماعية و المرافق العامة المختلفة بحيث يتحقق قدر من العدالة فيما يعود على أفراد المجتمع من دخل في صور متعددة[1].

(١) شوقي محمود علي الخشاب: مرجع سابق، ص ١٨٩.

جدول رقم (٣٦)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حسب المقاطعة في اتحاد وسط أفريقيا في الفترة ١٩٥٤ – ١٩٥٨

	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
روديسيا الجنوبية					
١ـ الناتج المحلي الاجمالي (بالمليون£)	١٦٨.٦	١٩٠.٥	٢١٦.٧	٢٤١.٢	٢٤٠.٦
٢ـ اجمالي السكان (بالآلاف)	٢.٤٢٠	٢.٥٢٠	٢.٦١٠	٢.٦٠٠	٢,٨٢٠
٣ـ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (£)	٧٠	٧٦	٨٣	٩٠	٨٥
٤ـ مرتبات و مهايا غير الأفارقة (مليون £)	٥٥.٦	٦٢.٨	٧٠.١	٧٩.٦	٨٥.٨
٥ـ عدد العمال (بالآلاف)	٦٦	٧١	٧٥	٨١	٨٦
٦ـ متوسط الادخار (بالجنية £)	٨٤١	٨٨٨	٩٣٦	٩٨٥	٩٩٥
٧ـ مرتبات ومهايا الأفارقة (مليون £)	٣١	٤٣.٤	٣٨.٨	٤٥.٢	٤٩.٥
٨ـ عدد العمالة (بالآلاف)	٥٤٥	٥٥٧	٥٩٧	٦١٥	٦١٧
٩ـ متوسط الادخار (بالجنية £)	٥٧	٦٢	٦٥	٧٤	٨٠
١٠ـ دخول المقيمين	١٧.٥	١٨.٧	٢٠.٨	٢١.٢	٢١.٦
١١ـ السكان المقيمين	١.٢٣٣	١.٢٧٢	١.٣٠٧	١.٣٤١	١.٣٨٠
١٢ـ دخل المقيم (للفرد)	١٤	١٥	١٦	١٦	١٦
روديسيا الشمالية					
١ـ الناتج المحلي الاجمالي (بالمليون £)	١٤٢.٨	١٧١.٨	١٨٧.١	١٥٧.٩	١٣٩.٠
٢ـ اجمالي السكان (بالآلاف)	٢.٠٧	٢.١٣	٢.١٨	٢.٢٤	٢.٣٣
٣ـ نصيب الفرد من الناتج الحلي الاجمالي (£)	٦٩	٨١	٨٦	٧٠	٦٠
٤ـ مرتبات و مهايا غير الأفارقة (مليون £)	٢٧.٦	٣٤.٣	٤٠.١	٤١.٣	٣٩.٥
٥ـ عدد العمال (بالآلاف)	٢٥	٢٧	٢٩	٣٢	٣١
٦ـ متوسط الادخار (بالجنية £)	١.٠٩٨	١.٢٧٤	١.٣٧٦	١.٣٠٣	١.٢٧٣
٧ـ مرتبات و مهايا الأفارقة (مليون £)	١٨.١	٢٢.٢	٢٤.٥	٢٧.٩	٢٦.٤
٨ـ عدد العمالة (بالآلاف)	٢٤٤	٢٦٠	٢٦٤	٢٧٨	٢٦٧
٩ـ متوسط الادخار (بالجنية £)	٧٤	٨٥	٩٣	١٠٠	٩٩
١٠ـ دخول المقيمين	١٧.٥	١٨.٧	٢٠.٩	٢١.٩	٢١.٨
١١ـ السكان المقيمين	١.٢١٧	١.٢٤٥	١.٢٧٨	١.٣١٤	١.٢٤٨
١٢ـ دخل المقيم (للفرد)	١٤	١٥	١٦	١٧	١٩

نياسالاند					
١ـ الناتج المحلي الاجمالي (بالمليون £)	٣٩.٢	٤٢.٢	٤٤.٩	٤٩.٥	٥١.٣
٢ـ اجمالي السكان (بالآلاف)	٢.٤٥	٢.٥٤	٢.٦	٢.٦٥	٢.٧٤
٣ـ نصيب الفرد من الناتج الحلي الاجمالي (£)	١٦	١٧	١٧	١٩	١٩
٤ـ مرتبات و مهايا غير الأفارقة (مليون £)	٣.٢	٣.٧	٤.٢	٤.٩	٥.٢
٥ـ عدد العمال (بالآلاف)	٤	٥	٥	٦	٦
٦ـ متوسط الادخار (بالجنية £)	٧٨٤	٧٩٣	٨٣٦	٨٨٨	٨٨٩
٧ـ مرتبات و مهايا الأفارقة (مليون £)	٤.٥	٥.٤	٦.٣	٧.٢	٨
٨ـ عدد العمالة (بالآلاف)	١٣٥	١٤٧	١٦١	١٧٢	١٧٤
٩ـ متوسط الادخار (بالجنية £)	٣٣	٣٧	٣٩	٤٢	٤٦
١٠ـ دخول المقيمين	٢٢.٠	٢٣.٦	٢٤.٨	٢٦.٩	٢٦.٦
١١ـ السكان المقيمين	١.٨٤٦	١.٨٩٢	١.٩٣٠	١.٩٦٩	٢.٠١٤١٣
١٢ـ دخل المقيم (للفرد)	١٢	١٢	١٣	١٤	
الاتحاد الفيدرالي					
١ـ الناتج المحلي الاجمالي (بالمليون £)	٢٥٠.٦	٤٠٤.٥	٤٤٨.٧	٤٤٨.٦	٤٣٠.٩
٢ـ اجمالي السكان (بالآلاف)	٦.٩٧٠	٧.١٩٠	٧.٣٩٠	٧.٥٨٠	٧,٨٩٠
٣ـ نصيب الفرد من الناتج الحلي الاجمالي (£)	٥٠	٥٥	٦١	٥٩	٥٥
٤ـ مرتبات و مهايا غير الأفارقة (مليون £)	٨٦.٤	١٠٠.٨	١١٤.٣	١٢٥.٨	١٣٠.٥
٥ـ عدد العمال (بالآلاف)	٩٦	١٠٢	١٠٩	١١٨	١٢٣
٦ـ متوسط الادخار (بالجنية £)	٩٠٥	٩٨٥	١.٠٤٩	١.٠٦٦	١.٠٦٠
٧ـ مرتبات و مهايا الأفارقة (مليون £)	٥٣.٦	٦٢.٠	٦٩.٠	٨٠.٢	٨٣.٩
٨ـ عدد العمالة (بالآلاف)	٩٢٤	٩٦٤	١.٠١٩	١.٠٦٥	١.٠٥٨
٩ـ متوسط الادخار (بالجنية £)	٥٨	٥٤	٦٨	٧٥	٦٩
١٠ـ دخول المقيمين	٥٧.٠	٦١.٠		٦٦.٠	٧٠.٠
١١ـ السكان المقيمين	٤.٢٩٦	٤.٤٠١		٤.٥١٥	٤.٧٤٢
١٢ـ دخل المقيم (للفرد)	١٣	١٤		١٥	١٥

(Source) Year of Decision: Rhodesia and Nyasaland in 1960, P. 268 – 269

يلاحظ من الجدول السابق التفاوت الشاسع بين المرتبات والمهايا بين الأفارقة وغير الأفارقة. ففي روديسيا الجنوبية كان إجمالي مرتبات ومهايا غير الأفريقيين عام ١٩٥٤ حوالي ٥٥.٦ مليون جنيه استرليني. بينما

كان إجمالي مرتبات ومهايا الأفارقة كانت ٣١ مليون استرليني، وظل هذا التفاوت مستمراً في عام ١٩٥٥ والذي كان اجمالي مرتبات غير الأفارقة فيها ٦٢.٨ مليونجنيه استرليني. بينما الأفارقة ٤٣.٤ مليون جنيه استرليني. واستمر هذا التفاوت في المرتبات بين غير الأفارقة والأفارقة طوال أعوام ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨ وهذا التفاوت كان في غير صالح الأفارقة.

لعل ما يلفت الانتباه هو الفارق الهائل بين عدد العمال الأفارقة وبين عدد عمال غير الأفارقة، حيث كما هو وارد في الجدول أن عدد العمالة في روديسيا الجنوبية عام ١٩٥٤ من غير الأفارقة كان ٦٦ ألف بينما من الأفارقة ٥٤٥ ألف. ويظهر بوضوح مستوى التدني الكبير في معيشة الأفارقة من كون إجمالي المرتبات ٣١ مليونجنيه استرليني موزع على ٥٤٥ ألف عامل أفريقي بينما يوزع ٥٥.٦ مليون جنيه استرليني على ٦٦ ألف عامل غير أفريقي.

وعلى سبيل المثال فإن حوالي ٢٩٣.٠٠٠ من أوروبيين وآسيويين وملونين، والذين يكونون ٤٪ من مجموع سكان الاتحاد عام ١٩٥٦، يحصلون على ٦٩٪ من دخول الاتحاد الخاصة ***Federal Personal Income***، أو حوالي ١٧٥.٨ مليونجنيه استرليني و هذا يقارب ٦٠٠جنيه استرليني لكل فرد. ومن ١٨٧.٧ مليون جنيه استرليني تقدم كمرتبات في الاتحاد عام ١٩٥٦، فإن ١١٣.١ مليونجنيه استرليني أو ٦٠٪ تقدم للأوروبيين والذين يشكلون ٩٪ من قوة العمالة. حيث يتقاضى ١٠٠.٣١٢ عامل أوروبي متوسط ١١٢٧جنيه استرليني كراتب عام ١٩٥٦، أما الأفارقة و الذين يكونون ٩٦٪ من السكان في المقاطعات الثلاث فيحصلون على مجموع دخل ٨٠ مليون جنيه استرليني أو ٣١٪ من المجموع الفيدرلي لنفس العام[1].

---

[1]) *Tow, Leonard: op.cit, p. 113.*

جدول رقم (٣٧)

توزيع الدخل الشخصي في الاتحاد عام ١٩٥٦

العرق	السكان كنسبة مئوية	الدخل الشخصي كنسبة مئوية	الدخل الشخصي للفرد الواحد
أفارقة	%٩٦	%٣١	£١١.٦
أوروبيين ملونين أسيويين	%٤	%٦٩	£٦٠٠

(Source) Tow, Leonard: op.cit, p. 114

نلاحظ من الجدول السابق التفاوت الهائل بين الدخل الشخصي للأفريقي و الأجنبي (أوروبي، آسيوي، ملون)، رغم تفوق الأفارقه في عدد السكان بنسبة كبيرة عن الأجانب كما هو موضح في الجدول.

جدول رقم (٣٨)

الأجور في الاتحاد عام ١٩٥٦

العرق	عدد المستفيدين من الأجور	مجموع الأجور	متوسط الأجر
أوروبيين	١٠٠.٤١٢	١١٣.١ مليون£	£١١٢٧
أفارقة	١.٠٣٧.٣٤٣		£٦٩.٦

(Source) Tow, Leonard: op.cit, p. 114

هذا الجدول يوضح عدم التوازن الشديد في توزيع الدخل في الاتحاد، وأن غالبية الأفارقة في الاتحاد يعيشون خارج الاقتصاد النقدي ***money economy***. ومعظم دخل الأفريقي البسيط الذي يحصل علية ينفق على الطعام والملابس.

جدول رقم (٣٩)

الدخل القومي و الانفاق في اتحاد وسط أفريقيا في الفترة ١٩٥٠ – ١٩٥٥ (بالمليون جنيه استرليني)

	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥
الدخل						
مرتبات و مهايا و أجور	٧٧.٢	٩٥.١	١١٤.١	١٣٤.٩	١٤٩.٧	١٧٠.٦
دخول من مشروعات	٢٦.٦	٢١.٧	٢٩.٨	٣٠.٥	٣٤.٥	٣٦.٢
دخول الشركات والممتلكات الأخرى	٥٢.٦	٧٤.٦	٧٦.٥	٨٣.٥	٩٢	١١٨.٦
صافي المخرجات المحلية في الاقتصاد النقدي	١٥٦.٤	١٩١.٤	٢٢٠.٤	٢٤٨.٩	٢٧٦.٢	٣٢٥.٤
صافي دخول مدفوعة بالخارج	٢٦-	٣٢.٥-	٣٠.٥-	٣٠.٢-	٢٩.٨-	٣٣.٣-
صافي الدخل القومي في الاقتصاد النقدي	١٣٠.٤	١٥٨.٩	١٨٩.٩	٢١٨.٧	٢٤٦.٤	٢٩٢.١
المخرجات المعيشية الأساسية	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧
الدخل القومي الصافي	١٤٧.٤	١٧٥.٩	٢٠٦.٩	٢٣٥.٧	٢٦٣.٤	٣٠٩.١
الانفاق						
الاستهلاك الخاص	٩٧.٢	١١٥.٢	١٣٨.٨	١٥٨.٨	١٧٦	١٩٥
انفاق المصالح الحكومية	١٨.٤	٢٠.٢	٢١.٨	٢٦.٢	٢٨	٣٠.٥
الاستثمار المحلي	٥٣.٢	٨٣.٧	٨١.٤	٧٠.٦	٧١	٩١.٨
الصادرات من						

السلع والخدمات و الدخل المحول من الخارج	١٠٠.٧	١٢٦	١٤٣.١	١٥١.٦	١٧٣.٧	٢٠٠.٢
واردات فيدرالية من السلع و الخدمات و الدخل المدفوع في الخارج	-١٣٣.٢ +٨،	-١٨٠.٥ +٣،	-١٩٠.١ +١.٩	-١٨١.٨ +١.٩	-١٨٧.٨ -٣.٦	-٢١٤.٤ +١.٢
تفاوت احصائي						
صافي الانفاق في الاقتصاد النقدي بأسعار السوق	١٣٧.١	١٦٤.٩	١٩٦.٩	٢٢٧.٣	٢٥٧.٣	٣٠٤.٣
ضرائب غير مباشرة (الصافي)	-٦.٧	-٦	-٧	-٨.٦	-١٠.٩	-١٢.٢
صافي الانفاق المحلي في الاقتصاد النقدي	١٣٠.٤	١٥٨.٩	١٨٩.٩	٢١٨.٧	٢٤٦.٤	٢٩٢.١
التفاوت في الاستهلاك	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧
صافي الانفاق المحلي	١٤٧.٤	١٧٥.٥	٢٠٦.٧	٢٣٥.٧	٢٦٣.٤	٣٠٩.١

(Source) T- 277/559, op.cit, p. 7

يظهر جلياً في الجدول السابق الزيادة المطردة في الدخل القومي الصافي منذ عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٥٥، حيث زاد الدخل القومي الصافي من ١٤٧.٤ مليون جنيه استرليني عام ١٩٥٠ ليصل الى ٣٠٩.١ مليون جنيه استرليني عام ١٩٥٥ ، كما زاد صافي الانفاق المحلي من ١٤٧.٤ مليون جنيه استرليني عام ١٩٥٠ الى ٣٠٩.١ مليون جنيه استرليني عام ١٩٥٥ ، بما يعني حدوث زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات طوال تلك الفترة.

الفصل الرابع
التأثير الاجتماعي والثقافي لاتحاد وسط أفريقيا على الأفارقة

اولاً- التأثير الاجتماعي

-التمييز العنصري ومجالاته

ثانياً- التأثير الثقافي

١- التعليم
٢- المسرح والآداب والفنون
٣- الوسائل الاعلامية (صحافة ، اذاعة ، تلفزيون)

التأثير الاجتماعي والثقافي لاتحاد وسط أفريقيا على الأفارقة

يتناول هذا الفصل التأثير الاجتماعي والثقافي للاتحاد على المنطقة. فنبدأ بالتحدث عن التفرقة العنصرية والتي كانت موجودة بشده في الاتحاد لأنها الاساس الاجتماعي القائم في اقاليم الاتحاد الثلاث. فيتناول بالشرح كيف طبق هذا النظام العنصري في كل نواحي الحياة وفي كل الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ثم نوضح تاريخ التفرقة العنصرية في بعض مناطق الاتحاد مثل روديسيا الجنوبية لما لها من تاريخ طويل من العنصرية الشديدة مع الأفارقة. ثم نتطرق لبعض القوانين العنصرية في روديسيا الجنوبية.

ثم نعرض لبعض التفرقة العنصرية في روديسيا الجنوبية في نواحي عديده، مثل، العمل الاجباري، الدخل، التعليم، المستشفيات، وسكنى الأفريقيين وسوء الوضع فيها، وفي النواحي الاقتصادية. وأيضاً عرضنا للتفرقة العنصرية في روديسيا الشمالية ونياسالاند.

في الجزء الثاني من الفصل انتقلنا الى التأثير الثقافي وبدأنا بالحديث عن التعليم، ونفقات الحكومة على تعليم كلا الطرفين (الاوروبيين والأفريقيين)، وعرض لأعداد المدارس لكلا الطرفين في الاتحاد. والتفرقة العنصرية الشديدة في نوعية التعليم وإلزاميته ونفقاته وأماكنه بين الطرفين. وأيضاً تم التطرق لبعض المشكلات التي يواجهها تعليم الأفريقيين في الاتحاد. ثم انشاء جامعة روديسيا ونياسالاند في الاتحاد.

وفي النهاية انتقلنا الي المسرح والآداب والفنون وتحدثنا عن بعض المؤسسات الأدبية الهامة الموجوده في الاتحاد. ثم الوسائل الاعلامية من صحافة (وأهم الصحف في الاتحاد)، وإذاعة وبدايتها والاذاعات الموجهة للأفارقة، ثم التليفزيون وبداياته في الاتحاد بين عامي ١٩٦٠ – ١٩٦١.

أولاً: التأثير الاجتماعي

- التمييز العنصري ومجالاته

اتخذ النظام غير الشرعي في روديسا وجميع مناطق الاتحاد خطوات لتطبيق سياسة الاضطهاد العنصري على غرار ما هو مطبق في جنوب أفريقيا. وينقسم السكان في هذه المناطق إلى فئات عنصرية تخضع لقوانين وقواعد مختلفة، ويجري تقسيم الأرض بالطريقة التي تكفل استمرار الفصل بين الأفريقيين وغير الأفريقيين. ويؤثر تطبيق هذه الخطوات على جميع نواحي الحياة تقريباً. وبينما ينص الدستور على الحماية ضد التمييز فإنه يتضمن قائمة طويلة جداً من الاستثناءات المسموح بها.

تعتبر الفرص المتاحة للأفريقيين للمشاركة في الحكومة المركزية محدودة للغاية، نظراً إلى أن حق الانتخاب يتأسس على شروط اقتصادية وتعليمية[١]. و تستهدف النصوص الخاصة التي تنطبق على الأفريقيين وحدهم تقييد حرية الرأي و التعبير و الإتصال و التجمع السلمي[٢].

كما أن حرية الأفريقيين في الانتقال واختيار مكان الإقامة مقيدة بنصوص خاصة. ويمارس الأفريقيون حياة محدودة للغاية إذ يجوز لرجال الشرطة أن يقتشوا مساكنهم بدون أمر، بالإضافة إلى تقييد حق الأفريقيين في الحرية الشخصية والأمن، نظراً إلى أن غالبية التشريعات المتصلة بالقبض والاعتقال وتحديد الإقامة تنطبق أساساً على الأفريقيين. ويقوم التمييز العنصري في المجال القانوني في شكل محاكم منفصلة للأفريقيين وآخري لغير الأفريقيين، وهيئة المحلفين تقتصر على الأوروبيين وحدهم.

---

(١) كما هو مذكور سابقاً في الفصل الأول عن شروط حق الانتخاب التي يجب أن تتوفر في الأفريقيين.

(٢) الأمم المتحدة: الإضطهاد والتمييز العنصري في أفريقيا الجنوبية (ملخص لتقرير المقرر الخاص الذي عينته لجنة حقوق الانسان) ص ١٠٩.

ينطبق نظام التمييز أيضاً في الميدان الاقتصادي. وهناك لوائح خاصة لتنظيم العمالة الأفريقية التي لا تزال متداولة كسلعة. ولا يتمتع الأفريقيين بحق اختيار مخدوميهم، ولا يجوز لهم أن يتركوا أعمالهم وإلا يتعرضون للعقوبة الجنائية. و من الأمثلة النموذجية للقيود المفروضة على الحرية الاقتصادية للأفريقيين، الرقابة على أسواق الماشية الأفريقية و فرض الضرائب على المنتجات الأفريقية[١].

في الميدان الاجتماعي أيضاً توجد القوانين والإجراءات القائمة على التمييز. حيث لا يحمي القانون الأطفال الأفريقيين دون السابعة بينما يحمي الأطفال الأوروبيين. كذلك لا يتمتع الأفريقيون بمعاشات التقاعد، بينما يتقاضى الآسيويون والأشخاص الملونون معاشات أقل من الأوروبيين. وتخضع المرافق العامة والمساكن لنظام الفصل العنصري. ويتسم التمييز العنصري في التعليم والتدريب بتطبيق نظام الفصل في التعليم على أساس العنصر واعتماد الإعانات المالية الكبيرة للتعليم الأوروبي، وتدعم ذلك سياسة جعل التعليم إلزامياً للأطفال الأوروبيين واختيارياً للأفريقيين.

إن أفضل وصف للظروف التي يعيش فيها الأفريقيون بالمقارنة بالأوروبيين أنها ظروف إستعباد وذلك طبقاً للتعريف العالمي لهذا التعبير كما أوردته الإتفاقية الدولية للرق لعام ١٩٢٦[٢].

بالنسبة لروديسيا الجنوبية حيث كانت التفرقة العنصرية على أشدها أكثر بكثير من روديسيا الشمالية، ونياسالاند، يجب أن نذكر أن المرسوم الذي مُنح لشركة جنوب أفريقيا البريطانية سنة ١٨٨٩، قد نص على احترام أديان الوطنين وعاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية وملكيتهم للأرض

---

(١) نفس المرجع، ص ١١٠.
(٢)

وغيرها من الحقوق الشخصية والمكتسبة. كما أن قانون الطوارئ الصادر عام ١٨٩٨ أعطت المندوب السامي البريطاني قوة خاصة لتنظيم استقرار الأفريقيين في الأرض للاحتفاظ بحقوقهم المكتسبة، ومنع الشركة من فرض إجراءات تشمل الأفريقيين وحدهم ولا تطبق على الأوروبيين، بدون موافقة الحكومة البريطانية.

أما بعد صدور دستور ١٩٢٣ فقد بدأت الأقلية الأوروبية الذي كان عددها في ذلك الوقت لا يزيد عن ٣٤.٠٠٠ – تسيطر على شئون الأفريقيين – الذي كان عددهم أكثر من ٨٠٠.٠٠٠. ومنذ البداية بدأت الحكومة في تنفيذ سياسة الفصل الاقليمي ***Territorial Segregation*** المتبعة في جنوب أفريقيا، ولذلك أصدرت قوانين تقسيم الأرض لسنة ١٩٣٠ والتي عُدلت في سنتي ١٩٤١، ١٩٥٠[١] ونصت على امتلاك كل من الأوروبيين و الأفريقيين مناطق منفصلة، كما نظمت تحركات الأفريقيين بواسطة نظام المرور ***Pass System*** شبيه بما هو متبع في جنوب أفريقيا و إن كان أقل عنفاً في تطبيقه.

كما نظم قانون سُكنى الوطنين في المدن ***Native Urban Locations Ordinance*** سنة ١٩٠٦ دخول الأفريقيين إلى مناطق المدن. و قد تأكد ذلك في قانون سُكنى و تسجيل الوطنين سنة ١٩٤٦ ***The and Registration Act Native (Urban Areas) Accommodation*** و الذي فرض على الأفريقيين نظاماً خاصاً في سكنى المدن[٢].

من أهم القوانين العنصرية في روديسيا الجنوبية:

---

(١) الأمم المتحدة: الإضطهاد والتمييز العنصري في أفريقيا الجنوبية، مرجع سابق، ص ص ١١٠- ١١١.

(٢) فؤاد محمد الصقار: التفرقة العنصرية في أفريقيا، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٦٢م، ص ص ١٥٤- ١٥٥.

١- قانون شئون السكان المحليين لعام ١٩٢٧ ***Native Affairs Act*** حيث يسمح هذا القانون لحكومة المستعمرين بأن تعتقل كل أفريقي ينتقد علناً جهازاً من أجهزة الدولة أو موظفاً أثناء ممارسته لوظيفته. ويفرض هذا القانون قيوداً شديدة على حرية انتقال الأفريقيين الذين لا يستطيعون أن ينتقلوا داخل البلاد دون تصريح الشرطة. وعلاوة على ذلك فإن هذا القانون يخول الحكومة أن تطرد الأسر الأفريقية من أراضيها، وأن تهدم منازلهم دون أن تكون الدولة ملزمة بدفع أي تعويض، والحكومة تقدر بملء حريتها ما إذا كان هذا الطرد هو لمصلحة الدولة أم لا.

٢- قانون تقسيم الأرض لسنة ١٩٣١ ***Land Appointment Act***، بموجب هذا القانون قسمت البلاد إلى مناطق أفريقية ومناطق أوروبية. و ليس للأفريقيين حق الإقامة في المناطق الأوروبية إن لم يكونوا مستخدمين عند الأوروبيين[1].

٣- قانون النظام العام لسنة ١٩٥٥ ***Public Order Act*** وهذا القانون استخدم بنوع خاص لمنع حركة عام ١٩٥٩ الوطنية*، وكان اسم هذه الحركة أنذاك المؤتمر الوطني الأفريقي ***African National Congress***.

٤- قانون المنظمات غير المشروعة لسنة ١٩٥٩ ***Unlawful Organization Act*** وهو يسمح لحكومة المستعمرين بأن تمنع بقرار إداري عادي كل منظمة سياسية وثقافية وتحجز على أموالها. وقد سن هذا القانون كي يمنع تشكيل الحركة الوطنية مجدداً تحت أي اسم أخر.

---

(١) فؤاد محمد الصقار: مرجع سابق، ص ١٥٥.
* سيتم ذكر هذه الحركة في الفصل الخامس.

٥- قانون التوقيف الوقائي لسنة ١٩٥٩ ***Preventive Detention*** والذي يسمح بأن توقف وقائياً أي عضو من أعضاء منظمة منحلة.

٦- قانون التشرد لعام ١٩٥٩ ***Vagincy Act*** ويعاقب هذا القانون بالحبس ويعتبر متشرداً كل شخص لا يثبت أن له عملاً ثابتاً أو وسائل عيش أخرى تراها السلطات كافية. و لنفرض أن الشرطة تريد توقيف مناضل أسود و ليس لديها ما يبرهن انتسابه لمنظمة منحلة أو ارتكابه مخالفة للقانون، في هذه الحالة توعز للأبيض الذي يستخدمه أن يفسخ عقد العمل معه و في الوقت الذي يترك فيه الأفريقي المزرعة تعتقله الشرطة و توقفه بتهمة التشرد[١].

من القوانين الأخرى قانون المجالس الأفريقية لعام ١٩٤٧، قانون تعليم الأفريقيين لعام ١٩٥٩، قانون للرقابة على شراء و بيع الماشية المملوكة للأفارقة، قانون لتنظيم تشغيل الأحداث الأفريقيين، قانون العمل الأفريقي، قانون توريد العمال الأفريقيين، قانون فلاحة الأرض الأفريقية، قانون التشريعات و المحاكم الأفريقية، قانون التنظيم و تحقيق الشخصية الأفريقي عام ١٩٥٨م، قانون إقامة و تسجيل الأفريقيين (المناطق الحضرية) لعام ١٩٥١، قانون الزواج الأفريقي[٢].

هناك بعض القوانين التي تتضمن نصوصاً على التفرقة ومنها: قانون تقسيم الأرض لعام ١٩٤١، قانون البلديات لعام ١٩٥٢ و الذي يبقي على الفصل في المرافق الأماكن العامة (مثل الأماكن المخصصة للطعام)، قانون الإجراءات الجنائية و الأدلة لعام ١٩٢٧، قانون حماية و تبني الأطفال لعام ١٩٣٧ و الذي يميز ضد الأطفال الأفريقيين، قانون معاشات التقاعد

---

(١) جان زجلر: مرجع سابق، ص ١٩٢.
(٢) الأمم المتحدة: الاضطهاد والتمييز العنصري في أفريقيا الجنوبية، مرجع سابق، ص ص ٨٢، ٨٣.

لعام ١٩٣٦ و الذي يميز ضد الأفريقيين من كبار السن، قانون التوقيف الصناعي لعام ١٩٦٠ والذي يسمح بإقامة فروع منفصلة للنقابات العمالية على أساس العنصر أو اللون أو العقيدة. قانون الرقابة الفيدرالية على السلع الذي يراقب توريد السلع و توزيعها على أساس الطبقات المختلفة للأشخاص، قانون الدفاع الفيدرالي الذي ينص على اختلافات في معاملة الجندي الأفريقي و الجندي الأوروبي، قانون التعليم الفيدرالي لعام ١٩٥٦ الذي ينص على إقامة مدارس منفصلة للأوروبيين و غير الأوروبيين[١].

مع أن كثيراً من هذه التشريعات قد وضعت في قالب لا يتسم بالتمييز ويسري تطبيقها على كل الأجناس، الا أنه نظراً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الدنيا للأفريقيين، فإنه في الواقع أن الأفريقيين يشكلون القسم الأكبر – و في بعض الحالات القسم الوحيد – من الشعب الذي خضع لهذه القواعد. و تعتبر الآثار العامة المترتبة على التفرقة في التشريع ضد غير الأوروبيين و خاصة الأفريقيين، غاية في الخطورة، و تترك بصماتها في المجالات المدنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية[٢].

ليس من حق الأفريقي المشاركة في الحكم أو أن مشاركته محدودة للغاية، وينطبق هذا الوضع على المستويات المحلية. و لا يستطيع الأفريقي أن ينتقل من مكان لأخر داخل البلاد بدون شهادة تسجيل من أحد مكاتب التسجيل و يحملونها في كل الأوقات[٣].

---

(١) الأمم المتحدة: الاضطهاد والتمييز العنصري في أفريقيا الجنوبية، مرجع سابق، ص ٨٣، ٨٤.
(٢) نفس المرجع، ٨٤.
(٣) نفس المرجع، ص ٩٥.

يتخذ العمل الإجباري في روديسيا الجنوبية أشكالاً مختلفة، إذ يجوز فرض عقوبة على الشخص مثل السجن مثلاً بغرض تأهيلهم أو تعليمهم. و هناك قانون للسجون ينص على فصل المساجين و تصنيفهم إلى درجات، و ذلك لتوفير الأسباب لتطبيق التفرقة العنصرية في المعاملة، و ينقسمون لأربع درجات حيث الأوروبيين في المرتبة الأولى يليهم الآسيوين و الملونين، ثم المساجين الأفريقيين و لكل مرتبة غذاء مختلف و ملابس مختلفة[١].

بالنسبة للدخل ففي عام ١٩٦٠ بلغ متوسط الدخل الإجمالي للفرد بما فيها الدخول العينية والمأكل والوقود والملبس والمسكن حوالي ٨٧ جنيه استرليني لكل فرد بينما بلغ متوسط الدخل لغير الأفريقيين ١.٢٠٩جنيه استرليني. و من أهم مظهر من مظاهر التميز في مجال الضمان الاجتماعي هو أن الأفريقيين لا يحق لهم الحصول على معاشات كبار السن على العكس من الأوروبيين و الآسيوين الذين يحصلون على المعاش[٢].

بالنسبة لسياسة التفرقة العنصرية في التعليم، ففي سنة ١٩٦٠ أنفقت الدولة ١٣.٥ مليون دولارعلى تعليم التلاميذ البيض البلغ عددهم ٤٠.٠٠٠، و لم تخصص إلا ٥.٤ مليون دولار لمدارس السود التي يرتادها ما يزيد على ٥٠٠.٠٠٠ تلميذ أفريقي[٣]. وتقوم الحكومة والجمعيات التبشيرية بالإشراف على تعليم الأوروبيين الذين يتعلمون إجبارياً وبالمجان في المدارس الابتدائية. كما أُلغيت رسوم الدراسة في المدارس الثانوية بالنسبة لهم في عام ١٩٥٣. أما بالنسبة للأفريقيين فتقوم الجمعيات التبشيرية بالتعليم الإبتدائي، مع مساعدة مادية قليلة من الحكومة. و التعليم للأفريقين

---

(١) نفس المرجع، ص ص ٩٩- ١٠١.
(٢) الأمم المتحدة: الاضطهاد والتمييز العنصري في أفريقيا الجنوبية، مرجع سابق، ص ١٠٦.
(٣) جان زجلر: مرجع سابق، ص ١٩٦.

اختياري، و التعليم الأعلى من الإبتدائي قليل جداً و كذلك التعليم الجامعي قليل حيث لا يزيد طلبة الجامعة الأفريقيين عن ٣٤ طالباً[١].

نجد الوضع نفسه فيما يخص المستشفيات، فهناك ٢٢٥.٠٠٠ أوروبي يتمتعون بـ ١١ مستشفى خاص لهم وحدهم. بينما لا يوجد للأفريقيين الذين يتجاوز عددهم ٣ مليون أفريقي الا ١٤ مستشفى[٢].

يعيش الأفريقيون في معازل خاصة بإستثناء ١٠٪ يعملون في خدمة المزارع الأوروبية والخدمات المنزلية للأوروبيين. وحوالي ١.٥ مليون أفريقي يعيشون في معازلهم الخاصة، أما الأوروبييون فيعيش حوالي ٧٠٪ منهم في المدن، ويعمل حوالي ٦٠٪ منهم بالخدمات والإدارة والأعمال المدنية. والأفريقيون هناك ممنوعون من شرب الخمر، ومن دخول فنادق الأوروبيين، لهم عربات خاصة في المواصلات العامة، لهم دور لهو خاصة. وحتى في المصالح والشركات لهم أبواب يخرجون منها، ودروات مياه مخصصة لهم.

حدث أن وفداً من الاتحاد العمالي وصل إلى سالسبوري في أثناء رحلة دراسية في أفريقية، و ذهب رؤساء اتحادات عمال روديسيا الجنوبية البيض لاستقبالهم في المطار و اكتشفوا أن أحد أعضاء الوفد كان زنجياً من الكونغو، و كان موقفاً عصيباً و حساساً، فقد تحدث المستقبلون البيض مع رئيس الوفد على انفراد و أفهموه أن العضو الأسود ينبغي أن يقيم في حي السود حيث لا يقبل أي فندق في المنطقة البيضاء إيواءه مع بقية الأعضاء، و كانت النتيجة أن رفض باقي أعضاء الوفد هذا الوضع المهين، و قبلوا جميعاً أن يقيموا مع العنصر الأبيض في الحي الأسود.

---

(١) فؤاد محمد الصقار: مرجع سابق، ص ١٦٠.
(٢) جان زجلر: المرجع السابق، ص ١٩٦.

علق أحد الصحفيين للبريطانين بعد زيادرته لروديسيا الجنوبية على الأوضاع هناك قائلاً، " أن الأسلوب الوحيد الذي قد يستطيع الأفريقي أن يتكلم به فناً من الفنون، أو صناعة من الصناعات، ويجب أن يرتكب جريمة تكفي للحكم عليه بعقوبة مدتها ٥ سنوات يقضيها في السجن حتى يتعلم هناك ما يريد من الفنون والصناعات "[١].

أيضا من التفرقة الواضحة التفرقه في النواحي الاقتصادية، فمثلاً كانت الضرائب غير متساوية، وكانت هناك ضرائب خاصة مفروضة على الأفريقيين وحدهم. وأعطت القوانين المجالس الحلية الأفريقية سلطة فرض ضرائب مباشرة ورسوماً إضافية على الأفارقة للإنفاق منها على المعازل الأفريقية.

أيضاً صدرت قوانين بتشغيل الأفريقيين في الأعمال الصناعية. فقد صدر قانون العمل الصناعي لعام ١٩٤٥ بخصوص عمل الأفريقيين في المدن، وفي الصناعات والأعمال المسموح لهم بالعمل فيها. وبناء على ذلك القانون حرم الأفريقيون من وصف "المستخدمين ***Employer***"، كما حددت أجور العمال الفنين وكلهم من الأوروبيين. ولم يعد أمام الأفريقيين إلا العمل كخدم في منازل هؤلاء الأوروبيين. و قد حرم عليهم تكوين نقابات لهم بعكس الأوروبيين لأنهم حسب القوانين لم يعترف بهم كمستخدمين أو كعمال[٢].

---

(١) محمد عبد الرحيم عنتر: التمييز العنصري في أفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص ص ٩٩- ١٠٠

(٢) نفس المرجع، ص ص ١٠١- ١٠٢.

و قد حدثت أزمة كبيرة بين الحكومة و نقابة الصحفيين في أوائل سنة ١٩٥٤ لأن هذه النقابة قد سمحت لصحفي أفريقي بالانتساب اليها، وطلبت الحكومة من النقابة طرد العضو و إلا سحبت ترخيصها[١].

كانت نفس هذه السياسة تمارس و لكن بشكل أقل في روديسيا الشمالية، فهناك حاجز لوني في المحلات التجارية و دور اللهو و الفنادق و المطاعم و لهم عربات خاص بالسكك الحديدية و السيارات و أبواب خاصة في مكاتب البريد[٢].

يعمل في حرفة التعدين في روديسيا الشمالية حوالي ٦٠٠٠ أوروبي، و٥٠.٠٠٠ أفريقي ولا يزيد أجر العامل الأفريقي عن ٧جنيه استرليني في الشهر، بينما متوسط أجر العامل الأوروبي ٢٠٠جنيه استرليني. و المبرر الذي كان يدعيه الأوروبيون لهذه المظاهر العديدة من التفرقة العنصريه، هو أن رجال القبائل الأفريقيين يحملون في دمهم جرثومة الملاريا[٣]!.

بعد إعلان الجمعية التشريعية في روديسا الشمالية أنها ترجو أن ينتهي التمثيل الحالي القائم على التمثيل العنصري و ترجو أن يكون لكل شخص خاضع للقانون في روديسيا الشمالية الحق في التطور و التقدم حسب مؤهلاته بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الأصل، و لم يرض هذا القرار المستوطنون في روديسيا الشمالية لان معنى ذلك أن تزداد مشاركة الأفريقين في إدارة شئون البلاد و هذا ما لا يرضاه الأوروبيون[٤].و كانت روديسيا الشمالية تعاني من نفس مشكلة الأرض الموجودة في

---

(١) عبد الرحيم عنبر، محمد: مرجع سابق، ص ص ١٠١- ١٠٢.
(٢) نفس المرجع، ص ١١٠.
(٣) نفس المرجع، ص ١١١.
(٤) فؤاد محمد الصقار: مرجع سابق، ص ١٦٧.

روديسيا الجنوبية، و كانت هذه الأرض ذات قيمة كبيرة للأوروبيين بسبب المعادن الموجودة بها[١].

تعتبر الناحية التعليمية بالنسبة للأفريقيين في روديسيا الشمالية والتي تقوم بها الجمعيات التبشيرية تقوم على نمط ما هو موجود في روديسيا الجنوبية. كذلك الخدمات الصحية المتأخرة، ويقدر أن حوالي نصف مساحة روديسيا الشمالية ليس بها مستشفيات أو عيادات أو مراكز صحية أو صيدليات. وتقوم الجمعيات التبشيرية ببعض الخدمات الصحية في الريف. وتقوم الشركات التعدينية بالخدمات الصحية في مناطق التعدين للأوروبيين و الأفريقيين الذيم يعملون بهذه الصناعة. باختصار تشبه التفرقة العنصرية في روديسيا الشمالية ما هو موجود في روديسيا الجنوبية، حيث إن الاختلاف في الدرجة فقط لا في النوع[٢].

قام الأفريقيون في روديسيا الشمالية بحركة سلمية عام ١٩٥٦ في كل مكان في روديسيا الشمالية، وهي محاولة لتحطيم التفرقه العنصرية فيها. وقد نظم هذه المظاهرات الزعيم الأفريقي "شيسلي" وهو من أكثر الزعماء احتراماً لدى الأوروبيين والأفريقيين على السواء. ودخلت المظاهرات السلمية إلى جميع المرافق العامة كمكاتب البريد و السكة الحديد و غيرها، و استخدمت الأماكن المخصصة للبيض، و قد أجبر الموظفون الأوروبيون على استقبالهم و الترحيب بهم و خدمتهم على مضض[٣].

أما الأفريقيون في نياسالاند فلا يسمح لهم بدخول نوادي الأوروبيين وفنادقهم، وغالباً ما ترفض المتاجر الأوروبية البيع للأفريقيين. وفي المدن الهامة هناك أحياء خاصة بالأفريقيين وأخرى خاصة بالأوروبيين.

---

(١) نفس المرجع، ص ١٦٩.
(٢) نفس المرجع ، ص ١٧٣.
(٣) محمد عبد الرحيم عنتر: مرجع سابق، ص ١١٢.

ويمنع الأفريقيون منعاً باتاً من سكنى مدن مثل بلانتير ***Blantyer***، لمبي ***Limbe***، فورت جونستون ***Fort Johnston***، وقد بنيت قرى أفريقية قريبة من هذه المدن. أما المدن الأخرى فتسمح الأفريقيين بسكناها لو كانوا على مستوى دخل معين[١].لا يسمح للأفريقيين بالبقاء خارج منازلهم بعد الساعة التاسعة مساءً. وتعاني نياسالاند من التفرقة في الأرض والضرائب والأجور. باختصار فإن التفرقه في نياسالاند كانت مثل روديسيا الجنوبية و الشمالية و لكن على نطاق أضيق[٢].

لقد فشل الاتحاد في تنفيذ الوعود الخاصة بإعطاء الأفارقة فرصاً متكافئة ومتساوية مع الأوروبيين، و كان هذا السبب الرئيسي لفشل الاتحاد خصوصاً بعد إعلان مبدأ المشاركة* و بقاء الفصل مستمراً في جميع أنحاء الاتحاد و خصوصاً في روديسيا الجنوبية.

ولقد صرحت صحيفة ***Bulawayo Chronicle*** أن الطبقة المتوسطة السوداء مازالت لا تستطيع أن تذهب إلى سينما البيض بسبب الفصل العنصري في أماكن الإقامة، وأن المحاضرين الأفارقة في الجامعة وزوجاتهم الهولنديين البيض لا يستطيعون قانونياً الإقامة في سالسبوري حيث مكان وظيفته. و قامت شركة طيران وسط أفريقيا ***Central African Airways*** وهي شركة النقل و الطيران الرسمية في الاتحاد، بتعديل رحلتها إلى سالسبوري حتى لا يضطر الركاب الأفارقة إلى قضاء الليل في سالسبوري، بسبب أن فندق جيمسون ***Jameson*** الوحيد الحاصل على

---

(١) فؤاد محمد الصقار: مرجع سابق، ص ١٧٦.
(٢) محمد عبد الرحيم عنتر: مرجع سابق، ص ١١٤.
* تم شرح مبدأ المشاركة الذي يقوم عليه الاتحاد بالتفصيل في الفصل الأول

رخصة بتعدد الأعراق، يستضيف فقط الضيوف الأفارقة الذين هم أصلاً من خارج الاتحاد[١]!.

ثانياً: التأثير الثقافي

١ – التعليم

أول مدرسة أُفتتحت في الروديسيتين افتتحت عام ١٨٥٩ في إنياتي *Inyati*، عن طريق بعثة لندن التبشيرية (*London Missionary Society*) بقيادة روبرت موفات، ولكن الزعيم لوبنجيولا لم يشجع الذهاب الى هذه المدرسة، وفي عام ١٨٩١ افتُتحت مدرسة أخرى.

في هذه الفترة كان تعليم الأوروبيين والأفريقيين من اختصاص البعثات التبشيرية، وفي عام ١٨٩٩ صدر أول مرسوم للتعليم في روديسيا الجنوبية. و صدر مرسوم أخر عام ١٩٠٣ و الذي يحدد أهداف التعليم الأفريقي، و هي تعليم حرف، تعليم الإنجليزية، التدريب على عادات الانضباط و النظافة[٢].

في سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى، لم يكن الأفارقة راغبين في التعلم (إلا عدد قليل منهم)، لأنهم لم يجدوا له أهمية في حياتهم، وقليل من الطلبة من وصل للمستوى الثالث (السنة الخامسة). و لكن بالتدريج تغير الموقف حيث أصبح الأفريقيون متحمسين للتعليم بعدما فهموا قيمته للحصول على أعمال في مناطق الأوروبيين، و حتى يحصلوا على مرتبات أعلى[٣].

---

[1]) Kavalski, Emilian and Zalkos, Magdalena (editors): op.cit, p. 56.
[2]) Franck, Tomas M.: op.cit, PP. 117 – 118.
[3]) Tindall, P. E. N.: op.cit, P. 230.

وفي سنوات ما بين الحربين، كانت هناك زيادة ثابتة في أعداد المدارس والدورات المتاحة. وقد ساهمت الحكومة في تعليم الأفارقة بنسب صغيرة من الأموال منذ البداية. ففي سنة ١٩٠١ كانت تدفع ١٣٣جنيه استرليني، وبحلول عام ١٩٣٠ وصل المبلغ ٢.٧٢٠جنيه استرليني، وعام ١٩٣٥ زاد الى ٤٨.٠٠٠جنيه استرليني. و بدأت الحكومة تلعب دوراً رئيسياً في الاتحاد، و بدأت ببناء المدارس و بحلول عام ١٩٥٣ و كانت هناك ١٦ مدرسة إبتدائية حكومية للأفارقة في مناطق الحضر[1].

جدول رقم (٤٠)

الايرادات والنفقات الحكومية على تعليم الأفارقة في نياسالاند و روديسيا الشمالية عام ١٩٥٠

المستعمرة	إيرادات الحكومة	النفقات السنوية على تعليم الأفارقة	نسبة الإنفاق على التعليم
نياسالاند	٣.٠٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	%٦.٦
روديسيا الشمالية	١٥.٦٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠	%٣.٢

(Source) F.Lungu, Gation: Educational policy – making in colonial Zambia: The case of higher education for African from 1924 – 1964,(The Journal of Negro history, Association for the study of African – American life and history, Vol. 78, No. 4, Autumn 1993) P. 228

[1]) *Ibid., P. 231 – 232.*

جدول رقم (٤١)

عدد مدارس البعثات، وقيم منح الحكومة لهذه المدارس في روديسيا الجنوبية

السنة	المنح لمدارس البعثات	عدد مدارس البعثات	عدد الطلبة
١٩٠١	£١٣٣	٣	٢٦٥
١٩١٠	£٢.٧٨٠	١١٥	٩.٨٧٣
١٩٢٠	£٩.٣٦٧	٧٥٠	٤٣.٠٩٢
١٩٣٠	£٤٨.٤٢٦	١.٤٢٢	١٠٧.١٢٢
١٩٤٠	£٧٢.٦٥٥	١.٣٩٢	١١١.٦٨٦
١٩٥٠	£٥٢٧.٠٨٨	٢.٢٣٢	٢٣٢.٦٨٩

(Source) Race and Nationalism, P. 118

بعد تأسيس الاتحاد كان من رأي الأوروبيين أن الأفارقة ليسوا متحضرين كفاية لإحداث التغيير في وضعهم، وأن اقتصاد البلاد لن يدعم ذلك، وكانت الفكرة لدى الأوروبيين أن هؤلاء المثقفين من الأفارقة سوف يتقدمون تدريجياً ليأخذوا مكان الأوروبيين، والزيادة في أعداد هؤلاء المثقفين الذين سيصبحون قادرين على كسب ٧٢٠جنيه استرليني في العام، وبذلك يكون هؤلاء الأشخاص مؤهلين لأن يكونوا أعضاء في البرلمان عن دائرة انتخابية متعددة العرقيات، وعند إثبات الجدارة يصلون إلى مناصب وزارية. و شرط اللون سوف يذوي و لذلك كانت تحذيرات و مخاوف الأوروبيين كبيرة[١].

---

[1]) Creighton, T. R. M.: The Anatomy of partnership, Faber and Faber, London, 1960, p. 164.

في عام ١٩٢١م فإن مساهمة روديسيا الجنوبية في تعليم الوطنيين كان حوالي ١٤.١٣٧جنيه استرليني فقط، و في عام ٥٧ – ١٩٥٨ فإن روديسيا الشمالية و روديسيا الجنوبية أنفقوا ٢٧٦.٠٠٠جنيه استرليني، و في نياسالاند عام ٥٦ – ١٩٥٧ ٢٠٦.٠٠٠جنيه استرليني[1].

جدول رقم (٤٢)

المدارس الحكومية في الاتحاد عام ١٩٥٨

نوع المدرسة	عدد المدارس			عدد الملتحقين		
	روديسيا الجنوبية	روديسيا الشمالية	نياسالاند	روديسيا الجنوبية	روديسيا الشمالية	نياسالاند
ابتدائية أوروبية	١٢٠	٤٤	٤	٢٨.٠٥١	١٠.٤٧٥	٨١٧
ابتدائية للأفارقة	١٦	١٥	١٨	٣.٢٧٩	١.٧١١	٢.٢٨٦
ثانوية أوروبية	٢٣	٩	١	١١.٩٤٧	٣.٣٠١	١٣٩
ثانوية أفريقية	٢	٠	٠	٦.٣	—	—
	١٦١	٦٨	٢٣	٤٤.٧٨٠	١٥.٤٨٧	٣.٢٤٢
	٢٥٢			٦٣.٥٠٩		

(Source) Hand book of the Federation of Rhodesia and Nyasaland, P. 479

في روديسيا الشمالية (في منطقة حزام النحاس) كان عدد السكان الأفريقيين حوالي ٧٠٠.٠٠٠، و في سنة ١٩٥٨ لم يكن هنك مدرسة ثانوية واحدة للوطنيين، و فقط ٢٠ طفلاً من هذه المناطق يمكن له الانضمام لمدرسة ثانوية في مكان آخر[2].

لكي يحصل الأفارقة على تعليم كامل يجب أن يناضلوا كثيراً، أما شركاؤهم البيض فهم لا يدفعون رسوماً دراسية من سن ٦ إلى ١٨. و

---

[1]) *Franck, Tomas M.: op.cit, P. 119.*
[2]) *Franck, Tomas M.: op.cit, P. 122.*

يوجد حوالي ١٠٠ مدرسة ابتدائية تخدم الأوروبيين في روديسيا الجنوبية، ٢٤ في روديسيا الشمالية و ٣ في نياسالاند[١].

بالنسبة لتعليم الأفارقة في روديسيا الجنوبية، فالمجموعة من سن ٧ حتى ١٥ سنه حوالي ٨٠٪ منهم في المدرسة وهذا بفضل البعثات التبشيرية والتي كانت تحت رقابة الحكومة. وفي عام ١٩٦٠ تسجل في المدارس حوالي ٥٠٥.٢٦٦ في ٢.٨٥٩ مدرسة، يعلمهم ١٣.٢٤٨ معلماً، بتكلفة قدرها ١١.٠٢٣.٦٠٠ دولار أمريكي، ولكن ٩٠٪ من هذا العدد تسجل تحت الصف الثامن وفقط القليل تمكنوا من بلوغ المرحلة الثانوية. في روديسيا الشمالية فبين عامي ٥٩ – ١٩٦٠ أنفقت الحكومة ٦.١٩٠.٦٩٩دولار أمريكي لتعليم ٢٤٥.٨١٦ طالباً يعلمهم ٥.٢٤٩ معلماً في ١.٥١٥ مدرسة. و كان تعليم الكبار و التعليم الفني هما الأفضل في الاتحاد، و كانت هناك أيضاً مدارس متاحة للمعاقين[٢].

ولقد أوضحت اليونسكو الأسس المبني عليها النظام التعليمي في روديسيا الجنوبية فقالت " أن التشريع والعرف يقومان على أساس المجتمع المزدوج، حيث يتم إعطاء البيض التعليم لتحضيرهم لشغل الوظائف المتوسطة والعليا في الحكومة، وهذا النوع من التعليم هو بجودة التعليم في أوروبا. ولكن في المقابل يعطي بعض الأفارقة فقط تعليماً أساسياً وغير مساو لتعليم الأوروبيين. حيث يساعدهم فقط أن يصبحوا عمالة متوسطة المهارة[٣].

---

[1]) Ibid., P. 124.
[2]) Parker, Franklen: Education in the Federation of Rhodesia and Nyasaland, (The Journal of Negro Education, Journal of Negro Education, Vol. 3, No. 3, Summer 1961) P. 291.
[3]) Gowlland-Debbas, Vera: op.cit, p. 53

من خلال تقسيم المسئوليات والصلاحيات بعد تكوين الاتحاد بين كل من الحكومة الفيدرالية وحكومات المستعمرات، أصبحت مسئولية تعليم غير الأفريقيين مسئولية الحكومة الفيدرالية، ولكن تعليم الأفريقيين بما فيها التعليم الثانوي هو من اختصاص حكومات المستعمرات. والارقام التالية توضح أعداد المسجلين في المدارس من كل من الأفريقيين وغير الأفريقيين. فبالنسبة لغير الأفريقين فقد تسجل في المدارس الابتدائية عام ١٩٦١ حوالي ٥٩.٠٠٠ طالب، و في المدارس الثانوية حوالي ٢٤.٠٠٠ طالب[1].أما بالنسبة للأفريقيين فالجدول التالي يوضحأ المسجلين في المدارس منهم:

جدول (٤٣)

أعداد الأفارقة المسجلين في المدارس بين عامي ١٩٥٧ - ١٩٦٠

	١٩٥٧	١٩٥٩	١٩٦٠
روديسيا الجنوبية مدارس ابتدائي مدارس ثانوي	٣٩٩.٠٠٠ (%٦٤) ٢.٥٦٢ (%١.٥)	٤٥٠.٠٠٠ (%٦٨) ٣.٣٠٠ (%١.٩)	٥٢٥.٠٠٠ (%٧٨) ٤.١٤٠ (%٢.٣)
روديسيا الشمالية مدارس ابتدائي مدارس ثانوي	٢٣١.٠٠٠ (%٤٥) ١.٦٠٠ (%١.١)	٢٦٥.٠٠٠ (%٤٩) ٢.١١١ (%١.٤)	٢٨٨.٠٠٠ (%٥٢) ٢.٦٠٢ (%١.٧)
نياسالاند مدارس ابتدائي مدارس ثانوي	٢٦٣.٠٠٠ (%٤٣) ٩١٩ (%٠.٥)	٢٧٠.٠٠٠ (%٤١) ١.١٨٩ (%٠.٧)	٢٨٥.٠٠٠ (%٤٣) ١.٥٠١ (%٠.٨)

(Source) UNESCO, Survey for UNESCO of the demands and training facilities for medium level Non – Technical personnel in the Federation of Rhodesia and Nyasaland, Paris, 25 January, 1962, p 5

[1]) UNESCO, Survey for UNESCO of the demands and training facilities for medium level Non – Technical personnel in the Federation of Rhodesia and Nyasaland, Paris, 25 January, 1962, p.4.

بالنسبة لنياسالاند، فلقد نشرت البعثات التبشيرية ثم لاحقاً الحكومة الإستعمارية التعليم الأساسي. ولكن حتى عام ١٩٤٠ لم يكن هناك أي مدرسة ثانوية في نياسالاند. و بحلول عام ١٩٥٩ كان هناك فقط ٤ مدارس ثانوية[١]. كان عدد المسجلين في مدارس نياسالاند من الأفريقيين ضعف عدد المسجلين في المستعمرتين الآخرتين خلال فترة الاتحاد. و كان يوجد ٢٠ مدرسة تُديرها الحكومة، و كانت هناك مدارس في المجتمعات الأفريقية و لكنها تُترك بدون مساعدات، و في عام ١٩٥٩ كان هناك ٢٩٦.٤٣١ طالباً في ٣.٣٥٩ مدرسة يعلمهم ٧.٠٦٤ معلماً بتكلفة قدرها ٣.٣١٠.١٧٧ دولار أمريكي[٢].

قدم الأوروبيون للأفارقة نظام الخمس سنوات كتعليم أساسي و كان هذا من أجل غرض معين، حيث إن الخمس سنوات ينتجون أعداداً كبيرة، ذوي مهارات متوسطة، من طبقات فقيرة، قادرين على الخدمة و لكن غير قادرين على المنافسة اقتصادياً و سياسياً مع الأوروبيين[٣].

في خلال فترة ٥ سنوات زادت النفقات على التعليم من ١.٣٧٦.٥٤٥جنيه استرليني الى ٣.٥٨٥.٩٢٧جنيه استرليني، وبحلول عام ١٩٥٧ تلقى التعليم الأفريقي حوالي ٤.٥٠٠.٠٠٠جنيه استرليني في رأس المال. وفي نفس الوقت زادت أيضاً نفقات الأوروبيين، ففي فترة ١٩٥١ – ١٩٥٥ وبينما زادت نفقات الأفريقيين حوالي ٢.٢٠٩.٣٨٢جنيه استرليني فإن

---

[1]) Kathryn, Morton: Aid and Dependence: British aid to Malawi, Taylor and Francis, Overseas development Institute, London, 1975, p. 14.

[2]) Parker, Franklen: Education of African in Southern Africa, Comparative Education Review (University of Chicago Press, Chicago, Vol. 3, No. 2, Oct. 1959) p, 292.

[3]) Creighton, T. R. M.: op.cit, P. 168.

الزيادة بالنسبة للأوروبيين وغير الأفريقيين زادت ٣.٠٩٦.١٧٥ جنيه استرليني.

هناك حوالي ٥٠.٠٠٠ طفل أوروبي و ٦٠٠٠ طفل آسيوي و ملون يدرسون في مدارس الحكومة الفيدرالية عام ١٩٥٥ – ١٩٥٦ بتكلفة حوالي ١٢٦جنيه استرليني للطالب الواحد، بينما حوالي ٨٠٠.٠٠٠ أفريقي في المدارس الحكومية بتكلفة ٦جنيه استرليني للطالب الواحد[١].

كانت تكلفة الطالب الأفريقي في المدارس الابتدائية والثانوية حوالي ٦£ في السنة، بينما الطالب الأوروبي تكلفته ١٢٦£ في السنة. وكان تعليم الأوروبيين في جميع المراحل مجاناً وعاماً للمرحلة الابتدائية والثانوية، ولكن تعليم الأفريقيين يقوم أساساً على الوكالات الخاصة ويتطلب دفع رسوم. و كانت الحكومة الفيدرالية على علم بهذا الأمر غير المتزن فصرحت و قالت " أن المال المقدم لتعليم الأفارقة يأتي أغلبه من أموال دافعي الضرائب الأوروبيين[٢]" "the money to provide African ***education comes almost entirely from the European tax*** payer"، و لكن الحقيقة كما وصفها أحد الأفارقة فقال "إن هذه الأموال لا تأتي جميعها من أموال دافعي الضرائب الأوروبيين، و لكن جزءاً صغيراً منها. و لكن ٦٠٪ من هذه الأموال تأتي من العمال الذين يحفرون لاستخراج النحاس، و الباقي من الصناعات الأخرى، و هؤلاء العمال أغلبهم أفارقة[٣].

---

[1]) Franck, Tomas M.: op.cit, P. 121.
[2]) Lungu, Gatian F.: op.cit, P. 223.
[3]) Lungu, Gatian F.: op.cit, P. 223.

في سنة ١٩٦٠ أنفقت الدولة ١٣.٥ مليون دولار على تعليم البيض البالغ عددهم ٤٠.٠٠٠، ولم يخصص إلا ٥.٤ مليون لتعليم الأفارقة الذي يبلغ عددهم في المدارس ٥٠٠.٠٠٠ طالب في السنة ذاتها. إن الأوروبيين يتلقون تعليما إلزامياً حتى سن الخامسة عشرة، و تبين الاحصاءات الرسمية ان من أصل ١١٤ الف طالب في الصف الأول يوجد فقط ٢٠٪ ينهون سنوات الدراسة الابتدائية، و ١٥٪ ينهون الدراسة الثانوية[1].

جدول رقم (٤٤)

نفقات الحكومة على التعليم لعام ١٩٥٩

		النفقات ١٩٥٩ – ١٩٦٠			النفقات للطالب الأفريقي		
	السكان الافريقيين	النفقات المتكررة	رأس المال	المجموع	النفقات المتكررة	رأس المال	المجموع
نياسالاند	٢.٧٢٠,٠٠٠	£٧٥٥.٤٤٧	£٢٢٥.٤٤٧	£٩٨١.٢١٤	£٠.٢٨	£٠.٠٨	£٠.٣٦
روديسيا الشمالية	٢.٢٥٠,٠٠٠	£٢.٢١٠,٩٦٤	£٥٥٦.٧٦٥	£٢.٧٦٧.٧٢٩	£٠.٩٨	£٠.٢٥	£١.٢٣
روديسيا الجنوبية	٢.٥٩٠,٠٠٠	£٢.٨٠٧.١٧٠		£٢.٨٠٧.١٧٠	——	——	£١.٠٨
كل المستعمرات	٧.٥٦٠.٠٠٠			£٦.٥٥٦.١١٣			£٠.٨٧

(Source) Year of Decision: Rhodesia and Nyasaland in 1960

(١) جان زجلر: مرجع سابق، ص ١٩٥.

جدول رقم (٤٥)

نفقات التعليم بالنسبة للأوروبيين وغير الأفريقيين

		النفقات عام ١٩٥٩ – ١٩٦٠			النفقات للطالب غير الأفريقي		
	السكان غير الأفريقيين	النفقات المتكررة	رأس المال	المجموع	النفقات المتكررة	رأس المال	المجموع
كل المستعمرات	أوروبيين ٢٩٢.٠٠٠ آخرون ٣٥.٠٠٠ مجموع ٣٢٦.٠٠٠	٦.٩٩٨.٠٠١ £	١.٥٨٤.٣٤١ £	٨.٥٨٢.٣٤٢ £	٢١.٤٠ £	٤.٨٤ £	٢٦.٢٤ £

(Source) Year of Decision: Rhodesia and Nyasaland in 1960, P,265

هناك بعض المشاكل التي واجهها تعليم الأفارقة في الاتحاد من أهمها:

١- ضعف التدريس: فإن البلاد لا تستطيع أن تحصل على تدريس جيد إلا إذا حصلت على مدارس جيدة، هذه المدارس لم يكن يعمل بها مدرسون مهرة. و جهود الجمعيات التبشيرية في تدريب المدرسين كانت بارزة، و لكن مساعدة الحكومة كانت متأخرة جداً في هذا المجال، و كانت قليلة[1]. كان عدد المدرسين غير المدربين في مناطق الاتحاد عام ١٩٣٤ ٩٤٪، ٧٠٪ عام ١٩٥٠[2]، وبعد جهود دامت ٦٠ عاماً وفي عام ١٩٥٨م فإن المدرسين غير المدربين الذين هم نصف عدد المدرسين البالغ عددهم ١٢.٠٠٠ مدرس حاصلين على ٨ سنوات أو أقل من التعليم. أما المدرسون المدربون

---

[1]) Parker, Franklin: African Development in Education in Southern Rhodesia (Ohio: Ohio State University Press, 1960) P. 107, 108.

[2]) Parker, Franklen: Education of African in Southern Africa, op.cit, P. 30

فهم حاصلون على ١٠ سنوات من التعليم[١]. وكان معدل الرواتب الشهرية للمعلم الأفريقي المدرب في عام ١٩٣٤ حوالي ٩.٥ دولار أمريكي، زادت إلى ١٤.١١ دولار أمريكي عام ١٩٤٥، ثم إلى ١٥.٤٠ دولار أمريكي عام ١٩٥٢[٢].

من أهم أسباب عدم وجود مدرسين مدربين هو عدم وجود الدعم المادي، وقلة عدد مؤسسات تدريب المدرسين، وسوء أحوال الخدمة. ولذلك فهناك عدد قليل من الأفارقة المتميزين صنعوا قوة تعليم فعالة لخدمة هؤلاء الناس.

٢- ضعف التمويل لإنشاء مؤسسات تستوعب أعداد المدرسين الكبيرة لإعدادهم ليكونوا كوادر جيدة للارتقاء بمستوى التعليم الأفريقي[٣].

بعد تأسيس الإتحاد تم تعيين لجنة من قبل المكتب الاستعماري للنظر في أمور التعليم العالي في مناطق الاتحاد، وكانت هذه اللجنة مقتنعة بفكرة الاتحاد متعدد الأعراق، وبالتالي إنشاء جامعة متعددة الأعراق. ورفضت اللجنة فكرة إنشاء مؤسستين واحده للبيض والآخرى للأفارقة، والسبب لهذا الرفض هو أن تنفيذ هذه الفكرة من الممكن أن يحدث اختلالات لمنظومة تعدد الاعراق في هذه السياسة الجديدة. و كانت هناك

---

[1]) Parker, Frankline: African Development in Education in Southern Africa, op.cit, P. 107 – 108.

[2]) Parker, Franklen: Education of African in Southern Africa, op.cit, P. 30

[3]) Parker, Franklen: Education of African in Southern Africa, op.cit, P. 30.

حملة في روديسيا الجنوبية منذ عام ١٩٤٣ من قبل البيض على إنشاء جامعة للبيض فقط[١].

أُسست كلية لتدريب المدرسين في بولاوايو عام ١٩٥٦ و هي من أجل الأوروبيين و الآسيوين و الملونين و هي تتبع جامعة روديسيا و نياسالاند *University College of Rhodesia and Nyasaland*[٢]. وتقع هذه الجامعة في سالسبوري، وتأسست عام ١٩٥٧. وهذه الجامعة تتضمن كليتين، كلية الآداب وتتضمن أقسام دراسات أفريقية، دراسات كلاسيكية (يونانية ولاتينية)، اقتصاد، تعليم، انجليزي، تاريخ، لغات حديثة (فرنسي – برتغالي). و الكلية الآخرى كلية العلوم و أقسامها الزراعة، علم النبات، الكيمياء، الفيزياء، علم الحيوان، رياضيات[٣].

قامت الجامعة على مبدأ تعدد الأعراق، و تقع مسئوليتها على عاتق الحكومة الفيدرالية[٤]. في عام ١٩٥٧ كان مجموع الطلاب في الجامعة ٦٨ طالباً، ٨ فقط منهم أفارقة. وفي عام ١٩٦٢ كان عدد الطلاب ٣٣٠، منهم ٢٤١ طالباً أوروبي، ٧٤ طالب أفريقياً، ٨ طلاب آسيويين، ٧ طلاب ملونين. هذا وكان عدد السكان الأفريقيين في هذه الفترة يمثل حوالي ٩٦.٥٪ من مجموع سكان الاتحاد![٥].

كان الوضع في الجامعة فيه صعوبة في تقبل تعدد العرقيات، حيث كانت قاعات الانتظار مقسمة عرقياً، وهذا الفصل امتد إلى قاعات

---

[1]) Parker, Franklen: African Development in Education in Southern Rhodesia: op.cit, pp. 107-108.
[2]) Brown, Gordon A. & F.R.G.S. and Hist. S., F. R.: The year book and Guide to Southern Africa, Robert Hale LTD., London, 1963, P.245
[3]) Bresford, W.V., op.cit, P. 481
[4]) Lungu, Gatian F.: op.cit, P. 222.
[5]) Ibid., P. 223.

المحاضرات و قاعات الطعام حيث يجلس الأفريقي و يأكل على طاولات منفصلة. أما الأساتذه الأفريقيون في الجامعة فهم قليلون و مهملون، مسموح لهم بالتواجد داخل الحرم الجامعي فقط أثناء ساعات العمل الخاصة بهم فقط، و لكن عدا ذلك يجب أن يعودوا إلى المعازل أو مناطق سكنى الوطنيين[١].

٢- المسرح والآداب والفنون

كان يوجد في الاتحاد العديد من المؤسسات الأدبية الهامة، ومن أهم هذه المؤسسات:

١- المجلس الوطني للفنون في روديسيا الجنوبية ***National Arts Council of Southern Rhodesia***، والذي أنشئ عام ١٩٤٨م، وله فروع في جميع أنحاء المستعمرة. وكانت مهمة هذا المركز هو تنمية كل أنواع الآداب، والتعاون مع مؤسسات ثقافية مختلفة. وهذا المركز على اتصال مع مجالس الفنون في بريطانيا ***Arts Council in Great Britain***، وهناك مؤسسات أخرى تخدم وتشجع وتساعد في المجالات الثقافية.

٢- معهد الفنون الحليفة الروديسي ***Rhodesian Institute of Allied Arts***، و قد أنشئ هذا المركز قبل قيام الاتحاد بحوالي ٤٠ عاماً و هو يقوم بدور قيادي في تشجيع و تنمية الثقافة و الأداب في روديسيا الجنوبية و خلال الاتحاد بكامله[٢].

لقد كان نمو حركة مسرح الهواه بين المستوطنين الأوروبيين في روديسيا الشمالية خلال خمسينات القرن العشرين، كان مذهلاً. ولقد كان

---

[1]) Ibid, P. 224
[2]) Brelsford, W. V.: op.cit, P. 539

هناك مجموعات مزدهرة في هذا المجال حتى في أصغر القرى، بينما المجتمعات الكبيرة تملك المسارح الكبيرة بها. ولقد كان المحفز لكل هذه النشاطات هي جمعيات الدراما في روديسيا الشمالية ***Northern Rhodesia Drama Association of Societies***، والذي أنشئ عام ١٩٥١. ومعظم التمويل لهذه المجموعات كانت من خلال لجنة حكومة روديسيا الشمالية الثقافية والرياضية.

كان يوجد مسارح في كيتوي ***Kitwe***، لوساكا، وتقام عليها مسرحيات درامية ومسرحيات غنائية كل شهر. و يوجد العديد من المسارح الأخرى في العديد من المناطق[١]. وتم إنشاء اتحاد المسارح الفيدرالية ***Federal Theatre League*** ليكون الكيان الشامل للمسرح في الاتحاد، ولكي يساعد ويشجع على تنمية هذا النوع من الفن.

بالنسبة للمسرح في نياسالاند، ففي خلال الاتحاد لم يكن هناك مؤسسة رسمية أو متخصصة للمسرح، ولكن كان يوجد برامج متعددة تقدم في الجزء الجنوبي والأوسط في نياسالاند، وهذه البرامج عالية الجودة، وكانوا يأخذون النصيحة من مجموعة محترفة من الأشخاص والذين يصلون الى البلاد من وقت لأخر. وبعض من هؤلاء الهواه يذهبون إلى المملكة المتحدة ليحصاوا على دورات متخصصة في علم الانتاج أو التمثيل في مدارس الدراما، وأيضاً يواظبون على حضور المسرحيات في لندن خلال تواجدهم هناك. ومن المسارح الهامة فيها مسرح زومبا والذي كان يقدم ٣ مسرحيات في العام، ومسرح لمبي والتي تعرض أيضاً٣ مسرحيات في العام. و كانت هناك لجان لمثلي المسارح و الدراما في نياسالاند[٢].

---

[1]) Ibid., P. 541
[2]) Brelsford, W. V.: op.cit, P. 542.

تم تشريع كلية الموسيقى الروديسية *The Rhodesian College of Music* عام ١٩٤٨، وأعيد تنظيمها عن طريق قسم التعليم الفيدرالي *The Federal Department of Education*، والتي تأسست كمؤسسة عامة غير هادفة للربح. كان بها ٣٠٠ طالب يتلقون كل أنواع الموسيقى. وتقدم هذه الكلية دورات تدريب للمدرسين من الطلبة لتدريبهم على أن يصبحوا مدرسين محترفين.

يوجد أيضاً في نياسالاند أكاديمية الموسيقى الروديسية *Rhodesian Academy of Music* التي انشئت عام ١٩٣٨ في بولاوايو. وكانت في البداية عبارة عن مجموعة من المدرسين تجمعوا وأنشأوا مدرسة الموسيقى في بولاوايو *Bulawayo School of Music*، و من هذه الانطلاقة البسيطة قامت الاكاديمية. و هي تقدم دراسات في كل أنواع الموسيقى، و للطلبة من كل المستويات[١].

أما عن الموسيقى في روديسيا الشمالية، فلقد كانت أضعف نوع من الآداب. وكانت تعاني من الأوضاع الاقتصادية في روديسيا الشمالية. ونوادي الموسيقى الأوروبية كانت موجودة في المدن الكبرى. و أيضاً كان يوجد منظمة وطنية تدعى *Northern Rhodesia Music Association* من أجل دعم هذا النوع من الفنون[٢].

٣- الوسائل الإعلامية (صحافة، إذاعة، تليفزيون)

بالنسبة **للصحف**، فيوجد ٥ صحف أساسية ورسمية في الاتحاد وهي *The Northern News* وهي جريدة يومية. *The Central African*

---

[1]) *Ibid., P. 543.*
[2]) *Ibid., P. 545.*

Post و تنشر ٣ مرات أسبوعياً. *The Livingston Mail* جريدة أسبوعية. *The Broken Hill Observer* و هي أيضاً جريدة أسبوعية. *The African Mail* و هي جريدة أسبوعية.

معظم الصحف في روديسيا الجنوبية تنشر أيضاً في روديسيا الشمالية. أما الصحف والمجلات الأفريقية والتي تنشر بالإنجليزية ولهجات عامية متنوعة هي: *Nshila* نصف شهرية. *South – Western Star* و هي تنشر بلغات التونجا و اللوزي. *Lyashi* و تنشر بلغات البمبا و النكاناو النيانجا. وجميع هذه الصحف انتجت بواسطة قسم المعلومات *Information Department*. أما *The Government Gazette* فهي تنشر أسبوعياً عن طريق المطبعة الحكومية. ويوجد مجلات متنوعة أخرى تنشر شهرياً عن طريق مناجم النحاس ونقابات التعدين. ويوجد صحيفة *Progress* وهي صحيفة شهرية صادرة عن غرف التجارة في روديسيا ونياسالاند. و هناك أيضاً مجلات كنسية عديدة[1].

يعتبر عام ١٩٤٤ هو العام الذي بدأت فية الصحف الوطنية في روديسيا الشمالية. وهو العام الذي بدأت فية صحافة البانتو في روديسيا الجنوبية *The Bantu Press in Southern Rhodesia Subsidiary*. ولقد أطلقت الصحافة الأفريقية *The Bantu Mirror* والتي كانت تنشر في روديسيا الشمالية.

عام ١٩٤٤ هو أيضاً العام الذي بدأ فيه سير روي ولينسكي صحيفة *The Northern News* في ندولا في حزام النحاس. وكقائد لغير الموظفين في المجلس التشريعي فلقد كان ولينسكي طموحاً و ماهراً و فطناً بما فيه الكفاية حتى يقدر قيمة و قوة الصحف كأداة أو كجهاز سياسي. حيث

---

[1]) *Brown, Gordon A. & F. R. G. S. and Hist. S., F. R.: op.cit, P. 285.*

استخدم *The Northern News* لخدمته في حملته من أجل الادماج مع روديسيا الجنوبية كخطوة أولى من أجل الاستقلال الأبيض في وسط أفريقيا[١].

في عام ١٩٤٨ نشرت أول صحيفة في لوساكا كان اسمها *The Central African Post* وكانت جريدة مملوكة للدكتور الكسندر سكوت *Dr. Alexander Scott*. وفي البداية ساندت هذه الصحيفة فكرة الاتحاد الفيدرالي مع روديسيا الجنوبية، ولكن سكوت لم يكن معجباً بولينسكي، وهذا التنافس وعدم الاعجاب من جهة، وتصاعد موجة المعارضة للاتحاد من جهة أخرى جعلته معارضاً أكثر و أكثر لأفكار ولينسكي لانهاء الاتحاد. ولذلك حين بدأت الصحيفة كصوت حيوي لأصوات وأراء الوطنين، كان ينظر إليها من جانب قادة الحركات الوطنية بوصفها صديقاً وحليفاً قيماً.

في هذه الأثناء أقيمت إمبراطوريه *Argus* للصحافة في روديسيا الشمالية. و في عام ١٩٥١ اشترت *The Northern News* من ولينسكي و خلال عامين حولتها إلى جريدة يومية تبيع أكثر من ٢٠.٠٠٠ نسخة في اليوم[٢].

في عام ١٩٥٩ أسس دكتور سكوت جريدة يومية هي *The African Times* لأنه كان يريد بلوغ القراء الأفارقة كما بلغ الليبرالين البيض خلال السنوات الخمس الماضية من سنوات الاتحاد. و كانت هذه الجريدة مناضلة من أجل سبب واضح و معين[٣].

---

[1]) Ainslie, Rosalynde: The Press on Africa: Communications Past and Present, Walker and Company, New York, 1967, P. 93.
[2]) Ainslie, Rosalynd: op.cit, p. 94.
[3]) Ibid., P. 95.

كان هناك جريدة تسمى ***The Central Africa Examiner*** وكانت هذه الجريدة لمناصرة الاتحاد، مع تمويل من شركة روديسيان سيلكش ترست. و كانت جريدة نصف شهرية و كان لها صلة مع ***Economist*** في لندن[١].

تعتبر جريدة ***The Central African Daily News*** هي الإصدار الأساسي من الصحف الأفريقية. في لوساكا يوجد ***African Mail*** المستقلة وتنشر أسبوعياً. وكان في نياسالاند أيضاً اصدارات مستقلة وإن كان بعدد نسخ أقل، وعلى الرغم من أن صدورها في البداية كان مضاداً لتوجهات ملاوي. وفي عام ١٩٦٢ قام الحزب الملاوي بإصدار صحيفة. قبل إصدار الصحف الخاصة بكل حزب كان عليهم الاكتفاء بالتواجد في الصحف الأوروبية الأخرى و التي كانت تصدر باللغة الأنجليزية و بعدة لغات محلية أخرى[٢].

وبعد بداية الحركة الوطنية في مناطق الاتحاد، نشط ممثلو حركات التحرير خارج الاتحاد. حيث أصدروا العديد من الدوريات من القاهرة، منها نشرة ***Zimbabwe News*** على شكل صحيفة تصدر في فترات غير منتظمة كل شهر على الأقل من مايو ١٩٦٢. و كانت ترسل نسخاً منها إلى الداخل[٣]

حتى قامت حكومة الاتحاد بحظر دخولها في سبتمبر ١٩٦٢. كما أصدر مكتب القاهرة دورية مطبوعة أخرى تحت عنوان ***Zimbabwe Review***[٤].

---

[1]) ***Carter, Gwendolen M.: op.cit, P. 411.***

[2]) ***Ibid., P. 410.***

(٣) أحمد يوسف القرعي: ثورة ٢٣ يوليو وتصفية الاستعمار في أفريقيا (١٩٥٢ – ١٩٦٧)، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، يوليو ١٩٧٨، ص ١٧٦.

(٤) أحمد يوسف القرعي: مرجع سابق، ص ١٧٦.

بالنسبة **للإذاعة** في الاتحاد، فلقد بدأت الإذاعة للأفارقة في روديسيا الشمالية عام ١٩٤١، عندما أقيمت محطة حكومية صغيرة في لوساكا لتبقي الأفارقة على اطلاع على التقدم خلال فترة الحرب. وقد أدار هذه المحطة شخص يدعى هاري فرانكلين (مدير المعلومات). بعد الحرب اقترح فرانكلين تحويل محطة لوساكا لأن تذيع للأفارقة فقط في روديسيا الشمالية، وروديسيا الجنوبية، ونياسالاند. وتستخدم كنوع من التعليم، ولكي تلعب دوراً كبيراً في ترقية الأفارقة. و المساعدة المالية من أجل[١] أجهزة الارسال و الاستديو كانت من الحكومة البريطانية في لندن. واستطاع فرانكلين ان يجد شركة تصنع بطاريات رخيصة من أجل أن يستطيع الأفارقة شراءها.

في عام ١٩٥١ ومع تزايد ضغط المستعمرين الأوروبيين وخصوصاً في روديسيا الجنوبية لجمع المستعمرات الثلاث في اتحاد سياسي، كان لهذا تأثير على إذاعة الأفارقة. ولقد كانت هناك رغبة من قبل الحكومة في أن يصبح للإذاعة دور في هذه الظروف عن طريق عرض وشرح الأمر للأفريقيين حتى يقبلوا الاتحاد. و لقد شرح بيتر فرانكلين كيف التزمت محطة لوساكا الاذاعية في بداية حملة الاتحاد بذلك، و محاولة توفير الإجابات على أسئلة المستمعين عن الاتحاد[٢].

مع بداية تكوين الاتحاد كانت الإذاعة تحتاج إلى إعادة ترتيب، ففي روديسيا الشمالية كانت الإذاعة مسئولية قسم المعلومات ***Information Department***، وفي روديسيا الجنوبية كانت الإذاعة الافريقية مسئولية سكرتير الشئون المحلية، أما الإذاعة الأوروبية بها فكانت مسئولية قسم

---

[1]) Powdermaker, Hortense: Copper Town: Changing Africa, Harper & Row, New York, 1962, P. 231.

[2]) Armour, Charles: The BBC and the development of Broadcasting in British colonial Africa 1946 – 1956 (African Affairs, Oxford University Press, London, Vol. 83, No. 332, July 1984) P. 391.

المعلومات الفيدرالي. أما بالنسبة لنياسالاند فلم يكن بها محطة، و لكن استديو فقط في زومبا و تحت مسئولية قسم المستعمرات[١].

طالب حكام المستعمرات الثلاث مجتمعين بأن تكون جميع الإذاعات للأفارقة و الأوروبيين مسئولية منظمة واحدة، و أن هذه المنظمة في مرحلة ما يجب أن تصبح منظمة أو شركة عامة و ليست جزءاً من الحكومة[٢].

في عام ١٩٥٧ أصبح هناك مؤسسة الاذاعة الفيدرالية ***The Federal Broadcasting Corporation*** ويديرها مجموعه من الحكوميين. وبالنسبة لفريق العمل كانوا دائما بين المواطنين يسجلون الأغاني القديمة والحديثة، والأحداث. و البعض الأخر يكتبون اخبار المستعمرات، أحداث سياسية، إضرابات، خطط الزراعة الجديدة، تعليم، رياضة.....، بالإضافة إلى أخبار العالم خارج روديسيا و نياسالاند[٣]. بالنسبة للبرامج فقد كانت بلغات مختلفة على مدار ٦ أيام، واللغة الانجليزية في اليوم السابع. ومن أهم اللغات المستخدمة البمبا، نيانجا، تونجا، لوزي، نودابيل، شونا.

كانت معظم البرامج يذيعها أفارقة، وحوالي ٦٨٪ من الأفارقة يستمعون إلى الراديو عندما يكون اليوم الخاص باللغة الخاصة بهم، ١٥٪ يستمعون الى الراديو ٣ مرات اسبوعياً، ١٨٪ في أي وقت مناسب.

كانت برامج الاذاعة من الساعة ٢ الي ٩ مساءً، من ٢ -٤ موسيقى متواصلة، وبعد الرابعة برامج قصيرة ومتنوعة، ويفصل كل برنامج بأغنية. و من البرامج كان يوجد أخبار، مسرحيات قصيرة، قصص، أحاديث

---

[1]) Ibid., P. 392.
[2]) Armour, Charles: op.cit, P. 392.
[3]) Bowdermaker, Hortense: op.cit, P. 231, 233.

تعليمية، برامج لكي يرسل الأفارقة رسائل لأقاربهم[١]. و كانت البرامج تحتوي على٣ أخبار يومية رئيسية من ***BBC*** في لندن[٢].

بدأت شبكة **التليفزيون** في العمل في سالسبوري وبولاوايو في حزام النحاس ١٩٦٠ -١٩٦١. وتم تشغيله بواسطة مجلس مستقل. وكانت البرامج خالية من المحتويات السياسية ماعدا الأخبار و مناقشة البرامج، و كان يميل إلى مناصرة و مساعدة الاتحاد و معارضة الراديكالية المزعومة لحركات الاستقلال. و لكن معظم برامج الخمس ساعات إذاعة كانت مأخوذة من برامج أمريكية[٣].

كان هناك ما يسمى التليفزيون التعليمي في الاتحاد، وكان المستفيد من هذه الخدمة التعليمية فقط الأوروبيين في الأيام الأولى من الاتحاد. ولقد شجع هذه الفكرة "بتلر"، واعتبر هذا المشروع وسيلة فيها إيجاد حل لمشكلة تمويل النمو في مجال التعليم في أفريقيا. وذكر بتلر أن الهدف من هذا المشروع " أنه بسبب تنوع الخلفيات في الاتحاد مثل خلفيات الأفارقة والآسيويين، ففي هذا النوع من التعليم يمكن بسهولة استبدال هذه الخلفيات وتنوعها للطلاب من جميع العناصر، و هو يقدم أيضاً معرفة أكبر بالعالم". وفي عام ١٩٦٠ تلقى بتلر منحة تقدر ب ١٠.٠٠٠ جنيه استرليني من – ***British based Dulverton Trust***، من أجل مساندة هذه المشروع والسبب الرئيسي لهذه المنحة أن هذا المشروع يجب أن يوجه أيضاً للأفريقيين كما هو موجه للأوروبيين. و كانت هناك منح آخرى للمشروع من مصادر محلية[٤].

---

[1]) Ibid., P. 243.
[2]) Carter, Gwendolyn M.: op.cit, P. 410.
[3]) -Ibid., P. 410 – 411.
[4]) Hungwe, Kedmon: Educational policy in African colonial contexts: The case of Instructional media in Southern Rhodesia 1930 – 1980 (African study Monographs, Vol.15, No. 1, June 1994).

الفصل الخامس
إنهيـــار الاتحـــاد

أولاً- موقف الجمعيات السياسية و الأحزاب
ثانياً- الإضرابات العمالية بين الإضراب و الثورة
ثالثاً- الإضطرابات الداخلية
رابعاً- الأمم المتحده و سحب الشرعية من الاتحاد
خامساً- الطريق إلى الاستقلال و إعلان إنهيار الاتحاد

انهيـــــار الاتحـــــــاد

يتناول هذا الفصل جزءاً هاماً جدا من تاريخ الاتحاد، وهو نمو الوعي الوطني والقومي عند الأفارقة في أقاليم الاتحاد الثلاث وبدرجة كبيرة جداً وواضحة في نياسالاند. وتزايدت الرغبة في حل الاتحاد واستقلال هذه المناطق عن الاستعمار الأبيض. فيتناول هذا الفصل موقف الأفارقة من الاتحاد ويظهر هذا الموقف بوضوح في بداية إنشاء الجمعيات السياسية والأحزاب التي استطاع الأفارقة من خلالها أن يوحدوا من أفكارهم وآرائهم ورغباتهم ضد الكيان الاستعماري وتنظيم صفوفهم لمواجهة هذا الاتحاد المرفوض تماماً من قبلهم. وبالفعل استطاع الأفارقة على مدى سنوات الاتحاد من إقامة أحزاب سياسية قوية يقودها أفارقة متعلمون. وكان بكل حزب من هذه الأحزاب توجهات وأهداف و إن اختلفت قليلاً و لكنها تشترك في أمر واحد و هو الاستقلال و حل الاتحاد. فنتحدث في الجزء الأول عن هذه الأحزاب و آهدافها التي أقيمت من أجلها سواء كانت أحزاباً أفريقية أو أحزاباً أوروبية خالصة.

ننتقل في الجزء الثاني من الفصل لبحث الوسائل التي اتبعها الأفارقة للتعبير عن أرائهم و رغباتهم و مطالبهم و التي تتمثل في اشياء كثيرة، و هذه الوسائل تتمثل في إضرابات و اضطرابات و قلاقل و مقاطعات و شغب و أحداث كثيرة قام بها الأفارقة للتعبير عن رغبتهم في الحرية. و لكن في نفس الوقت لم يقف المستعمر موقف المتفرج و لكنه كان يرد على هذه الأحداث و بقوة لدرجة قتل و إصابة الكثير من الأفارقة.

ثم نتحدث عن بدايات انهيار الاتحاد و أسباب الانهيار من داخل الاتحاد و فيما تتمثل هذه الأسباب، ثم نتحدث عن موقف الأمم المتحدة

كأهم مؤسسة سياسية في ذلك الوقت في حل الاتحاد، و توصياتها للحكومة البريطانية فيما يخص المناطق الثلاث. ثم ينتهي الفصل بالتحدث عن المؤتمرات التي أقيمت من أجل بحث مطالب الأفارقة سواء داخل الاتحاد أو في المملكة المتحدة حتى نصل الى الانهيار التام و استقلال كل من روديسيا الشمالية و نياسالاند و بقاء روديسيا الجنوبية تحت الحكم الأبيض.

أولاً- موقف الجمعيات السياسية و الاحزاب:

أدى إنشاء اتحاد روديسيا و نياسالاند الى قيام أحزاب سياسية لأول مرة على نطاق الاتحاد لا على النطاق الاقليمي حيث كانت مصالح المستوطنين تستلزم ذلك. أما الأحزاب السياسية الأفريقية فهي إقليمية في الغالب سواء من ناحية تكوينها أو أهدافها السياسية، و يرجع ذلك الى إجماع الأفريقيين على معارضة الاتحاد و الآمال التي يعقدونها على انهياره في النهاية بحيث يصبح من الممكن إقامة دولة وطنية منفصله.

أول منظمة إفريقية تقوم في إطار المؤسسات الإستعمارية الجديدة أُسست عام ١٩١١ عندما أسس ***Chirimuhuta*** في روديسيا الجنوبية ما سُمي ***Southern Rhodesian Native Association***. و هي في الأصل كانت قناة للإحتجاج على الإجراءات التعسفية الاستعمارية المتنوعة و الجاذبة للسلطات البريطانية، ضد نهب آراضي الأفارقة، و سرقة الأغنام، و غيرها. في عام ١٩١٩ تم تأسيس عُصبة الناخبين الأفارقة ***An African Voters League*** و مؤسسها هو ***Jerry Sobantu*** على أمل إعطاء الأفارقة صوتاً في تقدم المستعمرين الديموقراطي[1].

---

[1]) ***Gibson, Richard: African Liberation: Contemporary Struggles against White Minority Rule, Oxford University Press, London, 1972, P. 152.***

١- روديسيا الجنوبية:

تم تأسيس المؤتمر الوطني الافريقي في عام ١٩٣٠ و كان اسمه في هذه الفترة ***Bantu Congress***، و تم تغيير اسمه الى المؤتمر الوطني الأفريقي (Nationl African congress"ANC") عام ١٩٣٤. و كانت سياسة هذا الحزب إصلاحية أكثر مما كان عليه نظيره في جنوب أفريقيا[١].

تم تأسيس المؤتمر الوطني الأفريقي الجديد لروديسيا الجنوبية في عام ١٩٥٧، و كان عبارة عن مجموعتين، الأولى، مجموعة نكومو في بولاوايو و هي المجموعة التي كان أساسها المؤتمر القديم، و الثانية، عصبة الشباب و التي تأسست في مناطق الأفريقيين في سالسبوري[٢]. و في ٢١ سبتمبر ١٩٥٧ أقيم مؤتمر في سالسبوري و فيه تم دمج المؤسستين الى حزب واحد و هو المؤتمر الوطني الأفريقي لروديسيا الجنوبية ***Southern Rhodesia African National Congress (SRANC***[٣].

من أهم أهداف حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في روديسيا الجنوبية الأتي:

١- التعهد بعدم استخدام الأساليب الدستورية، و التنازل عن العنف و النوايا الثورية

٢- أعلان أعضاء الحزب أنهم ليس لديهم النية لانتزاع ملكية الأوروبيين، أو طردهم من البلاد

٣- المطالبة بالعدالة للأفريقيين و تحقيق مبدأ المشاركة بالتساوي في النواحي السياسية و الاقتصادية كما تم وعدهم.

---

[1]) Ibid., P. 154.
[2]) Idem.
[3]) Zimbabwe: History of Struggle: The Permanent Secretarial of the African, Solidarity Organization, Cairo, Egypt, March 1972, P. 21.

٤- يطالب بالاقتراع العام للراشدين. و إنهاء قانون توزيع الآراضي، و إلغاء جميع التشريعات التي تتسم بالعنصرية[١].

لم يستمر حزب المؤتمر الوطني الأفريقي لروديسيا الجنوبية كثيراً حيث تم حظره من قبل الحكومة في عام ١٩٥٩. و لكن كانت هناك خطط لإنشاء حزب آخر محل الحزب المحظور، و بالفعل تأسس الحزب الوطني الديموقراطي ***The National Democratic Party (N.D.P.)*** في ١ يناير ١٩٦٠. و كان له منهج مختلف، حيث تجاهل أي منهج إصلاحي لقوانين المستعمر. و قد تأسس على أساس أنه فقط إحياء السيادة الأفريقية التي كانت على المحك[٢].

كان الحزب الوطني الديموقراطي الحزب السياسي الأفريقي الرئيسي في روديسيا الجنوبية حتى أواخر عام ١٩٦١، و ذلك بزعامة السيد جوشوا نكومو[٣]. و لقد طالب الحزب بحكم الأغلبية الأفريقية، و بالإقتراع العام، و بحل اتحاد روديسيا و نياسالاند الخاضع لسيطرة الأوروبيين. وقد شجع الحزب الأوروبيين على الانضمام إليه، و لم يفعل ذلك إلا القليلون. و أعلم الحزب بأنه لن يشترك في أية انتخابات تُجرى في ظل دستور ١٩٦٠ لأن الأنظمة الإنتخابية الجديدة لا تعطي حق الاقتراع إلا لأقل من ٥٪ من

---

[1]) ***Creighton, T.R.M: op.cit, P. 203.***

[2]) ***Zimbabwe: History of Struggle: Op.cit, P.22.***

(٣) جوشوا نكومو ***Joshua Mgabuka Nyongola Nkoma***: ١٩١٧ – ١٩٩٩. ولد في جنوب ميتابيليلاند. بعد إكمال تعليمة الأساسي في روديسيا و عمل كسائق، ثم اتجه الى تربية الحيوانات قبل أن يصبح مدرساً متخصصاً في تعليم النجارة. وفي عام ١٩٤٢ قرر الذهاب لجنوب أفريقيا و هناك قابل نيلسون ماندلا ***Nelson Mandela*** وقادة وطنيين آخريين. ولقد حصل عام ١٩٥٢ على بكالوريوس في العلوم الاجتماعية. بعد عودته الى بولاوايو عام ١٩٤٨ أصبح عضواً في اتحاد التجارة لعمال السكك الحديدية السود. ترقى لزعامة هذا الاتحاد، ثم قائد للؤتمر الوطني الافريقي عام ١٩٥٢. في عام ١٩٦٢ أصبح قائداً للحزب الوطني الديموقراطي، ثم رئيساً لحزب زابو. لمزيد من التفاصيل أنظر ***www.en,wikipedia.org***

مجموع الأفريقيين البالغين. و كان الحزب يضم ٢٥٠.٠٠٠ من الأعضاء النظاميين، و قد تم حظر الحزب في ديسمبر ١٩٦١[١].

بعد حظر الحزب الوطني الديموقراطي، و في ١٧ ديسمبر ١٩٦١ أطلق جماهير جوشوا نكومو في سالسبوري حزباً جديداً و هو حزب اتحاد الشعب الزيمبابوي الأفريقي ***Zimbabwe African People Union (Z.A.P.U.)***، و هو حزب قوي و عمل سريعا على تفعيل سياسات ***N.D.P.***. و لقد تعهد هذا الحزب بمقاطعة انتخابات المستوطنين التي ستقام في ديسمبر ١٩٦٢[٢].

من الأحزاب الأفريقية الآخرى و التي أُقيمت في روديسيا الجنوبية "حزب زيمبابوي القومي" شكله عام ١٩٦١ بعض الأعضاء السابقين في الحزب الديموقراطي القومي الذين انشقوا عليه بسبب عدم ارتياحهم الى زعامته. فهذا الحزب كذلك يعارض دستور ١٩٦١ و يطالب بمنح الاستقلال التام لروديسيا الجنوبية عام ١٩٦٣.

هناك عدة أحزاب يغلب عليها العنصر الاوروبي، أكبرها و أقواها الحزب الاتحادي المتحد، و حزب الدومينيون. و ينادي الحزب الاتحادي المتحد بزعامة رئيس الوزراء إدجار هوايتهيد[٣] بالإبقاء[١] على الاتحاد،

---

(١) الأمم المتحدة: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان و الشعوب المستعمرة(٢٠ فبراير – ١٩ سبتمبر ١٩٦٢، الجمعية العامة، الدروة السابعة عشر، الوثيقة ج ع/ ٥٢٣٨) ص ٦٣.

[2]) ***Zimbabwe: History of Struggle: op.cit, P. 24.***

(٣) ***Sir Edgar Cuthbert Fremantle Whitehead***، ١٩٠٥ – ١٩٧١. سياسي روديسي، كان عضو لفترة طويلة في الجمعية التشريعية لروديسيا الجنوبية. و كان رئيس وزراء روديسيا الجنوبية منذ عام ١٩٥٨ و حتى ١٩٦٢. ولد في السفارة البريطانية في برلين، و تعلم في جامعة اكسفورد. انتقل الى روديسيا الجنوبية عام ١٩٢٨ لأسباب صحية، و أصبح عضو في الجمعية التشريعية لروديسيا الجنوبية عام ١٩٣٩، و خدم خلال الحرب العالمية الثانية ثم في المفوضية السامية لروديسيا الجنوبية في لندن عام ١٩٤٥ – ١٩٤٦ قبل عودته الى سالسبوري كوزير للمالية. و خلال الاتحاد خدم كوزير لشئون الاتحاد في واشنطن. و كان زعيم المعارضة في البرلمان فترة الاتحاد حتى ١٩٦٤. لمزيد من التفاصيل أنظر ***www.en.wikipedia.org***

كما أنه يقوم من حيث المبدأ على تعدد العناصر و يعترف بأن الأفريقيين يجب أن يقوموا على مر الزمن بدور متزايد في تصريف شئون البلاد. و كان هذا الحزب يشغل ١٧ مقعداً في الجمعية التشريعية.

أما حزب الدومينيون لروديسيا الجنوبية فينادي بانفصال الاقليم التام عن اتحاد روديسيا و نياسالاند، و تمهيد السبيل بذلك لإمكانية الاتحاد مع جنوب افريقيا[٢].و ينادي أيضاً بتأمين مركز السيادة لروديسيا الجنوبية جنباً الى جنب مع المناطق التي استقر بها الأوروبيون في روديسيا الشمالية، و استمرار حماية و إدارة المملكة المتحدة لنياسالاند و المناطق الأفريقية في روديسيا الشمالية[٣].

في أغسطي ١٩٦١ أعلن سير جارفيلد تود[٤]، و هو رئيس وزراء سابق بروديسيا الجنوبية، عن تشكيل حزب أفريقيا الجديدة، ووصفه بأنه منظمة سياسية أوروبية ترمي الى مساعدة الأماني الأفريقية، و الأهداف التي يرمي اليها هذا الحزب الجديد هي إنشاء حكومة أفريقية أوروبية على الفور و تخفيف شروط التمتع بالأهلية الانتخابية، وإلغاء الحواجز اللونية، و إلغاء قانون تخصيص الأراضي[٥].

---

(١) الأمم المتحدة: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان و الشعوب المستعمرة، ص٦٠.

(٢) نفس المرجع، ص ٦٠.

(3) *CAB 129/101, Prime Ministers African Tour, 12th April, 1960, p. 91.*

(٤)

(٥) ***Reginald Stephen Garfield Todd***: ١٩٠٨ – ٢٠٠٢. كان رئيس وزراء إصلاحي في روديسيا الجنوبية منذ عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٥٨. ولد في نيوزيلندة و هاجر منها الى روديسيا الجنوبية عام ١٩٣٤. في ١٩٤٨ انتخب في البرلمان الاستعماري، ثم أصبح قائداً الحزب الروديسي المتحد. قدم إصلاحات متواضعة تهدف الى تحسين تعليم الأغلبية السوداء، و سمح لهم بشرب الجعة و النبيذ الاوروبي، حاولت حكومته زيادة عدد السود الذين يحق لهم التصويت من الناخبين و لكن تم رفض هذا الاقتراح تماماً. كل هذه الامور لم تعجب الاوروبيين الراديكاليين و أرغموه و حزبه على الخروج من السلطة و بالفعل استقال تود ووزراؤه دفعة

تألفت الجبهة الروديسية عام ١٩٦٢ من أعضاء حزب الدومينيون و حزب الإصلاح و جمعية روديسيا الجنوبية. و سياسة الجبهة فيما يتعلق بالاتحاد هي أنه لا يمكن للاتحاد الاستمرار في شكله الحالي بل يجب أن تتعاون الأقاليم المكونة له على استبقاء ما له فائدة مشتركة. و الجبهة تعارض الإدماج الإلزامي لمختلف العناصر و تؤيد إتاحة المنشآت و المرافق المنفصلة للعناصر المختلفة تمكيناً لها من الاحتفاظ بعاداتها و طراز حياتها[١].

٢- روديسيا الشمالية:

تأخر ظهور التنظيمات السياسية في روديسيا الشمالية نتيجة لتأخر النمو الاقتصادي و الاجتماعي، و قلة المتعلمين من الوطنيين. حتى أن الحركات الأولى من التنظيم السياسي ترجع الى الأفريقيين من نياسالاند، فهناك تقدم التعليم بخطوات واسعة[٢].

في عام ١٩٤٦ شكل دوتي بامبا "اتحاد جمعيات الرفاهية الافريقية ***Federation of Welfare Societies***، و أعقب ذلك عام ١٩٤٨ تكوين " المؤتمر الوطني الافريقي" بقيادة جودوين بوانيكا، أول رئيس له، ثم خلفه في الرئاسة هاري نكومبولا، و الذي أصبح المؤتمر تحت قيادته تنظيماً جماهيرياً. و في عام ١٩٥٣ أصبح كينيث كاوندا سكرتير عام للمؤتمر[٣].

واحدة. لمزيد من التفاصيل أنظر ***www.en.wikipedia.org***

(١) الامم المتحده: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان و الشعوب المستعمرة، مرجع سابق، ص ٦١.

(٢) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(٣) نجوى عبد النبي شحاته: روديسيا الشمالية في ظل الحكم البريطاني (١٨٩٠ – ١٩٦٤)(رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٨٦) ص ٢٠١.

بحلول عام ١٩٥٨ أدت معارضة كاوندا[١] لدستور ١٩٥٩ الى انشقاقه عن المؤتمر و تأليفه "مؤتمر زامبيا القومي الافريقي [٢] ***Zambia African National Congress***. و من أهم أسباب الانفصال بخلاف الأفكار و الوسائل التي كانت سائده عام ١٩٥٨م، أن نكومبولا[٣] أصبح مستعداً لإعطاء دستور "بنسون " المقترح فرصة. و كان رأي قادة الحزب الجديد و هم(سيبالو ***Sipalo***، كابوبو ***Kapwepwe***، كاوندا ***Kaunda***)، أنه إذا أمل الأفارقة في الوصول للحكم الذاتي في روديسيا الشمالية، و إنهاء الاتحاد المكروة بها، فإن هذا سيتطلب "بالإضافة لأشياء آخرى"، حركة أفريقية قومية عالية التنظيم، يقودهم رجال لديهم روح النضال و التضحية و الالتزام التام بهذا النضال. و بكل المعاني لم يكن نكومبولا يكمل هذه الصورة، فلقد انغمس أكثر و أكثر في ملذات الحياة، فلقد كان متراخياً في الإهتمام بشئون الحزب "مثل الوصول متأخراً على اجتماع عام للحزب.... و غيرها كثير"[٤]. و تم حظر هذا الحزب خلال حالةإعلان الطوارئ في الاتحاد عام ١٩٥٩.

---

(١) جاك ووديس ، ترجمة/أحمد فؤاد بلبع: جذور الثورة الافريقية، الهيئة المصرية العامة للنشر و التأليف، القاهرة، ١٩٧١، ص ٤٥٤.

(٢) ***Kenneth David Kaunda***: ١٩٢٤. ولد في روديسيا الشمالية و أصبح مدرساً بين عامي ٣٤ – ١٩٤٥، ثم عمل مدرساً في الجيش. في عام ١٩٥١ أصبح السكرتير المنظم للمؤتمر الوطني الافريقي لروديسيا الشمالية. و في عام ١٩٥٣ أصبح السكرتير العام للمؤتمر الوطني الأفريقي بقيادة هاري نكومبولا. دخل السجن عام ١٩٥٥ لشهرين و بعد خروجة انفصل عن المؤتمر الوطني الأفريقي و كون حزب مؤتمر زامبيا في اكتوبر ١٩٥٨ و الذي تم حظره ١٩٥٩م و سجن كاوندا تسعة أشهر. بعد خروجه أصبح رئيس حزب ***United National Independence Party***عام ١٩٦٠. في ١٩٦٢ أصبح وزير الحكومة المحلية. و بعد حل الاتحاد أصبح أول رئيس لزامبيا بعد الاستقلال.

(٣) الأمم المتحده: مرجع سابق، ص ١٤٣.

(٤) ***Harry Mwaanga Nkumbula***: ١٩١٧ – ١٩٨٣. كان قائداً وطنياً في روديسيا الشمالية للكفاح من أجل الاستقلال. بدأ العمل السياسي خلال الحرب العالمية الثانية باشتراكه في السياسة الوطنية الافريقية. وفي عام ١٩٤٦ ذهب الى جامعة ماكريري و حصل على دبلومة من جامعة لندن. تم انتخابه كزعيم للمؤتمر الوطني الأفريقي لروديسيا الشمالية عام ١٩٥١، و الذي

أما حزب الاستقلال الوطني المتحد *United National Independence Party (U.N.I.P.)*، فلقد تألف برئاسة السيد "مابنزا تشونا" إثر حدوث انشقاق أخر في المؤتمر الوطني الافريقي عام ١٩٥٩. و تستهدف سياسته حل الاتحاد بالوسائل السلمية. و في أوائل عام ١٩٦٠، انتُخب السيد كاوندا رئيساً لحزب الإستقلال الوطني المتحد، و أصبح السيد تشونا نائباً للرئيس. و قد أصبح هذا الحزب أضخم و أقوى حركة أفريقية في الاقليم[١].

هناك أيضاً حزب الأحرار و الذي أسسه في أكتوبر ١٩٦٠ سير جون موفات الذي انفصل عن فرع روديسيا الشمالية بقيادته عن حزب أفريقيا الوسطى في الاتحاد. و ينادي هذا الحزب بالانفصال عن الاتحاد و إقامة مفوضية سامية لأقاليمة الثلاثة.

هناك أيضاً حزب الدومينيون بروديسيا الشمالية وهو فرع من حزب الدومينيون الاتحادي الذي تأسس في عام ١٩٥٨. و في أكتوبر ١٩٦٠ أسس السيد جون غونت حزب إصلاح روديسيا بغية العمل على تعديل دستور روديسيا الشمالية و الاتحاد على نحو يكفل بقاء الحكومة في أيدي أشخاص يقدرون المسئولية بغض النظر عن العرق الذي ينتمون إليه[٢].

تغير إسمه الى المؤتمر الوطني الافريقي عام ١٩٥٣. خلال المباحثات الدستورية عامي ٦٠ - ١٩٦١ لعب كاوندا دوراً ثانوياً. و لقد تعرض لنكسة عندما اختفى من الساحة السياسية لمدة تسعة أشهر (ابريل ١٩٦١ – يناير ١٩٦٢) بينما كان يقضي عقوبة السجن بسبب القيادة الخطرة. و قبل حل الاتحاد بفترة وجيزة تم اختياره كوزير لتعليم الأفارقة. و ظل في الحياة السياسية في زامبيا بعد الاستقلال حتى وفاته ١٩٨٣.

[١] ***Mulford, David C.: Zambia: The Politics of Independence 1957 – 1964, Oxford University Press, London, 1967, P. 74.***

[٢] الأمم المتحده، مرجع سابق، ص ١٤٣ – ١٤٤.

٣- نياسالاند:

إن أول حزب سياسي أفريقي تشكل فيها هو المؤتمر الأفريقي لنياسالاند. و يقال إن المؤتمر الوطني الأفريقي الأول لنياسالاند قد تأسس عام ١٩١٢ بتأثير تكوين المؤتمر القومي الأفريقي لجنوب أفريقيا، فالعمال المهاجرون من نياسالاند كانوا يوجدون دائماً و بأعداد كبيرة في جنوب أفريقيا، و لعبوا دوراً كبيراً في الحياة هناك بحيث إنه كان يتم تفاعل سياسي كبير بين البلدين. بيد أن المؤتمر الوطني الافريقي لم يقم على النظام الحالي في نياسالاند إلا في عام ١٩٤٣. و في عام ١٩٥٣ حصل المؤتمر على تأييد "اتحاد رؤساء نياسالاند، ***Nyasaland Chiefs Union***"، و كان هذا التأييد عاملاً جوهرياً في تزايد نفوذ المؤتمر و تزايد نفوذ "حزب مالاوي" فيما بعد[١].

مع قيام الاتحاد و مقاومة المؤتمر له، تزايدت معارضة الحكومة للمؤتمر، و أصبحت عضويته تعرض أصحابها للمخاطر و بخاصة الموظفين منهم. و مع ذلك ففي انتخابات عام ١٩٥٦ نجح في الانتخابات غير المباشرة لمجلس نياسالاند التشريعي ٥ من أعضاء المؤتمر[٢]. ، و قد تم حظر هذا الحزب في نياسالاند عام ١٩٥٩ عقب الاضطرابات التي وقعت تلك السنة[٣].

من أهداف حزب المؤتمر الوطني الافريقي في نياسالاند:

١- المحافظة على وحدة جميع الأفريقيين في نياسالاند، و الاضطلاع بالحملات النشطة.

---

(١) الأمم المتحدة: تقرير اللجنة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان و الشعوب المستعمرة: مرجع سابق، ص ١٤٤.
(٢) جاك ووديس: مرجع سابق، ص ٤٥٥.
(٣) جون هاتش: مرجع سابق، ص ٣٢٨.

٢- العمل بإدراك ووعي نشط لإزالة جميع أنواع القمع من أجل إقامة حكومة ديموقراطيه في نياسالاند.

٣- العمل على انفصال نياسالاند عن الاتحاد المفروض عليهم طالما هو موجود.

٤- العمل مع المنظمات الوطنية الآخرى من أجل إزالة الإستعمار و العنصرية و جميع أنواع القمع العنصري و عدم المساواه الاقتصادية، و لمساندة جميع التحركات من أجل السلام العالمي[١].

لم تلبث الحركة القومية أن كونت منظمات جديده مكان الأحزاب التي تم حظرها بسبب حالة الطوارئ. ففي نياسالاند ألف السيد تشيروا ***Chirwa*** "حزب مؤتمر مالاوي"، و أعلن أن د/باندا[٢] هو زعيم هذا الحزب حتى أثناء تواجده في السجن[٣]. و قد أصبح د/ باندا الرئيس العام لهذا الحزب عقب خروجه من السجن عام ١٩٦٠. وواصل الحزب نشاطه بوصفه حزباً قومياً ديموقراطياً اشتراكياً[٤] نذر نفسه لخدمة قضية "

---

[1]) ***Chiume, Kanyama: Nyasaland, demands, secession and independence, Middle East Publication, P. 3.***

(٢) ***Hasting Kamuzu Banda***: ١٨٩٦ – ١٩٩٧. ولد في نياسالاند(ملاوي)، عمل مدرساً بين عامي ١٩١٥ – ١٩١٦ في زيمبابوي، ثم انتقل الى جنوب أفريقيا و عمل في العديد من الوظائف في وايتوترزراند. بعد ذلك سافر خارجاً ليتلقى التعليم و كان متابعاً لأخبار نياسالاند من الخارج و ما يحدث فيها. و كان على علاقة وثيقة بالقادة الوطنيين هناك الذين كانوا يطالبونة بالعودة ليتولى زمام الحركة الوطنية. و عاد بالفعل عام ١٩٥٨ و كون العديد من الأحزاب. و كانت له اليد الطولى في مطالبة نياسالاند بالاستقلال و حل الاتحاد حتى تم ذلك عام ١٩٦٤ ، ثم أصبح أول رئيس لملاوي بعد الاستقلال. لمزيد من التفاصيل أنظر ***www.en.wikipedia.org***

(٣) راشد البراوي: مشكلات القارة الأفريقية السياسية و الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٣٦١.

(٤) الأمم المتحدة: تقرير اللجنة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان و الشعوب المستعمرة، ص ٢٠٨.

أفريقيا الكبرى". كانت أهدافه مشابهه للحزب المحظور. و كانت سياسته عدم العنف و التغيرات الدستورية للوصول لأهدافهم[١].

قامت في روديسيا الشمالية هيئة جديدة باسم "حزب الاستقلال الوطني المتحد" على يد مستر تشونا، ثم تولى رئاسته مستر كاوندا بعد الإفراج عنه في يناير ١٩٦٠. و في نفس الشهر تكون في روديسيا الجنوبية "الحزب الديموقراطي الجديد"[٢].

يوجد أيضاً الحزب الاتحادي المتحد بنياسالاند فهو فرع من الحزب الاتحادي، و يرأسه في نياسالاند م.ه. بلاكوود. هناك الحزب الاشتراكي الديموقراطي المسيحي الذي شكل في اكتوبر ١٩٦٠ و هو حزب غير عنصري، و يدعو إلى حكم الأغلبية و العدالة للجميع، و لكن تم حل هذا الحزب.

حزب التحرير القومي الديموقراطي الذي أسس في ديسمبر ١٩٦٠ و أسسه الرئيس السابق لحزب أفريقيا الوسطى (و هو حزب اتحادي). و هذا الحزب أيضاً حزب غير عنصري، و هو يحاول كسب تأييد العناصر المتحررة و الديموقراطيه من سائر الجماعات العنصرية في نياسالاند.

حزب المؤتمر التحريري، أسسه عام ١٩٥٨ السيد ت.د.ت. باندا[٣]. و خلال عام ١٩٥٧ -١٩٥٨ نادى هذا الحزب بالاقتراع العام للبالغين، و بالحكم الذاتي لنياسالاند بوصفها دولة حرة داخل الكمنولث، و بإلغاء الحواجز اللونية، و عدم العنف، و باحترام سلطة المشايخ. و كان

---

[1]) ***Tindall, P.E.N.: op.cit, P. 320.***

(٢) راشد البراوي: مشكلات القارة الأفريقية السياسية و الاقتصادية، المرجع السابق، ص ٣٦١.

(٣) و هو ليس د/ باندا المعروف.

هناك أيضاً حزب المؤتمر الآسيوي و يمثل الأقلية الآسيوية. و يتعاون هذا الحزب مع المؤتمر الملاوي لإنهاء السيطرة الأوروبية و حل الاتحاد[١].

٤- أحزاب فيدرالية:

كان يوجد في الاتحاد ككل ٣ أحزاب رئيسية، و لها فروع في الاقاليم الثلاثة. هذه الأحزاب هي الحزب الفيدرالي المتحد United Federal Party، و رئيسه سير روي ولينسكي. و هو الحزب الرئيسي في الاتحاد و روديسيا الجنوبية، و أكبر حزب في روديسيا الشمالية. كان الحزب الرئيسي في روديسيا الجنوبية تحت العديد من المسميات منذ عام ١٩٣٤ (ولعدة سنوات بقيادة لورد ميلفرن) [٢]. وهو في مركز السلطة في الاتحاد منذ إنشائه عام ١٩٥٣. و هو يمثل كتلة مركزية واسعة من الناخبين، و هو يغطي آراء من الليبرالية الى الرجعية (مثل حزب الدومينيون). و كان الحزب يهدف أن يكون حزباً متعدد الأعراق، و له ٩ أعضاء أفريقيين في الجمعية الفيدرالية[٣].

لهذا الحزب ٤٦ مقعداً من ٥٩ مقعداً من مقاعد الجمعية الفيدرالية. رئيس فرع روديسيا الجنوبية هو سير ادجار هوايتهيد، و لهذا الفرع ١٣ مقعداً من ٣٠ مقعداً في الجمعية التشريعية لروديسيا الجنوبية. أما

---

(١) الأمم المتحدة: تقرير اللجنة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان و الشعوب المستعمرة،مرجع سابق، ص ٢٠٨ – ٢٠٩.

(٢) سير/ جودفري هيجنز Godfrey Martin Huggins (1st Viscount Malvern): ١٨٨٣ – ١٩٧١. طبيب و سياسي روديسي، ولد في كنت الشمالية (جزء من لندن) و تعلم بها أيضاً. درس الطب في لندن. سافر الى سالسبوري عام ١٩١١، و دخل الحياة السياسية عام ١٩٢٤ حيث تم انتخابه في المجلس التشريعي، و أصبح رئيس وزراء روديسيا الجنوبية عام ١٩٣٣، و أصبح مناصر لتكوين الاتحاد، وله مجهودات كبيرة لتكوينه. أصبح أول رئيس وزراء للاتحاد. خدم ٢٣ سنة كرئيس للوزراء عموماً. و أصبح له أطول خدمة كرئيس للوزراء في تاريخ الكمنولث البريطاني. لمزيد من التفاصيل أنظر www.en.wikipedia.org

3) CO 1015/2435, Political Parties in the territories of the Federation of Rhodesia and Nyasaland, 1960 – 1962, pp. 42 –43.

رئيس فرع الحزب في روديسيا الشمالية فهو سير روبرتس، و لهذا الفرع ١٢ مقعداً من ٢٢ مقعداً.

الحزب الفيدرالي الثاني هو حزب الدومينيون Dominion party، تأسس عام ١٩٥٦ بعد عدة انهيارات للأحزاب اليمينية. و هو حزب المعارضه الرسمي في الجمعية الفيدرالية و جمعية روديسيا الجنوبية، و له أيضاً فرع في روديسيا الشمالية و له مقعد واحد في مجلس روديسيا الشمالية التشريعي.

رئيس الفرع الفيدرالي لهذا الحزب هو مستر وينستون فيلد[1] Winston Field، و له ٨ مقاعد من ٥٩ مقعداً. أما رئيس فرع روديسيا الجنوبية هو مستر هاربر Harper، وله ١٢ مقعداً من ٣٠ مقعداً.

يهدف هذا الحزب الى تعدد الأعراق، و له عضو واحد أفريقي في الجمعية الفيدرالية، و كان هذا الحزب معارض للخطة المسماه (تحالف المركزية الأفريقية The Central African Alliance)، و التي تهدف الى تقسيم الاتحاد الى أ- منطقة سيادة بيضاء تتكون من روديسيا الجنوبية و مناطق سكنى الأوروبيين في روديسيا الشمالية ب- المحميات الأفريقية و تتضمن نياسالاند و بقية روديسيا الشمالية لكي يتم إدارتها بترتيبات معينه.

الحزب الفيدرالي الثالث هو حزب وسط أفريقيا (Central Africa Party "CAP")، و له تمثيل برلماني في روديسيا الشمالية فقط (٣ مقاعد)، و هو يمثل الأوروبيين الليبراليين. و كان يجذب آراء الأفريقيين المعتدلين. و لقد كسب تاييداً كبيراً من الأفارقة و خصوصاً في روديسيا

---

(١) وينستون فيلد Winston Joseph Fields: ١٩٠٤ – ١٩٦٩. سياسي روديسي، كان عضواً سابقاً في حزب الدومينيون. ولد في بريطانيا و إنتقل الى روديسيا الجنوبية عام ١٩٢١، و أصبح رئيس المؤسسة الروديسية للتبغ Rhodesian Tobacco Association منذ عام ١٩٣٨ – ١٩٤٠. أنتخب عام ١٩٥٧ كعضو فيدرالي في Mtoka تحت مظلة حزب الدومينيون. لمزيد من التفاصيل أنظر www.en.wikipedia.org

الجنوبية. أسس هذا الحزب سير جارفيلد تودد، بعد استقالته من رئاسة الوزراء في روديسيا الجنوبية، حيث ترك الحزب الفيدرالي المتحد و كون حزب وسط أفريقيا بالتعاون مع مستر جون موفات (أول رئيس لشئون الأفارقة)، و مستر فرانكلين Franklin، واثنان من غير الرسميين الأوروبيين في روديسيا الشمالية. و كان للحزب فروع في الاقاليم الثلاثة[1].

ثانياً- الاحتجاجات العمالية بين الإضراب والثورة

كانت الاضطرابات والإضرابات والقلاقل والمقاطعات منتشرة في جميع الأنحاء (المستعمرات الثلاث)، منذ تكوين الاتحاد وبالطبع من قبل تكوينه، و أيضاً عندما كان الاتحاد مجرد فكره، كنوع من أنواع الاعتراض على فرض الاتحاد على الأفارقة فرضاً، دون الاهتمام بآراء الأفريقيين سكان البلاد الأصليين.

ذكرنا سابقاً أنه كان هناك استفتاء في روديسيا الجنوبية بخصوص الاتحاد*، فيما إذا كان المستوطنون يفضلون الانضمام في اتحاد مع روديسيا الشمالية ونياسالاند، أم الانضمام لجنوب افريقيا. وكانت نتيجة الاستفتاء هي الموافقة على قيام الاتحاد مع روديسيا الشمالية ونياسالاند. ولكن في المستعمرتين الشماليتين (روديسيا الشمالية ونياسالاند) لم يقم مثل هذا الاستفتاء. حيث لم يكن هناك أي اهتمام لأخذ أراء الغالبية الافريقية من السكان، وتم فرض الاتحاد على هؤلا السكان فرضاً دون مراعاة لأي شئ.

أُقيمت العديد من المؤتمرات واتُخذت العديد من القرارات، وأصبح الاتحاد أمراً واقعاً في المستعمرات الثلاث عام ١٩٥٣، وكان لابد أن

---

[1]) CO 1015/2435, op.cit, pp. 42 – 43.

* أنظر الفصل التمهيدي

يكون هناك رد فعل من قبل الأفارقه على إقامة الاتحاد، وكان رد الفعل هذا ممثلاً في اضرابات و مقاطعات و قلاقل.

١- روديسيا الجنوبية

بالنسبة لروديسيا الجنوبية فيجب التطرق لبعض الملاحظات والتفاصيل على الآليات التعسفية للحكومة، والتي كانت موجودة في العهد الليبرالي لرؤساء الوزاراء تود Todd، هوايتهيد Whitehead. و قام كلاهما و من أجل طمأنة البيض برد فعل فوري للقومية الأفريقية المتنامية[١].

ففي عام ١٩٤٨ كانت المفاجأة الكبرى للنظام الأبيض هو انتشار الإضرابات السلمية بين العمال الأفارقة على نطاق واسع، فكان الرد على ذلك هو إصدار قانون الأنشطة التخريبية The Subversive Activities Act عام ١٩٥٠، ويقدم هذا القانون القوة لحظر اللقاءات، وتأسيس بوليس سري، وحظر نشر أي أفكار فيها تقويض للحكومة الديموقراطية الدستوريه. و في عام ١٩٥٥ قدم قانون The Public Order Act[٢]. وفي عام ١٩٥٦ إستُخدمت قوى الاحتجاز والتقييد من غير محاكمة، وإستخدمها تود أيضاً لتقييد وحظر الاجتماعات من غير محاكمة. وتم اللجوء لقوى الحظر مرة أخرى عام ١٩٥٨ ضد الوطنيين الذين يحاولون نشر أفكارهم من المناطق الحضرية للمناطق الريفية.

لقد وصلت التشريعات القمعية الى الذروة في روديسيا الجنوبية بين عامي ١٩٥٩ – ١٩٦٠، ولقد سعى هوايتهيد الى تدمير المؤتمر الوطني الأفريقي والذي وصفه بأنه "أفة في الجسم السياسي"، و لقد تم تشريع

---

1) Austin, Reginald: Racism and Apartheid in Southern Africa (Rhodesia), The Unesco Press, Paris, 1975, P. 71.
2) Austin, Redinald: op.cit, P. 71.

قانونين عام ١٩٥٩ هما، قانون المنظمات غير المشروعة The Unlawful Organization Act، و الثاني هو قانون الاحتجاز الوقائي The Preventive Detention Act. وفي عام ١٩٦٠ شرع قانون سلطات الطوارئ The Emergency Powers Act. و كان الأداة لحكومة روديسيا هو قانون The Law and Order (Maintenance Act)، و كان هذا القانون في وقت تقديمه صادماً جداً، و هذا ما قاد رئيس العدل في الاتحاد (سير روبرت تريد جولد[1] sir Robert Tredgold) و هو من الروديسين البيض الرواد، الى القول في كتابه Rhodesia: That was my Life، أن هذا القانون هو الذي حول روديسيا لدولة بوليسية، حيث قال"دولة البوليس و القوى التنفيذية""، يعطيها التحكم الكامل في كل النشاطات السياسية.هذا القانون يخول السلطة التنفيذية حظر الاجتماعات، و حضورها، و حظر المطبوعات، العقاب بالحبس لخمس سنوات من غير محاكمة، يسمح بالتوقيف من غير مذكرة و يحكم عليهم بعقوبات غامضة، و لكل جريمه عقوبتها[2]،

فمثلاً التخويف عقوبته ٣ سنوات، حيازة أي سلاح أو مواد هجومية حكمها ٢٠ سنة، حيازة أي سلاح من شأنه تعريض القانون والنظام في روديسيا للخطر عقوبتها الإعدام. وكانت العقوبه القصوى ٣٠ سنه والأدنى ٥ سنوات لأي نشاط إرهابي أو تخريبي تم فعلياً بنية تعريض النظام في

---

(1) روبرت تريدجولد Robert Clarkson Tredgold: ١٨٩٩ – ١٩٧٧. محامي بريطاني وقاضي، حصل على العديد من المناصب السياسية في روديسيا. ولد في بولاواو، ووالده كان المحامي العام في روديسيا. درس في الكيب تاون في جنوب أفريقيا. عمل كوزير للدفاع في روديسيا الجنوبية خلال الحرب العالمية الثانية، وعمل أيضاً كرئيس للمحكمة الاتحادية العليا، الحاكم العام لروديسيا من نوفمبر ١٩٥٣ حتى نوفمبر ١٩٥٤، الحاكم العام للاتحاد من يناير حتى فبراير ١٩٥٧، و كان أيضاً مستشار للملكة عام ١٩٥٧. لمزيد من التفاصيل أنظر www.en.wikipedia.org

2) Ibid., P. 72.

روديسيا أو المستعمرات المجاورة للخطر "any act of terrorism or sabotage..... done with intent to danger the maintenance of law and order in Rhodesia..... or in a neighboring territory"

خلال الاضطرابات التي كانت قائمة في نياسلاند عام ١٩٥٩، قرر السير ادجار هوايتهيد في روديسيا الجنوبية إعلان حالة الطوارئ كإجراءات احتياطية في ٢٦ فبراير، و قُدم تشريع لحظر المؤتمر الوطني الأفريقي في روديسيا الجنوبية [1].

حدث أسوأ شغب دموي في روديسيا الجنوبية منذ بداية الاستعمار في عام ١٩٦٠. ففي ١٩ يوليو تم القبض على ٣ من زعماء القومية الأفريقية، حيث قامت اضطرابات ومظاهرات ضد الحكومة على نطاق واسع. والأسوأ كان في بولاوايو بين يومي ٢٤ – ٢٦ يوليو، وانتشرت الاضطرابات في جميع مناطق الأفربقيين، وقام البوليس بإطلاق النار على ١١ أفريقياً.

في اكتوبر حدثت اضطرابات آخرى، وفي سالسبوري وبعد حادثة قيام بعض راكبي الدراجات النارية الأوروبيين بقتل إفريقي (عرضياً كما قيل)، قامت اضطرابات، وتم حرق بعض المحال و مهاجمة صالات البيرة، و إلقاء الحجارة على السيارات. وتم قتل ٧ من الأفريقيين في هذه الأحداث، وأكثر من ١٠٠ جريح، و ٧٠ مصاب بجراح من إطلاق النار من البنادق.

قُدرت قيمة الخسائر في الممتلكات بحوالي ٥٠.٠٠٠ جنيه استرليني. و انتشرت الاضطرابات الى منطقة جويلو Gwelo و التي تم فيها حرق منزل ٢ أوروبيين و ٤ ملونين، و قدرت قيمة الخسائر في هذه المنطقة بحوالي

---

[1]) Mulford, David C.: op.cit, P. 93.

١٠٠.٠٠٠جنيه استرليني، و لم يُقتل أحد و لكن أصيب ١٤ أفريقياً، و تم إرسال الجيش الى هذه المنطقة للتحكم في زمام الامور[١].

تم إعلان حالة الطوارئ في روديسيا الجنوبية بسبب الوضع القائم في نياسالاند، وقبل أن تعلن حكومة نياسالاند بنفسها حالة الطوارئ، وهذا في ١٩٥٩/٢/٢٦. وتم احتجاز حوالي ٥٠٠ من أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي في روديسيا الجنوبية بدون محاكمة. ولاحقاً تم تكوين محكمة تحت قانون "الحجز الوقائي The Preventive Detention". وفي تقرير اللجنة أن المؤتمر الوطني هو من أشعل العنف و كانت لديه خطط للتواصل مع أحداث الشغب في نياسالاند و حزب زامبيا في روديسيا الشمالية، و مع ذلك لم يستطيعوا إثبات الذنب على أي عضو في المؤتمر. و لذلك فإنه ليس من الصعب التوصل إلى نتيجة أن إعلان حالة الطوارئ أدير بواسطة حكومة روديسيا الجنوبية كذريعه لإستعجال البرلمان لتشريع قانون Unlawful organization act، و قانون الحجز الوقائي، و ذلك لكي تستطيع الحكومة احتجاز السياسين الأفريقيين[٢].

وقد صرح وزير العدل و العلاقات الداخلية في روديسيا الجنوبيه "*the activities of the Southern Rhodesian African National Congress....led to the state of emergency*"

أن أنشطة المؤتمر الوطني الأفريقي في روديسيا أدت إلى حالة الطوارئ.

و أن هذه النشاطات بالتحديد هي:

---

[1]) Barber, James: Rhodesia: The Road to Rebellion,Oxford University Press, London 1967, P. 51.

[2]) Somerville, J.J.B.: The Central Africa Federation, (International Affairs, Royal Institute of International Affairs, Vol. 39, No. 3, Jul., 1963) P. 393.

1- To excite disaffection towards the constitution with the object of altering the constitution by unlawful means (تثير السخط تجاه الدستور بوسائل غير مشروعة،

2- To excite disobedience and hostility to the law and lawful authorities

إثارة العصيان والعداء للقانون و السلطات القانونية

3- To excite racial hostility

إثارة العداء العنصري

4- To coerce the government by demonstrations, processions, and strikes

ضغط على الحكومة من خلال التظاهرات، المسيرات، الإضرابات الإعلانية

5- To ridicule and undermine the authority of Native Commissioners, land development officers, chiefs, police, African members of parliament[1] ع

السخرية وتقويض سلطة المفوضين الوطنيين، و موظفي تنمية الآراضي، و القادة، رجال الشرطة، و أعضاء البرلمان من أصل أفريقي.

6- To organize boycotts, to misinterpret and falsify facts with a view to bringing the government and Europeans in disrepute ع

تنظيم المقاطعات، إساءة تفسير الحقائق بهدف إساءة السمعة للحكومة والاوروبيين

7- To intimidate people to join congress by threats of boycotting business and threats of life

إرهاب الأشخاص للإنضمام للحزب عن طريق تهديدهم بمقاطعة أعمالهم، وتهديدهم بالقتل

---

[1]) Clegg, Edward: op.cit, P.245.

8- To give out that congress was more powerful than the government

إن المؤتمر كان أقوى من الحكومة

9- To cooperate with the Nyasaland African National Congress, The Zambia African Congress, and the Northern Rhodesia African National Congress, and coordinate its activities with those organization

للتعاون مع المؤتمر الوطني الافريقي لنياسالاند، و مؤتمر زامبيا الافريقي، و المؤتمر الوطني الأفريقي لروديسيا الشمالية، و لتنسيق أنشطتها مع هذه المنظمات[١].

٢- روديسيا الشمالية

منذ تكوين المؤتمر الوطني الأفريقي في روديسيا الشمالية و هو يشجع الأفارقة على طلب حقوق سياسية متساوية ليتذوقوا طعم السياسة الرسمية لمبدأ المشاركة، و في فبراير ١٩٥٤ نظم المؤتمر مقاطعة لكل محلات الجزارة في لوساكا و الذين يبيعون الأفارقة اللحم عن طريق فُتحة في جدار محالاتهم (و غالباً ما يكون اللحم غير صالح للاكل و فاسد). و كانت النية في توسيع هذه المقاطعة الى منطقة حزام النحاس[٢]. واستمر هذا الإعتصام وهذه المقاطعة حوالي ٧ أسابيع. تلا ذلك أن فتح الجزارون محالهم أمام الأفريقيين من خلال مبدأ هام "أول من يحضر، أول من يُخدم First come, First served"، و احترم الجزارون هذا المبدأ و غالباً ما قاموا بإقفال هذه الفتحات المخصصة للأفريقيين[٣].

---

[1]) Clegg, Edward: op.cit, P.245.
[2]) Mulford, David C.: op.cit, P.38.
[3]) Rotberg, Robert I.: The Rise of Nationalism in Central Africa, Harvard University Press, Cambridge – Massachusetts, 1965, P. 265 – 266.

انتشرت هذه المقاطعة الى لفنجستون، و مازاباكا Mazabaka، و مناطق حزام النحاس Copperbelt. في لفنجستون و مازاباكا استطاعت قوات البوليس كسر هذا الحصار و القبض على قادة حزب المؤتمر. وفي ندولا فإن غالبية محال الجزارة تفادوا المقاطعة الطويلة عن طريق وعد منهم بالقيام بما يريد الأفارقة. ولقد صرح أحد المتحدثين الأفارقة و قال "*إن البيض ما يزالون يرفضون إعتبار الأفريقي إنساناً، و هم يعاملونهم كالحيوانات، و يبيعونهم اللحم بعد أسابيع من الذبح و يأخذون أموالهم بلا رحمة*". هذه المقاطعات التي يقوم بها الافارقة كما قال أحد الأفارقة "*تساعد على أن تترك في ذهن البريطانيين، أنه يجب على شعوب المستعمرات أن تقاتل لكل بوصة من حقوقهم البدائية*"[١]

This Colonized race must fight for every inch of its elementary ..... eights"

بحلول عام ١٩٥٥ تزايد العنف في منطقة حزام النحاس، وخصوصاً إلقاء الحجارة على المنازل و السيارات، و لقد أنكر نكومبولا في هذا الوقت تورط الحزب في هذه الأمور، و ناشد المسئولين عن هذا الأمر بالتوقف فوراً. و في عام ١٩٥٥ نادى اتحاد عمال المناجم الأفارقة African Mine Workers Union (A.M.W.U) من أجل إضراب آخر، و دام هذا الإضراب حوالي شهرين[٢].

خلال الشهور القليلة التالية وفي روديسيا الشمالية، ناشد أعضاء حزب المؤتمر أتباعه بعدم العمل في المزارع الأوروبية، أو شركات البناء المملوكة للأوروبيين. وفي ندولا عارضوا تقديم نظام مرور جديد والذي يطبق في المقام الأول على النساء. وفي لوساكا كانت هناك محاولة لإغلاق

---

[1]) Ibid., P. 266.
[2]) Mulford, David C.: op.cit, P. 41 – 43.

صالات البيرة. ولقد قامت الحكومة بالقبض على الزعماء الذين نادوا علانية بعدم التعاون والذين شاركوا بشكل بارز في احتجاجات المشاغبين. و لقد راقبوا بحذر تصرفات نكومبولا و كاوندا، و قامت الحكومة بالقبض على و ترحيل جيمس فريدريك سانجالا James Frederick Sangala (والذي أصبح فيما بعد رئيس حزب مؤتمر نياسالاند)، عند محاولته زيارة لوساكا[1].

في كاساما Kasama نظم حزب المؤتمر مقاطعة لسلسلة متاجر والتي تقوم بالتفرقة العنصرية للأفريقيين على نحو ذميم. وعلى ما يبدو قدم المدير الأبيض لهذه المتاجر عذراً قوياً لهذه المقاطعة بقولة للقادة الرسميين لفرع حزب المؤتمر في كاساما "إن كل الأفارقه كانوا مثل القرود الضخمة Baboons الذي يقوم بالغسيل والتنظيف، والذي يستطيع ارتداء بدلة فقط بسبب حضور الرجل الأبيض لأفريقيا". و لقد حدث اعتراض على هذه التصريحات و على هذه التصرفات. ونجح المؤتمر بإقناع الأفارقة بمقاطعة هذه المتاجر. و لكن استطاعت الحكومة و بنجاح إنهاء هذه المقاطعة عن طريق القبض على زعيم هذه الحركة و ٢ من زملاءه بسبب التآمر و الإضرار بالتجارة في الأماكن التي تمت مقاطعتها[2].

طالب كاوندا بحملة ضد الحاجز اللوني Color bar والتي تأخذ شكل مقاطعه غير عنيفة Non – Violent Boycott لجميع متاجر الأوروبيين و الآسيوين. ولقد أمل كاوندا من وراء هذه المقاطعة حشد المناصرين للمؤتمر واختبار قوتهم. و قد قدمت المظالم الاقتصادية كعذر أيضاً لهذه المقاطعة (غلاء الأسعار، معظم ملاك المحال التجارية مازالوا

---

[1]) Rotberg, Robert I.: op.cit. P. 267.
[2]) Ibid., P. 274.

يخدمون الأفارقة من خلال فتحات جانبية صغيرة)، و لقد بدأت هذه المقاطعة باكراً في لوساكا[١].

في هذه الأثناء انتشرت الحملة ضد التفرقة العنصرية لمناطق أخرى على طول خط السكك الحديدية. ففي بروكن هل تم تنظيم مقاطعة لكل محلات البقالة المملوكة للأوروبيين و الآسيويين و محلات الجزارة و السينيمات. ولقد حسن محلات الجزارة من خدماتهم قليلاً، ووعد مديري أكبر المحلات المملوكة للبيض بالتهذيب في معاملة الأفريقيين مستقبلاً. ولقد صرح حاكم المقاطعة فيما بعد أنه يعترف أنه قلل من شأن قوات المؤتمر في بروكن هل، و أنه كان ينوي تحطيم المقاطعة ببساطة عن طريق إرسال البوليس للمناطق المضارة من هذه المقاطعة. و حدثت مقاطعات مماثلة في Monze, Mazabuka, Livingstone, Fort Jameson, Ndola[٢].

في هذه الفترة حضر كاوندا أحد الاجتماعات الوطنية لأول مرة، وخلال خطبة له في ليفنجستون Livingstone طالب بالمساواه السياسية للأفارقة وخصوصاً في الهيئات التشريعية للمستعمرات الخاصة بهم. فقال" *هؤلاء الأوروبيين يجب أن يعلموا أننا لسنا أطفالاً، وأننا لا نكره لون الشخص و لكن فعله..... إننا نريد التصويت في الانتخابات الآن..... ماذا نفعل ضد أشخاص لهم عقلية مثل ولينسكي... يجب أن يعلموا أن هذه بلادنا..... و أننا غير خائفين من البنادق و القنابل..... و طالما أن القوة في يد البيض لن يسود الهدوء أبداً..... إلا إذا زالت هذه القوى الغربية، لن يكون هناك سلام، نحن نريد التصويت في الانتخابات..... و نريد ذلك حالاً* "[٣].

---

[1]) Ibid., P. 276.
[2]) Rotberg, Robert I.: op.cit, P. 277.
[3]) Ibid., P. 262.

لقد أوضح لوينكس بويد[١] Lennox – Boyed و الذي زار وسط أفريقيا في بداية عام ١٩٥٧، أن الاتحاد أتى ليبقى، و أنه جيد للأفريقيين، وقال أيضاً للأفارقة انهم يجب أن يقبلوا به must accept it، و لقد رفض العروض بالمقترحات الدستورية المقدمة من المؤتمر و التي تعطي الأفارقة زيادة في التمثيل مع البيض في المجلس التشريعي. و لقد قال ولينسكي *أننا لن نتسامح في إنشاء دولة درجة ثانية، بمبادئ درجة ثانية، من أجل تغطية سياسية*"[٢]، *" let us make it quite clear, we will never tolerate the creation of the second class state with second class principles for the purpose of political expediency"*

صرح جور براون[٣] Gore – Brown *أن المشكلة تكمن أن الأفارقة فقدوا الثقة في الأوروبيين، و أنه لا توجد أي درجة من الحوار ممكن أن يغير هذا الأمر، و يبدوا أن العديد من الأوروبيين لا يلاحظون ذلك...*[٤] *The long and short of the trouble is that the African has lost confidence in the European and no amount of taking will alter this, though not any Europeans seem to realize this"*

---

(١) Alan Tindal Lennox – Boyed (1st Viscount Boyed of Merton): ١٩٠٤ – ١٩٨٣. كان من سياسي بريطانيا المحافظين، و عضو في البرلمان الفيدرالي. في عام ١٩٥٤ أصبح سكرتير المستعمرات حيث أشرف على مراحل من الاستعمار. لمزيد من التفاصيل أنظر www.en.wikipedia.org

[٢]) Ibid., P. 282.

(٣) Stewart Gore Brown: ١٨٨٨ – ١٩٦٧. سياسي مؤيد لاستقلال روديسيا الشمالية. ولد في لندن و تعلم بها، و دخل الأكاديمية العسكرية عام ١٩٠٠. بدا حياته السياسية عام ١٩٣٥ حين تم انتخابه في المجلس التشريعي لروديسيا الشمالية. بين عامي ١٩٣٨ – ١٩٥١ أصبح ممثل للافارقة في المجلس التشريعي. كان معارض لفكرة الاتحاد و لأفكار روي ولينسكي. لمزيد من التفاصيل انظر www.en.wikipedia.org

[٤]) Rotberg, Robert I.: op.cit, P. 283.

قام بعض أتباع نكومبولا في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي لروديسيا الشمالية، بتنظيم حملة أخرى ضد التفرقة العنصرية والحاجز اللوني بمساندات متقطعة من بعض القادة، وتم تكثيف الجهود في المنطقة الوسطى (وتتضمن لوساكا) لإجبار المالكين البيض للفنادق، المطاعم، المقاهي، السنيمات، و أي منشآت للاستخدام العام، على حسن معاملة الأفريقيين و لوضع مبدأ الشراكة في نصابه. وفي عام ١٩٥٩ أيضاً تم إبعاد رجال المؤتمر عن حمامات السباحة، الكنائس، المدارس الخاصة بأولاد الأوروبيين. وفي ندولا وموفوليرا حاول رجال حزب المؤتمر الجلوس في المقاهي لكن بلا طائل، فقط مطعم واحد قدم لهم الشاي ولكنهم أجبروهم على دفع ٥ جنيه استرليني من أجل الامتياز. و في لوساكا طرد البيض بعض الأفارقة من بار فندق هام، و عندما قدم أوروبي آخر كأسه لأحد الأفارقة و الذي رفض النادل خدمته، صفعه النادل و ألقاه على الأرض[١].

خلال حملة الانتخابات في فبراير عام ١٩٥٩ في روديسيا الشمالية، ظلت المنطقة هادئة. وخلال شهر فبراير أعلن الحاكم العام أنه لا ضرورة لاستعمال حملة الطوارئ في روديسيا الشمالية، كما أعلن "انهم لم يتعاطفوا من الوضع القائم في نياسالاند"[٢]. وتم التصريح في ٥ مارس أن العنف الموجود في نياسالاند لم ينتشر إلى روديسيا الشمالية. و قام كاوندا في ٥ مارس و بعد إتهام حزبه (مؤتمر زامبيا الوطني الأفريقي) بالعنف، بإدلاء بتصريح علني أن أعضاء الحزب سياستهم غير عنيفة Non – Violence[٣].

---

[1]) Ibid., P. 306.
[2]) Mulford, David C.: op.cit, P. 93.
[3]) Ibid., P. 103.

من الحوادث الهامة في روديسيا الشمالية ما حدث في ٨ مايو في ندولا، عند عودة جماهير أفريقية الى منازلهم بعد أن فرق البوليس جموعهم أثناء إجتماع غير مصرح به من قبل U.N.I.P، وخلال هذا الهرج هاجم الأفريقيون ربة منزل بيضاء وطفلاها وكانوا يمرون من هذه المنطقة، فتوقفت السيارة و ألقوا بها عبوة مشتعلة، و إحترقت السيارة. وإستطاعت السيده إنقاذ طفليها ولكنها فقدت حياتها في المستشفى.

بعد هذه الحادثة غضب الأوروبيون وطالبوا بإلغاء الحزب في كل المقاطعة. وبعد العديد من الإضطرابات وتحت ضغط الأوروبيين على الحكومة، وفي ١١ مايو قام الحاكم بحظر الحزب في المنطقة الشرقية وصرح أن فروعه غير قانونية. و في اليوم التالي تم القبض على ٥ من قادة الحزب بما فيهم كاوندا[١].

برر الأوروبيون هذه الأعمال العنيفة حيث أعلن حاكم روديسيا الجنوبية أن سياسة العنف في نياسالاند جعلت من الضروري اتخاذ الإحتياطات لمنع نشوب حالة مماثلة. وأشار حاكم نياسالاند الى اجتماعات عقدها الزعماء في يناير حيث اتفقوا على القيام بأفعال غير قانونية. وألقى حاكم روديسيا الشمالية اللوم بطريق غير مباشر على مؤتمر أكرا وبخاصة القرار الذي يؤيد سياسة عدم العنف "وأولئك الذين يضطرون الى مقابلة العنف بمثله في سبيل بلوغ استقلالهم المادي و حريتهم"[٢].

٣- نياسالاند

لقد كانت معارضة الأفارقة لقيام الاتحاد من الأساس قد بنيت على أساس إدراك أنه إذا كان هناك اندماج فإنهم سوف يكونون مجبرين

---

[١]) Mulford, David C.: op.cit, 153.

([٢]) راشد البراوي: مشكلات القارة الأفريقية السياسية و الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٣٥٩.

على الاعتماد أكثر على المجتمعات البيضاء المحلية والتعامل بنسبة أقل مع المكتب الاستعماري وهذا سيجعل من نيل الاستقلال كدولة أفريقية أكثر صعوبة.

لقد لاحظوا أنه ليس هناك قنوات دستورية متاحة يمكن أن تعزز الموقف على نحو كاف. وكانت التغيرات الدستورية المقدمة من الحكومة الفيدرالية وحكومة روديسيا الشمالية بعد تأسيس الاتحاد تؤكد مخاوف الأفريقيين. حيث إنه لم يكن هناك أية نية لدى الحكومة البريطانية في أي دستور أن تعامل هذه المناطق كمناطق أفريقية، و لكن يعامل الأفريقي كمواطن من الدرجة الثانية Second Class[١].

بدأت الاضطرابات في نياسالاند مع بداية فرض الاتحاد عليهم عام ١٩٥٣، حيث إن الاتحاد كان مرفوضاً تماما من قبلهم. بدأت أحداث الشغب في منتصف شهر اغسطس عام ١٩٥٣ بعد تكوين الاتحاد مباشرة، حيث قام شغب في منطقة بين Cholo و Luchenza نتيجة محاولة سرقة قام بها بعض الأفارقة. و لكن تم إلقاء القبض على السارقين، فتجمع حشد من الأفارقه لنجده السارقين ظناً[٢] منهم أنه سيتم قتلهم، حيث هاجم الأفارقة المكتب التابع لحاكم المنطقة، و قطعوا أسلاك الهاتف، و أقفلوا الطرق الرئيسية. حضر رجال البوليس في اليوم التالي حيث استطاعوا تفريق الحشد بالهراوات، ولكن وبطريق الخطأ أطلق أحد الشرطين بندقيته، فقتل أفريقي من هذه الحشود. هذا العمل آثار الأفارقة أكثر فقاموا بإلقاء الحجارة على البوليس، فأصيب اثنين من البيض[٣]. فأطلق البوليس الغازات المسيلة للدموع ولكن لم تفض الحشود، وظل إلقاء الحجارة

---

[1]) Clegg, Edward: Op.cit, P. 238.
[2]) Rotberg. Robert I.: Op.cit, P. 259.
[3]) Ibid., P. 259.

لساعات حتى قامت قوات البوليس بالقبض على زعيم تلك الحشود. وبحلول ٢٠ أغسطس قام حوالي ٦٠٠ أفريقي بمحاصرة مكتب المقاطعة وطالبوا بإطلاق سراح زعيمهم.

خلال الاسبوع التالي لهذه الاحداث، تحركت مجموعه صغيرة من العصابات المسلحة الأفريقية الى Cholo وأخذوا يشجعون عمال المقاطعة على عدم العمل. و قاموا بإغلاق الطرق الفرعية و الرئيسية في جميع أنحاء المقاطعة، و قطعوا خطوط الهاتف[١].

اختار شعب نياسالاند التمرد على الاتحاد الفيدرالي بكل ما فيه، و بين نهاية عام ١٩٥٨م و بداية عام ١٩٥٩ و بعد أن رفضت حكومة أرميتاج[٢] Armitage عروضهم الدستورية، اتهمت الحكومة في نياسالاند رجال المؤتمر الوطني الأفريقي بإيعاز الآخرين للعنف، و لمقاومة القواعد. وفي أكتوبر حاول البوليس القبض على هؤلاء المحرضين، ولكن هذا الأمر أثار الشعب في منطقة مابوتو Mputu بجوار فورت جيمسون. ولاحقاً في نفس الشهر و بعد أن خطب د/باندا في جمع كبير من الناس في ساحة السوق في بلانتير، و عندما كان الأفريقيون ينتظرون بجوار ساعة البرج Clock Tower من أجل وسيلة مواصلات لهم، كانوا يلقون بالحجارة على السيارات التي يقودها الأوروبيون و الآسيويون. و بعد هذه الأحداث وصف د/ باندا ما حدث بأنها أحداث حاره و قال " *I have the hot whole of Blantyre and Zomba on fire*"، و قال أيضاً " *I very soon, I hope to have the whole of Nyasaland on fire*" و لقد حاول

---

[1]) Ibid., P. 260.
[2]) Rotberg, Robert I.: op.cit, P. 261.

البوليس بعد ذلك منع الأفارقة من الذهاب لحضور تجمعات د/ باندا أو سماع خطبه[١].

في ٢٤ يناير ١٩٥٩ عقد المؤتمر الوطني الأفريقي اجتماعاً في مدينة بلانتير، وقرر فيه إعلان الاضرابات، بما في ذلك الموظفون، و عمال السكك الحديدية، و النقل، و ذلك ما لم تستجب الحكومة إلى المطالب الدستورية لحزب المؤتمر، كما تقرر في ذلك الاجتماع أن تستمر المظاهرات في البلاد، ولكن يُشترط ألا يلجأ المتظاهرون إلى العنف، وأن يسلموا أنفسهم للاعتقال دون مقاومة إذا اقتضى الأمر. وفي منتصف فبراير زاد تعنت البوليس، وألقي القبض على المئات من الشعب، وذلك في محاولات البوليس منع اجتماعات حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، و هو حزب شرعي له جميع حقوق الأحزاب الدستورية، و انتشرت الإضطرابات، وأقام الأفريقيون المتاريس، وعطلوا وسائل المواصلات، وواجه البوليس تلك الإضطرابات بإطلاق النيران[٢].

بحلول ٢٠ فبراير ١٩٥٩، أخذت الاضطرابات منحنى أكثر جدية، فقررت الحكومة الفيدرالية إنزال قوات بوليسية الى نياسالاند. و قام Chipembere بعدد من التصريحات الاستفزازية لتشجيع تابعيه من رجال المؤتمر لمواصلة عقابهم للسلطات، و بعد واحدة من خطبه في منطقة Ndiranda قام بعض الافريقيين بإلقاء الحجارة على بعض راكبي الدراجات، فقام رجال الشرطة بإستخدام غازات مسيله للدموع و الهراوات لتصفية الطريق[٣].

---

(١) Robert Perceval Armitage: ولد عان ١٩٠٩م. كان حاكم قبرص من عام ١٩٥٤م حتى عام ١٩٥٥م. ثم أصبح حاكم نياسالاند وتوفي عام ١٩٩٠م. لمزيد من التفاصيل أنظر www.en.wikipedia.org

(٢) صلاح صبري، مرجع سابق، ص ١٣٧.

(٣) صلاح صبري: مرجع سابق، ص ٢٩٦.

تلا ذلك إلقاء القبض على بعض زعماء المؤتمر الوطني الأفريقي، و تم وضعهم في السجن في منطقة Kotakata . فقام حشد من الأفارقه بمحاصرة السجن المحلي، و ألقوا الحجارة على قوات البوليس، ورفضوا التفرق بعد ان قرأ حاكم المستعمرة قانون الشغب، فقام البوليس باستدعاء فرقة[1] King's African Rifles و أعطى رئيسها الأمر بإطلاق النار، و بالفعل قتل ٢ من الأفريقيين. و في الجنوب قتلت قوات البوليس إفريقي أثناء محاولة لفض حشد متجمهر حول محكمة يحاكم بها زعيم أفريقي. و في الشمال قام الأفريقيون بحرق المباني، و رمي البوليس بالحجارة، و تحطيم الممتلكات، و هددوا الموظفين الأفريقيين في الحكومة، و هاجموا قوات البوليس، و قطعوا خطوط الهاتف[2].

زادت حدة الاضطرابات، وبعد منتصف ليل ٢ مارس أعلن حاكم نياسالاند حالة الطوارئ. وأعلن المؤتمر الوطني الأفريقي لنياسالاند كمنظمة غير مشروعة، وتم القبض على زعمائه بما فيهم د/ باندا[3]. وخلال الأيام التالية كان هناك تفكير ومناقشات من قبل سير روبرت أرميتاج في إعادة إحياء مشروع قانون تم اقتراحه و لم يفعل في نياسالاند عام ١٩٥٣. كان هذا القانون يعطي الحق للحاكم العام للمنطقة باستمرار اعتقال وحبس زعماء الأحزاب حتى بعد اعلان إنتهاء حالة الطوارئ. و أيضاً يستطيع بموجب هذا القانون أن يعتقل و يحتجز أشخاصاً آخرين و الذين

---

(١) من الكتائب البريطانية والتي تكونت من العديد من الممتلكات البريطانية في شرق أفريقيا منذ عام ١٩٠٢، حتى الاستقلال في الستينات. وهي تؤدي وظائف الجيش والأمن الداخلي في مستعمرات شرق أفريقيا البريطانية، وأيضاً تقدم الخدمات الخارجية. وكان الأفارقة في هذه الفرقة يدعون askaris، بينما معظم الضباط معارون من الجيش البريطاني.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٩٧.

3) Clegg, Edward: op.cit, P. 241.

يقومون (من وجهة نظر الحاكم العام) تحمل تهديداً بتجديد الاضطرابات[١].

بحلول ١١ مارس، كان عدد القتلى الأفارقة ٤٦ قتيلاً عن طريق قوات الأمن، وعلى الأقل ٧٩ آخرين مصابين بالرصاص. و حوالي نصف هؤلاء القتلى من المنطقة الشمالية (خليج نكاتا Nkata Bay) بعد تدخل فصيلة من الجيش الملكي الروديسي للمنطقة[٢].

لقد صرح الحاكم أرميتاج "أنه وجب اتخاذ هذه الخطوة بسبب أنه يوماً بعد يوم يتضح أكثر أن المؤتمر مستمر في اعتماد سياسة العنف وتجاوز السلطة الشرعية". واتهم حكومة المؤتمر بالتآمر لقتل جميع البيض المقيمين في نياسلاند. و كان لدى الحكومة أسباب وفيرة لإعلان حالة الطوارئ و القبض على قادة المؤتمر[٣].

برر حاكم نياسالاند هذا الموقف بإعطاء تفاصيل اجتماعين للمؤتمر الوطني الإفريقي: الأول أقيم في بلانتير في ١/٢٤ وحضره أكثر من ١٥٠ وفداً من جميع أنحاء المستعمرة، وبتمثيل من روديسيا الشمالية والجنوبية. وتم وضع الخطط لإقامة اضراب، وتتضمن التوقف من قبل موظفي الخدمة المدنية والسكك الحديدية و عمال الطرق، و هذا في مساء اليوم الذي تم فيه رفض المطالب الدستورية. و في مساء اليوم التالي حضر حوالي ١٤٠ وفداً بعربات لوري لإجتماع سري و كانت فيه خطة لإقامة

---

[1]) CO 1015/1519 "(Nyasaland emergency": minutes by ND Watson and Sir J. Macpherson, (٥ from, Murphy, Philip (editor): Central Africa:Crisis and dissolution 1959 – 1965 "part II" Institute of Commonwealth studies, University of London, London, 2005, p. 25.

[2]) CO 1015/1533, "Nyasaland emergency": minute by Mr. Amery to Mr. Lennox-Boyed, (١ from, Murphy, Philip: op.cit, p. 36.

(٣) صلاح صبري: مرجع سابق، ص ٢٩٨.

جلسة عامة غير قانونية، و فيه خطط لإقامة مخطط بقتل الاوروبيين (الإداريين، و مجموعه من الأفارقة تم وصفهم بالخيانة)، و في النهاية اغتيال الحاكم و الموظفين البريطانيين المرموقين[١].

قامت الطائرات بإلقاء منشورات تعلن حظر حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في نياسالاند، وأن عقوبة إنتماء أي شخص لهذا الحزب أو فروعه السجن ١٤ عاماً. وأعلن الحاكم فرض إتاوة على أية منطقة تقع فيها حوادث، و منع التجول في المناطق الوطنية بين ٦ مساءً و ٦ صباحاً، و توقفت السكك الحديدية بسبب إضراب العمال، و أغلقت مصانع الدخان و محطات توليد الكهرباء و انتشرت قوات الجيش و البوليس في كل مكان. و اضطر الأفريقيون إلى الهجرة الى القرى تاركين المدن[٢].

كرد فعل لهذه الأحداث جميعاً أراد بعض الأفريقيين الانتقام فأغلقوا الطرق، هددوا البيض منفردين، وقاموا بمهاجمة البوليس. وفي بعض الأحيان وبعض المناطق قام البوليس باطلاق النار، و كانت النتيجه موت أكثر من ٥٠ شخصاً من المدنيين و أصيب ضابط أفريقي و آخر أوروبي. و خلال الأسابيع التالية استمر الأفريقيون في إغلاق الطرق و تدمير الممتلكات و خصوصاً في الجزء الشمالي، و بدأ الموضوع في الهدوء مع بداية شهر ابريل[٣].

عندما بدأت هذه الإضطرابات في نياسالاند، قام سير روي ولينسكي بالتدخل، و لم يقم أي وزن للحكومة المحلية في نياسالاند، و حشد القوات الأوروبية في روديسيا الجنوبية، ووجهها لقمع الإضطرابات في نياسالاند، و كشف بذلك النقاب سافراً عن الهدف من الاتحاد "وهو

---

[1]) Clegg, Edward: op.cit, P. 243.

(٢) صلاح صبري: المرجع السابق، ص ١٣٩.

(٣)

تحكم الأوروبيين في روديسيا الجنوبية في مقدرات الشعوب الأفريقية في نياسالاند و روديسيا الشمالية بحكم مؤسس على القوة و البطش[١].

اضطرت حكومة لندن تحت ضغط الرأيين العالمي و البريطاني إلى أن تبعث بلجنة قضائية للتحقيق في أحداث نياسالاند، و لقد كانت فكرة إرسال تلك اللجنة مرفوضة من جانب حزب العمال البريطاني، فلقد كان الحزب يفضل إرسال لجنة برلمانية باعتبار أن المشكلة في أساسها مشكلة سياسية[٢]. وعندما قدمت لجنة دفلين[٣] تقريرها عن الاضطرابات في نياسالاند، و أعلنت أن نياسالاند أصبحت في تلك الفترة "دولة بوليسية"، و رفض آلان لينوكس بويد الوزير الاستعماري البريطاني حكم البعثة الذي كان قد عينها بنفسه، بل رأى أنه نفس رأي المحافظين[٤].

في ٦ ابريل تم تعيين لجنة ديفلين، و قد ذكر في بداية تقرير اللجنه[٥] *"by the beginning of 1959 the extremists (in the congress) had made up their minds that they would get congress to adopt a policy of violence"*

" مع بداية عام ١٩٥٩م، كان يتبلور في عقول المتطرفين في الكونجرس أنهم سيحصلون على الحزب لإعتماد سياسة العنف".

تم تشكيل اللجنة برئاسة القاضي دفلين Devlin، و جاء تقريرها تشويهاً للحقائق، إذ قالت إن المتطرفين من رجال المؤتمر قرروا في بداية عام

---

(١) صلاح صبري، مرجع سابق، ص ٢٩٩.
(٢) نفس المرجع، ص ١١٥.
(٣) نفس المرجع، ص ٤٠.
(٤) Patrick Arthur Devlin (Baron Develin): ١٩٠٥ – ١٩٩٢م. محام وقاض بريطاني، كتب تقريراً عن مشاركة بريطانيا في نياسالاند عام ١٩٥٩م. ولد في كنت Kent و درس في جامعة كمبردج. خلال الحرب العالمية الثانية عمل في عدة مناصب وزارية في حكومة بريطانيا. و في عام ١٩٤٨م أصبح قاضي المحكمة العليا و هو في سن ٤٢. لمزيد من التفاصيل أنظر www.en.wikipedia.org
(٥) جون هاتش: مرجع سابق ، ص ٣٢٢.

١٩٥٩ حمل الحزب على استخدام أسلوب العنف، و أن د/ باندا بالرغم من أنه لم يكن ليوافق على القتل، كان يرى أنه لابد من بعض العنف، و أنه جرى حديث عن عمليات قتل للأوروبيين بالجملة، و أنه "حتى اذا لم تكن لدى الحكومة معلومات عن مؤامرة لأعمال القتل فقد كانت ستعلق حالة الطوارئ في ٣ مارس أو في حدود هذا التاريخ[١].

أعلنت اللجنة أيضاً في تقريرها والذي قدم في ٢٣ يوليو ١٩٥٩ إدانة السياسية الاستعمارية التي أدت الى نشوب الثورة في نياسالاند، واكدت ان الرأي العام الأفريقي مجمع على معارضة فكرة الاتحاد. وذكرت اللجنة أنها لاقت صعوبة في تجميع الحقائق، وأنها حصرت بحثها في المعركة الرئيسية التي قتل فيها ٤٤ رجلاً وأربع نساء بالرصاص، و ثلاثة رجال بالضرب بالعصي و الهراوات و السونكي، و جرح فيها ٧٩ رجلاً، و كان جميع القتلى و الجرحي من الأفريقيين.

لم تجد اللجنة ما يؤيد ادعاء الحكومة بأن الحزب المؤتمر كان يحرض الشعب على الثورة وأن هذا الادعاء لم يكن في سياسية المؤتمر. و قالت اللجنة إن الخلاف بين حزب المؤتمر و الحكومة كان جوهرياً و فكرياً، وأن حزب المؤتمر يؤمن بأن شعب نياسلاند لايستطيع ممارسة كافة الحقوق الديمقراطية[٢].

قررت اللجنة أن السخط ومعارضة الاتحاد الفيدرالي عام ومشترك لدى الجميع، ولامت اللجنة على الحكومة اعتمادها على تقارير رجال البوليس السري دون الحرص على تحري الحقائق، الأمر الذي جعلها

---

(١) راشد البراوي: مشكلات القارة الأفريقية السياسية والاقتصادية، مرجع سابق، ص ٣٥٩.
(٢) صلاح صبري: مرجع سابق، ص ١٤١.

تتسرع في تقدير الأمور. كما نعت اللجنة على الحاكم العام وقوعه تحت تأثير روي ولينسكي أنه قد أقام لرأيه اكثر مما هو جدير به من اعتبار[١].

استنتجت اللجنة أن إعلان حالة الطوارئ في البلاد لم يكن نتيجة اعتقاد بوجود مؤامرة لقتل الأوروبيين، بل إن الادعاء بوجودها نجم عن ضرورة إيجاد مبرر لإعلان حالة الطوارئ. و ضمنت اللجنة تقريرها باستعراض لعمليات الإعتقال التي قامت بها الحكومة، و أن تلك الإجراءات ليس لها أي مبرر، و تبعاً لذلك فإن وسائل القوة التي استخدمت لم تكن مشروعة، ووسائل تقيد الحرية كانت غير قانونية، و أن الحكومة قد بالغت[٢].

ثالثاً- الاضطرابات الداخلية

لم تلق الحكومة الإستعمارية البريطانية أي اعتبار لاعتراض الشعوب الأفريقية في رفض الاتحاد وخرجت به إلى حيز الوجود قسراً وجبراً، وسلمت القيادة الى روديسيا الجنوبية. وفي ١٩٥٦ بعد انتخابات قاطعها الأفريقيون في كل مكان، تشكلت حكومة الاتحاد تحت رئاسة سير روي ولينسكي. و استغل رئيس وزراء الاتحادالسلطات التي خولها له الدستور المقترح أسوأ أنواع الاستغلال[٣].

من العروض السابقة للتغيرات الدستورية وفي قوانين الإنتخاب تبدو حقيقة سافرة ألا وهي أن الغرض الأساسي من ذلك كله كان ابتداع الأساليب والأجهزة التي تمكن البيض من الاحتفاظ بسيطرتهم. و هذا هو

---

(١) نفس المرجع، ص ١٤٢.
(٢) جون هاتش: مرجع سابق، ص ٣٢٣.
(٣) صلاح صبري: مرجع سابق، ص ١١٥.

المعنى الذي قصدوه من فكرة المشاركة و التعاون بين الاجناس المختلفة، و ليس أدل على عدم صحة الزعم باشتراك غير الأوروبيين في الإدارة من أنه في مايو ١٩٥٦ كان عدد هؤلاء في وظائف الحكومة الاتحادية العليا ١٦ فقط معظمهم آسيويون و ملونون لا أفريقيون[١].

بزيادة عدد المتعلمين الأفريقيين وزيادة الوعي السياسي في نياسالاند قويت الحركة الوطنية في المنطقة، وظلوا لسنوات عديدة ينتظرون من السياسة البريطانية السمو بالإهتمامات الأفريقية، وفي هذه الفترة تم إنشاء المؤتمر الوطني الأفريقي في نياسالاند عام ١٩٤٤ للوصول إلى هذه النهاية. ولقد كان هناك استقرار أبيض قليل ولم يكن هناك مجلس تشريعي منتخب من أعضاء بيض غير موظفين لتنفيذ أي برنامج يمكن رصده. و في عام ١٩٥٣ فإن الأعضاء ال١١ الموظفين كانوا مازالوا مسيطرين على هذا الكيان، و لا أحد من الأعضاء الموظفين (٦ أعضاء اوروبيين، ٣ أفارقة، ١ آسيوي) كان قد تم انتخابه مباشرة[٢].

لقد أصبح المؤتمر الوطني الأفريقي - وبتزايد -، مؤتمراً عسكرياً، ولقد طالب أعضاء في المجلس التشريعي بتحكم كامل في جميع شئونهم وبإنهاء الاتحاد. وفي عام ١٩٥٧ أمر الحزب الأعضاء الأفريقيين الفيدراليين النياسالاندين بالاستقالة، وعندما رفضوا قاموا بطردهم من الحزب. ومع بداية ١٩٥٨ بدأ زعماء الحزب بالاستعداد لعودة د/ باندا والذي تم توجيه الدعوة له بقيادة الحزب والذي وصل إلى نياسالاند في يوليو ١٩٥٨[٣].

يعتبر عام ١٩٥٩ هو عام العنف في الاتحاد. حيث إنه كان يوجد مشاكل في نياسالاند، حيث عاد باندا عام ١٩٥٨ بعد غياب العديد من

---

(١) راشد البراوي: مشكلات القارة الأفريقية السياسية والاقتصادية، مرجع سابق، ص ٣٥٧.
2) Tindall, P.E.N.: op.cit, 318.
3) Ibid., P319

السنوات لتولي مسئولية قيادة حزب المؤتمر. وفي يناير ١٩٥٩ وبعد نداء باستقلال فوري، انتشرت الاضطرابات وأصبح الوضع خطيراً بحيث انتشرت القوات الفيدرالية القادمة من روديسيا الجنوبية، وتم إعلان حالة الطوارئ في نياسالاند في ٣ مارس. وتم قتل حوالي ٥٢ أفريقياً في هذه الأحداث، وتم القبض على أكثر من ١٣٠٠ وأولهم زعماء حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وأتباعهم. والعديد منهم بما فيهم د/ باندا تم إرسالهم للسجن في روديسيا الجنوبية. وتم تعيين لجنة ديفلين للتحقيق في كل هذه الأحداث، وفيما بعد جاء التقرير أنه لدى حكومة نياسالاند خياران "إما التصرف أو التنازل to act or to abdicate"، ولقد نوهت أن فكرة العنف كانت من حزب المؤتمر، ولكنها لم تجد أي دليل على نظرية "مؤامرة القتل Murder – Plot" لقتل الأوروبيين في المستعمرة. ولقد وجدت اللجنة أيضاً أن لحزب المؤتمر أتباعاً عنيدين في جميع أنحاء البلاد، ومع بداية تسريح المحتجزين تم تكوين حزب جديد وهو حزب مالاوي من بقايا الحزب القديم، كما فعل مناصرو حزب زامبيا في روديسيا الشمالية. في هذا الوقت تم إطلاق سراح د/ باندا عن طريق إيان ماكلود[1] Iain Macleod للإمساك بزمام الأمور في النضال ضد سير روي ولينسكي.

كانت المناقشات مستمرة عن إمكانية التعديلات الدستورية في نياسالاند قبل بداية هذه المشاكل، ولكن في يوليو وبرغم حالة الطوارئ أعلن مستر لونكس بويد عن نيته بزيادة عدد الأعضاء الأفارقة من ٥ الى ٧ عن طريق الترشيح، حيث يكون بهذا قد أعطاهم الأغلبية على الأعضاء

---

(١) Iain Norman Macload: ١٩١٣ – ١٩٧٠. وهو سياسي من المحافظين البريطانين، ووزير حكومي. ولد في يوركشاير (اسكتلندا). خلال حكومتي ايدن وماكملان خدم أولاً كوزير العمال و الخدمات المحلية (٥٧ – ١٩٥٩)، ثم عمل لاحقاً كسكرتير للمستعمرات بين عامي ٥٩ – ١٩٦١. لمزيد التفاصيل أنظر www.en.wikipedia.org

الأوروبيين الموظفين. و لقد رأى جناح نياسالاند من الحزب الفيدرالي المتحد الأوروبي في هذا التغيير استسلاماً للعنف، و لكنهم لم يستطيعوا فعل شئ لمنع هذا التغيير[١].

بعد الاضطرابات التي قامت في البلاد (نياسالاند)، و بعد أن قدمت لجنة ديفلين تقريرها عن الاضطرابات في نياسالاند، و أعلنت أنها أصبحت دولة بوليسية، رفض آلان لينوكس بويد الوزير الاستعماري البريطاني حكم البعثة التي كان قد عينها بنفسه، بل رأى أنه نفس رأي المحافظين البريطانين[٢].

لكن أظهر ماكلود أن سياسة لينوكس ستنقلب رأساً على عقب. حيث رفض في الأول من ابريل إطلاق سراح د/ باندا ولكنه عاد منتصراً ليكون زعيم المؤتمر الملاوي. وبعد ذلك بأربعة أشهر كان ماكلويد يناقش دستوراً جديداً مع باندا في لندن. وبالرغم من نية إدخال نظام الفئتين الانتخابي هنا كما هو الحال في الأقاليم الاخرى، فإنه كان من المقرر أن يمثل حوالي ٢٠ عضواً، من بين ال٢٨ عضواً في المجلس التنفيذي ناخبي الفئة الدنيا، و لا تنتخب الفئة العليا سوى ٨ أعضاء. وبما أن الكفايات المطلوبة في الناخب كانت هنا أقل بكثير من من الأقاليم الآخرى، فإنه من الواضح أن الأفريقيين سيصبحون أغلبية. وبهذا يضعون الأفريقيين في مراكز تحمل المسئولية منذ بداية النظام الجديد[٣].

لما وصل د/ باندا لقيادة الحزب أعلن أنه مصمم على قيام دولة نياسلاندية إفريقية مستقلة بأي ثمن وبأسرع ما يمكن. وصرح في أحد المرات بأنه إذا لم يفلح أسلوب المفاوضات فسوف يلجأ الى وسائل أخرى. وفي

---

[1]) Somerville, J.J.B.: op.cit, P. 393.

(٢) جون هاتش: مرجع سابق، ص ٣٢٢.

(٣) جون هاتش: مرجع سابق، ص ٣٢٣.

ديسمبر سافر الى مؤتمر جميع الأفريقيين المنعقد في أكرا. وفي يناير عام ١٩٥٩ زادت الحملة التي يقودها باندا حدة وأخذ يدعو الى إنشاء ولايات متحدة أفريقية. إلا أن الواضح أن أساليب باندا الأساسية تقوم على مبادئ " عدم العنف، المقاومة السلبية، العصيان المدني"[١].

في هذه الآونة، وفي روديسيا الشمالية انفصل كاوندا وبعض أنصاره عن المؤتمر الوطني الأفريقي في اكتوبر ١٩٥٨، وأنشئ حزب أخر باسم " مؤتمر زامبيا الوطني". وسياسته تتلخص في الحصول على الحكم الذاتي فوراً على أساس مبدأ الاقتراع العام. وأدى ضغط الشباب في روديسيا الجنوبية الى تكوين "عصبة الشباب الأفريقي" التي تمكنت عام ١٩٥٧ من بعث الحياة في " المؤتمر الوطني الأفريقي بروديسيا الجنوبية"[٢].

في أواخر عام ١٩٥٩ أرادت الحكومة البريطانية تهدئة الخواطر فأعلنت دستوراً جديداً لإقليم نياسالاند أصبح بمقتضاه عدد أعضاء المجلس التشريعي ٢٧، منهم ٧ أفريقيين. وزيد أعضاء المجلس التنفيذي من ٨ الى ١٠ منهم أفارقة. و لكن الشعب لم يعبأ بهذا التعديل الذي مازال يحتفظ للبيض بالأغلبية و السيطرة، و تم تشكيل لجنة مونكتون لتقديم التوصيات بشأن الدستور[٣].

بالنسبة لروديسيا الشمالية، عاد باندا و كاوندا في بداية عام ١٩٥٩ من مؤتمر أكرا[٤] Accra all – African Peoples Conference، مصممين

---

(١) راشد البراوي: مشكلات القارة الأفريقية السياسية والاقتصادية، مرجع سابق، ص ٣٥٧.
(٢) نفس المرجع، ص ٣٥٨.
(٣) راشد البراوي: مشكلات القارة الأفريقية السياسية والاقتصادية، مرجع سابق، ص ٣٦١.
(٤) مؤتمر أكرا هو مؤتمر تحضره الأحزاب السياسية ومجموعات أخرى، ويحضره وفود من حركات الاستقلال من المناطق التي مازالت تحت الحكم الاستعماري، وأيضاً وفود من المناطق المستقلة. وهو مفتوح لكل الأحزاب السياسية الوطنية واتحادات العمال. أقيم هذا المؤتمر في ديسمبر ١٩٥٨، وتم فيه مناقشة شرعية وجدوى استخدام العنف ضد القوى الاستعمارية. واتفق

أكثر من ذي قبل على مواصلة المعركة ضد البيض. ولقد تلقى الزعيمان مساعدات إضافية من زعماء حركات وطنية أخرى من خلال المؤتمر مثل (نكروما، الرئيس جمال عبد الناصر، و آخرون) وعدوا بإعطائهم بعض التمويل اللازم حتى يستطيع النياسالاندوين و الروديسيون تنظيم أنفسهم من أجل النصر. و فيما يخص روديسيا الشمالية كانت الوفود في المؤتمر تفضل قيادة كاوندا على قيادة نكومبولا و الذي حضر المؤتمر أيضاً[١].

فبعد انفصال كاوندا عن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بزعامة هاري نكومبولا، و تكوينه لحزب مؤتمر زامبيا، رفض كاوندا المشاركة في الانتخابات القادمة (مارس ١٩٥٩) واستمرت خطب و اجتماعات مؤتمر زامبيا كما كانت للحث على مقاطعة الانتخابات، وعلى جانب أخر وافق نكومبولا و مجموعة من رفاقة على الانتخابات بل و المشاركة فيها أيضاً[٢].

كان كاوندا ينظر إلى الانتخابات على أنها غير عادلة تماماً لمطالبهم للتمثيل الديموقراطي. ولقد عارض الأفريقيون بشدة شرط عدم السماح لأي وطني بالتدرج إلا بعد موافقة ثلثي الزعماء في منطقته، حيث إن الزعماء قد تم اختيارهم بواسطة الحكومة، فإن ذلك كان محاولة واضحة للسيطرة على السياسات الأفريقية، ويمنع القادة السياسيين من الحصول على السيطرة البرلمانية. ولقد لاقت دعوة كاوندا لمقاطعة الانتخابات استجابة قوية، يدل على ذلك الإحصاء الرسمي لعدد المقيدين في جداول الانتخابات لعام ١٩٥٨ و الذين بلغوا ٧٦١٧ شخصاً فقط بينما كان التقدير حولي ٢٥.٠٠٠ شخص[٣].

على أن العنف لن يكون ضرورياً في بعض الحالات. ودعا إلى إنشاء منظمات على مستوى أفريقيا بما في ذلك النقابات التجارية ومكاتب الحركات التحررية.

[1]) Rotberg, Robert I.: op.cit. P. 292.

[2]) Ibid., P. 299.

(٣) نجوى عبد النبي شحاته: مرجع سابق، ص ٢٣٠.

رفض كاوندا الراحة إلا إذا أزال الاتحاد من روديسيا الشمالية مهما كانت العواقب، حتى إذا حظرت الحكومة مؤتمر زامبيا ستظل الروح كما هي حتى الاستقلال. ولقد كرر Sipalo [1] المطالبة بالآتي " *We must have self – government and a democratic constitution now in Northern Rhodesia, We must get it Before 1960 or face the prospect of dominion status and that means perpetual subjugation on the British*"[2]. *"طالب أن يكون هناك حكومة حكم ذاتي، و دستور ديموقراطي في روديسيا الشمالية. و يجب الحصول عليه قبل عام ١٩٦٠م، أو مواجهة حالة من السيطرة. و هذا يعني الخضوع الدائم للبريطانين"* .

في إنتخابات روديسيا الشمالية في هذه الفترة تسجل حوالي ٣٤.٠٠٠ شخص في القائمة العليا، و٩٢.٠٠٠ في القائمة الدنيا. وكلا المجموعتين يقومون بتصويت أخر مع بعض في (قائمة محلية National Roll) لاختيار١٤ ممثلاً من ٧ مناطق انتخابية (عضوين لكل منطقة)، وفي ٤ مناطق من ال ٧ مناطق السابقين، تكون البطاقات لشخص أفريقي و آخر أوروبي، و المرشح الناجح سوف يتم انتخابه فقط إذا حصل على ١٠٪ فقط من أصوات الأعضاء من كل عنصر (لون)، و على الأقل ٢٠٪ من الأصوات في عنصر واحد. أما الآسيويون فيختارون منفصلين – Forty Fifth من أعضاء المجاس التشريعي[3].

كانت نتيجة الانتخابات حوالي ٦٠.٠٠٠ شخص صوتوا لحزب United National Independence Party، و١٧.٠٠٠ صوت لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي African National Congress، و ٢١.٠٠٠ صوت

---

(1) سيبالو Sipalo هو أحد الزعماء الافريقيين الذين كان لهم دور اساسي في الحركة الوطنية الأفريقية في روديسيا الشمالية.

2) Rotberg, Robert I.: op.cit, P. 293.

3) Ibid., P. 314.

للحزب الفيدرالي المتحد United Federal Party، و ١.٥٠٠ صوت للحزب الليبرالي Liberal Party، و هذه الأرقام أعطت ١٢ مقعداً في القائمة الدنيا ل United National Independence Party، و فاز حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ب٣ مقاعد في منطقة سُكنى نكومبولا. و فاز الحزب الفيدرالي المتحد ب١٣ مقعد في القائمة العليا[١].

في هذا الوقت بدأ نكومبولا مرة آخرى في عدم إحترام المواعيد، بحيث يصل متأخراً ساعات عن الإجتماعات العامة أو يفشل في الوصول مطلقاً، وكان قد فقد التعاطف سريعاً في منطقة حزام النحاس، وفي ندولا ألقت الغالبية الملامة على نكومبولا وعلى الطرق التي يستخدمها. ولقد تمت الموافقة على أنه يجب القيام بمقاطعة صالات البيرة في ندولا بدون موافقة نكومبولا لاختبار رد فعله. لقد أصبح الزعماء الافريقيون والذين كانوا معارضين لانفصال كاوندا عن المؤتمر الوطني الأفريقي و مؤيدين لنكومبولا، أصبحوا في اكتوبر ١٩٥٨ مؤيدين لكاوندا و شاركوا في مؤتمر زامبيا و ينظرون الى قيادة كاوندا لهم عام ١٩٦٠.

"*Dr. Banda and Kenneth Kaunda are brave men and had brave followers. They deserve our full honor. Even if we did not agree with them, we must remember and glorify them always..... We want someone of the nature of Mr. Kaunda, Strong, Fearless and selfless. The name of Nkumbula should be forgotten, except for his past service..... we want to begin work soon, 1960 is approaching*[٢]

" إن كل من د/ باندا و كينث كاوندا هم رجال شجعان و لهم أتباع مخلصين. و هم يستحقون احترامنا الكامل حتى لو لم نكن على وفاق معهم. فنحن يجب أن نتذكرهم ونمجدهم دائماً. نحن نريد شخص بطبيعة د/ كاوندا، قوي و لا يخاف و ناكر

---

[1]) Ibid., P. 315.
[2]) Mulford, David C.: op.cit, 127.

لذاته. إن إسم نكومبولا يجب نسيانه، ماعدا ما مضى من خدمته. يجب أن نبدأ العمل قريباً، فإن ١٩٦٠ على الأبواب".

أما عن روديسيا الجنوبية، فبعد تكوين الاتحاد بدأ الأفريقيون ينظمون أنفسهم في جماعات و هيئات يتزعمها بعض القادة الذين نالوا حظاً من التعليم و ذلك للوقوف في وجه القوانين الجائرة و الأطماع الجامحة للبيض، و قابل رئيس وزراء روديسيا الجنوبية ايدجار هوايهيد Edgar Whitehead هذه الحركة بمزيد من الاضطهاد، و استصدر البرلمان مجموعة من القوانين الاستثائية تعطي الحكومة الحق في الاعتقال و التعذيب و الحجر على الحريات بحجة حفظ النظام ووضع حد لنشاط المشاغبين[1]. كما تمادى هوايتهيد في سياسة القمع والإرهاب و الاعتقال، قبض على أكثر من ٥٠٠ عضو من أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي دون أن يوجه لأحدهم أي تهمة، مما اضطر رئيس الهيئة الإدارية العليا إلى الاستقاله احتجاجاً على هذه الأفعال التعسفية من الحكومة.

حين ظهر الحزب الوطني الديموقراطي National Democratic Party (N.D.P.) ليحل محل المؤتمر الوطني الأفريقي الذي حلته الحكومة، أسرع هوايتهيد بالقبض على زعماء الحزب الجديد، كما قبض على أعضاء حزب وسط أفريقيا (C.A.P.)، رغم أنها اتصفت بالاعتدال و التآخي[2].

نتيجة لكل هذه الاحداث في المقاطعات الثلاث، فقد قرر مجلس الوزراء البريطاني إرسال لجنة لكي تتجول في أقاليم وسط افريقيا، ويرأس هذه اللجنة اللورد مونكتون. ولقد سبق وصول هذه اللجنة إلى أقاليم الاتحاد، وصول رئيس الوزراء البريطاني مستر ماكميلان وذلك في ١٨ يناير

---

(١) شوقي عطاالله الجمل: قضية روديسيا، مرجع سابق، ص ١٣١.

(2) Barber, James: op.cit, P. 59.

١٩٦٠. وكان الغرض من هذه الرحلة هي الوقوف على أحوال المنطقة والمشاكل التي تواجهها والأحوال الداخلية فيها قبل وصول لجنة مونكتون إليها.

فما هو عمل لجنة مونكتون في أقاليم الاتحاد؟، إن اللجنة تتكون من مجموعة من الرجال البارزين، وتم تكوين هذه اللجنة من أجل إعطاء النصيحة لحكومة المملكة المتحدة، وحكومة الاتحاد، وحكومات الأقاليم الثلاث (روديسيا الجنوبية، و الشمالية، و نياسالاند) فيما يخص الأمور الدستورية التي يجب أن تناقش في مؤتمر مراجعة الدستور أواخر عام ١٩٦٠.

"إن هدف اللجنة ليس تدمير الاتحاد، و لكن هدفها بعيد عن ذلك، وهو لكي تقدم لنا النصيحة لكيف يصبح الاتحاد أفضل و كيف يمكن أن يتقدم؟. *The Function of the commission is not to destroy federation – far from it – but to advise us how the federation can best go forward."*[*].

تقدم كل حكومة من الحكومات الخمس تقريرين الى اللجنة، الأول، دراسة واقعية عن التنمية في الاتحاد منذ إنشائه. و الثاني، مثال عن بعض المقترحات عن تغييرات معينة من الممكن أن تتم في الدستور الفيدرالي[١].

تتكون هذه اللجنة من ٢٦ عضواً، رئيس اللجنة من المملكة المتحدة، ٤ أعضاء من برلمان المملكة المتحده، ٨ أعضاء مستقلين (٦ من المملكة المتحدة، ٢ من دولتين من دول الكمنولث و لديهم خبرة في النظام الفيدرالي)، ٤ أعضاء من الاتحاد ككل، ٣ أعضاء من روديسيا الجنوبية، ٣

---

*هارولد ماكميلان، سالسبوري ١٩/ ١/ ١٩٦٠.

(١) DO 35/7595: Activities of Monckton Commission in the Federation of Rhodesia and Nyasaland, Jan, 1960.

أعضاء من روديسيا الشمالية، ٣ أعضاء من نياسالاند (و من الاعضاء ال١٣ من الاتحاد و من كل اقليم من أقاليم الاتحاد يوجد ٥ أفريقيين فقط، و لا يوجد بينهم أي عضو في الجمعية التشريعية) [١].

قررالزعماء الأفريقيون مقاطعة لجنة مونكتون، و كانت وجهة النظر أنه إذا أرادت هذه اللجنه التعرف على رأي الشعب الحقيقي يجب أن تلغي أولاً حالة الطوارئ و القوانين الاستثنائية التي تكمم أفواه الشعب، كما يجب الإفراج عن كل الزعماء الموجودين في السجون و المعتقلات، و علاوة على ذلك فنحن نعترض على تشكيل اللجنة و نطلب استبدال بعض الممثلين[٢]، و أخيراً يجب أن تسمح بريطانيا بإجراء انتخابات للشخص كي يختار ممثلية في مؤتمر لندن، و أن يكون من حق الأفريقي تقرير حل الاتحاد الفيدرالي[٣].

قال جوشوا نكومو في مؤتمر صحفي في لندن و أثناء إبداء مقاطعته للجنة مونكتون *"لعدم وجود حريات مدنية على الإطلاق في البلاد، فإننا لا نستطيع تأكيد وجود أحد منا مستعد لمناقشة أي شئ مع الحكومة، و إرسال هذه اللجنة يعتبر ديكتاتورية بالنسبة لنا، و لا يملك أي أحد منا أي ثقة في تكوين لجنة مونكتون"* و قال أيضاً *" أن زعماء المؤتمرمحتجزون بواسطة حكومة روديسيا الجنوبية، و أن أماكن الاحتجاز*

---

[١]) DO 35/7595: op.cit, pp. 31 – 32.

(٢) راشد البراوي: مشكلات القارة الأفريقية السياسية والاقتصادية، مرجع سابق، ص ٣٦٢.

(٣) نفس المرجع، نفس الصفحة.

* مؤتمر صحفي في لندن في ١٩٥٩/١٢/١٠م.

هذه معرضه لذبابة تسي تسي "لقد تم تنحية زملائي عن طريق تعريضهم للنوم المرضي" ❖[1].

أسباب رفض الحزب المالاوي للجنة مونكتون:

١- التكوين، حيث إن معظم أعضاء اللجنة يتم اختيارهم حسب أهواء المستوطنين، والأفريقيين الذين تم تعينهم فيها جميعهم رجال الحكومة البيضاء

٢- الاختصاصات: لم يستطع التأكيد إذا كانت اللجنة تستطيع أن تنصح بالانفصال في حالة نياسالاند

٣- إعلان الطوارئ و د/ باندا، يرى الحزب أنه يجب على الحكومة حتى تستعيد ثقة النياسالاندين هو اطلاق سراح د/ باندا و جميع القادة المحتجزين[٢].

أخبر مستر تشيروا رئيس حزب مؤتمر مالاوي أنه سوف يقاطع اللجنة إذا لم تأخذ الحكومة البريطانية في إعتبارها بعض الامور:

١- إطلاق سراح د/باندا، وجميع المحتجزين الآخرين.

٢- يجب إنهاء حالة الطوارئ حتى يستطيع الأفريقيون التعبير عن آرائهم بحرية.

٣- يجب توسيع نطاق اختصاصات اللجنة حتى يكون لها الحق في التوصية بالإنفصال عن الاتحاد.

---

[1]) CO 1015/1723: Possible boycott of Monckton commission by African National Congress Parties in Federation of Rhodesia and Nyasaland, 1959, pp. 5 – 10.

[2]) CAB 129/101: op.cit, pp. 107 – 110.

٤- يجب توسيع عضوية اللجنة، حتى يستطيع الأفريقيون الثقة بهم، لأننا لا نثق في معظم أعضاء اللجنة وخصوصاً الأفارقة والذين تم ترشيحهم عن طريق الأعضاء البيض الممثلين عن الأفارقة [١].

كان حزب U.N.I.P. وقادته معارضين للجنة مونكتون أيضاً وكانوا يقيمون الاجتماعات العامة لأجل إعلان هذا الرفض.

في سبتمبر ١٩٦٠ نشرت اللجنة تقريرها معلنة أن غالبية أعضائها تعتبر أن لكل إقليم من أقاليم الاتحاد الفيدرالي الحق في الانسحاب، في الوقت الذي يجب فية زيادة الممثلين الأفريقيين بسرعة[٢].

أوصت اللجنة في تقريرها بتحقيق قدر أكبر من الحرية لكل إقليم داخل الاتحاد، وتحقيق تكامل اقتصادي تدريجي، و توسيع قاعدة الانتخاب، كما طالب بأن يكون للأفريقيين السيطرة بالتدريج على الاتحاد و تطبيق مبدأ المشاركة الفعالة. و أوصت اللجنة بضرورة فصل الأقاليم بعضها عن بعض إذا استمرت موجة السخط الأفريقية[٣].

لقد تمت الموافقة في اللجنة (ولكن ليس بالاغلبية) على أنه يجب أن يكون هناك شكل من أشكال الاتحاد باقٍ. وأيضاً وافقت اللجنة على أن تمثيل الأفريقيين يجب أن يزيد ويجب ان يكون هناك تنويع في التصويت (Franchise). وأوصت مجموعة صغيرة من أعضاء اللجنة أنه يجب تقسيم الجمعية الفيدرالية بالتساوي بين الأوروبيين والأفريقيين (٣٠ عضواً لكل عرق)، مع وجود متحدث من الخارج. ورأت اللجنه أنه من الأهمية إعطاء حق التصويت أو الانتخاب للعديد من الأفارقة.

---

[1]) CO 1015/1724: Statement by prime Minister on work of preparatory commission for 1960 eview of conference on Review of constitution for Rhodesia and Nyasaland, 1959.

(٢) جون هاتش: مرجع سابق، ص ٣٢٣.

(٣) نجوى عبد النبي شحاته: مرجع سابق، ص ٢٣٥.

لقد كانت المشكلة الكبيرة التي واجهت اللجنة، هي أنه إذا تم الإبقاء على الاتحاد، فإن الأفارقه في المستعمرتين الشماليتين يجب إعادة دمجهم فيه من غير أي تنفير للأوروبين في روديسيا الجنوبية[1].

أوضح الأغلبية بعد تسجيل إعتراضهم العميق على الاتحاد في روديسيا الشمالية و نياسالاند فقالوا " *The expectation that the opposition would decline as the economic advances' of the federation became apparent have not been realized in brief, the opposition to federation which, as we have seen, was strong at the time federation was introduced has gathered future strength by African disappointment in the manner of it's operation*"

لقد كانت المشاركة من وجهة نظرهم جريمة، وكان من رأي اللجنة أن هذا جعل وجود الاتحاد لا يمكن الدفاع عنه. وكان رأي اللجنة كما قالت " *Federation must rest on a general willingness to accept it, or it must be preserved by force, to hold the federation together by force we regard as out of the question*"

" يجب ان يبقى الاتحاد بقبول عام للموافقة عليه، أو يجب الحفاظ عليه بالقوة، و هذا الخيار خارج دائرة المناقشة"

كان البديل الذي قدمته اللجنة هو إعطاء الافارقه إعتراف بحقوقهم و من خلال إطار الاتحاد لتحسين العلاقات بين الحكومة الفيدرالية و حكومات المستعمرات[2].

في النهاية أخذت اللجنة الخطوة التي أثارت جدلاً كبيراً، حيث ذكر في تقرير أغلبية اللجنة " أنهم مقتنعون أنه ليس هناك شكل في الاتحاد من الممكن أن ينجح لفترة طويلة كما يأمل أصحابه، بسبب شعورهم أنهم

---

[1]) Barber, James: op.cit, P. 36.
[2]) Ibid., P. 37.

محتجزون فيه ضد رغباتهم وأنه من الممكن إنهاؤه بالقوة. و أوصوا أنه في ظل هذه الظروف يجب أن تكون هناك إمكانية في الانسحاب من الاتحاد[1].

"We are convinced that no form of federal association can succeed so long as many of its people feel that they are being kept in its it against their will and can breakout only by force. We recommend that under certain condition, they should be an opportunity to withdraw from the association"[2].

"نحن مقتنعون أنه لا يوجد شكل من أشكال الادماج الفيدرالي يمكن له النجاح، حيث أن الكثير من قاطني الاتحاد يشعرون أنه تم ابقائهم في الاتحاد رغم ارادتهم، و أنه فقط يمكن انهائه بالقوة. نحن نوصي، و تحت ظروف معينة، أن يكون هناك فرصة للانسحاب من هذا الاتحاد".

رد الفعل على لجنة مونكتون: وصفه حزب باندا بأنه "مضيعه للوقت لأننا نريد الانفصال الأن وليس بعد ٥ سنوات". وكذلك عبر حزب كاوندا عن وجهة النظر ذاتها. وفي إنجلترا خطب مستر هارولد ماكميلان أمام مؤتمر المحافظين فقال: "إن الغرض من لجنة مونكتون كان مساعدتنا لا هدم الرابطة الاتحادية بين الأقاليم الحرة في أفريقيا الوسطى، إنما بتثبيتها وتنميتها. إن الصفة الرائعة والبارزة لتقرير اللجنة تنحصر في تقبل اللجنة بصورة جماعية تقريباً للحاجة لمثل هذا الاتحاد، والمآساة التي ينطوي عليها انهياره. وعلى ذلك فإن الحكومة سوف تعالج موضوع إعادة النظر في الوضع وكلها أمل جدي في أن يجد المؤتمر أساساً متفقاً عليه لدوام الصرح الاتحادي. والتصميم على التنفيذ الكامل لمسئوليتنا وتعهداتنا إزاء جميع الناس من جميع الأجناس".

أما عن المستوطنين البيض فإن مستر هاربر Harper رئيس الجناح اليميني في حزب الدومينيون في روديسيا الجنوبية، صرح بأن التقرير دليل

---

[1]) Ibid., P.38.
[2]) Barber, James: op.cit, P.38.

واضح على خيانة بريطانيا وعزمها على تحقيق الاندماج العنصري الكامل بالقوة. وأعلن سير روي ولينسكي معارضته للاتجاه الذي يرمي الى تحطيم الاتحاد. ووصف القومية الافريقية بأنها خلق الدعاية بينما هي اسطورة أكثر منها حقيقة، وهاجم الزعماء الوطنيين و اتهمهم بالعمل من أجل السلطة ثم قال مهدداً " *دعوني احذركم بأنه اذا كانت المسأله في الاتحاد تتعلق بسيطرة جنس على أخر و ليس المشاركة فيتبقى أن نتذكر أن الجنس الابيض هو الذي يملك السلطة الأن* "[١].

في الشهر التالي أعلنت الحكومة الفيدرالية أن مؤتمر مراجعة الدستور سيعقد في لندن في شهر سبتمبر و أنه سيعقد في نفس الوقت مؤتمرات لمناقشة التغييرات الدستورية في كل من روديسيا الجنوبية و الشمالية[٢].

بدأت الامور تنذر بالخطر خصوصاً عندما عقد مؤتمر لندن عام ١٩٦١ حول التغييرات الدستورية في روديسيا الشمالية حيث اقترح المؤتمر دستوراً لها يجعل ممثلي الأفريقيين هم الأغلبية في التشريع. وفي نهاية المؤتمر فبراير ١٩٦١ أصبحت روديسيا على وشك الانهيار، حيث اجتمع البيض وقاطع ولينسكي و حزبه الاتحادي المؤتمر، في حين حضره نكومبولا و كاوندا – وهما المندوبان الأفريقيان – كما حضره حزب وسط أفريقيا الأوروبي [٣].

كانت روديسيا الشمالية قد وقعت تحت ضغط رئيس وزراء الاتحاد ولينسكي وفرض عليها دستوراً أخر يدعم السيادة البيضاء، ولكن هذا العمل آثار حزب كاوندا فشن حمله للعصيان المدني في روديسيا

---

(١) راشد البراوي: مشكلات القارة الأفريقية السياسية والاقتصادية، مرجع سابق، ص ٣٦٨.
(٢) جون هاتش: مرجع سابق، ص ٣٢٣.
(٣) نجوى عبد النبي شحاتة: مرجع سابق، ص ٢٣٦.

الشمالية، وانطوت الحملة على العنف ضد الممتلكات الحكومية أكثر من ممتلكات الأوروبيين.

في العام التالي تم إعادة صياغة الدستور، حيث أصبح الأفريقيون يمثلون الأغلبية في التشريع، وأصبح لهم حق الانتخاب. و رفضها ولينسكي و حزبه، و استدعى ولينسكي قواته البالغ عددها ٥آلاف لاتخاذ إجراء وقائي، و لإجبار الحكومة البريطانية على سحب الدستور و يجر المسئولين الى العنف الذي سيمكنه من تدبير استيلائه على روديسيا الشمالية[١].

بالنسبة لروديسيا الشمالية فإن دستور ١٩٦٢ كانت له العديد من مراحل التطور وهي:

١- بدأت في ديسمبر ١٩٦٠ عن طريق مراجعة فيدرالية (المؤتمر) والمؤتمر الدستوري في لندن، وانتهت بعروض سكرتير المستعمرات في فبراير ١٩٦١.

٢- فبراير – يونية ١٩٦١ تتضمن استشارات حكام المستعمرات وقادة المجموعات السياسية المختلفة في لوساكا، وعرض سكرتير المستعمرات عن عروض شهر يونية.

٣- بعد عدة إجتماعات جادة في روديسيا الشمالية، تهتم حكومة بريطانيا بعروض شهر يونية، و تعلن التغييرات النهائية في ١ مارس ١٩٦٢[٢].

في نياسالاند فاز حزب المؤتمر الملاوي بالانتخابات في اغسطس ١٩٦١، وكان للحزب حوالي مليون عضو. حيث فاز الحزب ب ٢٠ مقعداً في القائمة الدنيا (الأفريقية)، و مقعدين من المقاعد الثمانية من القائمة العليا في المجلس التشريعي[٣].

---

(١) نفس المرجع، ص ٢٣٧.

2) Mulford, David C.: op.cit, P. 178.

3) Rotberg, Robert I.: op.cit, P. 312.

مع بداية عام ١٩٦٢ تم التصويت ل د/ باندا ليصبح وزير الأرض والموارد الطبيعية والحكومة المحلية Minister of Land, Natural Resource and Local Government، ولقد توقع المستعمرون البيض أن الوزراء الملاويين الجدد سوف يتراجعون ويستمتعون بترفيه المكاتب، ودخل سنوي يقدر بحوالي ٣٠٠٠ جنيه استرليني، و سوف يتركون السكرتيرين البيض لكي يديروا الوزارات على الطرق التقليدية. ولكن د/ باندا وزملاءه عرفوا فوراً كيف يقومون بالعمل، وخلال شهور قليلة من بداية الوزاره، بدأوا في تكوين آليات إدارية والتخطيط بجدية، وكانت قابليتهم للتعلم بلا حدود. ومن أمثلة الامور التي قاموا بتغيرها(أوقفوا نظام الإهمال الطويل للتعليم الثانوي، و غيرها).

خلال هذا العام كان حزب المؤتمر الملاوي فعلياً يحكم البلاد ولكن بدون مسمى. و أصبح د/ باندا رئيس الوزراء، و عمل هو و شركاه على وضع شكل رسمي " للحكومة المسئولة Responsible Government"، من أجل الحكم الذاتي Self – Government[1].

لقد وافقت حكومة بريطانيا في نوفمبر ١٩٦٢ على أنه يجب إعطاء الحكم الذاتي لنياسالاند في بداية العام الجديد. وبعد شهر وعد مستر بتلر R.A. Butler (The Secretary of State for Central African Affairs)، بخروج نياسالاند من الاتحاد، وأكد على ما هو ملاحظ "أن الاتحاد قد مات"[2].

أوضحت الحكومة البريطانية تماما أن حق نياسالاند في الانسحاب من الاتحاد لن يعطى آلياً لروديسيا الشمالية (نفس الحق). ولكن كينيث كاوندا صرح وقال: *"There is no question but that the federation must be*

---

[1]) Ibid., P. 313.
[2]) Ibid., P. 314.

dismantled completely and then it must be left to the people of the territories concerned to decide if there is any chance at all of any federal links"

"ليس هناك شك أنه يجب فض الاتحاد نهائياً، ثم يجب ترك الموضوع للمواطنين في هذه المناطق لاتخاذ قرار ما اذا كان هناك أي فرصة لأي اتحاد فيدرالي".

في مناسبة أخرى حذر فيها الحكومة البريطانية أنه إذا لم تعط روديسيا الشمالية الحق في الإنسحاب من الاتحاد *we will make it impossible for any federal department to operate*[1]. فإنهم سوف يجعلون من المستحيل على أي إدارة فيدرالية العمل.

في ديسمبر عام ١٩٦٢، كان أ. بتلر الوزير البريطاني الذي كان قد انتزع شئون وسط افريقيا من أيدي وزارة الكمنولث والوزارة الإستعمارية، قد منح نياسالاند فعلاً حق الانسحاب من الاتحاد الفيدرالي. و إذا ما أصبح في إمكان نياسالاند الإنسحاب، فإنه لن يكون هناك أي اعتراض مقبول يمكن إشهاره أمام امتداد نفس الحق في روديسيا الشمالية. و لقد أدرك ولينسكي و مؤيدوه هذا المنطق السياسي و شنوا حرباً ضد الوزراء البريطانيين من أجل المحافظة على المبدأ بعدم حق الانسحاب بدون موافقة[٢] جميع حكومات وسط أفريقيا الأربع. ولكن نقطة حسم الخلافات قد وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار حول دستور روديسيا الشمالية الجديد. ففي عام ١٩٦١ تنبأ ولينسكي بأنه بمجرد السماح للأفريقيين بدخول قاعات السلطة في روديسيا الشمالية، فإن الكيان الكامل للاتحاد سوف يكون معرضاً للخطر. وفي هذا الوقت كانوا يفكرون في عمل عسكري في الاتحاد، ولكن الحكومة قضت على هذا الأمر يقيامها باستعدادات عسكرية.

---

[1]) Barber, James: op.cit, PP. 171 – 172.

(٢) جون هاتش: مرجع سابق، ص ٣٢٨.

أما في روديسيا الجنوبية، فلقد قدم رئيس الوزراء في اغسطس ١٩٦٠ قانوناً لزيادة الجمعية التشريعية من ٣٠ الى ٥٠ عضوا، وبرر ذلك أن الجمعيه الحالية صغيرة على كمية العمل الذي من المفترض أن تقوم به. ولكنه ذكر أنه مع توسع الجمعية فإنه يجب أن يكون هناك أفارقة منتخبون في هذه الجمعية. ولكنه وجد معارضه شديده ضد هذا الاقتراح.

فقد عبر مستر هاربر فقال: *"I may say that in general the public (i.e. the Europeans) don't favor the idea of African representation in parliament at the present moment..... No doubt he (the prime minister) has not paid sufficient regard to the ineffectiveness of African in administration. Already with regard to rural native councils the Native Commissioners in the Native Reserves have great difficulty in getting effective cooperation from native on such a simple level of administration, yet the prime minister feels it right and proper that they should be in a position where by they have a substantial say in running of a modern state"*[1]

"اسمحوا لي أن أقول لكم أن عموم الجمهور (الأوروبيين) لا تحبذ فكرة التمثيل الأفريقي في البرلمان في الوقت الراهن. و لا شك أن رئيس الوزراء لم يأل جهدا في عدم فاعلية الأفارقة في الادارة. و بالفعل فيما يتعلق بالمجالس الريفية الوطنية فإن المفوضين الوطنيين في المحميات الوطنية يجدون صعوبة كبيرة في الحصول على تعاون فعال من الوطنيين على هذا المستوى البسيط من الادارة. و لكن يشعر رئيس الوزراء أنه من الصحيح و الملائم أن يكونوا في موقع يسنح لهم بأن يكون لهم رأي في الاحداث الجارية".

لقد إدعى مستر هاربر أنه ليس لديه اعتراض لوجود الأفريقيين في الجمعية التشريعية على أساس اللون و لكنه أعلن[٢] وقال: *"There is no question of colour as far as I am concerned. It is what goes with it that I am concerned with, or the lack of what should go with it... "That the difference between us really depends on the question of whether we want Africans in the house in the next parliament or whether we don't.... we simply don't want them in the house. We feel that it is*

---

[1]) Barber, James: op.cit, P. 45.
[2]) Barber, James: op.cit, P. 45 – 46.

premature, we feel that it would be damaging to social conditions in this country. I my Self can visualize that if we have them in the house no doubt they will share the restaurant with us and they will share the bars with us. We will be living cheek by jowl with them and what sort of legislation can the people of this country expect when we ourselves are being conditioned to living cheek by jowl with African

" ان الفرق بيننا حقا يعتمد على مسألة ما إذا كنا نريد الأفارقة في البرلمان المقبل أم لا . حيث نرى أن ذلك سابق لأوانه، فنحن نرى أنه سيكون مدمراً للأحوال الاجتماعية في هذه البلد، أنا نفسي استطيع أن أتصور أنهم إذا دخلوا البرلمان فلا شك أنهم سيشاركونا في المطاعم و البارات، و سنعيش ملاصقين لهم. أي نوع من التشريع يمكن لأهل هذه البلاد توقعه بينما نحن أنفسنا تم وعنا للحياة متلاصقين مع الأفارقة" .

أيضاً إعتقد وليان هاربر أنه يجب أن يحصل الأفارقة على كلمة في مناطقهم الخاصة، و لكنهم غير قادرين على المشاركة في الحكومة المركزية، و لقد أخبر الجمعية التشريعية *أن الأفارقة سوف يحصلون على العدل تحت حكم البيض، و لكن البيض ليس بالضرورة سوف يختبرون نفس الأمر تحت حكم الأفريقيين*[1] *"The blacks will have justice and humanitarianism under the whites but whites well not necessarily experience it under the blacks"*. لقد صرح نكومو لجريدة The Daily News حيث قال: *"We lived in on country only in theory, but for all practical purposes we lived in two separate worlds"*

"نحن نعيش نظرياً في بلد واحدة، و لكن من أجل كل الأغراض العملية فنحن نعيش في عالمين مختلفين" .

"The government has been and is still concerned mainly about European progress, therefore, that whatever progress has been made by the African people in this country has come as a by – product and almost an accident"

---

[1]) Ibid., P. 101.

"إن الحكومة كانت و مازالت مهتمة فقط بالتقدم الأوروبي. و لكن أي تقدم يحدث لهذه البلاد بواسطة الأفارقة فإنه يحدث بالمصادفة"

و أنكر أن *the nationalists aims were to drive away Europeans, what we are fighting to crush in Zimbabwe is not a white man, but white domination*.[1]

"إن هدف الوطنيين هو إبعاد الأوروبيين، ما نحارب لسحقه في زيمبابوي ليس الرجل الأبيض، و لكن الهيمنة البيضاء"

خلال عام ١٩٦٠ كانت روح السياسة الأفريقية متمركزة حول الحزب الوطني الديموقراطي .N.D.P ولقد صرح رئيس الحزب في هذا الوقت Michael Mawema عن الأهداف السياسية للحزب فقال *" We believe in a democratic Southern Rhodesia and to that end wear committed to achieve it within as short a time as possible. We believe in one man, on vote"*

"نحن مؤمنين بديموقراطية روديسيا الجنوبية، ولكي نصل لذلك في النهاية نحن ملزمون بالوصول اليها في أقصر وقت ممكن، و نحن نؤمن بمبدأ رجل واحد، صوت واحد".

في ٢٤ يوليو صرح مستر Mawema[2] بقائمة بأهداف الحزب و منها بالإضافة لحكم الأغلبية، فلقد نادى الحزب بأجور أعلى للأفريقيين، و آراض جيده لهم أيضاً، مؤسسات تعليمية مناسبة للأطفال للأفريقيين، و منازل مناسبة لهم في المناطق الحضرية.

---

[1]) Ibid., P. 132.

(٢) Michael Andrew Mawema، ولد في Gutu في مقاطعة فيكتوريا في روديسيا. ولد في عام ١٩٢٨. درس في بولاوايو بين عامي ٣٦ – ١٩٣٧، ثم عاد الى Gutu ودرس بها حتى عام ١٩٤٥. وفي عام ١٩٤٧ حصل على شهلدة في التدريس الأساسي. عمل مدرساً بين عامي ٤٨ – ١٩٥٠. دخل الحياة السياسية عام ١٩٥١ حين أصبح السكرتير العام ل Benjamin Burombo (the leader of the British African national voice Association) وبعد عامين أصبح السكرتير الإقليمي لاتحاد عمال السكك الحديدية الأفارقة. إنضم عام ١٩٥٤ الى المؤتمر الوطني الأفريقي وخدم فيه كعضو تنفيذي قبل دمج عصبة الشباب إليه عام ١٩٥٧. كان له دور كبير في المباحثات القائمة عام ١٩٦٠. وعمل في العديد من الوظائف السياسية الهامة. لمزيد من التفاصيل أنظر www.colonialrelic.com

لقد صرح أحد أعضاء الحزب في اجتماع حضره حوالي ٢٠٠٠ شخص في هراري يونية١٩٦٠

" *we become here because were dissatisfied with the second – rate citizenship in our country. We feel a great deal of resentment. We are tired of laws which discriminate against us in the country of our birth. We are tried of being compelled to dance to the other man's tune. We are tired of living like strangers in our own land*"

"لقد أتينا إلى هنا لاننا غير راضين عن أن نصبح مواطنين من الدرجة الثانية، نحن نشعر بقدر كبير من الاستياء. فلقد تعبنا من القوانين التي تميز دنا في البلاد التي هي موطننا الأصلي. لقد تعبنا من العيش كغرباء على أراضينا"

في الشهر التالي صرح روبرت موجابي(١) السكرتير العام للحزب

"*one man, one vote is not a parrot cry. It is the cry of the African will, determination and their demand for the restoration of the mother land*"(٢).

قام الحزب الوطني الديموقراطي N.D.P, بعمل استفتاء كبير عن الدستور، وكانت نتيجة هذا الإستفتاء ٣٧٢.٥٤٦ صوتاً ضد دستور ١٩٦١، ٤٧١ صوتاً مع الدستور. و كان مجموع الأشخاص التي لم تقم بعملية التصويت حوالي ٦٣.٧٩٥ صوتاً(٣).

في فبراير ١٩٦١ (بعد المؤتمر الذي قام به زعماء الوطنيين عام ١٩٦٠) عُقد في سالسبوري اجتماع آخر حضره لأول مرة ممثلو الأحزاب

---

(١) روبرت موجابي Robert Gabriel Karigamombe Mugabe: ولد عام ١٩٢٤. واحد من رواد الحركة الليبرالية ضد الحكم الأبيض. في عام ١٩٦٠ كان السكرتير العام لحزب زابو خلال الأزمة التي حدثت ضد حكم الأقلية البيضاء أثناء حكم ليان سميث. وكان سجيناً سياسياً لمدة ١٠ سنوات من عام ١٩٦٣ الى عام ١٩٧٤. هو أول رئيس حكومة لزيمبابوي (١٩٨٠ – ١٩٨٧)، وثاني رئيس لها عام ١٩٨٧. لمزيد من التفاصيل أنظر www.en.wikipedia.org

[2]) Barber, James: op.cit, P. 59 – 60.

[3]) Austin, Reginald: op.cit, P. 71.

الأفريقية في روديسيا، وتمخض عن هذا الإجتماع الاتفاق على دستور ١٩٦١ الذي أقره مجلس العموم البريطاني في ديسمبر من نفس العام ليتم العمل به في روديسيا الجنوبيه بدلاً من دستور ١٩٢٣. و أعلن زعيم الحزب الوطني الديموقراطي جوشوا نكومو في ١٩٦١ *"أن هذا الدستورلا يحقق آمال الأفريقيين و أنه لن ينفذ إلا على جثثنا"*، هذا بينما تزعم ايان سميث Ian Smith جماعة جديده من البيض باسم "حزب جبهة روديسيا Rhodesian Front Party" لمعارضة هذه الاتجاهات الجديدة الذي زعم أنها تمنح الأفريقيين حريات و حقوق أكثر مما يجب[١].

سمات دستور روديسيا الجنوبية الجديد في ديسمبر ١٩٦١:

١- إلغاء السلطات المحفوظة لحكومة المملكة المتحدة.

٢- زيادة عدد أعضاء الجمعية التشريعية من ٥٠ الى ٦٥ عضو

٣- إنشاء نظام انتخابي جديد يضم فئتين انتخابيتين

٤- يتضمن إعلاناً للحقوق

٥- إنشاء لجنة إستشارية لأداء مهمة إستشارية وهي دراسة التشريعات المنافية لإعلان الحقوق.

٦- إنشاء مجلس إدارة يكون مسئولاً عن الاراضي القبلية

٧- منح الجمعية العامة سلطة عامة في تعديل الدستور[٢].

لقد فرض دستور ١٩٦١ بعض القيود وخصوصاً إعلان الحقوق Declaration of Human Rights، وبدأ البيض في الضغط على فكرة الاستقلال والسياده كحل لضمان حريتهم. ولقد كان من الواضح أن البيض كانوا ينون خلق موقف يجعل بريطانيا (وبحسب كلمات هيجنز) "تثق

---

(١) شوقي عطاالله الجمل: قضية روديسيا، مرجع سابق، ص ١٣٢.

(٢) الأمم المتحدة: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان و الشعوب المستعمرة،مرجع سابق، ص ٥٥.

في الاوروبيين بما فيه الكفاية لتسليمهم ٦.٠٠٠.٠٠٠مواطن بدائي ليهيمن على البرلمان عن طريق الاوروبيين المحليين"، " .... TRUSTING THE Europeans Sufficiently to hand over 6,000,000 primitive peoples to a parliament dominated by local Europeans"[١].

لقد صمم دستور ١٩٦١ لتقديم آلية محايدة ولا تقاوم للوصول الى حكم الأغلبية. وكان من أهم عيوبه التالي: ١-الوقت: فلقد كان متأخراً جداً، فلقد كان الأفريقيون يعلمون جيداً أن الحكومة البيضاء حكومة متقلبة، ولقد كان البيض يعقدون آمالهم بقدرتهم على التحكم في قرارات بريطانيا المتعلقة بالسكان المحليين من السود (عن طريق حلو الكلام، واتخاذ اجراءات قوية) واللجوء الى السيادة المطلقة والإستقلال.

٢- المحتوى: حيث أكد على قيمة وشرعية الحقوق المتساوية وعدم التمييز للجميع، ولكنه ترك منح الحقوق الفعلية للأغلبية والسلطة التقديرية للأقلية المتميزة. وأعطى الدستور قوى كبيرة لقانون المحاكم أو المجالس الدستورية. وفي الواقع ومن أجل الجميع، أصبحت المحاكم المكان الوحيد المشروع وشبه المتساوي لمعارك مفتوحة بين حكومة الأقلية والوطنية الأفريقية.

٣- طريقة الإنتاج: قبول الأفريقيين لدستور ١٩٦١ كان المفتاح لفرصة ضئيلة من النجاح. الحقيقة أن الحزب الوطني الديموقراطي كان في المراحل النهائية لفرض عقوبات عليه[٢].

بحلول ديسمبر ١٩٦٢ تم الموافقه على دساتير جديدة لكل من روديسيا الشمالية والجنوبية، وتم خوض الانتخابات في كلا المستعمرتين. تلا

---

[1]) Austin, Reginald: op.cit, P. 70 .
[2]) Ibid., P. 76.

ذلك بداية المباحثات مره أخرى في وسط أفريقيا من ناحية عن طريق مستر بتلر وفي لندن عن طريق ولينسكي للنظر في مسألة حل الاتحاد.

لكن الوفود في روديسيا الشمالية رفضت أي نقاش إلا إذا حصلوا على الحق في الإنسحاب من الاتحاد. وبعد العديد من المناقشات أعلن مستر بتلر في ٢٩ مارس ١٩٦٣ أنه يجب أن يسمح لكل مستعمرة بالإنسحاب من الاتحاد اذا أرادت.

في ١٢ ابريل وافق البرلمان على أن جميع المستعمرات في اتحاد وسط أفريقيا يجب أن تسير من خلال الخطوات المألوفه للاتحاد[1].

رابعاً: الأمم المتحدة و سحب الشرعية من الاتحاد

في هذه الفترة كانت مسالة اتحاد وسط أفريقيا تشغل الرأي العالمي، ففي فبراير وحتى سبتمبر عام ١٩٦٢ كانت قضية الاتحاد تناقش (بالإضافة لقضايا آخرى) في الأمم المتحده، و التي توصلت الى العديد من التوصيات والتي أبلغت بها المملكة المتحده بصفة رسمية، و إن كانت المملكة المتحده لم تعمل بها.

في هذه الجلسه في الأمم المتحده تحدث كاوندا زعيم أقوى الأحزاب في روديسيا الشمالية فقال" أن فئات المجتمع في روديسيا الشمالية يعيشون منعزلين عن بعض إنعزالاً تاماً، فالأوروبي يعيش في حيه السكني ذي الطرق الممهدة والمساكن الفسيحة، والآسيوي وهو في الأغلب من التجار، يعيش حياة المواطن من الدرجة الثانية، ويقيم في حي سكني خاص له. و الأوروأفريقي أي سليل اختلاط البيض بالسود له أيضاً حيه الخاص. أما الأفريقي الأهلي فله المعزل الذي لا تتوفر فيه الشروط الصحية الحديثة،

---

[1]) Somerville, J.J.B., op.cit, P.399.

وأماكن العمل هي الوحيده التي يجتمع فيها الرجل الأبيض وهو رب العمل، و بالرجل الأسود و هو الخادم.

قال أيضاً أن المستشفيات تسير على نفس المنوال، فهناك مستشفيات أوروبية و أخرى أفريقية، و قد يحدث أحياناً أن ترسل سيارة إسعاف الى مكان حادث ما، فإذا بها تعود فارغة عندما يتبين ان ضحية الحادث أفريقي[١].

أشار أيضاً أن مركز الأفريقي الأهلي مركز منخفض من الناحية القانونية، حيث يعامل كل أفريقي كما لو كان مجرماً يجب عليه إثبات براءته، وكثيراً ما تقوم الشرطة بمداهمة الأحياء الأهلية ولكنها لا تفعل ذلك مطلقاً في الأحياء الآخرى. و على الأفريقي في مثل هذه الحالات أن يبرز بطاقة هويته و إن اقتضى الأمر شهادة زواجه[٢].

ذكر أن ما يعرقل حزبه وهو حزب ينتشر في سائر أنحاء البلاد هو وجود ما يسمى "أمر الجمعيات"، وضرورة الحصول على تصاريح بعقد الاجتماعات العامة. و رغم أن هذا القانون لا ينطوي على أي تمييز نظرياً فإن له عملياً أثراً تمييزياً ضد السكان الاصليين، لأن اجتماعاتهم العامه لابد و أن تُعقد في العراء نظراً إلى ضخامة عدد من يحضرونها، بينما يمكن أن تُعقد إجتماعات الأوروبيين في قاعات لقلة عدد من يحضرونها، و بالتالي فلا يلزم لعقدها الحصول على إذن من السلطات المختصة[٣].

أشار أنه كزعيم أفريقي يحترم نفسه لا يستطيع الوقوف ساكناً في الوقت الذي يدوس فيه المتطرفون البيض حقوق شعبه، ولذلك أصدر نداء

---

(١) الأمم المتحدة: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، مرجع سابق، ص ١٤٧.
(٢) نفس المرجع، ص ١٤٨.
(٣) نفس المرجع، ص ١٤٩.

إلى العمل غير القائم على العنف وضرب مثلاً بنفسه بإحراق بطاقة هويته علناً، وأوضح أن بطاقة الهوية هي إحدى الوثائق المفروض أن يحملها الأفريقيون بمقتضى نظام الجوازات الساري في روديسيا الشمالية، و حذا أنصاره حذوه. ولكن السلطة أوفدت الشرطة إلى هذه المقاطعات وبأعداد كبيرة تساعدهم قوات الأمن (أي جنود ولينسكي القادمين من سالزبوري. وقال أن رجال الشرطة أساءوا معاملة الأفريقيين و أحرقوا قراهم و سلبوا أموالهم. و رغم سقوط ٥٠ شخصاً من الأفريقيين برصاص قوات الأمن وسجن ما يربو من ٢٥٠٠، فإن أنصاره لم يقتلوا شرطياً أو جندياً رغم تفوقهم العددي، و أضاف أيضاً أن هذا دليل على تمسك أنصاره بالنظام[١].

أوضح أيضاً أن السير روي ولينسكي قد بيت النية على القيام بتصرف غير دستوري حيال روديسيا الشمالية، و قال إن البيض بزعامة ولينسكي يبدون اهتماماً متزايداً بفكرة تقسيم روديسيا الشمالية، و ضم مناطقها الأكثر تطوراً الى روديسيا الجنوبية تمهيداً للاتحاد فيما بعد مع أفريقيا الجنوبية[٢].

أشار أن الاموال التي كان من الممكن إنفاقها على الخدمات الاجتماعية بالإقليم، تنفق على الشرطة والقوات المسلحة. فقد أنفقت حكومة روديسيا الشمالية في ٦١ -١٩٦٢ على الشرطة مبلغ ٣.٤٢٤.٣٠٢ جنيه استرليني أي حوالي ٢٠٠٪ من مجموع النفقات العامة، وأنفقت على تعليم الافريقيين مبلغ ٣.١٩٦.٧٧٧ جنيه استرليني. ويستدل من الإحصاءات الرسمية لعام ١٩٦٠ أن عدد الأفريقيين الملتحقين بالمدارس لا يتجاوز نصف مجموع الأطفال الأفريقيين الذين هم في سن الدراسة.

---

(١) الأمم المتحدة: تقرير اللجنة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان و الشعوب المستعمرة، مرجع سابق ، ص ١٥٠.
(٢) نفس المرجع، ص ١٥١

قال أيضاً أن الجيش الروديسي ينقسم الى قسمين أحدهما يتألف من البيض وحدهم، و يبلغ عدد أفراده ٦٠٠٠، و الآخر يتألف من وحدات أفريقية بقيادة ضباط من البيض، أما السلاح الجوي الملكي الروديسي فيتألف من البيض وحدهم. وبالإضافة لهذه القوات، فإن في إمكان روي ولينسكي أن يعبئ القوات الإقليمية و هي تتألف من البيض الذين تتراوح اعمارهم بين ١٨ – ٥٠[١].

قال مستر كاوندا "*The whole country was divided between black and white, politically, socially, economically*", "*His party were not wild men : they simply believed in the rights of all men*" [٢]

"إن البلاد كلها مقسمة بين السود والبيض، سياسياً و اجتماعياً و اقتصادياً"، " إن حزبنا ليس حزب الرجال البرية، و لكننا ببساطو نؤمن بالحقوق لكافة الرجال".

أما جوشوا نكومو فقد تحدث عن روديسيا الجنوبية أمام اللجنة و قال: أن الأفارقة في وقت من الأوقات يصدقون ما قاله لهم كل من المستوطنين و المملكة المتحدة من أن الإقليم يتقدم نحو المرحلة التي يشارك فيها الجميع في حكم بلادهم، إلا أن سن التشريعات الجائرة، و ازدياد معدل الهجرة الى البلاد، و التشديد المتزايد على شروط الأهلية الانتخابية كلما اقترب الأفريقيون من استيفاء الشروط[٣] السابقة، كل ذلك أوضح أن المستوطنين يريدون السيطرة على روديسيا الجنوبيةالى الأبد. وقال إنه في عام ١٩٥٨ قرر حزبه، وكان أنذاك المؤتمر الوطني الأفريقي، وجوب المبادرة فوراً إلى وضع دستور يقوم على الاقتراع العام، ولكن ادجار هوايهيد رضخ للضغط فحظر الحزب عام ١٩٥٩، فعمد الأفريقيون الى إنشاء الحزب

---

(١) نفس المرجع، ص ١٥٢.

2) CAB 129/101: op.cit, P. 96.

(٣) الأمم المتحده: تقرير اللجنة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان و الشعوب المستعمرة، مرجع سابق، ص ٦٥.

الديموقراطي الوطني. وفي يولية ١٩٦٠ راح المواطنون يسلكون مسلك اليائس، فأثاروا الاضطرابات في سالزبوري وبولاوايو وفي أنحاء آخرى من روديسيا الجنوبية، وقد قتل في هذه الاضطرابات ٦٣ شخصاً رغم أن المصادر الرسمية أعلنت أن عدد القتلى كان ١٣ شخصاً فقط، والسبب الوحيد الذي قتل من أجله هؤلاء هو أنهم تظاهروا ضد حكومة عينت دون رضاهم، و طالبوا بحكومة تعبر عن إرادة الشعب. وقد شرعت حكومة المستوطنين منذ ذلك الحين في تنظيم حملة لتجنيد قوات شرطة احتياطية، وذلك بتدريب كل رجل أبيض وامرأة بيضاء في روديسيا الجنوبية على استعمال الأسلحة النارية، فأصبح جميع المستوطنين البيض مسلحين، بينما يحظر القانون على الأفريقيين حمل السلاح باستثناء عدد قليل من رؤساء القبائل[1].

مطالب مستر نكومو:

١- قيام حكومة المملكة المتحدة بإلغاء دستور ١٩٦١.

٢- عدم إجراء أية انتخابات اتحادية أو محلية في الإقليم في إطار النظام الإنتخابي الراهن.

٣- إجراء انتخابات جديدة للجمعية التشريعية على أساس مبدأ "صوت لكل بالغ" دون تمييز بسبب العرق أو العقيدة أو اللون أو الملكية العقارية أو الدخل أو التعليم.

٤- إلغاء إعلان الحقوق الوارد في دستور ١٩٦١ وجميع القوانين العنصرية والتمييزية.

٥- تصفية الاتحاد وترك البت في أمر إقامة أي اتحاد جديد لسكان الاقاليم المعنية.

---

(١) نفس المرجع، ص ٦٥ – ٦٦.

٦- تمكين كافة التنظمات و الأحزاب السياسية الأفريقية من التمتع بالحريات الديموقراطية و الإفراج عن جميع المسجونين السياسين فوراً[١].

أوصت اللجنة فيما يخص روديسيا الجنوبية الأتي:

أ – العمل على عقد مؤتمر دستوري يتاح فيه الاشتراك التام لممثلي كافة الأحزاب السياسية، بغية وضع دستور لروديسيا الجنوبية يحل محل دستور ١٩٦١، ويضمن حقوق أغلبية الشعب بتقرير "صوت لكل بالغ". تمشياً مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ب – اتخاذ التدابير الفورية اللازمة لإقرار حقوق السكان غير الاوروبيين وإطلاق حرية النشاط السياسي من جميع الحدود و القيود المفروضة عليها في القانون و في العمل، بما في ذلك جميع القوانين و الأوامر و الأنظمة المؤيدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لأية سياسة أو عمل قوامها التمييز العنصري.

ج – إصدار العفو الشامل عن جميع المسجونين السياسين والإفراج عنهم فوراً

د – تطالب اللجنة بمواصلة الجهود لسرعة تنفيذ القرار فيما يتعلق بروديسيا الجنوبية تأميناً لتصبح دولة أفريقية مستقلة[٢].

بالنسبة لروديسيا الشمالية فقد دعت اللجنة السلطة القائمة الى:

أ- إلغاء جميع القوانين التي تنطوي على تمييز عنصري

ب- منح الأحزاب السياسية حرية تامة في التنقل ومزاولة النشاط السياسي

ج- تحديد الدوائر الإنتخابية بواسطة لجنة محايدة

---

(١) الامم المتحده: تقرير اللجنة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، مرجع سابق، ص ١١٥.

(٢) نفس المرجع، ص ١٢٧.

د – توفير الضمانات اللازمة لإجراء الانتخابات في جو خالٍ من أي إرهاب أو ضغط، و لذلك يجب سحب القوات الاتحادية من روديسيا الشمالية أو خفضها للحد الأدنى[١].

أما عن نياسالاند، فتؤكد اللجنة على ما لشعب نياسالاند من حق غير قابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال القومي، وتؤيد مطالبة الأغلبية الساحقة من سكان نياسالاند بحل الاتحاد مع روديسا ومنح الإستقلال التام لنياسالاند. و تطالب اللجنة حكومة المملكة المتحدة باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذه المقررات[٢].

خامساً- الطريق إلى الاستقلال وإعلان إنهيار الاتحاد

في لقاء بين د/ باندا وسكرتير الكمنولث، ورداً على سؤال فيما إذا كانت نياسالاند تعطي حقوقاً غير مشروطة للانفصال، وأنه هل سيكون لديه النية لإقامة أي نوع من أنواع الاتحادات مع الروديسيات. وكان رد باندا أنه لن يفاوض أبداً إلا إذا أصبحت نياسالاند خارج الاتحاد، وأنه بعد الإنفصال ستظل نياسالاند قائمة بذاتها قبل دخولها في أي شراكات جديده، وأنه من الممكن بعد فترة أن تدخل نياسالاند في اتحاد شرق أفريقيا الفيدرالي و التي من الممكن أن تنضم إليه أيضاً روديسيا الشمالية، و أنه مصمم على أن نياسالاند لن تنضم الى أي اتحادات مع وسط أفريقيا أو مع روديسيا الجنوبية طالما أنه يوجد بها سيطرة و هيمنة أوروبية[٣].

ومسألة حل الاتحاد تتجاذبها عدة عوامل منها:

---

(١) الامم المتحده: تقرير اللجنة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، مرجع سابق، ص ١٩٣ – ١٩٤.

(٢) نفس المرجع، ص ص٢٢١ – ٢٢٢.

3) CAB 128/36: Conclusion of a meeting of the Cabinet held at Admiraly House, 13th February, 1962, pp. 4 – 5.

١- معارضة حزب العمال البريطاني لسياسة سير روي ولينسكي، و الرغبة في إضعاف شوكة ولينسكي، و لذلك فالحزب يؤيد فكرة حل الاتحاد و لكن في مواجهة هذا الاتجاه تقوم عقبتان(أ) إن مسألة حل الاتحاد سوف يقرب الشعب الأفريقي في نياسالاند و روديسيا الشمالية من القومية الأفريقية الصاعدة في شرق أفريقيا، حيث تصبح قوة محتمة تستطيع أن تتخلص نهائياً من الحكم الإستعماري و تضم اتحاداً أفريقياً بحتاً. (ب) أن روديسيا الجنوبية سوف ترتمي في أحضان اتحاد جنوب أفريقيا بحيث إنها لن تستطيع الصمود بكثافتها العددية من المهاجرين الجدد و مواردها لأنها تقيم اقتصاداً مستقلاً سليماً دون الاعتماد على الثروات الطائلة في روديسيا الشمالية، و القوى البشرية العاملة في نياسالاند[١].

٢- احتمال تحقيق روي ولينسكي لتهديده والقيام بثورة ضد الحكومة البريطانية، وإثارة حرب تشبه حرب الاستقلال في المستعمرات الأمريكية، و لكن في هذا السبيل أيضاً عقبات، فهناك أولاً: غريزة الولاء التي يدين بها المهاجرون البريطانيون في روديسيا الجنوبية للتاج البريطاني. و ثانياً: عقبة فقد قروض رأس المال التي يحتاج إليها الاتحاد حتى يستطيع الوقوف على قدميه، و هي جميعاً تأتي من لندن وواشنطن، و الثورة كفيلة بمنعها[٢].

لقد كانت روديسيا الجنوبية هي المشكلة الأساسية من وجهة نظر بتلر، حيث إن نياسالاند لم تكن مهتمة بالاتصال حتى مع روديسيا الشمالية المستقلة. بالنسبة لروديسيا الشمالية فلقد كانت مستعمرة غنية، ولم يكن لها أي مخاوف مالية للمستقبل. بالنسبه لنياسالاند فقد صرح د/ باندا ان

---

(١) صلاح صبري: مرجع سابق، ص ١١٦ – ١١٧.
(٢) صلاح صبري: مرجع سابق، ص ١١٦ – ١١٧.

المستعمرة ستحصل على المساعدة من أمريكا أو أي مكان آخر إذا لم تكف المساعدات البريطانية[١].

إن مسألة حل الاتحاد تنتج عنها مشاكل وأسئله كثيرة منها:

١- كيف سوف يتم دفع الديون الفيدرالية، ومن سيقوم بدفع هذه الديون؟

How were the federal debts to be paid and who would to pay them?

٢- كيف سيتم المحافظة على الخدمات المشتركة مثل السكك الحديدية والاتصالات؟

How would common service like air and rail communications be maintained?

٣- من سيكون المسئول عن سد كاريبا، والذي تم بناؤه بواسطة العديد من القروض جمعتها الحكومة الفيدرالية؟

Who would be responsible for the mighty Kariba Dam, which had been built by funds raised by the federal government?

٤- ماذا سيكون مصير أعضاء الخدمة المدنية الفيدرالية؟[٢]

What was to happen to the members of the federal civil service?

٥- كيف سيتم تقسيم القوات المسلحة الفيدرالية؟

How were the federal armed forces to be divided?

في الترتيب النهائي تم الموافقة على أن يكون التحكم في الطرق، والخطوط الجوية، و سد كاريبا مشتركاً بين المستعمرات.

---

[1]) Somerville, J.J.B., op.cit, P. 400.
[2]) Barber, James, op.cit, P. 172 – 173.

بالنسبة للقوات المسلحة و في اجتماع عام تمت الموافقة على قرار أنه يجب عودة وضع القوات على ما كانت عليه قبل الاتحاد، حيث كانت روديسيا الجنوبية مسئولة عن قواتها الخاصة، و المملكة[١] المتحدة مسئولة عن قوات المستعمرتين الشماليتين. و تم أيضاً الإتفاق على أن الوحدات يتم تحويلها على حسب مواقعها الحالية، و عند انتهاء هذه الاتفاقيات أصبح لدى روديسيا الجنوبية واحد من أقوى قوى الدفاع في أفريقيا[٢].

في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا مستعدة لتسليم بمطالب كل من روديسيا االشمالية ونياسالاند في الاستقلال، كانت هناك معارضة قوية للتسليم بمطالب الأقلية العنصرية الحاكمة في روديسيا الجنوبية، خاصة أن الوضع في جنوب أفريقيا التي منحت هذا الحق بعد حرب البوير (١٨٩٩ – ١٩٠٢) انتهى بقيام حكومة عنصرية تمارس كل أنواع التمييز العنصري[٢].

خلال هذه الفترة كانت المفاوضات قائمة من أجل حل الاتحاد. وكان قادة حزب زابو المحظور محتجزين. وبعد أن أنهوا فترة الاحتجاز، رفضوا إجراء لقاءات أو اجتماعات أو اتفاقات للمفاوضات (أو أي وسيلة من الإتصال مع وينستون فيلد وحكومته) لأنها ثمرة ونتيجة لدستور ١٩٦١ المرفوض، و أصبح فيلد شخصية بغيضة. و قام بوضع تعديل أمني تضمن "عقوبة الاعدام الإلزامية، Mandatory Death Sentence، على قانون Law and Order الحالي[٣].

في الوقت الذي كانت فيه الحكومة العنصرية في روديسيا تعمل جادة لتحقيق أهدافها في إعلان الاستقلال عن بريطانيا، حدث خلاف بين زعماء حزب اتحاد زيمبابوي (زابو) Zimbabwe African Peoples Union

---

[1]) (Barber, James, op.cit, P. 172 – 173.

(٢) شوقي عطاالله الجمل: قضية روديسيا، مرجع سابق، ص ص ١٣٥ – ١٣٧.

[3]) Zimbabwe: History of Struggle: op.cit, P. 27.

(Z.A.P.U.) في روديسيا، و كان من أسباب الخلاف، الاختلاف في الرأي حول مواصلة الكفاح على أرض الوطن و مواجهة الحكومة القائمة أو الكفاح من الخارج (في المنفى)، و انشق سيثولي Sithole، و اتفق مع (نكومو) و أعلنوا تأليف حزب جديد باسم (اتحاد زيمبابوي الأفريقي القومي – زانو) [١].

في خلال هذه الفترة (١٩٦٢) كانت حالة روديسيا بين يدي الأمم المتحدة، التي لم تنتقد بريطانيا من أجل السياسة الإستعمارية العنصرية فقط، ولكن طالبوها بعقد مؤتمر دستوري جديد، ومنح الاستقلال تحت مبدأ "رجل واحد، صوت واحد one man, one vote"[٢].

أصبح وينستون فيلد رئيس وزراء روديسيا الجنوبية، وقام بتحرك سريع، بعد أن قام بالإجراءات القانونية للتعامل مع القومية الإفريقية. ووجه إهتمامه لبريطانيا مطالباً بالاستقلال بحجة أن المستوطنين قد حصلوا على الحكم الذاتي منذ اكثر من ٤٠ عاماً. ولقد ناقش أن بريطانيا ليس لها مبرر لحجب هذا الاستقلال، بينما في مستعمرات بريطانية آخرى في أفريقيا يحصلون عليه. ولقد أصبح الإستقلال مضموناً بعد ٦ أشهر من الحكم الذاتي.

تجمعت السحب السياسية، وكانت العاصفة على وشك أن تبدأ.

و لقد غادر فيلد لندن و عادت حكومته إلى سالسبوري مهددين و قائلين:

"Nothing short of force will prevent us from getting independence", "If we do declare independence, it will be a three day wonder in London, A Friday would be best suitable so that they Monday ever thing shall have settled down"

---

(١) شوقي عطاالله الجمل: قضية روديسيا، مرجع سابق، ص ص ١٣٥ – ١٣٧.

[٢]) Zimbabwe: History of Struggle: op.cit, P. 24.

لقد كان موقف الأفارقة كما هو موقف المتحدي، حيث كان موقف حكومة لندن، و حكومة المستوطنين في روديسيا هو موقف المنبوذ[١].

اعترف مؤتمر الشعب الافريقي في زيمبابوي conference of the African people of Zimbabwe، بجوشوا نكومو على أنه القائد الوطني الوحيد National Leader و أعلنوه life president للحركة و الكفاح من أجل حرية شعب زيمبابوي[٢].

في بداية عام ١٩٦٣ وجد ولينسكي نفسه معزولاً ومنعزلاً بدون أي سلطات في الاقاليم الثلاثة. ففي روديسيا الجنوبية أوقع حزب فيلد المسمى بالجبهة الروديسية الهزيمة بفرع حزب ولينسكي الذي يتزعمة هوايتهيد. وفي روديسيا الشمالية تمكن فرع حزب ولينسكي بزعامة روبرتس أن يشكل فقط جبهة المعارضة للحزب المتآلف بزعامة كاوندا و نكومبولا. و في نياسالاند كان د/ باندا يسيطر سيطرة تامة، فظل ولينسكي مسيطراً على حكومتة البرلمانية و برلمانه الذي حصل فيه على مقاعده في انتخاب قاطعته المعارضة[٣].

حققت نياسالاند حكماً ذاتياً داخلياً في فبراير. وأصبح د/ باندا رئيس للوزراء. و في الشهر التالي وافق مستر بتلر على طلب تقدم به كاوندا و هاري نكومبولا يطالبون بضرورة منح روديسيا الشمالية نفس حق الانسحاب الذي تتمتع به نياسالاند[٤].

حققت نياسالاند استقلالها في ٢٦ يوليو ١٩٦٤ متخذه اسم ملاوي. و في نفس الوقت تقدمت روديسيا الشمالية في نفس الطريق

---

[1]) Ibid., P. 28 – 29.
[2]) Zimbabwe: History of Struggle: op.cit, P. 33 – 34.
[3]) Barber, James: op.cit, P. 172 – 173.
([٤]) جون هاتش: مرجع سابق، ص ٣٢٩.

الدستوري، و مكنها الدستور الجديد من إجراء انتخابات آخرى في يناير ١٩٦٤ حيث فاز حزب الاستقلال القومي المتحد بزعامة كينث كاوندا الانتخابات بأغلبية ملموسة فحصل على ٥٥ مقعداً من ال٧٥ مقعداً، و كان مخصصاً للاوروبيين ١٠ مقاعد في الجمعية الجديدة، و قام حزب الاستقلال الوطني المتحد بمحاربتهم بما له من مؤيدين بيض[١].

كسب الحزب القومي التقدمي بزعامة جون روبرتس جميع المقاعد المحتجزة، وكان هذا الحزب هو الفرع القديم لحزب ولينسكي (الحزب الفيدرالي المتحد). وكان الرفض لتأييد حزب الأغلبية الافريقي والتعاون في بناء حكومة قومية جديدة تمثل جميع الأجناس[٢].

أصبح كاوندا رئيس للوزراء و حصلت حكومته على سلطات الحكم الذاتي في ١٩٦٣/١٠/٢٤، و اتخذت لنفسها اسم زامبيا، لتصبح أول دولة تطبق النظام الجمهوري عند الاستقلال[٣].

لقد كانت روديسيا الجنوبية هي المشكلة الأساسية من وجهة نظر بتلر، حيث إن نياسالاند لم تكن مهتمة بالإتصال حتى مع روديسيا الشمالية المستقلة. بالنسبة لروديسيا الشمالية فلقد كانت مستعمرة غنية، ولم يكن لها أي مخاوف مالية للمستقبل. بالنسبة لنياسالاند فقد صرح د/ باندا أن المستعمرة ستحصل على المساعدة من أمريكا أو أي مكان آخر إذا لم تكف المساعدات البريطانية.

لكن بالنسبة لروديسيا الجنوبية فإن الوضع مختلف، حيث كان هناك إنخفاض في الإستثمارات الخاصة من ٣١ مليون جنيه استرليني في عام

---

(١) نفس المرجع، ص ٣٣٠.
(٢) نفس المرجع، ص ٣٣١.
(٣) جون هاتش: مرجع سابق، ص ٣٣٢.

١٩٥٧، الى ٦ مليون جنيه استرليني عام ١٩٦١. وانحدر الاستثمار في قطاع الصناعة من ١٤ مليون £ عام ١٩٦٠ لأقل من النصف عام ١٩٦١[١].

كان الوضع في روديسيا الجنوبية مختلفاً عن الوضع في روديسيا الشمالية و نياسالاند، فلقد قاطع الوطنيون الانتخابات التي جرت عام ١٩٦٢ بينما فاز في هذه الانتخابات حزب ايان سميث[٢] (الجبهه الروديسية). وهكذا أصبحت السلطة في أيدي المتطرفين من البيض. وقام فيلد بتأليف وزارة كان ايان سميث وزيراً للخزانه فيها. وكان هدف هذه الوزارة السعي لدى بريطانيا للحصول على الاعتراف بالاستقلال الكامل لروديسيا في ظل النظام العنصري القائم.

في الوقت الذي كانت بريطانيا مستعدة للتسليم بمطالب روديسيا الشمالية ونياسالاند في الاستقلال كانت هناك معارضة قوية للتسليم بمطالب الأقلية العنصرية الحاكمة في روديسيا الجنوبية. وفي ٣١ ديسمبر عقد بتلر الوزير الفيدرالي مؤتمراً أعلن فيه حل اتحاد وسط أفريقيا. و حصول كل من روديسيا الشمالية و نياسالاند على الإستقلال، و بقيت روديسيا الجنوبية مستعمرة تحت حكم الأقلية العنصرية البيضاء باسم روديسيا[٣].

---

[1]) Somerville, J.J.B., op.cit, P. 400.

[٢]) Ian Douglas Smith: ١٩١٩ – ٢٠٠٧. خدم كرئيس وزراء روديسيا الجنوبية من ١٣ ابريل ١٩٦٤ حتى ١ نوفمبر ١٩٦٥، وأيضاً كأول رئيس وزراء لروديسيا من ١١ نوفمبر ١٩٦٥م حتى ١ يونية ١٩٧٩. ولد في سالسبوري وتلقى تعليمه في روديسيا الجنوبية أيضاً، ارتاد جامعة رودس في جنوب أفريقيا عام ١٩٣٨م حتى يحصل على بكالوريوس التجارة. شارك في الحرب العالمية الثانية ثم عاد الى القرية محل ولادته واستقر بها.
أصبح عضواً في برلمان روديسيا الجنوبية عام ١٩٤٨م وكان أصغر عضو في البرلمان. كان مسانداً لإنشاء الاتحاد وبعد إنشاءه انضم للحزب الفيدرالي المتحد. تم إعادة انتخابه عام ١٩٦٢ في الإنتخابات العامة كعضو في Rhodesia Reform Party، والذي حاز على الأغلبية وكون الحكومة وأصبح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخزانة تحت وزارة وينستون فيلد. لمزيد من التفاصيل أنظر www.en.wikipedia.org

(٣) شوقي عطاالله الجمل: قضية روديسيا، مرجع سابق، ص ١٣٥- ١٣٧.

الخاتمة

من خلال العرض السابق لاتحاد وسط أفريقيا نجد أن الاستعمار البريطاني في هذه المنطقة لم يكن مهتماً بها على الاطلاق إلا من أجل منفعته الاقتصادية الخاصة وعلى حساب سكان هذه المناطق الأصليين. فمنذ البداية عمدوا إلى توقيع معاهدات واتفاقيات مع زعماء القبائل الأفريقية في هذه المناطق، وكانت هذه المعاهدات ضد مصالح القبائل ولكنها تعم بكل الفائدة على المستعمرين البيض الجدد القادمين إلى هذه البلاد والطامعين في ثرواتها وخيراتها الاقتصادية. وبعد استقرارهم في هذه المناطق لبعض الوقت زادت رغبتهم في السيطرة على هذه الأقاليم وخصوصاً بعد اكتشاف معدن النحاس بكميات كبيره في روديسيا الشمالية والذي أصبح يدر دخلاً كبيراً جداً الى هذه المناطق في هذه الفترة.

ولقد كانت فكرة إقامة الاتحاد بين إقليم روديسيا الجنوبية وإقليم روديسيا الشمالية بثرواته المعدنية الهائلة، وإقليم نياسالاند الصغير والذي يعد فقيراً اقتصادياً ولا يملك أي مؤهلات تجعل المستعمر يطمع في السيطرة عليه ماعدا الأيدي العاملة الوفيرة الموجوده في هذا الإقليم من سكان الإقليم النياسلانديين والذين يبحثون عن فرص عمل. فراى المستعمر أنه يستطيع تشغيل هؤلاء في مناجم النحاس الكبيرة في روديسيا الشمالية والتي تتطلب الكثير من الأيدي العاملة ذات الأجور الزهيدة، وأيضاً لكي يقوموا بالعمل في بعض الصناعات الموجودة في روديسيا الجنوبية حيث إن أجر

العامل الأفريقي ضئيل جدا بالمقارنة مع دخل العامل الأوروبي في نفس المهنة. وبالفعل تم تأسيس الاتحاد تحت ضغط من الحكومة البريطانية والمستوطنين في روديسيا الجنوبية، ورفض تام من الوطنيين في هذه المناطق. ولكن أقيم الاتحاد رغم أنف الوطنيين ومورست فيه أشد أنواع التفرقة العنصرية ضد الوطنيين.

بعد الانتهاء من هذه الدراسة نستطيع أن نقول إنها استطاعت الاجابة على العديد من الأسئلة المطروحة بخصوص اتحاد وسط أفريقيا..... فعلى سبيل المثال:

أولاً- نلاحظ أن بريطانيا عمدت منذ دخول هذه الأقاليم إلى تمكين البيض من السيطرة على مقدراته، ومنحت شرطة جنوب أفريقيا البريطانية سلطات واسعة. وحاولت الشركة الظهور بمظهر المحافظ على حقوق الوطنيين ولكنها كانت دعاوى شكلية، ولم تتخذ لها أي خطوات إيجابية، مما حدا يالشعب الأفريقي إلى القيام بالثوارات في نهاية القرن التاسع عشر ضد ظلم الشركة، وهنا تظهر الشركة نواياها الحقيقية فتتدخل قواتها في القضاء على الثورة و تمكن الشركة من إحكام سيطرتها على المنطقة لاستنزاف مواردها. وحتى بعد انتهاء حكم الشركة استمرت بريطانيا في تأييدها للمستوطنين فأخذت تسن القوانين التي تجعل الأفريقيين غرباء في وطنهم ويعيشون في معازل لا يخرجون منها إلا إذا سمحت السلطات الأوروبية، ولم يكن يسمح لهم بذلك إلا من أجل مصلحة

الأوروبيين وللعمل في المناجم أو المزارع الأوروبية. ووجد الشعب الأفريقي في هذه المناطق شتى مظاهر التفرقة العنصرية، وشتى أنواع القهر التي انتهت بفرض الاتحاد الفيدرالي عليهم رغم المعارضة الشديدة للأفارقة لهذا الاتحاد.

ثانياً- وبعد فرض الاتحاد بالفعل قسراً على الشعب الأفريقي، ادعى المستوطنون العمل بمبدأ المشاركة الذي يتيح فرصة المشاركة في جميع نواحي الحياة للأفريقي جنباً إلى جنب مع المستوطنين (وهذا ما ادعاه البيض مع بداية فرضهم للاتحاد). ولكن لم يتم أبداً العمل بمبدأ المشاركة ولكن لم يكن هناك أي نوع من أنواع المشاركة في أي ناحية من نواحي الحياة. فعلى سبيل المثال في الحياة السياسية لاحظنا ذلك من خلال حصول الأوروبيين على جميع المقاعد ورفض دخول أي من الأفريقيين إلى البرلمان بعدة مزاعم، منها، أنهم غير متعلمين أو مؤهلين لهذا الأمر، بالإضافة الى وضعهم شروط تعجيزية للدخول الى البرلمان والحصول على مقاعد لهم من حيث التعليم والأملاك يجعل من المستحيل على أي أفريقي أن يطابق هذه الشروط، فبالتالي يستأثر الأوروبي الأبيض بمقاليد الحكم في يده.

وأيضاً لاحظنا أنه لم يتم العمل بهذا المبدأ في نواحي الحياة الاقتصادية. فعلى سبيل المثال كانت المرتبات ضئيلة جداً بالنسبة للأفريقي و الذي يقوم بكل العمل تقريباً على عكس العامل الأوروبي و الذي يقوم بالأعمال الخفيفة و لكن مرتبه يكون أضعاف و أضعاف مرتبات الأفارقة، و

بالتالي مستوى معيشة الأفارقة متدني للغاية، يعيشون في المعازل، لديهم بعض الصناعات التقليدية و التي تكفيهم فقط قوت يومهم حيث حصل الأفارقة على أسوأ أنواع الأراضي بعد أن قام الأوروبيين بتقسيم الأرض لصالحهم ليتركوا للأفارقة أسوأ الأراضي التي يستطيعون القيام فيها ببعض الزراعات البسيطة و التي تساعدهم على إطعام أنفسهم.

أيضاً لم يتم العمل بمبدأ المشاركة أبداً في الحياة الاجتماعية. فمثلاً تعليم الأفارقة لم يكن مجانياً ولا إلزامياً، وبالتالي فإن أعداداً قليلة جدا منهم استطاعوا مواصلة التعليم. بالإضافة لرداءة المدراس الخاصة بالأفريقيين مقارنة بوضع الأوروبيين ومدارسهم. فقد كانت الدراسة بالنسبة للأوروبي إلزامية ومجانية، أما مدارسهم فكانت على مستوى عالٍ مقارنة بمدارس الأفارقة، ولذلك كان الأوروبيون يكملون دراستهم بلا أي معاناة.

ثالثاً- أوضحت الدراسة مدى استغلال الاستعمار الأبيض لهذه المناطق من النواحي الاقتصادية. فكما أوردنا سلفاً استولى المستعمر بتقسيمه الأرض لصالحه على أجود المناطق الزراعية والتي أقام فيها الزراعات الحديثة والمتطورة والتي استطاع من خلالها أن يقيم اقتصاداً أبيض قوياً في هذه المناطق. أيضاً كان هناك صناعات ناجحة في مناطق الاتحاد، بالإضافة الى تعدين قوي يقوم بالأساس على النحاس الموجود في روديسيا الشمالية، والذهب في روديسيا الجنوبية، والفحم.... وغيرها من

المعادن الهامة. و لكن هل استفاد الأفريقي من هذا الاقتصاد الناجح؟ الاجابة هي لا لأنه كان يقوم بهذه الأعمال بأدنى المرتبات، وكان عائد هذا الاقتصاد القوي يعود فقط على الأوروبيين والاستعمار الأبيض في المنطقة.

رابعاً- أوضحت الدراسة أنه كان هناك العديد من الاستثمارات الأجنبية الموجودة في البلاد، وهي بالأساس استثمارات أمريكية وبريطانية في مناطق الاتحاد. وأوضحت الدراسة أيضاً أن أهمية هذه الاستثمارات هي استغلال الثروات الموجودة في البلاد والاستفادة منها. وتتمثل هذه الثروات في ثروات معدنية وصناعات.... وغيرها. ولكن هذه الاستثمارات قامت أيضاً على حساب الأفارقة لأن المستثمر الأبيض كان يعامل الأفريقي الوطني أسوأ معاملة (كما هو مبين بالدراسة)، ولقد أثبتت الدراسة أنواع المعاملة السيئة التي تعرض لها الأفريقيون من خلال هذه الأعمال.

خامساً- لم يحصل الأفارقة على ما وعدهم به المستعمر الأبيض قبل قيام الاتحاد من ارتفاع مستوى المعيشة أو ارتفاع المرتبات بالنسبة إليهم، ولكن ظلت الأوضاع سيئة تماماً كما كانت قبل تأسيس الاتحاد. حيث يسكن الأفريقي المعازل، و لا يجدون من الأموال ما يكفي قوت يومهم بسبب غلاء الأسعار و قلة المرتبات و فرض الضرائب الجائرة و الباهظة عليهم، و تدني مستوى المعيشة في كل ناحية من نواحي الحباه في جميع مناطق الاتحاد.

سادساً- أثبتت الدراسة أن مبدأ التفرقة العنصرية كان متبعاً في كل نواحي الحياة في الاتحاد، ففي الحياة السياسية تم رفض دخول الأفارقة الى البرلمان للمشاركة في الحياة السياسية كما ذكرنا سابقاً. وأيضاً كانت التفرقة العنصرية واضحة في الحياة الاقتصادية من حيث سوء المعاملة و تدني المرتبات و حتى نوعيات الطعام و الشراب المقدمة للعاملين الأفارقة كما اوردنا سابقاً. وأيضاً كانت التفرقة العنصرية واضحة تماماً في التعليم، المواصلات، الشوارع، مكاتب البريد، المحال التجارية حيث أوردنا العديد من النماذج لهذه التفرقه داخل صفحات الكتاب

سابعاً- أثبتت الدراسة نمو الوعي السياسي للأفارقة خلال فترة الاتحاد بنسبة كبيرة، حيث استطاع البعض منهم الخروج من البلاد و إكمال تعليمهم بالخارج و العودة بمفاهيم مختلفة أثرت على الأفارقة، و استطاعوا أن ينظموا أنفسهم و أن يقوموا بتأسيس لجان و منظمات و من ثم أحزاب سياسية منظمة و مهمة استطاعت تنظيم الأفارقة و القيام بما هو مطلوب من إضرابات و مقاطعات و إزكاء الحركة الوطنية في كل مكان خصوصاً في روديسيا الشمالية و نياسالاند، حيث كان الأفارقة تواقين للحصول على حريتهم و استقلالهم و خروج الاستعمار الأبيض من هذه المناطق لتصبح أقاليم أفريقية خالصة. ولكن حتى في هذه الأوقات لم يدع المستعمر الأفارقة يقومون بما يريدون من أجل استقلالهم ولكن حاربوهم بكل قوة من خلال حل الأحزاب السياسية الأفريقية المهمة، حظرها، سجن زعمائها، فرض قوانين بعقوبات كثيرة على أي أفريقي ينتمي إلى هذه الأحزاب. ولكن عند

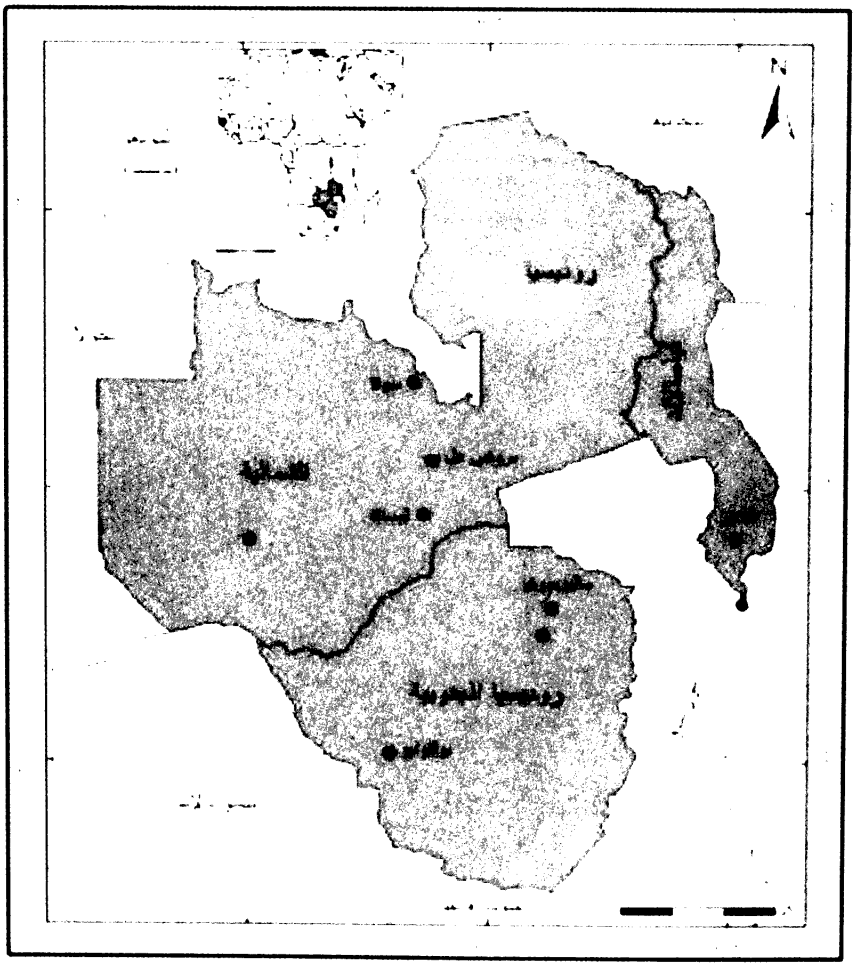
حل أي حزب كان هناك حزب آخر يقف على قدميه، وعند سجن زعيم كان هناك زعيم آخر يهتف بالحرية. وفي نهاية الأمر استطاع الأفارقة أن يتعاونوا ويتصدوا للاستعمار والذي استمر عشرة أعوام ذاق فيها الأفارقة في هذه المناطق أسوأ أنواع الذل والمهانة، واستطاعوا أن يحصلوا على الاستقلال. فحصلت روديسيا الشمالية على استقلالها تحت مسمى جديد (زامبيا)، وحصلت نياسالاند على استقلالها أيضاً تحت مسمى جديد (مالاوي). وبالنسبة لروديسيا الجنوبية فقد كان الاستعمار الأبيض بها قوياً ومتغلغلاً في المنطقة كثيراً، وكان المستوطنون يتحكمون في كل أمور البلاد تقريباً. ولذلك لم تحصل روديسيا الجنوبية على استقلالها في ذلك الوقت مع الاقليمين الآخرين ولكنها ظلت تحت الحكم الأبيض لفترة طويلة أخرى تحت مسمى (روديسيا) حتى حصلت على استقلالها عام ١٩٨٠ ليصبح اسمها الحالي (زيمبابوي).

المؤلف

الملاحق

الخريطة رقم (١)

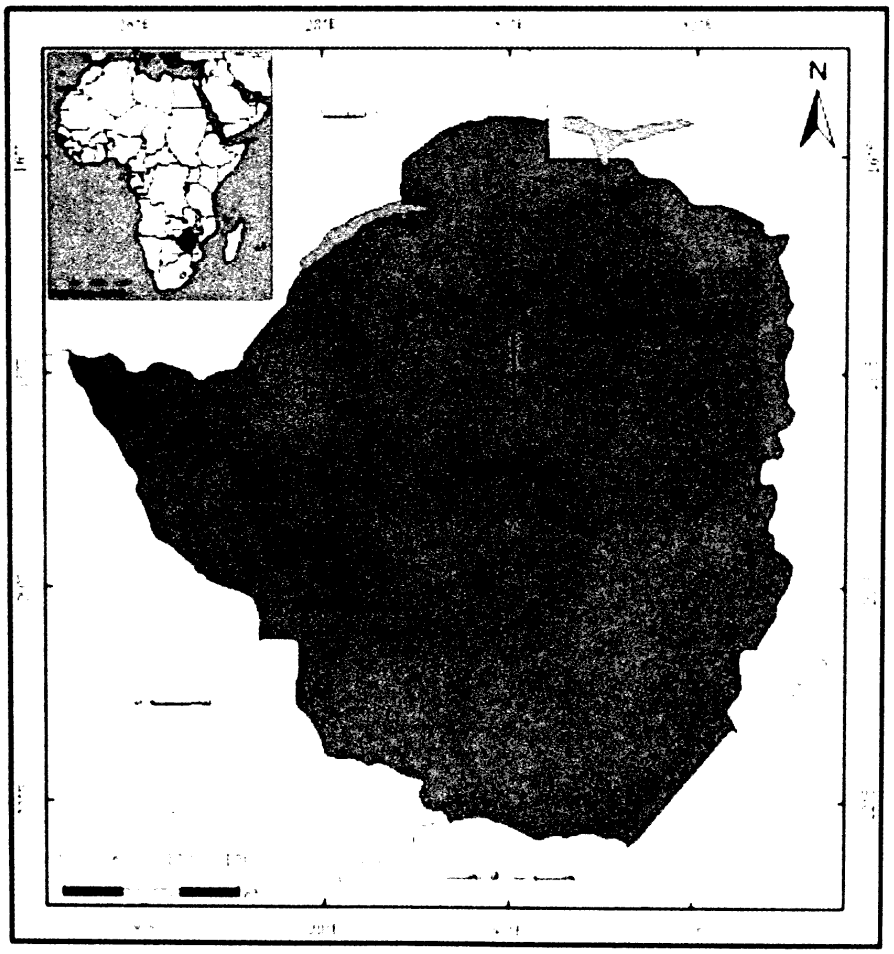
حدود اتحاد روديسيا و نياسالاند



(Source: www.wikipedia.org)

الخريطة رقم (٢)

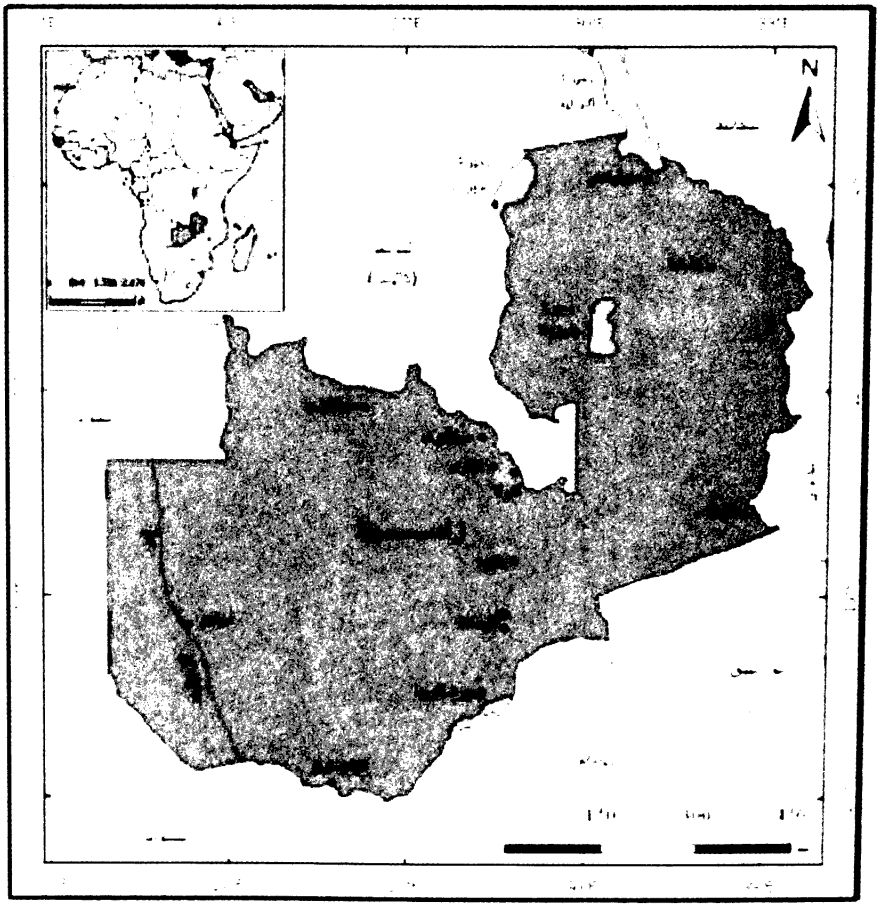
روديسيا الجنوبية السياسية



(Source: www.gugerott.clara.net/mothfam/frank.htm

الخريطة رقم (٣)

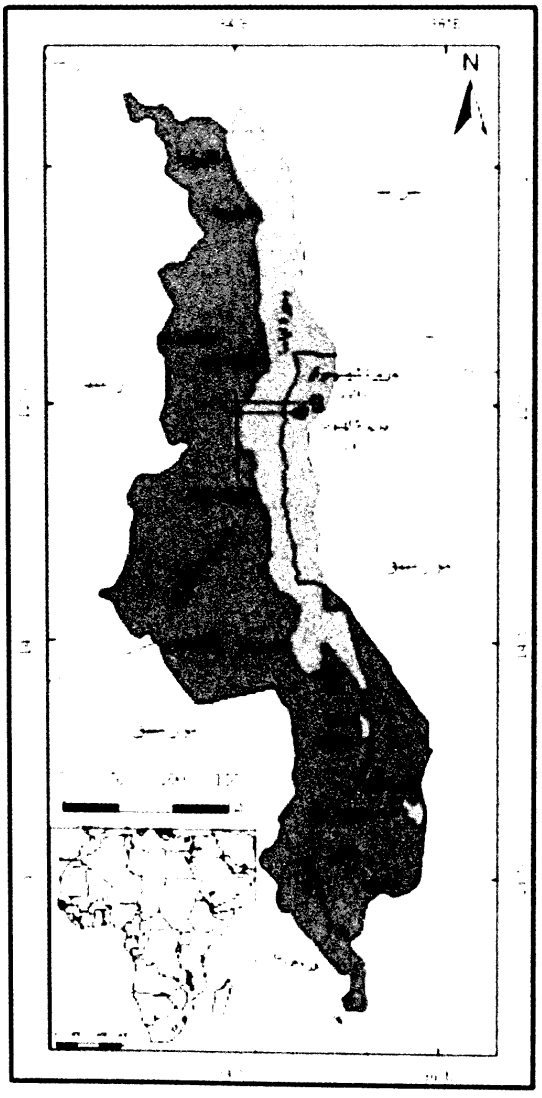
روديسيا الشمالية السياسية



(Source: www.duneright.web/zambia/mcl/resources

الخريطة رقم (٤)

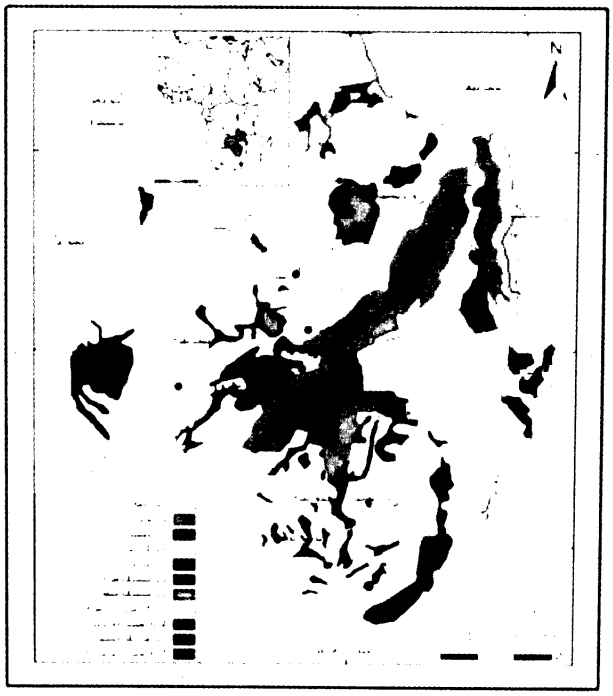
نياسالاند السياسية



(Source: www.travelnotes.org/africa/malawi)

الخريطة رقم (٥)

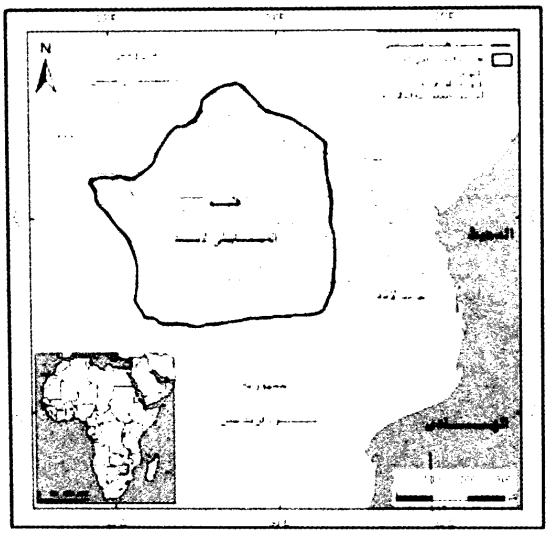
بعض الملامح الطبيعية عن أقاليم الاتحاد الثلاثة



(Source)
www.eusoils.jrc.ec.europa.eu/esdb_archive/eudasm/africa/maps/af1_zw1000_250.htm

الخريطة رقم (٦)

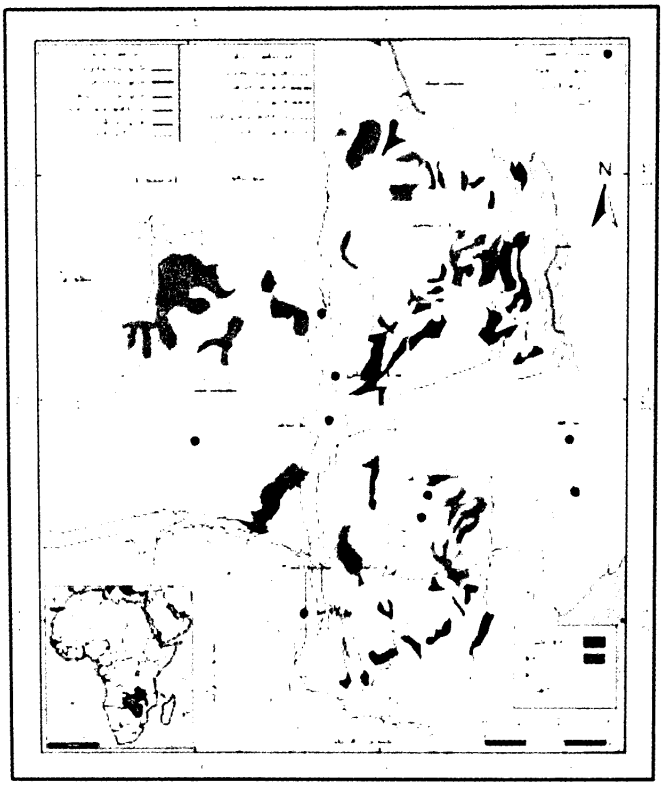
منطقة الميتابيلي



(Source) www.en.wikipedia.org/wiki/file:matabeleland

الخريطة رقم (٧)

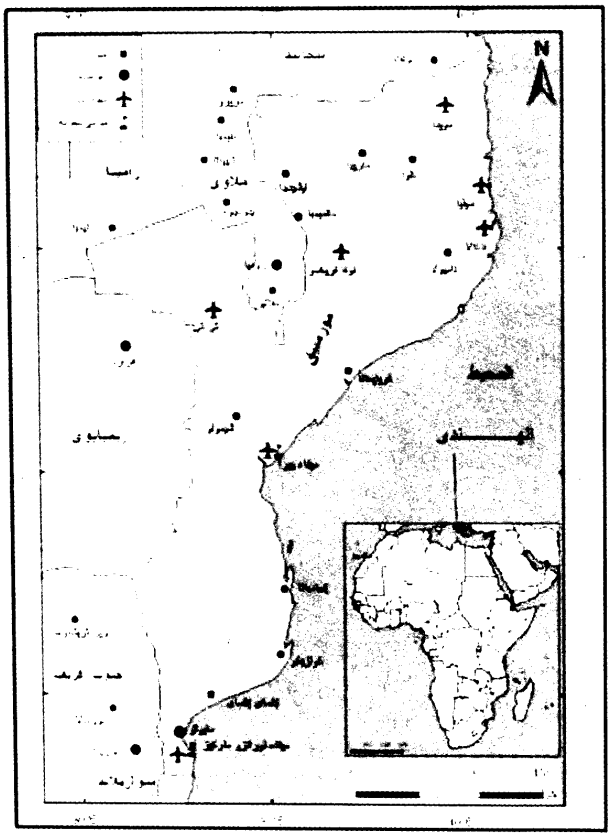
الطرق التي سلكها الرحالة الأوروبيين إلى مناطق الاتحاد



(Source: www.greatnorthroad.org

الخريطة رقم (٨)

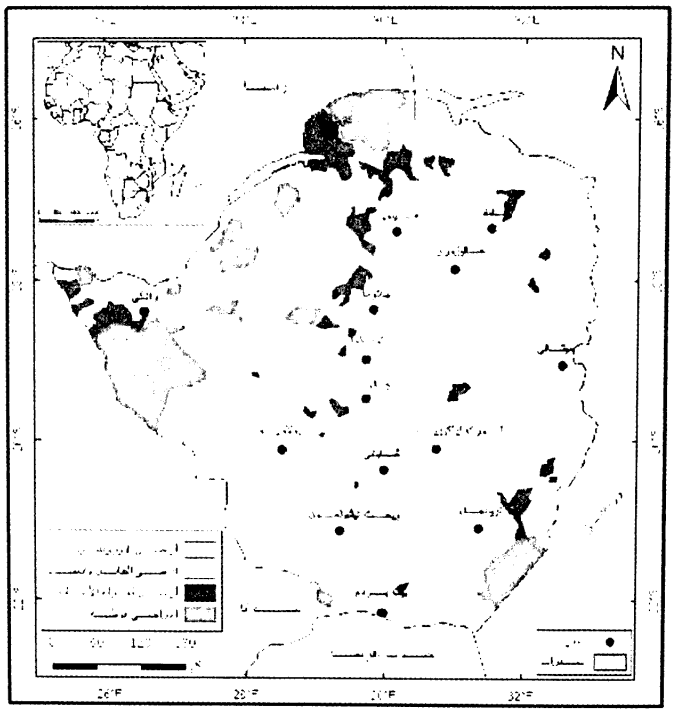
موقع مينائي بيرا و لورانزو ماركيز في موزمبيق



(Source) www.acig.org/artman/publish/article_185

الخريطة رقم (٩)

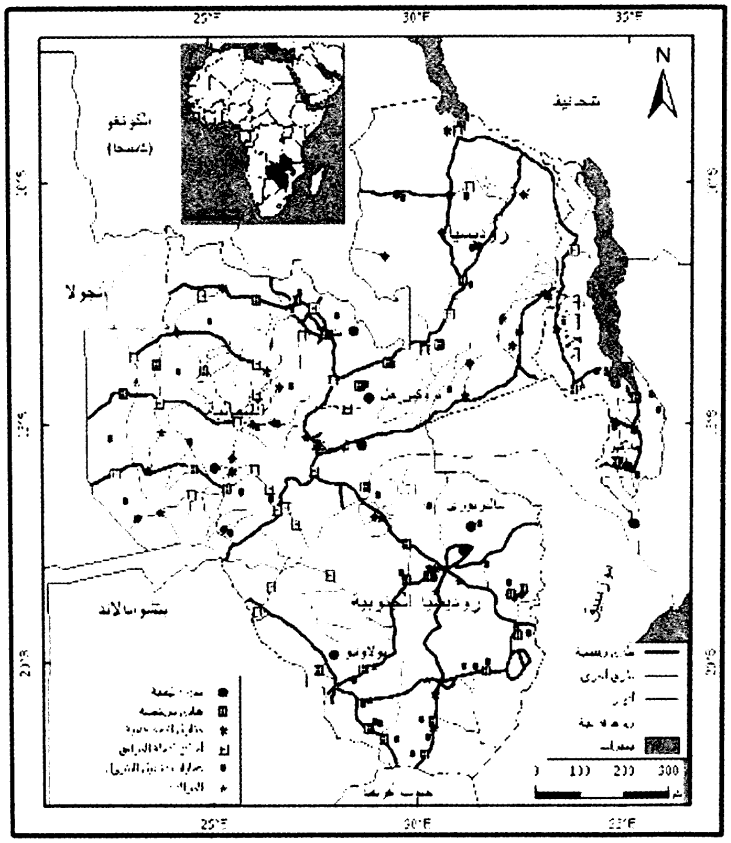
تقسيم الأرض فى روديسيا الجنوبية



(Source: www.thenes.uk.eglobs.com/1111368

الخريطة رقم (١٠)

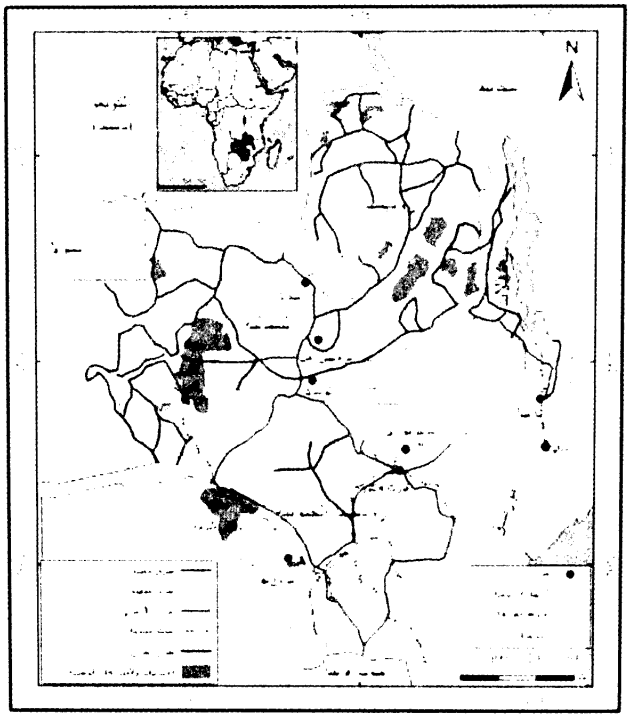
الطرق الرئيسية في الاتحاد



(Source) www.greatnorthroas.org/element/media/maps/small/ted_gazetteer

الخريطه رقم (١١)

شبكة السكك الحديدية في الاتحاد



(Source) www.worldstatesmen.org/zimbabwe

بيان ببعض الوثائق المنشورة و غير المنشورة:

No	Document No.	Document Name	Document Date	Country
1	CAB/24/159	Rhodesia, Memorandum by the Secretary of state for colonies	19/January/1923	
2	CAB/24/222	Future of Southern and Northern Rhodesia	29/June/1931	London
3	CAB/129/57	Proposed Federation of Southern Rhodesia, Northern Rhodesia and Nyasaland, Draft Federal Scheme	16/December/1952	London
4		Petition against central Africa federation	19/January/1953	
5	U.N No. 3848	Union of South Africa and Federation of Rhodesia and Nyasaland, Trade agreement	28/June/1955	Salisbury
6	U.N No. 3115	Australia and Federation of Rhodesia and Nyasaland,	30/June/1955	Salisbury

		Trade Agreement		
7	*T/2 77/559*	*Federation of Rhodesia and Nyasaland, Key Statistics*	*5/November/1956*	*London*
8	*U.N No. 4157*	*International Bank for Reconstruction and Development and Federation of Rhodesia and Nyasaland, Guarantee agreement, Kariba Project*	*21/June/1956*	*Washington*
9	*CO/ 1015/1723*	*Possible Boycott of Monckton commission by African National Congress Parties in Federation of Rhodesia and Nyasaland*	*1957*	
10	*CO/ 1015/1582*	*Citizenship and the Franchise in the Federation of Rhodesia and Nyasaland*	*1957 - 1959*	

11	*U.N No. 5636*	*Canada and Federation of Rhodesia and Nyasaland, Exchange of notes constituting a Trade Agreement*	*6/February/1058*	*Salisbury*
12	*U.N No. 5060*	*Federation of Rhodesia and Nyasaland and Portugal, Trade agreement*	*29/November/1958*	*Lisbon*
13	*CO/ 1015/1724*	*Statement by Prime Minister on work of preparatory commission for 1960 conference on Review of constitution for Rhodesia and Nyasaland*	*1959*	
14	*DO/ 35/7595*	*Activities of Monckton Commission in the Federation of Rhodesia and Nyasaland*	*1960*	
15	*DO/ 189/60*	*Federation of Rhodesia and Nyasaland, Economic Consequences of Political*	*1960 - 1962*	

		Development		
16	*CO/ 1015/2435*	*Political Parties in the Territories of the Federation of Rhodesia and Nyasaland*	*1960 - 1962*	
17	*CA B/129/101*	*Prime* Minister's *African Tour*	*1960 - 1962*	
18	*UN ESCO WS/0162. 21*	*Survey for UNESCO of the Demands and Training Facilities for Medium level Non-Technical Personal in the Federation of Rhodesia and Nyasaland*	*25/Ja nuary/196 2*	*Paris*
19	*CA B/128/36*	*Conclusion of a meeting of the cabinet held at Admiraly House*	*13/Fe bruary/196 2*	
20	*U.N No. 8037*	*Internation al Bank for Reconstruction and Development, Territory of*	*30/De cember/19 63*	*Salisbu ry*

		Northern Rhodesia and United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Guarantee agreement – Kariba Project		
21	*U.N No. 8036*	*International Bank for Reconstruction and Development, Colony of Southern Rhodesia and United Kingdom of great Britain and Northern Ireland, Guarantee agreement - Kariba*	*30/December/1963*	*Salisbury*
22	*Do – 186 - 36*	*Federation of Rhodesia and Nyasaland Kariba Dam and other Hydroelectric Projects*	*1960 - 1963*	

6. During the Second World War the Prime Minister of Southern Rhodesia raised the matter again with the Government of His late Majesty King George VI. Lord Hailey was sent to Central Africa to report on it. His report has never been published, but it is believed that he advised that the matter should not be proceeded with until Native policy in Southern Rhodesia approximated to Native policy in the two territories under the control of the Colonial Office. His Majesty's Government acted on that advice with wisdom. Since then Native policy in Southern Rhodesia instead of approximating to Native policy in the two northern territories has approximated more closely to Native policy in the Union of South Africa, by the enactment of laws discriminating against Africans, such as the Urban Areas Act, the Native Land Husbandry Act and the Representation of the People Act of 1951, by which the income qualification for the franchise has been raised from £100 to £250 a year, the latter being a prohibitive figure for all but a small minority of Africans. In a population of 2,500,000 Africans in Southern Rhodesia, only about 4,000 are said by the Government of Southern Rhodesia to qualify for the franchise. We have no means of checking that statement, but if it is correct, it means that only one in 500 is entitled to the franchise.

7. When the Government of His late Majesty King George VI declared its intention of granting a large measure of self-government to Africans in the Gold Coast and in Nigeria in 1949, unofficial political opinion among Europeans in Southern and Northern Rhodesia was stimulated to press for federation of the three central African territories, and a conference was held at Victoria Falls which was attended by the principal European politicians in those territories. No Africans were invited to take part in that conference. It has never issued a report, but it is currently believed that it was strongly in favour of federation of the three territories. It is our firm belief that the Europeans who took part in that conference were inspired by the desire to entrench European political dominance in the constitutions of the three territories before African political opinion became strong enough to defeat that purpose and to weaken the influence of the Colonial Office in the administration of the two northern territories, so that the new federal government would ultimately be able to impose on the African people in those territories whatever Native policy it thought fit to impose. The Rhodesian Hansard of Southern Rhodesia of 15th February, 1949, records that Mr. Huggins said, "Our best chance of breaking with the Colonial Office lies in federation", and the East African Standard of 28th January, 1949, records that he said, "I am a bitter opponent of the Colonial Office, and it is my intention to break their stranglehold on our country [meaning Northern Rhodesia]".

8. In March 1951 a conference of officials from the three territories and from the Commonwealth Relations Office and from the Colonial Office was held in London which produced a Report (Cmd.8233). That Report recommends federation of the three territories with a constitution which would give the European minority in the three territories one political dominance which it desires. In a Legislature of 35 members there would be 26 elected for European interests, 7 elected for African interests, and 2 appointed for African interests. Of that number Southern Rhodesia would have 17 representatives. It is not stated why over 6 million Africans should be represented by one quarter of the Legislature and less than a quarter of a million Europeans by the other three quarters.

[illegible] with them, speak their language and have their confidence. [illegible] Majesty that the [illegible] Southern and Northern Rhodesia [illegible] have returned to Nyasaland. [illegible] over the discrimination by the European Government and people against Africans, a discrimination which [illegible] Legislature. [illegible] in pursuance of this discrimination. [illegible] part of the [illegible] with Southern Rhodesia that [illegible] all the territories in East Africa. Moreover, the cost of sending this delegation, of which we are members, to England has been subscribed entirely by the African people of Nyasaland. At the time of writing this petition that sum has amounted to £1,067. That has been subscribed in sums varying from one penny to one shilling. The great majority have subscribed the smaller sum. We venture to submit the opinion that for less than 4d. [illegible] would not have given a penny to this sum, and subscriptions continue to come in. It can be said that children and very old people and women form the bulk, [illegible] known that the majority of the male adult population [illegible] indicated its opposition by subscribing. [illegible] Minister of State for the Colonies, Mr. Maudling, [illegible] disregard the opposition expressed by Africans and has ignored African opinion by inaction. We venture to submit to Your Majesty that Mr. Hopkinson has that instinct before he left Central Africa, and expressed it in a speech which [illegible] in Inverness before his departure for Africa. Will Your Majesty's Government be guided by Mr. Hopkinson's interpretation of the wishes of Africans, or by the advice of Africans who have long lived in close contact with their brother Africans. It is noteworthy that the Biddulph Commission based its recommendations in 1952 against closer association on "opposition to amalgamation on the part of Africans in Nyasaland and in Northern Rhodesia" among other reasons.

16. It has been said that Africans have opposed other progressive measures, such as improvements in hygiene and in agriculture, and that such measures have been applied in opposition to their wishes, and after application they have withdrawn their opposition. We admit that this is so. But it is foolish to draw a parallel between imposing Federation and imposing agricultural and hygiene measures. The proposed improved methods of hygiene and agriculture had never been applied before, and the African knew nothing about them and viewed them with suspicion until he had seen them applied and succeed. But federation is another case for political domination by European settlers, and the African has seen how that political dominance has operated in the Union of South Africa and in Southern Rhodesia to the detriment of Africans, and he knows by experience what to expect if the European settlers' political dominance is extended to Nyasaland.

17. It has been said that Africans who oppose Federation do not want to have self-government. We respectfully deny that this is so. We welcome [illegible] of the profound loyalty of ourselves and of the inhabitants of Nyasaland to Your Majesty. It is our loyalty which impels us to ask that we may remain solely under Her Majesty's direct control as a government controlled by Your Majesty's Government instead of being delivered to the control of a government dominated by European settlers opposed to us. We have been under British protection and government for

country. Therefore, we humbly pray Your Majesty to reform the constitution of Nyasaland in such a manner as will give the Africans of the Protectorate ultimate and effective representation. In our view, such adequate and effective representation can be achieved by including five Africans in the Executive Council and eighteen in the Legislative Council.

Similarly, there are now in Nyasaland, the Protectorate Council above, the Provincial Councils in the middle and the District Councils below. Under the present constitution the Governor and the Provincial Commissioners have a say in the selection of the members of the Protectorate Council and the Provincial Councils. The District Commissioners have a say in the selection of the members of District Councils. We humbly pray Your Majesty to change all this. Members of all these Councils must be elected or chosen by the Africans, themselves, without the intervention, direct or indirect, of the Governor and the Provincial Commissioners in the case of the Protectorate Councils and the Provincial Councils or the District Commissioners in the case of the District Councils.

Further, at present all these Councils have for their Chairmen Government officials, the Secretary for African Affairs chairing the Protectorate Council, the Provincial Commissioners chairing the Provincial Councils and the District Commissioners the District Councils. It is these Government officials who prepare the agenda and call the meetings of the respective Councils. We ask that all this be changed. Each Council at each level must be allowed to choose its own Chairman, who must be an African. And it must be this African Chairman who prepares the agenda and calls the meetings of respective Council.

In connection with constitutional reforms in Nyasaland, we beg to draw the attention of Your Majesty to the position of Chiefs. There is a growing tendency on the part of the Government of Nyasaland to look upon Chiefs as merely agents of the Government. In our view, Chiefs are first and foremost rulers and leaders of their people, and only thereafter agents of the Government. They owe their position as Chiefs not to the Government, but to their own people. This being the case, the Government has no moral right to depose or remain Chiefs. It has no moral right to demote or promote Chiefs.

The Government confuses the position of Chiefs with that of Native Authorities. We make a clear distinction between Chiefs as Chiefs and Chiefs as Native Authorities. Chiefs are Native Authorities because they are Chiefs, And not Chiefs because they are Native Authorities. While the Government may well do invest Chiefs with the powers of Native Authorities, it cannot create genuine Chiefs in Nyasaland, capable of commanding and retaining genuine and lasting respect and loyalty of the Africans. To be complete constitutional reforms in Nyasaland must include a clear definition of the position of Chiefs and their relationship to their own people and to the Government.

We would like to make it quite clear, Your Majesty, that as protected people, our ultimate aim is self-government within the Commonwealth, while, at the same time, reserving to ourselves the right of self-determination, now enjoyed by all members of the Commonwealth.

21. Before closing this petition we will summarize it. The principal grounds of opposition of the people of Nyasaland to Central African Federation are :-

(i) [illegible] political [illegible] with [illegible] native policy [illegible] from the native policy in operation in [illegible] under the control of the Colonial Office and [illegible] that it would result in our losing our land.

(ii) The proposed federal constitution is designed to entrench European political [illegible] in the countries concerned for ever and it gives to the European minority and to it alone power to amend the constitution.

(iii) We are not willing to purchase economic advancement by the sacrifice of political rights and civil liberties which we believe would result from surrendering us into the power of the European settlers among us.

(iv) Britain acquired control of Nyasaland not by conquest but by agreement between Her Majesty Queen Victoria and the Chiefs of Nyasaland. The [illegible] did not [illegible] the constitutional [illegible] of Nyasaland [illegible] the consent of the people. [illegible], it did not envisage the transfer of Nyasaland from the protection and administration of Britain to [illegible], and that step should not be taken without the consent of the people concerned.

(v) Instead of Central African Federation we ask for constitutional reform in Nyasaland which would give Africans adequate and effective representation in the political institutions of the country.

We pray that Your Majesty may be guided by Almighty God in your decision on our petition, and that He may grant you [illegible] health and a long and successful reign over us. GOD SAVE THE QUEEN.

Signed at [illegible] this [illegible] day of January, 1953.

Chief [illegible].

W. [illegible], [illegible] Inkosi [illegible].

[illegible]

[illegible]

Inkosi [illegible] II (F.A.)

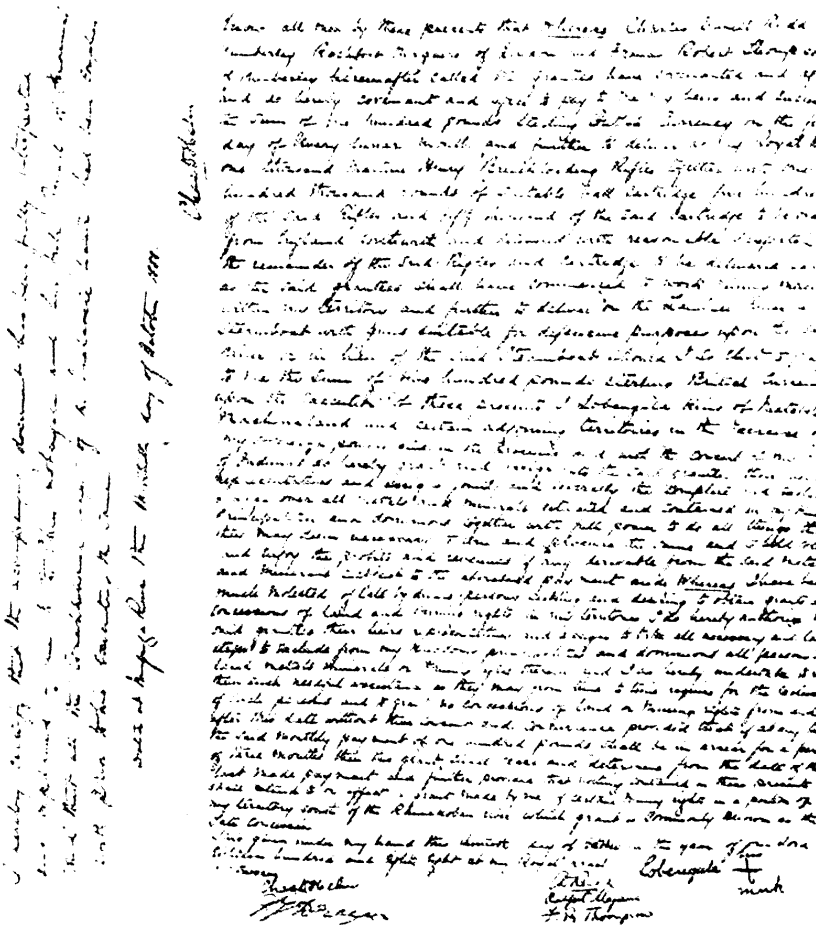
[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible],
[illegible],
[illegible],
[illegible].

Rudd Concession Document





the national archives

(c) crown copyright

Catalogue Reference:CAB/24/159 Image Reference:0510

Printed for the Cabinet.

SECRET.

C.P. 148.

CABINET.

RHODESIA.

MEMORANDUM BY THE SECRETARY OF STATE FOR THE COLONIES

THE position in regard to Rhodesia has now reached a stage at which it is necessary to bring certain matters before the Cabinet. There are various problems concerning both Southern and Northern Rhodesia which require an early decision, and, though they are to some extent connected, it will be convenient to explain the position with regard to each territory separately.

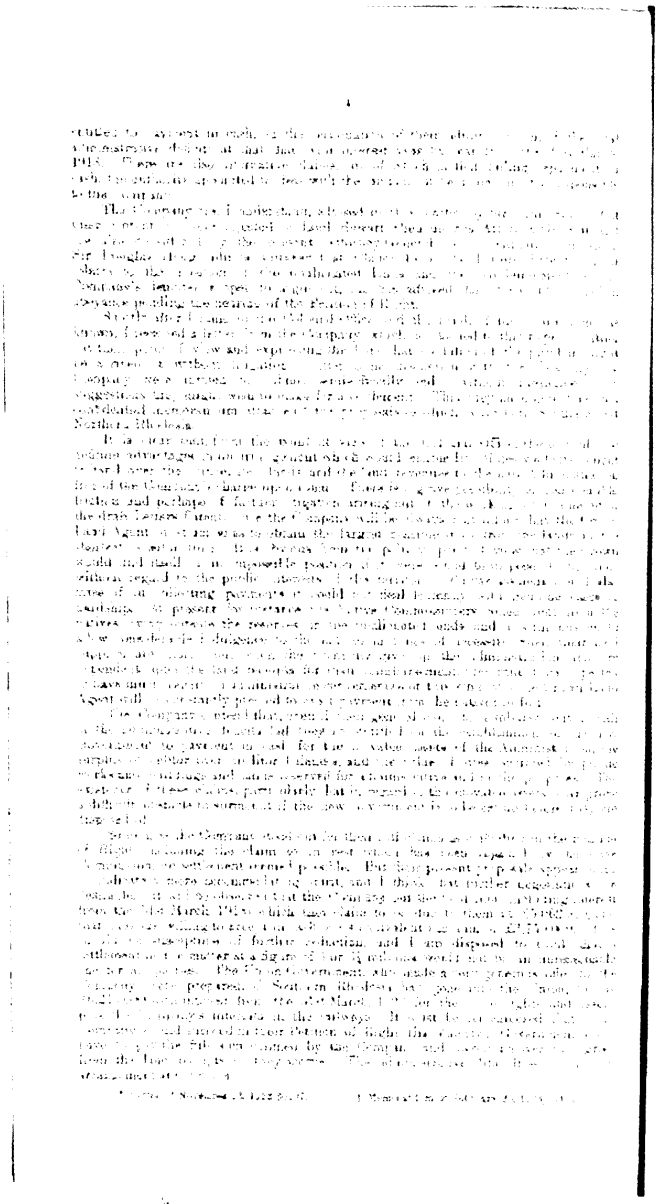
A.—*Southern Rhodesia.*

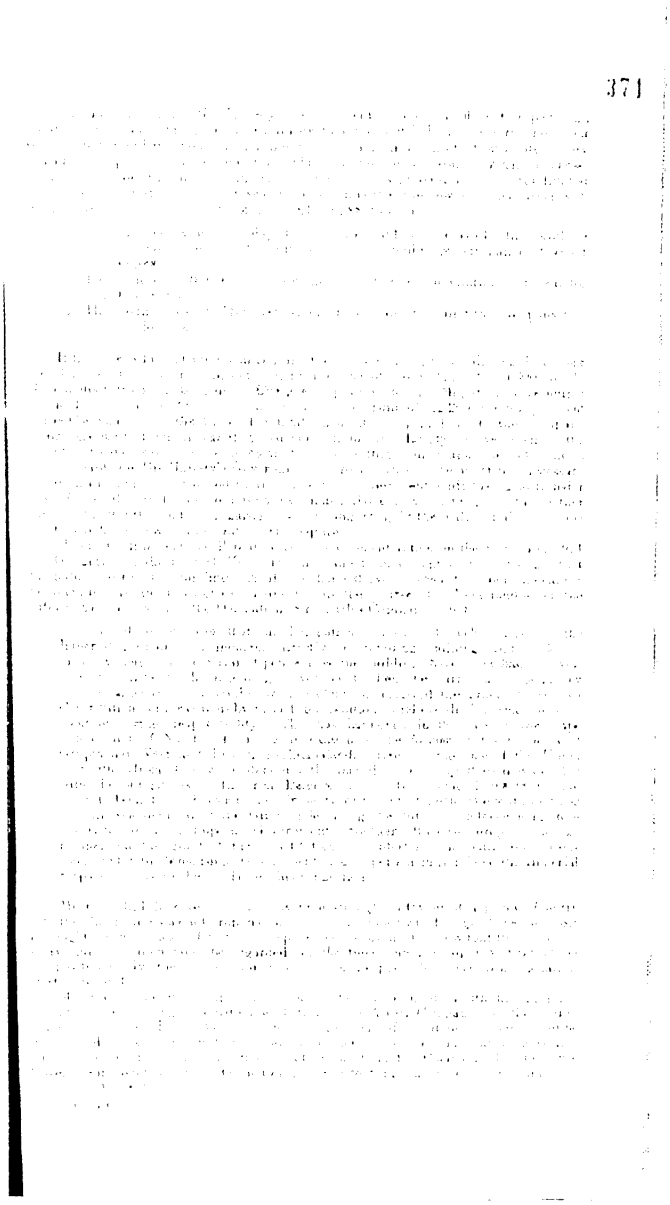
A referendum, which was held last October on the question whether the territory should enter into the Union or the grant of Responsible Government on the terms embodied in the Letters Patent which had previously been prepared, resulted in a vote in favour of the latter alternative, and it was announced in the House of Commons a few days ago that His Majesty's Government propose to give effect to the result of the referendum by granting Responsible Government at the earliest practicable date. The Elected Members of the Legislative Council in Southern Rhodesia are pressing that this should take place within the next few months, but difficulty has been found in fixing the date owing to the opposition of the British South Africa Company to the principles on which the draft Letters Patent are based as regards the reimbursement of their past administrative deficits.

The position on this point is briefly this. As a result of the reference which was made to the Judicial Committee of the Privy Council a few years ago as to the ownership of the unalienated lands in Southern Rhodesia, it was decided that the lands belong to the Crown, and that, as a consequence the Company, who were regarded as having acted as agents for the Crown, would be entitled on the termination of their administration to the reimbursement of their administrative deficits either out of the proceeds of further sales of lands, or, if the Crown should grant away the lands or proceeds to others, from public funds. A Commission appointed in 1918 (Lord Lord Cave was Chairman, determined the amount of the deficits at the 31st March, 1918 at about £8,000,000, subject to an undetermined deduction in respect of certain lands estimated by the Company to be £338,000. The Commission also decided that interest which the Company claimed was not payable. The amount of the deficits as on the 31st March, 1922 (neglecting the deduction in respect of the lands), is £9,750,000; on solution, the Company is entitled under the Charter to compensation in respect of public works and buildings used for administrative purposes which may be taken over for such purposes by the new administration. The present value of the assets and liabilities is about £900,000.

The arrangement provided for in the draft Letters Patent is that the unalienated lands should be controlled by a Crown Lands Agent, and that the proceeds of land sales and other Land revenues shall be paid to the British South Africa Company until the last of the Company's claims has been established. This, we are advised, is in accordance with the judgment of the Privy Council and, though it is somewhat unsatisfactory from administrative difficulties, it was felt when the Letters Patent were prepared that it was the only course possible if His Majesty's Government were to avoid having to pay in cash the claims of the Company.

The arrangement as between the Company and the Government is that their agents and they have presented a number of claims as they say are





It would be no loss [illegible] to sufficient [illegible] the Powers of the Company are exercised by a directorate possessing [illegible] and power to make concessions to accessible [illegible] [illegible] they will not [illegible] than £[illegible] [illegible] Members [illegible] to be prepared to find as much as £[illegible] [illegible] or leave some margin in order to avoid losing the [illegible] may be a comparatively small sum, and it may [illegible] His Majesty's Government to be prepared to contribute up to £[illegible]

[illegible]—Northern Rhodesia.

Northern Rhodesia is a territory with a native population of about [illegible] and with a white population of [illegible] 000, different [illegible] present [illegible] Administration of Southern Rhodesia, the administrations of the territory [illegible] from that of Southern Rhodesia, and the proposal for the union of [illegible] Northern Rhodesia does not, of course, extend to it. The administrative [illegible] involves the Company in a yearly loss of about £[illegible] and they are [illegible] unwilling to carry it in Northern Rhodesia [illegible] [illegible] by the Southern Rhodesia settlement.]

The Company's charter of 1889 provided that at the end of twenty-five years and at the end of every succeeding period of ten years, the Crown should have the right to add to, alter or repeal any of the provisions of the Charter relating to administrative and public matters. By the Supplemental Charter of 1915 this provision was amended so as to enable Responsible Government to be established in Southern Rhodesia at any time after the 17th October, 1914. The administrative provisions of the Charter, so far as Northern Rhodesia is concerned, will come up for review in October 1924, unless in fact the Company's administration is terminated earlier with their consent.

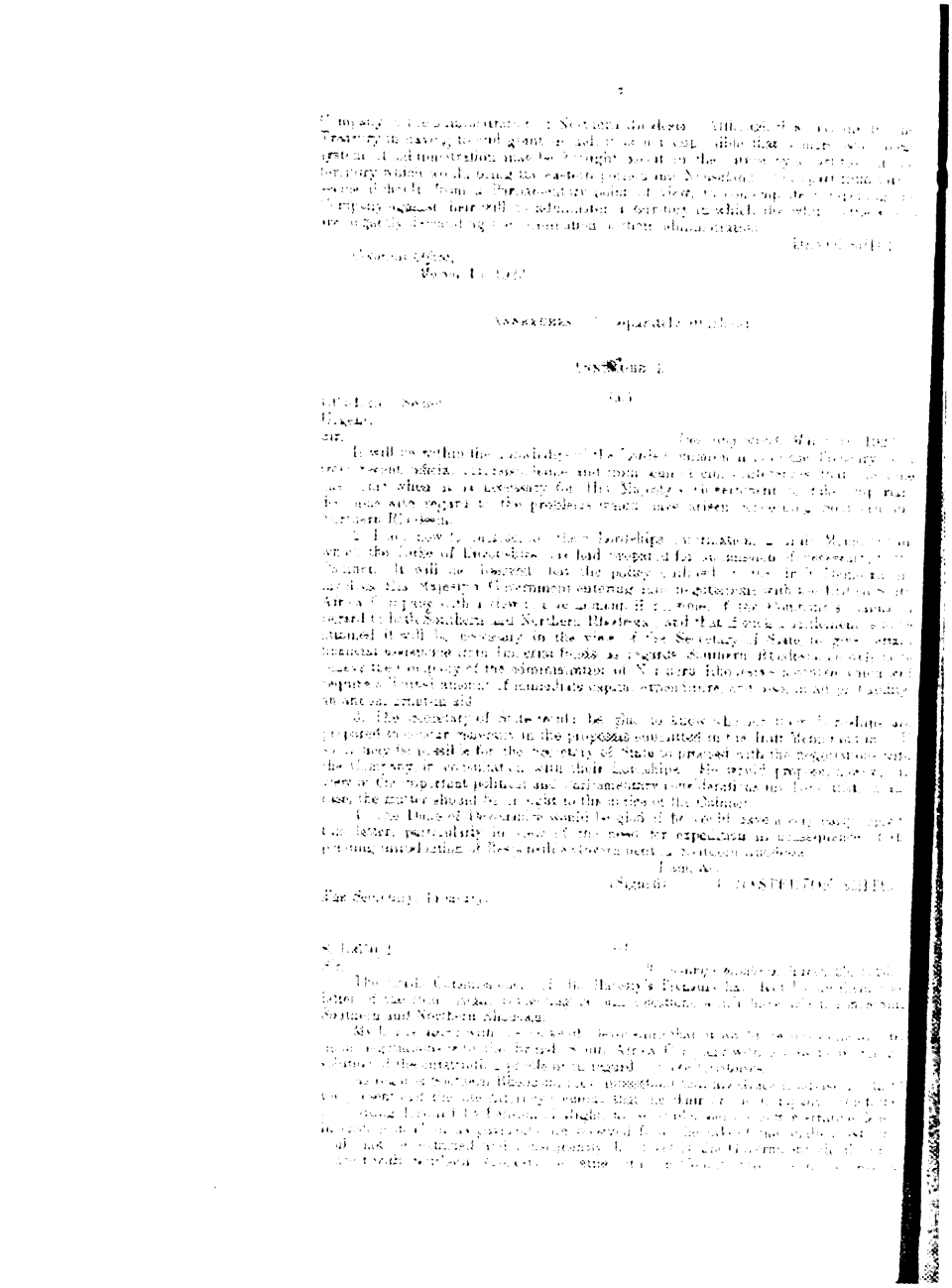
As a result of the judgment of the Privy Council on the Company's position in Southern Rhodesia, the question of the Company's rights in Northern Rhodesia arose naturally to mind, and in June 1920 the Advisory Committee representing the white settlers in Northern Rhodesia adopted a resolution asserting that the question of the ownership of the lands and mineral rights in Northern Rhodesia should be finally settled prior to the Judicial Committee of the Privy Council. On receipt of the resolution it was referred to the British South Africa Company for their observations, and they replied in a letter setting forth their claims, which were [illegible] they were the owners of the mineral rights throughout Northern Rhodesia and of the land vested as a result of North Western Rhodesia, and further that when their administration is determined they will be entitled to be reimbursed on the present basis of administration [illegible] expenditure incurred in North Western Rhodesia prior to 1911. A separate memorandum giving full details of the position was [illegible] by the Company's claims in detail.

The Committee appointed by Mr. Churchill early in 1921, under the [illegible] of Earl Buxton, to report on the political futures of the two Rhodesias was asked to consider in relation to Northern Rhodesia, amongst other points, the question whether it is possible to terminate Chartered Government pending the settlement of these questions, the Company's claims to land, minerals and the administrative deficit, and if not what further concessions of development are available to that end. The Committee's advice was to the effect that the claims of the Company, so far as they were open to doubt, should be referred to the Privy Council, whose decision should be [illegible] only as possible and [illegible] Chartered Government comes to an end in Northern Rhodesia, and that the Company's administration may not [illegible] only in favour of Southern and Northern Rhodesia.

Mr. Churchill informed the High Commissioner that His Majesty's Government accepted the report of the Committee, and it has therefore been [illegible] Northern Rhodesia that the Company's administration will shortly be terminated. If Southern Rhodesia votes for Responsible Government on 1st October 1923, it would in fact [illegible] be possible to terminate the Company's administration of Northern Rhodesia at the same time. But it would be difficult to continue the Company's administration after October 1924, and there can be no question in any case of going on for a further period of ten years.

Since the Privy Council judgment in the Southern Rhodesia [illegible] the Company have adopted the earth-mining policy in Northern Rhodesia [illegible] Southern Rhodesia, and have not covered the minimum of expenditure [illegible] to prescribe. They have also found it necessary to impose additional [illegible] to the scope of its mining

* Memorandum of January 15, 1923 [illegible]





the national archives

Crown copyright

Catalogue Reference CAB/24/222

Image Reference 0001

335

Printed for the Cabinet. June 1931

SECRET Copy No.

C.P. 162 (31).

CABINET.

FUTURE OF SOUTHERN AND NORTHERN RHODESIA

Joint Memorandum by the Secretary of State for Dominion Affairs and the Secretary of State for the Colonies.

AT a meeting of the Cabinet held on the 15th April, Cabinet Conclusion 22 (31) 16, it was agreed, in accordance with the proposals made in C.P. 94 (31), that we should consult the Leaders of the Conservative and Liberal Parties with regard to the policy to be adopted as to the future of Southern and Northern Rhodesia and that, after doing so, we should report further to the Cabinet.

Discussions have now taken place with nominated representatives of the two Parties in question (Mr. Amery and Lord Winterton for the Conservatives and Sir R. Hamilton and Mr. Price for the Liberals), and, as a result, an agreed statement of policy has been drafted in the form of a reply to a proposed Question in the House of Commons. This statement is as follows:—

"His Majesty's Government in the United Kingdom have given careful consideration to the request received from the Government of Southern Rhodesia and from the elected members of the Legislative Council of Northern Rhodesia, that a conference should be held in order to consider the possibility of amalgamating Northern Rhodesia with Southern Rhodesia under a constitution similar to the present constitution of Southern Rhodesia.

"His Majesty's Government in the United Kingdom are not prepared to agree to the amalgamation of Northern and Southern Rhodesia at the present time. They consider that a substantially greater advance should be made in the development of Northern Rhodesia before any final decision can be formed as to its future. It must be remembered that it is less than eight years since His Majesty's Government assumed direct responsibility for the administration of Northern Rhodesia. Very considerable progress has been made during these years, but even greater changes, affecting the whole future of the various interests in the country are almost certain to result from the development of the mining industry. At present the European population is small and scattered over a wide extent of territory, while the problems of native development are in a stage which makes it inevitable that His Majesty's Government should hesitate to let them pass even partially out of their responsibility.

"On the other hand, His Majesty's Government, while considering that amalgamation is not practicable now or in the near future, do not wish to reject the idea of amalgamation in principle should circumstances in their opinion justify it at a later date, and fully realise the prejudicial effect upon progress in both countries of such a rejection were regarded as a settlement for all future time. Their view is that for some time to come Northern Rhodesia should continue to work out its destiny as a separate entity, preserving the closest possible co-operation with its neighbours, and especially with Southern Rhodesia.

"His Majesty's Government feel that, in order to prevent misconception, they should state at the outset that the conditions of any scheme of amalgamation of which it seems on actual discussion, most notice a definite

APPENDIX II

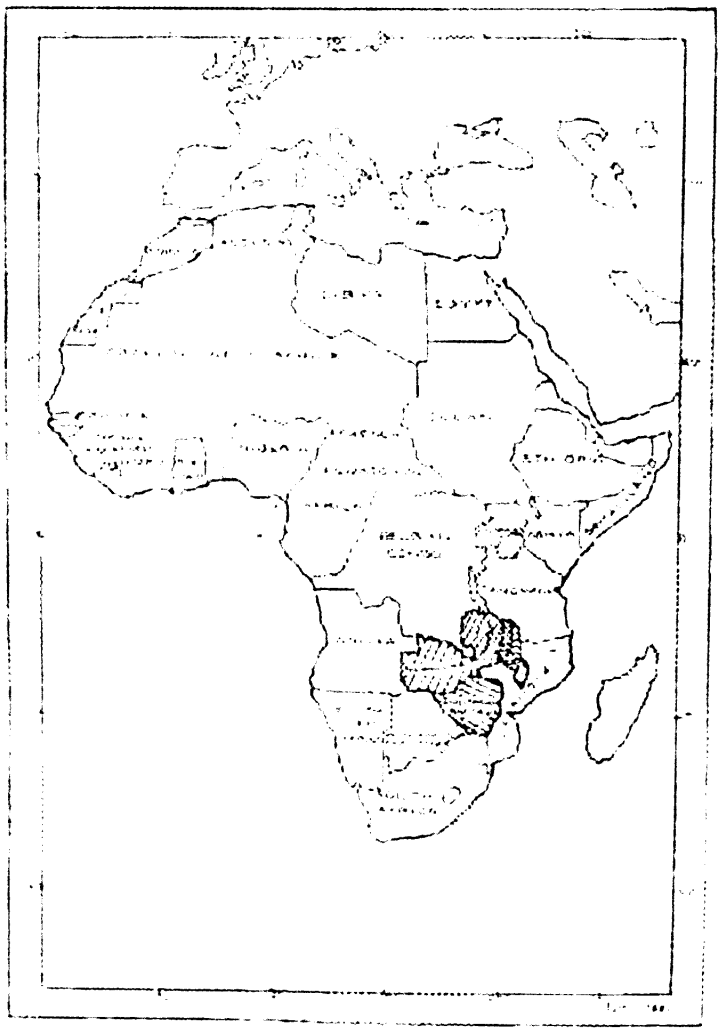
SOUTHERN RHODESIA NORTHERN RHODESIA AND NYASALAND

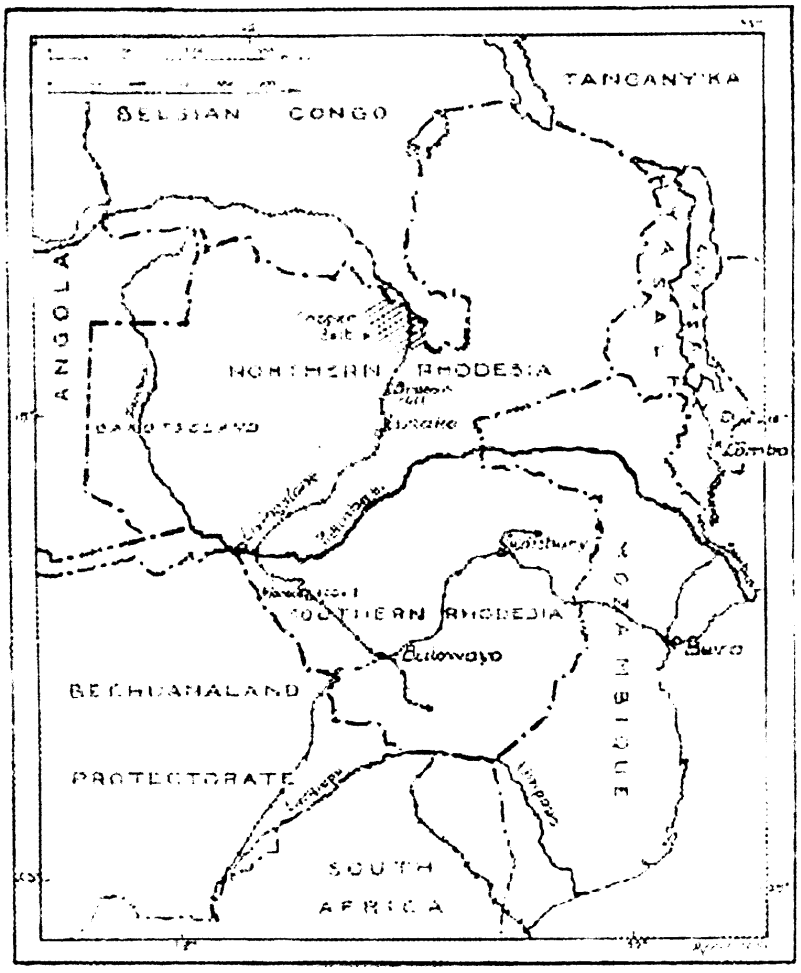
Draft Federal Scheme

prepared by a Conference held in London in April and May, 1952

Presented to Parliament by the Secretary of State for Commonwealth Relations and the Secretary of State for the Colonies by Command of Her Majesty June 1952

LONDON
HER MAJESTY'S STATIONERY OFFICE
PRICE 1s 3d. NET
Cmd. 8573





The Central African Territories

PROPOSED FEDERATION OF SOUTHERN RHODESIA, NORTHERN RHODESIA AND NYASALAND

CONTENTS

	Page
MAPS	Frontispiece
PREFACE	
I. Background	1
II. The Lancaster Conference	3
III. The Draft Federal Scheme	4
THE DRAFT FEDERAL SCHEME	
Preamble	7
Chapter I. The Federation	8
Chapter II. The Federal Legislature	8
Part 1. Division of Legislative Powers	8
Part 2. Detention of Federal Legislative Powers	11
Part 3. The Federal Assembly	14
Chapter III. Legislation and Procedure	20
Chapter IV. The Executive	21
Chapter V. The African Affairs Board	25
Chapter VI. Finance	26
Chapter VII. The Federal Public Service	29
Part 1. The Civil Service Preparatory Commission	29
Part 2. Establishment and Control of the Federal Public Service	29
Chapter VIII. The Federal Judicature	31
Chapter IX. Miscellaneous	32
ANNEX I	
List of those taking part in the London Conference	35
ANNEX II	
Joint Communique issued on 31st September, 1951, by the Victoria Falls Conference on Closer Association of the Central African Territories	37

PREFACE

I. BACKGROUND

The question of closer political association between Southern Rhodesia, Northern Rhodesia and Nyasaland has been under consideration for many years. A Royal Commission under the chairmanship of Lord Bledisloe, which reported in 1939,* considered that the time was not then ripe for amalgamation or (although they did not consider such a solution in detail) for federation. The main reasons for the Commission's conclusion were the differences in native policy between Southern Rhodesia and the northern Territories, their different stages of political and social development and the financial weakness of the northern Territories. The Commission recommended the establishment of regular consultative machinery. This was set up, in the form of the Central African Council, in 1945, and it has done much useful work within the limits imposed by its constitution and its lack of executive powers.

2. A growing consciousness of the limitations of purely consultative machinery led, however, to the revival of the idea of closer political association and the then Secretary of State for the Colonies, the Rt. Hon. James Griffiths, M.P., stated in the House of Commons on the 8th November, 1950, that His Majesty's Government had decided that there should be a fresh examination of the problem of the closer association of the three Territories. He announced that a conference of officials of the three Central African Governments, His Majesty's Government in the United Kingdom, and the Central African Council would accordingly meet early in 1951 to examine the problem and make recommendations. That conference took place in March, 1951, under the chairmanship of Mr. G. H. Baxter of the Commonwealth Relations Office, and its report† was published in June, simultaneously with a geographical, historical and economic survey; and a comparative survey of native policy.‡

3. The officials' report set out the need for closer association. They pointed out the economic interdependence of the three Territories and the consequent importance of the integration of economic policy both internally and in external economic relations. The Territories, for the time being relatively prosperous, were, individually, economically vulnerable and would be much stronger as a single unit with a more broadly based economy. Such a unit would also be stronger from the standpoint of defence. Rail, trunk road and air communications needed to be planned on a broader basis. The unification of certain public services (difficult if not impossible as things stood) would secure greater efficiency. The most efficient use, in the interests of the people as a whole, of the capital resources of the whole region in finance, raw materials, power, labour and technical skill would be promoted. A general quickening expansion of the economy of the area would bring with it advantages to all the inhabitants and in particular the possibility of the more rapid social advancement of the African population. The need for action was urgent.

4. The officials considered the obstacles to closer association noted by the Royal Commission and found that since that time they had been materially reduced. Certain differences in native policy between

* Cmd. 5949. † Cmd. 8233. ‡ Cmd. 8234. § Cmd. 8235.

(71)

4 After the change of Government in the United Kingdom a statement was made in Parliament on the 21st November, 1951, that His Majesty's Government were in full agreement with the Victoria Falls communique, and that they favoured a scheme of federation on the general lines recommended in the officials' report. They believed that such a scheme would be in the best interests of the African as well as the other inhabitants of the Territories. The statement specifically endorsed the assurances set out in the Victoria Falls communique regarding African interests, and undertook to ensure that they should be formally embodied in a federal constitution. His Majesty's Government promised to further the discussions and consultations contemplated in the communique.

5. As part of these consultations there were informal talks in London in January, 1952, with the Prime Minister of Southern Rhodesia and the Governors of Northern Rhodesia and Nyasaland. His Majesty's Government reaffirmed at this time that they could not agree to the amalgamation of the three Territories. They made a formal statement to the other Governments concerned in the following terms :—

> "Southern Rhodesia is a self-governing colony. Northern Rhodesia and Nyasaland are protectorates. If the three Territories were to be amalgamated they would all become merged in the new self-governing state. Northern Rhodesia and Nyasaland would thus lose their separate identity (which they would retain in a Federation) and this would mean that His Majesty's Government would have to disregard obligations which, by virtue of treaty and otherwise, they have assumed towards the two northern Territories. This they cannot do."

6. After these talks it was announced that the Conference would be reconvened in April, in London, to formulate a draft scheme of federation. It was announced in the House of Commons on the 4th March, 1952, that the detailed scheme to be prepared at the April Conference would be published and that Her Majesty's Government proposed to convene a further Conference, to be held later in 1952, to consider the detailed scheme before the question of ratification or abandonment was finally put to the Governments concerned.

II. THE APRIL CONFERENCE

10. The reconvened Conference met at Lancaster House on the 23rd April, 1952, under the joint chairmanship of the Most Hon. the Marquess of Salisbury (Secretary of State for Commonwealth Relations) and the Rt Hon Oliver Lyttelton, M.P. (Secretary of State for the Colonies). The Southern Rhodesian delegation was led by the Prime Minister, the Rt. Hon. Sir Godfrey Huggins; the Northern Rhodesian delegation by the Governor, Sir Gilbert Rennie, and the Nyasaland delegation by the Governor, Sir Geoffrey Colby. The full membership of the various delegations is given in Annex I.

11. The Secretary of State for the Colonies had invited the African Representative Council of Northern Rhodesia and the African Protectorate Council of Nyasaland to send representatives to London for informal discussions with him and to take part in the Conference. These representatives duly came to London and had informal talks

1 Cmd. 8411.

[illegible] the Colonial Office [illegible] a [illegible] period. During these discussions they declined the Secretary of State's invitation to attend the Conference as delegates, although he gave them an assurance that in attending they would not be committing themselves in any way. The Nyasaland representatives then asked whether they might attend as observers, but when on the following day the Secretary of State agreed to this [illegible] they withdrew it and declined to attend in any capacity. A similar invitation to attend as observers was made to the Northern Rhodesian representatives, who also declined. These African representatives remained in London during the Conference and had discussions with many interested individuals and [illegible]. The day after the Conference closed the Secretary of State for the Colonies explained the findings of the Conference to them. The two African members of the Southern Rhodesian delegation on the other hand attended the Conference and took an active part in the proceedings.

III. THE DRAFT FEDERAL SCHEME

[illegible] The scheme set forth in the present White Paper consists of detailed proposals which could if approved be translated into a constitutional instrument. The following is a summary of its main features:—

(i) The Preamble

The Preamble sets forth the main principles underlying the scheme. It draws attention to the desirability of the three Territories associating for common purposes while retaining their separate identities. It reflects undertakings about the interests of Africans to which effect is given elsewhere in the scheme and emphasises that these three Territories are the rightful home of all their lawful inhabitants, whatever their origin.

(ii) Chapter I. The Federation

This Chapter provides that the Federation shall be known as "The Federation of Rhodesia and Nyasaland" and leaves it to the Federal Assembly to decide where the capital of the Federation is to be located.

(iii) Chapter II. The Federal Legislature

This Chapter provides for the division of legislative powers between the Federal and the Territorial Legislatures which within their exclusive spheres are in no way subordinate to one another. It sets out a number of subjects on which only the Federal Legislature may make laws. It also specifies a number of other subjects with which both the Federal Legislature and the Territorial Legislatures may deal, provided that in cases of inconsistency the Federal law will prevail. It also allows the Federal Legislature to delegate power to legislate on Federal subjects to the Territorial Legislatures and within certain defined spheres allows the Territorial Legislatures to delegate power to the Federal Legislature. All subjects not specifically allotted to the Federal Legislature remain the responsibility of the Territories and care has been taken to ensure that the Territorial Legislatures retain control of those matters which most closely [illegible] the daily life of the African population.

(v) Chapter III. Legislation and procedure

This Chapter makes provision for such matters as voting in the Federal Assembly and the assent to Bills. It also provides that the life of the Assembly will, unless it is dissolved earlier, be five years.

(vi) Chapter IV. The Executive

This Chapter provides that Her Majesty will be represented in the Federation by a Governor-General. It empowers the Governor-General to appoint a Prime Minister and other Ministers and assign appropriate departments to them. It lays down that, except in certain instances where the Governor-General acts in his discretion, he will be required to act in accordance with the advice of his Ministers.

Provision is also made in this Chapter for the Federation to delegate executive authority to the Territories, and to this a derived sphere for the Territories to delegate similar authority to the Federation.

(vii) Chapter V. The African Affairs Board

The African Affairs Board, apart from the Chairman, will consist of a European and an African nominated by the Governor of each Territory—a total membership of seven. The Chairman and the members of this Board will be independent of the Federal Assembly and Executive, and the Chairman will be appointed by the Governor-General with the approval of Her Majesty's Government. The Board's powers are designed to ensure that no Federal legislation which appears to the Board to differentiate either in terms of its application between Europeans and Africans, to the disadvantage of the latter, will require to be referred to Her Majesty's Government. In addition, the Board will be entitled to make representations to the Federal Government in any matters affecting African interests.

(viii) Chapter VI. Finance

The question of the finances of the Federation requires further expert examination and is being referred to a Fiscal Commission, whose terms of reference are set out in this Chapter. The Commission will be required to investigate the financial consequences of setting up the Federation and to make recommendations about revenue and expenditure, borrowing powers and the transfer of assets and liabilities from the Territorial Governments to the Federation.

(ix) Chapter VII. The Federal Public Service

This Chapter is divided into two parts. The first part refers to the setting up of a Civil Service Preparatory Commission which is to work out the details of how the Federal Public Service is to be established, including the arrangements for transfer to the Federal Public Service of some of the officers and other employees at present serving in the Territorial Civil Services.

[illegible]

Chapter VIII – The Federal Judicature

[illegible]

Chapter IX – Miscellaneous

[illegible]

CONCLUSION

[illegible]

THE DRAFT FEDERAL SCHEME

PREAMBLE

The Preamble to the Constitution will contain recitals to the effect that:—

(a) the Colony of Southern Rhodesia is part of Her Majesty's dominions and Northern Rhodesia and Nyasaland are territories under Her Majesty's protection;

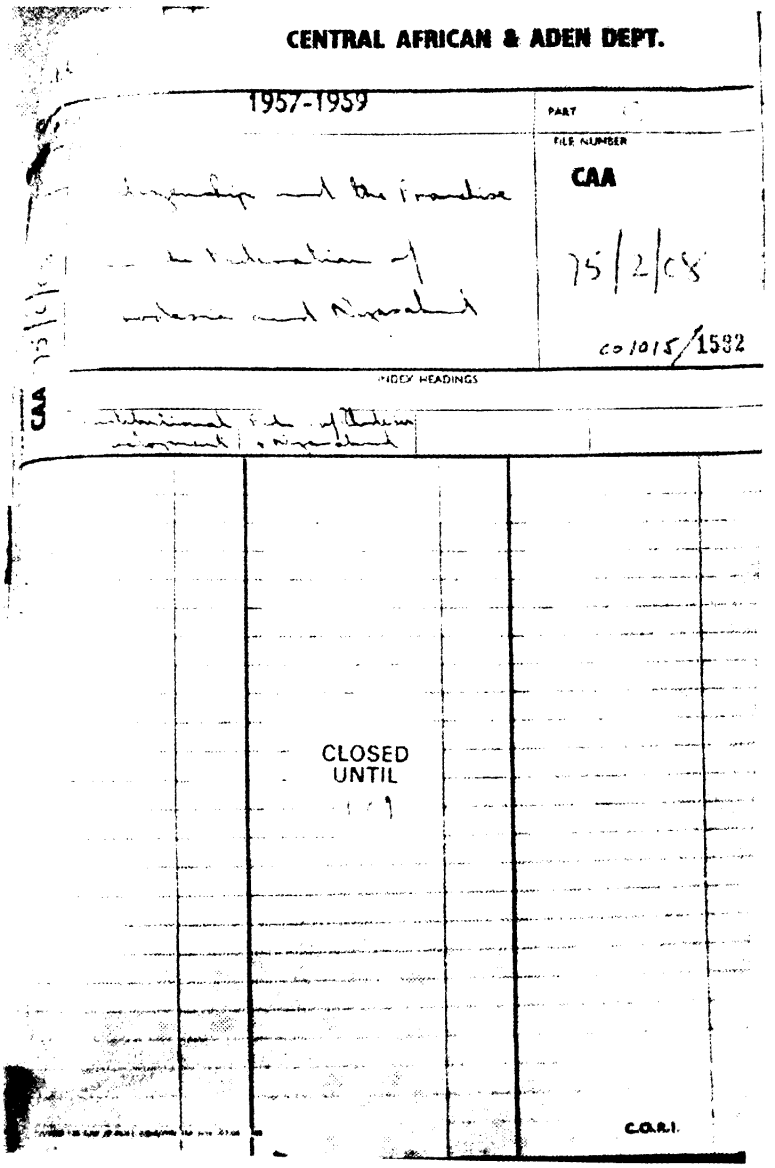
(b) the said territories are the rightful home of all lawful inhabitants thereof, whatever their origin;

(c) the association of the said territories in a Federation under Her Majesty's sovereignty would conduce to the security, advancement and welfare of all their inhabitants;

(d) the Colony of Southern Rhodesia should continue to enjoy self-government as a member of such a Federation;

(e) Northern Rhodesia and Nyasaland should continue, under the special protection of Her Majesty, to enjoy separate Governments responsible among other matters for local and territorial political advancement, so long as their respective peoples so desire; and

(f) it is accordingly desirable that provision should be made for such a Federation under Her Majesty's sovereignty and for the establishment of a Federal Government charged, to the extent of its functions, with promoting the security advancement and welfare of all lawful inhabitants of the said territories.


CENTRAL AFRICAN & ADEN DEPT.

1957-1959

PART

FILE NUMBER

CAA

75/2/05

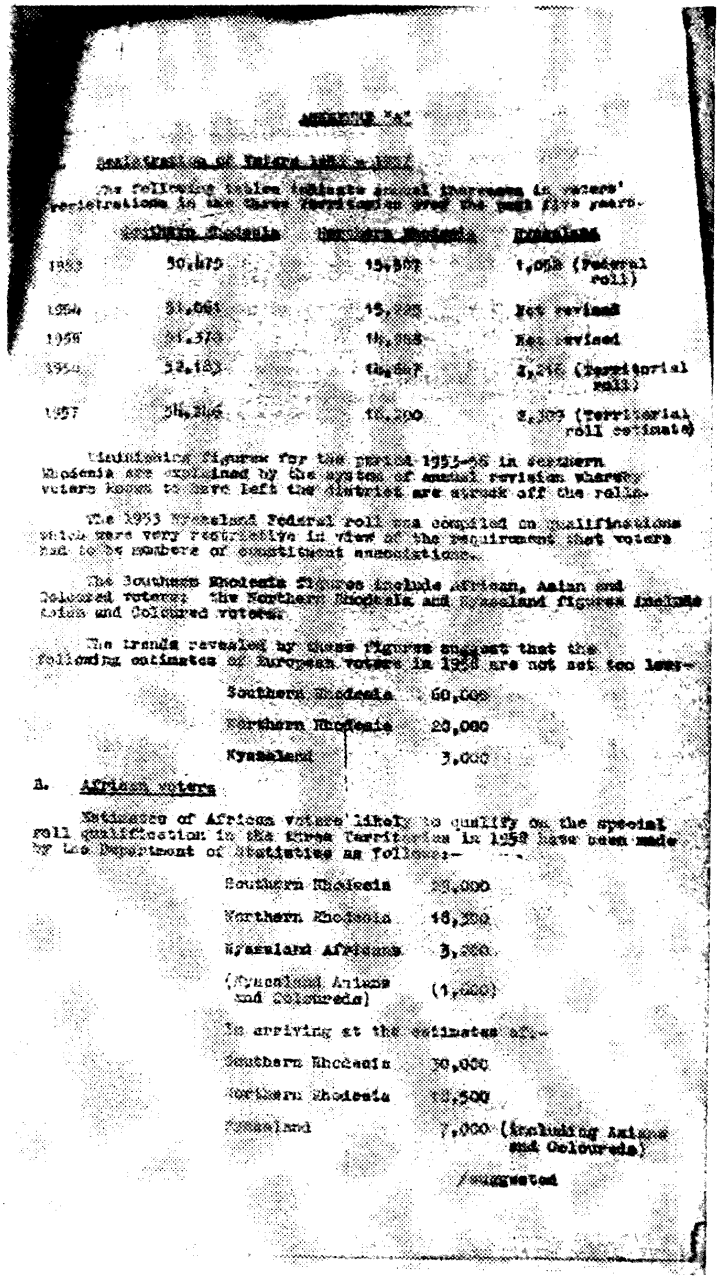
CO1015/1582

INDEX HEADINGS

CAA

CLOSED
UNTIL

C.O.R.I.



ANNEXURE 'A'

Registration of Voters 1953 - 1957

The following tables indicate general increases in voters' registrations in the three Territories over the past five years.

	Southern Rhodesia	Northern Rhodesia	Nyasaland
1953	50,475	15,[illegible]	1,058 (Federal roll)
1954	51,081	15,[illegible]	Not revised
1955	51,573	16,[illegible]	Not revised
1956	52,183	16,[illegible]	3,216 (Territorial roll)
1957	54,346	18,200	3,303 (Territorial roll estimate)

Limiting figures for the period 1953-56 in Southern Rhodesia are explained by the system of annual revision whereby voters known to have left the districts are struck off the rolls.

The 1953 Nyasaland Federal roll was compiled on qualifications which were very restrictive in view of the requirement that voters had to be members of constituent associations.

The Southern Rhodesia figures include African, Asian and Coloured voters; the Northern Rhodesia and Nyasaland figures include Asian and Coloured voters.

The trends revealed by these figures suggest that the following estimates of European voters in 1958 are not set too low:-

Southern Rhodesia	60,000
Northern Rhodesia	20,000
Nyasaland	3,000

B. African voters

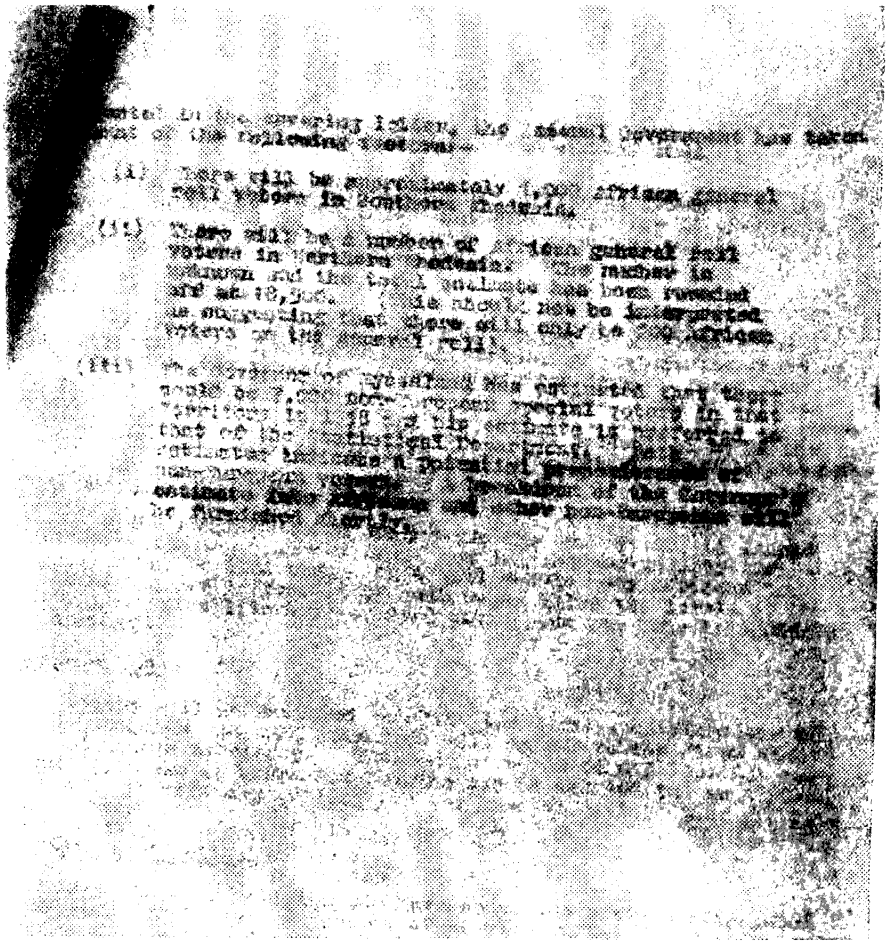
Estimates of African voters likely to qualify on the special roll qualification in the three Territories in 1958 have been made by the Department of Statistics as follows:-

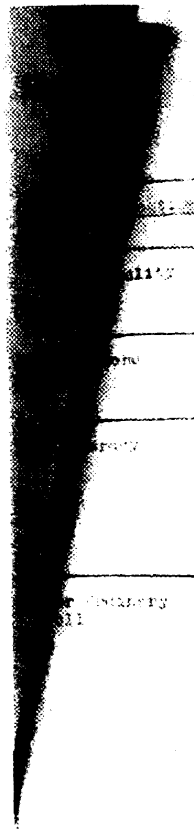
Southern Rhodesia	[illegible],000
Northern Rhodesia	18,[illegible]00
Nyasaland Africans	3,[illegible]00
(Nyasaland Asians and Coloureds)	(1,[illegible])

In arriving at the estimates of:-

Southern Rhodesia	30,000
Northern Rhodesia	18,500
Nyasaland	7,000 (including Asians and Coloureds)

/suggested



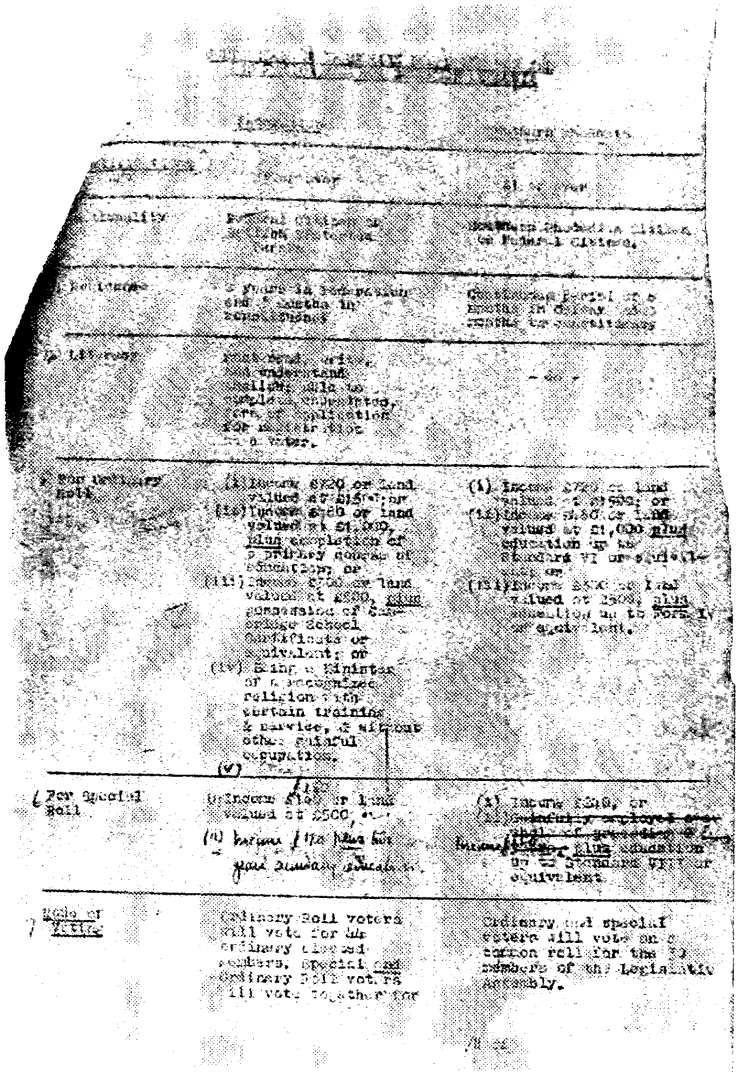


	[illegible]	Southern Rhodesia
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	Southern Rhodesian citizen or Federal citizen.
[illegible]	[illegible]	Continuous period of 6 months in Colony / 3 months in constituency
[illegible]	[illegible]	- do -
[illegible] Ordinary Roll	(i) Income £720 or land valued at £1500; or (ii) Income £480 or land valued at £1,000, plus completion of a primary course of education; or (iii) Income £360 or land valued at £500, plus possession of Cambridge School Certificate or equivalent; or (iv) being a Minister of a recognized religion with certain training & service, & without other gainful occupation.	(i) Income £720 or land valued at £1500; or (ii) Income £480 or land valued at £1,000 plus education up to Standard VI or equivalent; or (iii) Income £300 or land valued at £500, plus education up to Form IV or equivalent.
For Special Roll Income £150 + simple literacy, or Income £120 + two years' Secondary education	Income £180 or land valued at £500, or possibly income £150 or land £300, or possibly [illegible] (proposals not yet firm)	(i) Income £240, or (ii) Income £120 plus education up to Standard VIII or equivalent
Mode of Voting	Ordinary Roll voters will vote for [illegible] Ordinary elected members. Special and Ordinary Roll voters will vote together for	Ordinary and special voters will vote on a common roll for the 35 members of the Legislative Assembly.

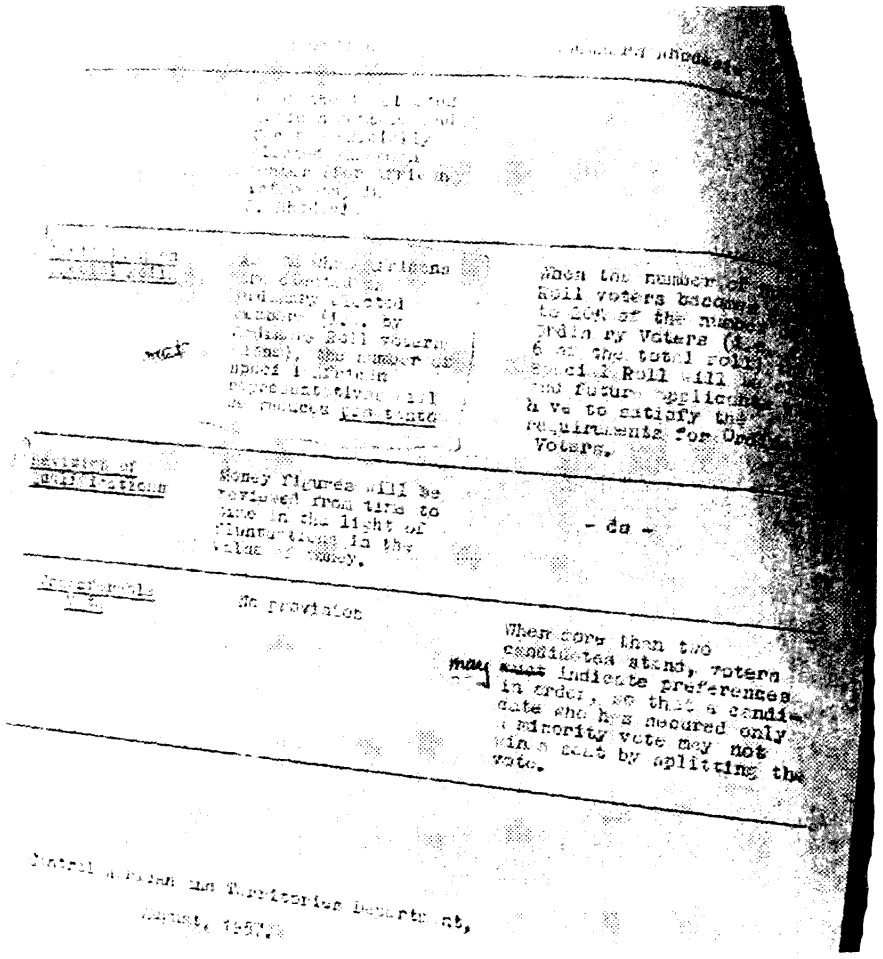
		[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	- do -
[illegible]	No provision	[illegible]

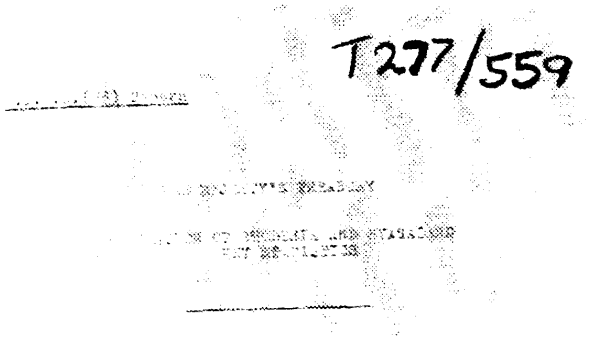
Central African and Territories Department,

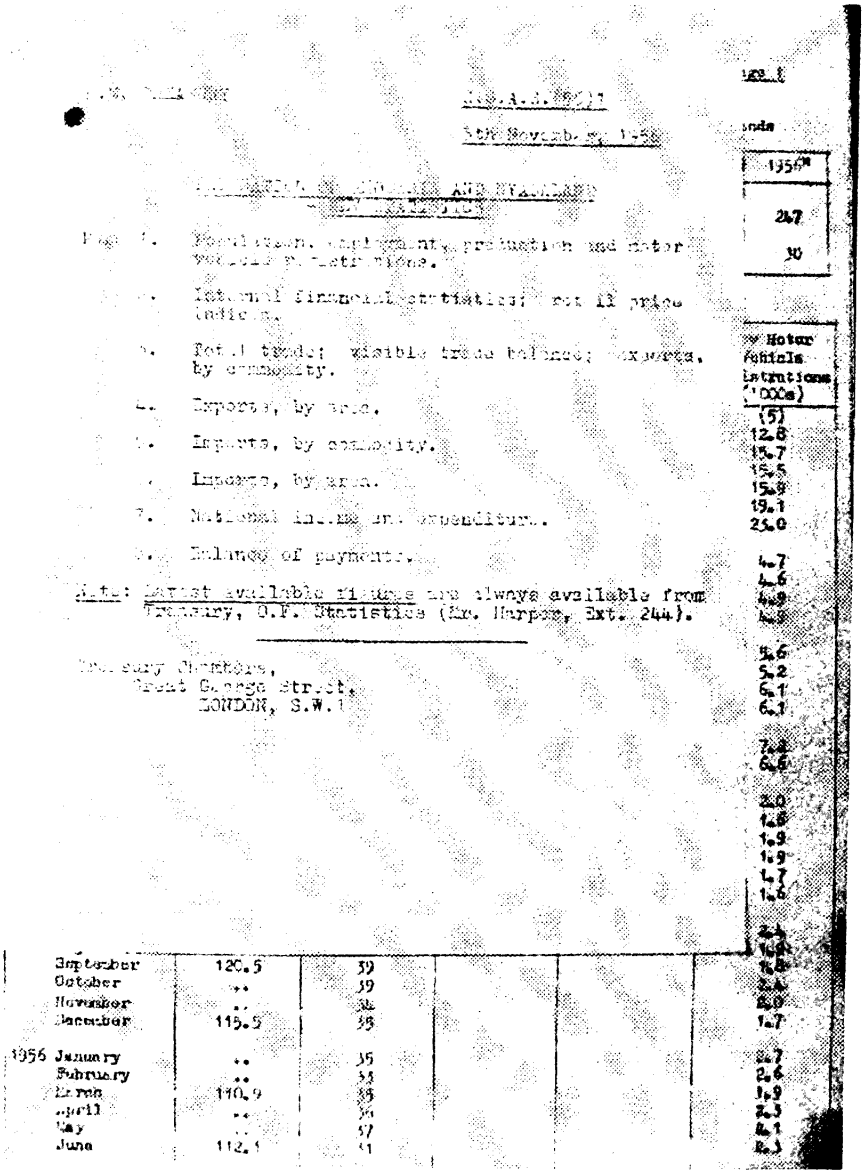
August, 1957.



Qualify	[illegible]	[illegible]
[illegible]	5 years in [illegible] and 3 months in correspondence	Continuous period of 6 months in ordinary and 12 months in correspondence
[illegible]	[illegible] read, write, understand English, well, able to write [illegible], form of application for registration as a voter.	- do -
For ordinary Roll	(i) Income £120 or land valued at £150; or (ii) Income £60 or land valued at £1,000, plus completion of 5 primary course of education; or (iii) Income £240 or land valued at £500, plus completion of Cambridge School Certificate or equivalent; or (iv) being a Minister of a recognized religion with certain training & service, & without other gainful occupation.	(i) Income £720 or land valued at £750; or (ii) Income £480 or land valued at £1,000 plus education up to standard VI or equivalent or (iii) Income £600 or land valued at £500, plus education up to Form IV or equivalent.
For Special Roll	(i) Income £240 or land valued at £500, [illegible] (ii) between [illegible] plus [illegible]	(i) Income £480, or [illegible] plus education up to standard VIII or equivalent
Mode of Voting	Ordinary Roll voters will vote for the ordinary elected members, Special and Ordinary Roll voters will vote together for	Ordinary and special voters will vote on a common roll for the 31 members of the Legislative Assembly.




T277/559



...Secretary,
...Treasury Chambers,
Great George Street,
LONDON, S.W.1

...Motor Vehicle Registrations ('000s)

							(5)
							12.8
							13.7
							13.5
							13.9
							13.1
							25.0
							4.7
							4.6
							4.9
							4.9
							5.6
							5.2
							6.1
							6.1
							7.2
							6.6
							2.0
							1.8
							1.9
							1.9
							1.7
							1.6
							2.3
							1.8
							2.4
							2.0
							1.7
							2.7
							2.6
							1.9
							2.3
							2.1
							2.3

	September	120.5	59				
	October	"	59				
	November	"	58				
	December	115.5	58				
1956	January	"	56				
	February	"	54				
	March	110.9	55				
	April	"	56				
	May	"	57				
	June	112.1	51				

Page 1

FEDERATION OF RHODESIA AND NYASALAND

Population

(mid-year estimates)

Thousands

	1950	1951	1952	1953	1954	1955[a]	1956[a]
Total	6,210	6,360	6,532	6,708	6,877	7,072	
European	192	180	200	214	220	235	247
African	6,093	6,160	6,310	6,470	6,630	6,810	
Other	19	20	22	24	26	28	30

Employment and Production

	Employment in Mines ('000s)	Copper production ('000 short tons)	Tobacco sales (mn. lbs.)	Electricity[a] production (mn. kwh.)	New Motor Vehicle registrations ('000s)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
1950	105.3[b]	209	114.2	1,111	12.8
1951	107.5[b]	246	137.3	1,253	15.7
1952	110.3[b]	249	127.1	1,408	15.5
1953	111.7[b]	307	151.5	1,574	15.9
1954	111.6[b]	424	162.9	2,090	19.1
1955	115.7[b]	384	145.3[b]	2,392	25.0
1956			121.3[bc]		
1954 1st quarter	110.3	95		458	4.7
2nd quarter	113.7	110		528	4.6
3rd quarter	115.1	110		552	4.9
4th quarter	112.4	107		521	4.9
1955 1st quarter	110.2	88		492	5.6
2nd quarter	119.0	107		590	5.2
3rd quarter	120.5	111		712	6.1
4th quarter	115.5	102		598	6.1
1956 1st quarter	110.3	103		605	7.2
2nd quarter	112.1	104			5.6
1955 January	..	9			2.0
February	..	14			1.6
March	110.5	29			1.9
April	..	29			1.9
May	..	25			1.7
June	119.0	29			1.6
July	..	33			2.4
August	..	34			1.9
September	120.5	39			1.8
October	..	39			2.4
November	..	34			2.0
December	115.5	35			1.7
1956 January	..	35			2.7
February	..	33			2.6
March	110.9	38			1.9
April	..	36			2.3
May	..	37			2.1
June	112.1	31			2.3
July					2.9

[a]Provisional. (b) 1955 figures are preliminary results of the 1956 census held on 16th May).

// Estimated - (1)a and firewood only.

a1951-1952 - main producers only; 1953-1954 excluding Nyasaland.

b Average.

c Partly estimated and excluding burley (1954 - [illegible] lbs.) and flue cured (1956 - [illegible] lbs.).

3,665-5/

Page 1

FEDERATION OF RHODESIA AND NYASALAND

Visible trade balance: exports by commodity

£ million

	Total imports f.o.b.	Total exports[a] f.o.b.	Visible trade balance	EXPORTS		
				Copper	Tobacco	Other
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
1950	83	86	+ 3	..	..	..
1951	116	106	- 10	..	..	..
1952	124	128	+ 4	..	..	..
1953	117	141	+ 24	..	..	..
1954	125	147	+ 22	86	25	36
1955	139	173	+ 34	111	25	37
1954 1st quarter	27.8	29.2	+ 1.4	18.8	1.2	9.2
2nd quarter	31.0	37.4	+ 6.4	20.8	9.0	8.6
3rd quarter	33.6	40.5	+ 6.9	19.9	11.5	9.1
4th quarter	32.9	39.7	+ 6.8	26.2	4.2	9.3
1955 1st quarter	30.3	27.8	- 2.5	17.0	1.3	9.5
2nd quarter	36.1	45.4	+ 9.3	26.5	10.4	9.0
3rd quarter	33.1	55.3	+ 22.2	39.0	10.8	9.5
4th quarter	39.1	43.0	+ 3.9	32.3	5.1	7.6
956 1st quarter	27.4	33.8	+ 6.4	22.4	0.9	10.5
2nd quarter	40.1	48.0	+ 7.9	31.6	7.6	8.8
955 January	8.4	11.3	+ 1.9	7.5	0.4	3.3
February	9.5	6.8	- 2.8	3.8	0.4	2.6
March	11.4	9.8	- 1.6	5.7	0.5	3.4
April	10.4	13.7	+ 3.3	7.8	2.5	3.4
May	11.6	15.7	+ 4.2	8.9	3.6	3.2
June	14.3	18.0	+ 3.7	9.3	4.0	2.7
July	9.9	18.8	+ 8.9	10.6	4.6	3.2
August	11.0	19.1	+ 8.1	12.1	3.8	3.2
September	12.6	17.8	+ 5.2	12.1	2.5	3.2
October	12.9	16.1	+ 3.2	11.2	1.6	3.5
November	13.0	13.6	+ 0.6	10.2	0.9	3.1
December	13.5	13.8	+ 0.3	9.0	0.5	3.3
956 January	12.0	14.5	+ 1.9	10.6	0.3	3.6
February	12.4	15.5	+ 3.1	11.9	0.3	3.3
March	12.4	13.8	+ 1.4	9.9	0.3	3.6
April	11.8	16.0	+ 4.2	11.6	1.0	3.4
May	13.5	17.1	+ 3.6	11.2	3.0	2.9
June	14.8	14.9	+ 0.1	8.8	3.6	2.5

[a] Excluding gold bullion, concentrates, etc.

Page 4

FEDERATION OF RHODESIA AND NYASALAND

Exports - by area

£ million

	United Kingdom	U.S.A.	E. Area	O.S.S.O.	Other	Total
1954	(1) 88	(2) 24	(3) 17	(4) 24	(5) 1	(6) 148
1955	98	25	22	31	1	173
1954 1st quarter	15.3	4.5	4.3	4.9	0.2	29.2
2nd quarter	23.1	5.7	3.6	4.8	0.2	37.4
3rd quarter	23.1	8.1	3.2	5.8	0.3	40.5
4th quarter	20.3	6.0	4.7	8.1	0.6	39.7
1955 1st quarter	15.4	4.4	4.1	3.6	0.2	27.8
2nd quarter	25.0	6.3	5.6	8.3	0.2	45.4
3rd quarter	29.5	9.0	7.6	10.0	0.2	55.3
4th quarter	22.3	6.1	5.1	9.2	0.3	43.0
1956 1st quarter	26.8	5.2	3.3	8.1	0.6	43.8
2nd quarter	27.5	6.9	3.5	9.5	0.6	48.0
1955 January	7.0	1.5	1.4	1.3	0.1	11.3
February	3.6	1.1	1.2	0.8	0.1	6.8
March	4.8	1.7	1.5	1.5	0.1	9.6
April	7.2	1.7	2.2	2.5	0.1	13.7
May	10.6	2.5	0.7	1.7	-	15.7
June	7.3	2.1	2.7	4.0	0.1	16.0
July	11.1	3.3	1.2	2.7	0.1	18.4
August	9.6	2.6	3.7	3.1	0.1	19.1
September	8.8	2.1	2.7	3.9	0.3	17.8
October	9.0	2.4	1.2	3.2	0.3	16.1
November	6.4	2.0	2.7	3.0	0.1	14.2
December	6.8	1.6	1.2	3.1	0.1	12.8
1956 January	8.0	1.9	1.5	3.0	0.2	14.5
February	9.6	1.5	1.0	3.1	0.2	15.5
March	9.2	1.3	0.7	2.0	0.2	13.8
April	8.2	2.0	1.0	4.5	0.2	16.0
May	10.2	2.4	1.5	2.8	0.2	17.1
June	9.1	2.5	1.0	2.2	0.2	14.9

Form 5

[illegible] BY MONTHS AND QUARTERS

[illegible] - BY QUALITY

£ million

	Food articles & tobacco	Fibres, yarns, Textiles, Apparel, etc.	Metals & manufs. of	Other	Total Imports
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
[illegible]	12	26	93	32	165
[illegible]	13	30	84	44	139
[illegible] 1st quarter	2.1	5.8	11.5	7.6	27.8
2nd quarter	2.2	6.7	12.2	8.9	31.0
3rd quarter	[illegible]	6.2	10.9	7.9	33.6
4th quarter	3.1	5.1	13.9	9.8	32.9
1955 1st quarter	3.1	5.0	14.0	8.1	30.3
2nd quarter	3.4	6.1	10.4	10.1	30.1
3rd quarter	3.0	5.4	14.8	9.9	33.1
4th quarter	3.4	5.8	13.3	12.6	35.1
1956 1st quarter	3.	5.7	19.5	10.[illegible]	37.4
2nd quarter	5.8	6.0	20.6	10.7	40.1
1956 January	1.1	1.6	4.0	2.7	9.4
February	1.6	1.9	6.7	2.4	9.6
March	1.1	1.5	5.3	3.1	11.4
April	1.0	1.8	4.6	3.0	10.4
May	1.1	2.0	5.3	3.1	11.5
June	1.3	2.4	6.4	4.2	14.3
July	1.4	1.4	4.1	2.8	9.5
August	0.5	1.8	4.7	3.6	11.0
September	1.3	1.9	6.0	3.5	12.6
October	2.0	1.8	5.9	4.2	12.9
November	1.0	2.1	6.6	3.9	13.6
December	1.4	1.9	5.8	3.4	12.5
1957 January	0.9	1.3	6.5	3.4	12.6
February	1.2	1.7	6.1	3.2	12.4
March	1.1	2.0	5.9	3.4	12.4
April	0.5	1.6	6.6	3.3	11.8
May	0.9	2.2	7.0	3.4	13.5
June	1.0	2.2	7.6	4.0	14.8

Page 6

FEDERATION OF RHODESIA AND NYASALAND

Imports - by area

£ million

	United Kingdom	U.S.A.	Rest of Area	O.S.E.E.C.	Other	Total
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
1954	54	53	7	10	1	125
1955	59	56	9	12	2	139
1954 1st quarter	12.3	11.6	1.6	2.1	0.1	27.9
2nd quarter	13.5	13.2	1.8	2.8	0.2	31.0
3rd quarter	15.1	13.4	2.1	2.9	0.3	33.6
4th quarter	12.6	15.2	2.0	2.9	0.2	32.9
1955 1st quarter	14.0	11.4	2.2	2.4	0.3	30.3
2nd quarter	14.7	16.1	2.1	2.7	0.5	36.1
3rd quarter	13.2	14.0	2.0	3.2	0.6	33.1
4th quarter	17.7	14.7	2.6	3.6	0.6	39.1
1956 1st quarter	16.4	14.0	2.9	3.2	0.8	37.4
1955 January	4.6	3.4	0.6	0.7	0.1	9.4
February	4.4	3.6	0.8	0.7	0.1	9.6
March	5.0	4.4	0.8	1.0	0.2	11.4
April	4.4	4.3	0.7	0.7	0.2	10.4
May	4.8	5.1	0.6	0.8	0.2	11.5
June	5.4	6.7	0.8	1.1	0.3	14.3
July	3.8	3.7	0.6	1.1	0.2	9.5
August	3.7	5.1	0.7	1.2	0.3	11.0
September	5.6	5.2	0.7	0.9	0.2	12.6
October	5.9	4.7	0.8	1.2	0.3	12.9
November	6.5	4.9	1.0	1.1	0.2	13.6
December	5.3	5.1	0.8	1.1	0.2	12.5
1956 January	5.9	4.3	0.9	1.1	0.4	12.6
February	5.4	4.7	1.0	1.0	0.3	12.4
March	5.1	5.0	1.0	1.1	0.1	12.4
April	5.2	4.6	0.8	1.0	0.3	11.8
May	6.1	5.1	0.9	1.1	0.3	13.5
June	5.8	5.9	1.3	1.4	0.4	14.8

Table 2

[illegible] and expenditure

£ million

	1960	1961	1962	1963	1964*	1965†
[illegible]	77.2	95.1	114.1	131.9	143.7	170.6
[illegible] industrial undertakings	46.6	51.7	59.8	70.5	84.5	95.6
[illegible] income from property and property	53.6	74.6	76.5	91.5	92.0	114.8
[illegible] subject to Money Economy [illegible] Abroad (net)	176.4 – 30.0	221.4 – 36.3	250.4 – 30.5	293.9 – 30.2	320.2 – 29.1	385.4 – 33.3
[illegible] Income in Money Economy [illegible] retail (estimated)	170.4 17.0	185.0 17.0	182.9 17.3	263.7 17.0	291.1 17.0	352.1 17.0
[illegible] Net Tax	147.4	175.9	206.9	235.7	263.4	309.1
[illegible] consumption	97.8	115.2	139.3	159.0	176.0	195.0
[illegible] private current expenditure	13.4	20.-	21.5	25.0	25.0	30.5
[illegible] investment	53.-	58.7	81.4	77.8	77.0	91.0
[illegible] of goods and services and [illegible] abroad	180.7	196.0	142.1	194.6	173.7	220.2
[illegible] imports of goods and services [illegible] gross product	-135.2 + 0.8	-140.5 + 0.3	-190.1 + 1.9	-181.8 + 1.9	-177.3 - 3.9	-214.6 - 1.2
[illegible] Income in Money Economy at [illegible] prices [illegible] and Indirect taxes (net)	137.1 - 4.7	154.9 - 8.0	196.9 - 7.0	207.5 - 8.6	257.1 - 10.9	304.3 - 12.2
[illegible] National Expenditure in Money [illegible] [illegible] consumption (assumed)	130.- 17.0	138.9 17.0	189.9 17.0	218.7 17.0	246.- 17.0	292.1 17.0
[illegible] National Expenditure	147.4	175.9	206.9	235.7	263.4	309.1

*Provisional.

†First estimate.

Page 3

[illegible]

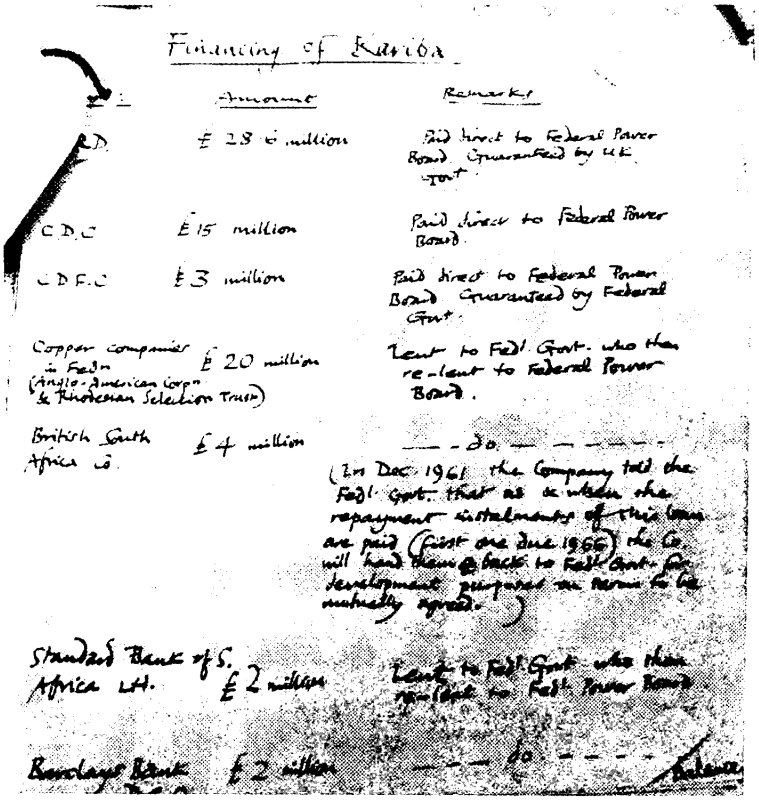
Balance of Payments - Current and Capital Accounts

£ million

	1950	1951	1952	1953	1954	1955
Current Account						
Imports, f.o.b. or f.o.r.	81	114	130	116	124	138
Exports f.o.r.	84	109	122	102	152	175
Trade Balance	+ 3	- 6	- 8	- 14	+ 28	+ 37
Gold	6	6	7	7	7	6
Invisibles (net):						
Freight and insurance	- 12	- 16	- 19	- 13	- 12	- 15
Tourists, travellers, students	- 3	- 6	- 7	- 7	- 8	- 9
Other services	+ 1	-	- 1	+ 2	+ 1	- 1
Income receipts and payments	- 26	- 32	- 31	- 30	- 30	- 33
Transfers	+ 5	+ 5	+ 5	+ 4	+ 3	+ 3
Total	- 37	- 49	- 51	- 44	- 46	- 55
Current Balance	- 28	- 49	- 42	- 24	- 11	- 11
Capital Account						
Official Capital						
New issues - sales	+ 6	+ 15	+ 12	+ 11	+ 10	+ 7
C.S.A.D. loans	-	-	+ 2	- 6	+ 6	+ 1
F.D.A. loans	-	-	+ 9	-	+ 1	+ 2
United Kingdom Government loans	-	-	+ 1	-	-	-
Direct investment (net)	-	-	-	-	-	-
Amortization payments	- 1	- 1	- 3	- 2	- 1	- 2
Other official capital (net)	-	-	-	-	-	-
Private Capital						
New issues - sales	-	-	-	+ 15	+ 6	+ 29
- purchases	-	-	-	- 1	- 2	- 3
Direct investment (net)	+ 3	+ 1	+ 1	+ 3	+ 2	+ 3
Amortization payments	-	-	-	-	-	- 3
Repurchases	-	-	-	-	-	-
Other capital (net)	+ 5	+ 9	+ 2	+ 8	+ 1	-
Total, official and private	+ 13	+ 21	+ 20	+ 34	+ 23	+ 26
Changes in external reserves						
Long-term securities - sales	+ 6	+ 1	-	+ 1	+ 5	-
- purchases	- 2	- 2	-	- 4	- 1	- 15
Short-term securities - sales	-	-	-	+ 2	-	+ 2
- purchases	-	-	- 1	-	- 3	- 2
Changes in balances (increase -)	- 10	- 10	+ 1	- 8	- 5	+ 16
Changes in private external assets (increase -)	-	+ 4	- 2	- 1	- 9	- 10
Total change in external reserves	- 6	- 7	- 2	- 10	- 13	- 9
Errors and omissions	+ 20	+ 32	+ 23	+ 1	+ 2	- 7

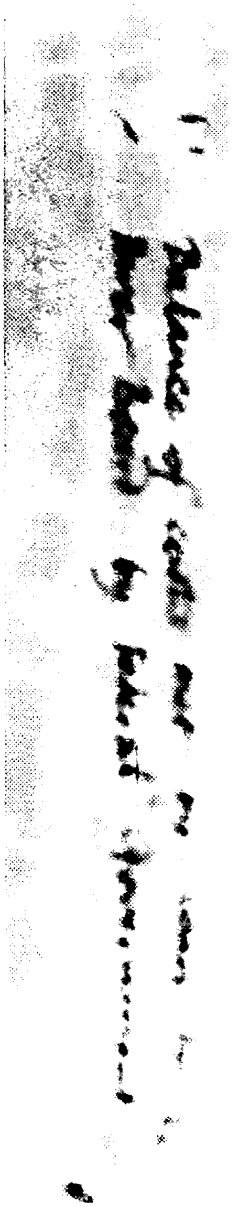
[illegible]

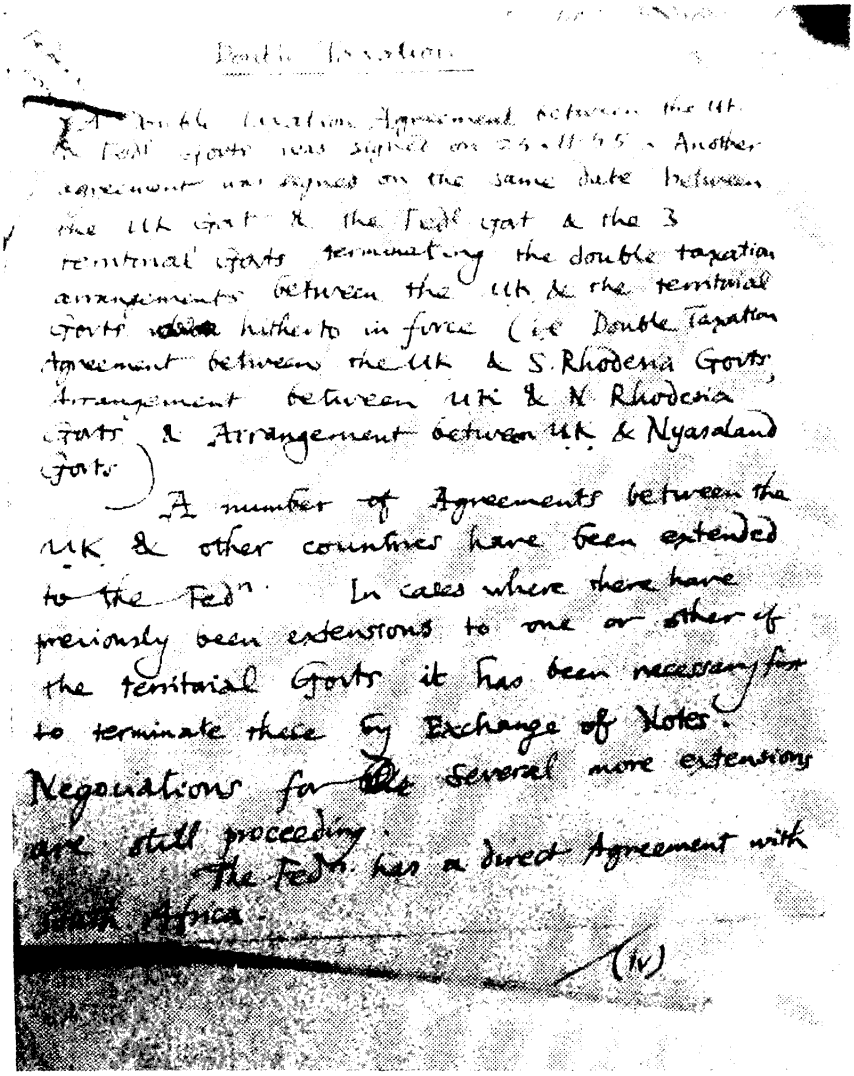
0.695-56



Financing of Kariba

£	Amount	Remarks
U.D.	£ 28 ½ million	Paid direct to Federal Power Board. Guaranteed by U.K. Govt.
C.D.C	£ 15 million	Paid direct to Federal Power Board.
C.D.F.C	£ 3 million	Paid direct to Federal Power Board. Guaranteed by Federal Govt.
Copper companies in Fed'n (Anglo-American Corp" & Rhodesian Selection Trust)	£ 20 million	Lent to Fed'l Govt. who then re-lent to Federal Power Board.
British South Africa Co.	£ 4 million	—— do —— (In Dec 1961 the Company told the Fed'l Govt. that as & when the repayment instalments of this loan are paid (first are due 1965) the Co. will lend them back to Fed'l Govt. for development purposes on terms to be mutually agreed.)
Standard Bank of S. Africa Ltd.	£ 2 million	Lent to Fed'l Govt. who then re-lent to Fed'l Power Board.
Barclays Bank	£ 2 million	—— do ——





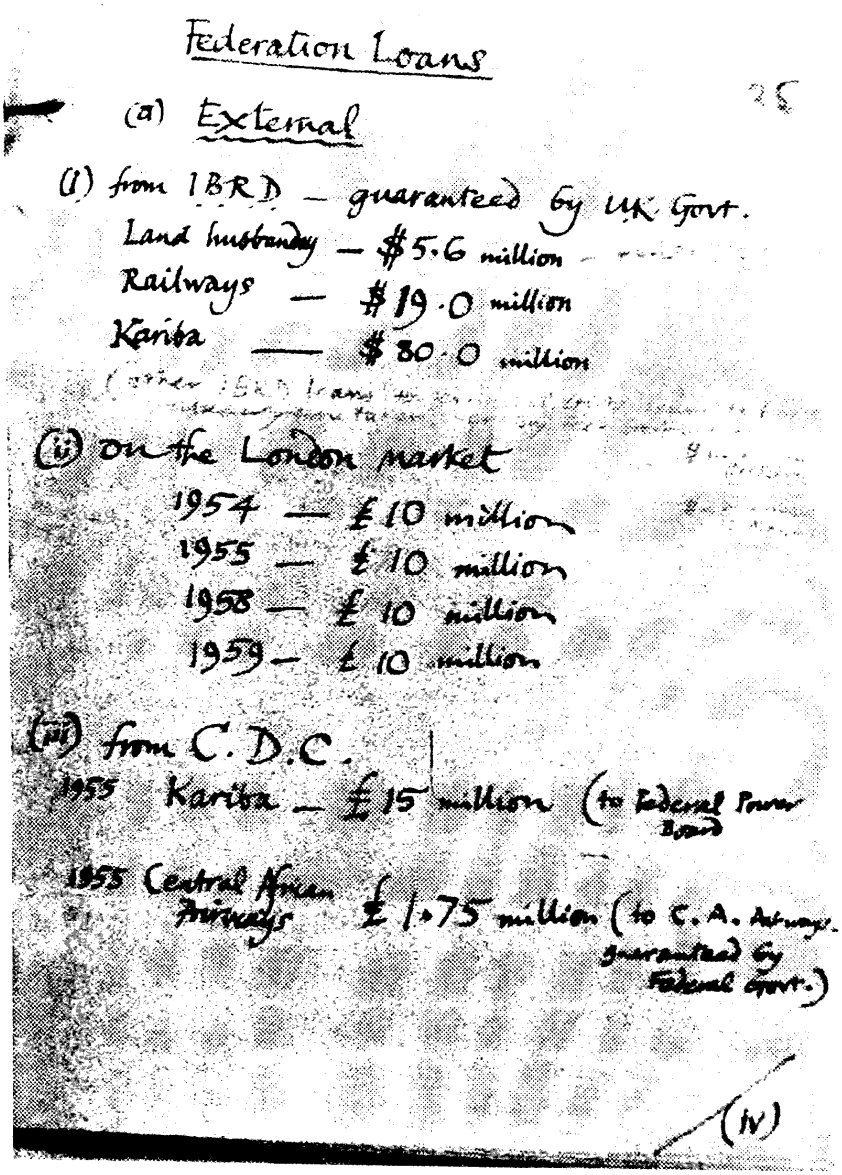
Double Taxation

The Double Taxation Agreement between the UK & Fedl Govts was signed on 24.11.55. Another agreement was signed on the same date between the UK Govt & the Fedl Govt & the 3 territorial Govts terminating the double taxation arrangements between the UK & the territorial Govts ~~were~~ hitherto in force (i.e. Double Taxation Agreement between the UK & S. Rhodesia Govts, Arrangement between UK & N. Rhodesia Govts & Arrangement between UK & Nyasaland Govts)

A number of Agreements between the UK & other countries have been extended to the Fedn. In cases where there have previously been extensions to one or other of the territorial Govts it has been necessary for to terminate these by Exchange of Notes. Negotiations for several more extensions are still proceeding.

The Fedn. has a direct Agreement with South Africa.

(iv)



Federation Loans

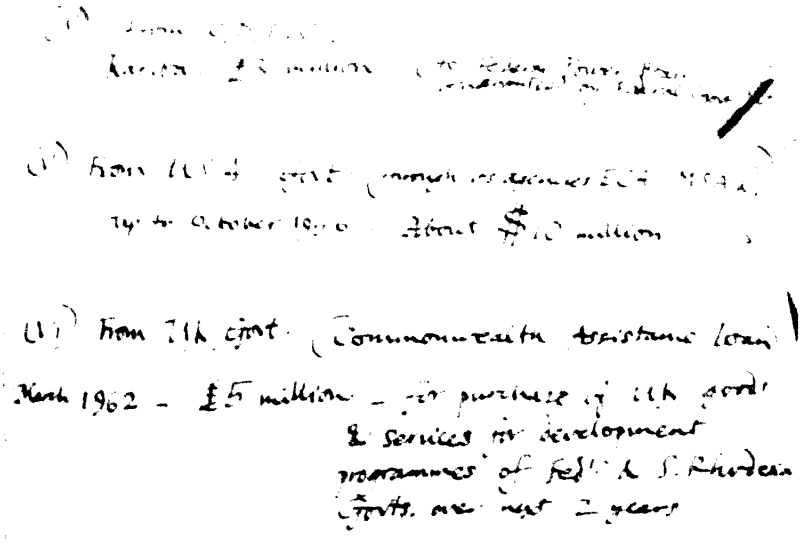
(a) External

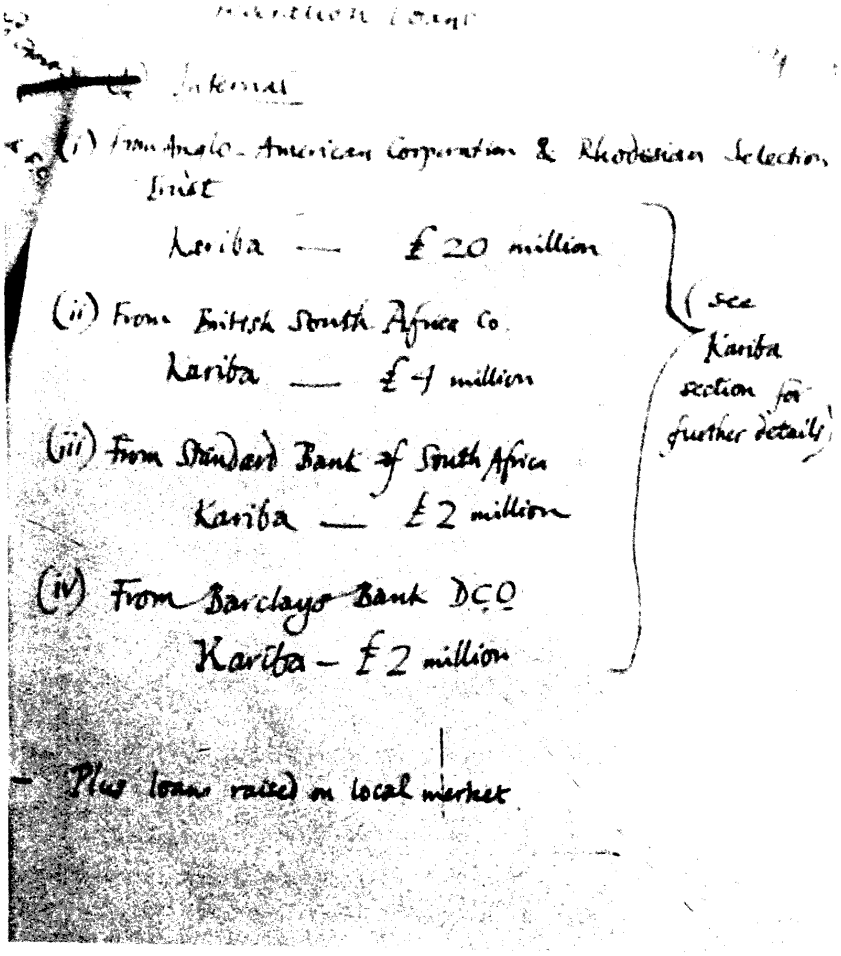
(i) from IBRD – guaranteed by UK Govt.
Land husbandry – $5.6 million
Railways – $19.0 million
Kariba – $80.0 million

(ii) on the London market
1954 – £10 million
1955 – £10 million
1958 – £10 million
1959 – £10 million

(iii) from C.D.C.
1955 Kariba – £15 million (to Federal Power Board
1955 Central African Airways £1.75 million (to C.A. Airways guaranteed by Federal govt.)

(iv)





Federation Loan

Internal

(i) From Anglo-American Corporation & Rhodesian Selection Trust

Kariba — £20 million

(ii) From British South Africa Co.

Kariba — £4 million

(iii) From Standard Bank of South Africa

Kariba — £2 million

(iv) From Barclays Bank DCO

Kariba – £2 million

(see Kariba section for further details)

– Plus loans raised on local market

£ million

External debt — 157·3

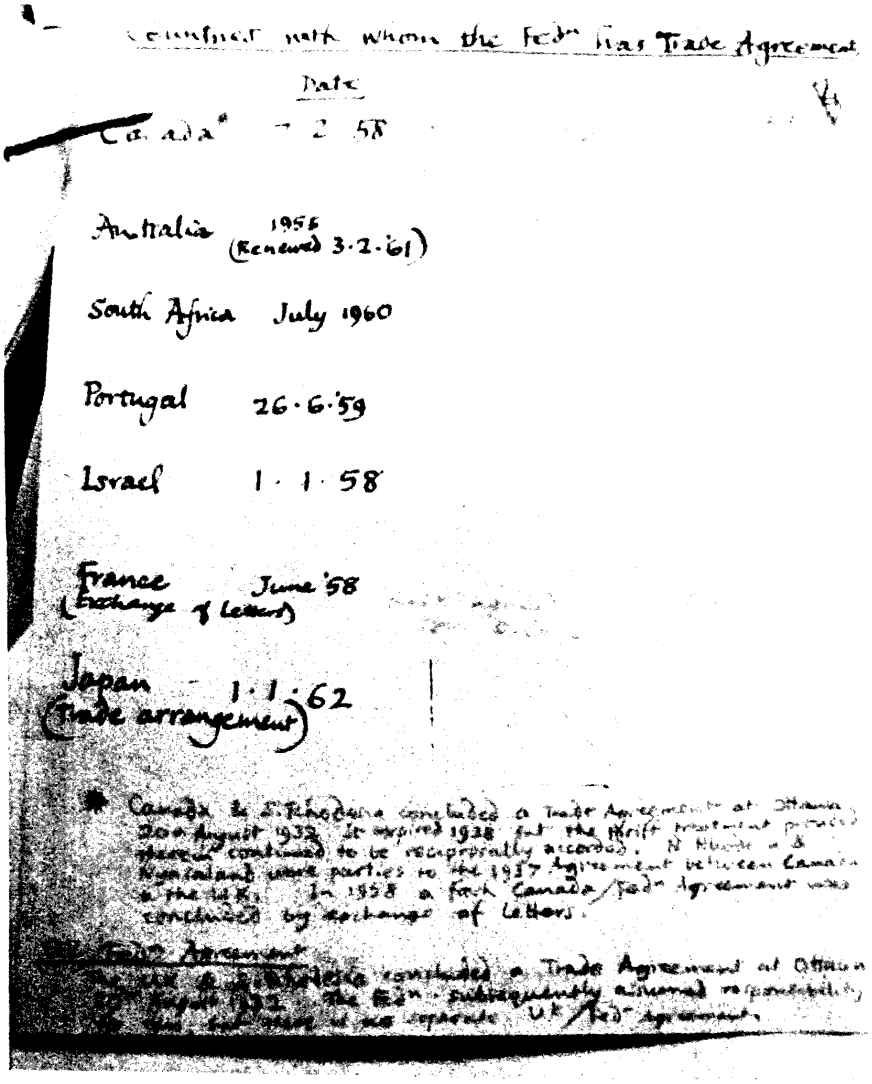
Interest " — 124·3

Temporary assistance (a) on behalf of Statutory bodies — 7·4

(b) other — 24·9

Total 307·9

(Of this total the figure for the Fed^n only is £259·3 million)

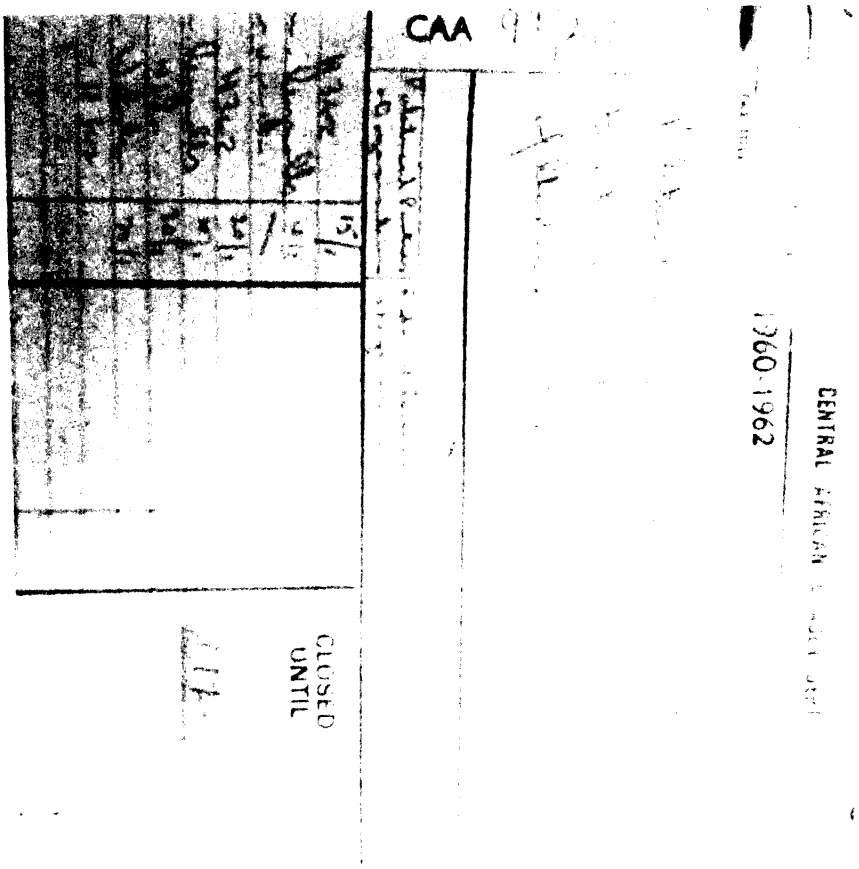


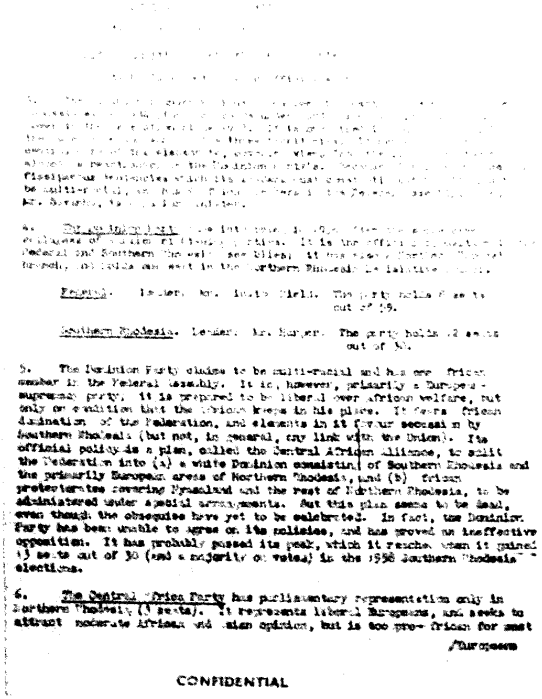
1 – Countries with whom the Fedn has Trade Agreement

	Date
Canada*	2.58
Australia	1956 (Renewed 3.2.61)
South Africa	July 1960
Portugal	26.6.59
Israel	1.1.58
France (Exchange of Letters)	June '58
Japan (Trade arrangement)	1.1.62

* Canada & S. Rhodesia concluded a Trade Agreement at Ottawa 20th August 1932. It expired 1938 but the tariff treatment provided therein continued to be reciprocally accorded. N. Rhodesia & Nyasaland were parties to the 1937 Agreement between Canada & the U.K. In 1958 a fresh Canada/Fedn Agreement was concluded by exchange of letters.

Trade Agreement
The UK & S. Rhodesia concluded a Trade Agreement at Ottawa 20th August 1932. The Fedn subsequently assumed responsibility for that treaty as one separate UK/Fedn Agreement.


CAA
CENTRAL
1960-1962
CLOSED
UNTIL



Federal. ... Leader. Mr. Welensky. The party holds 27 seats out of 59.

Southern Rhodesia. Leader. Mr. Harper. The party holds 13 seats out of 30.

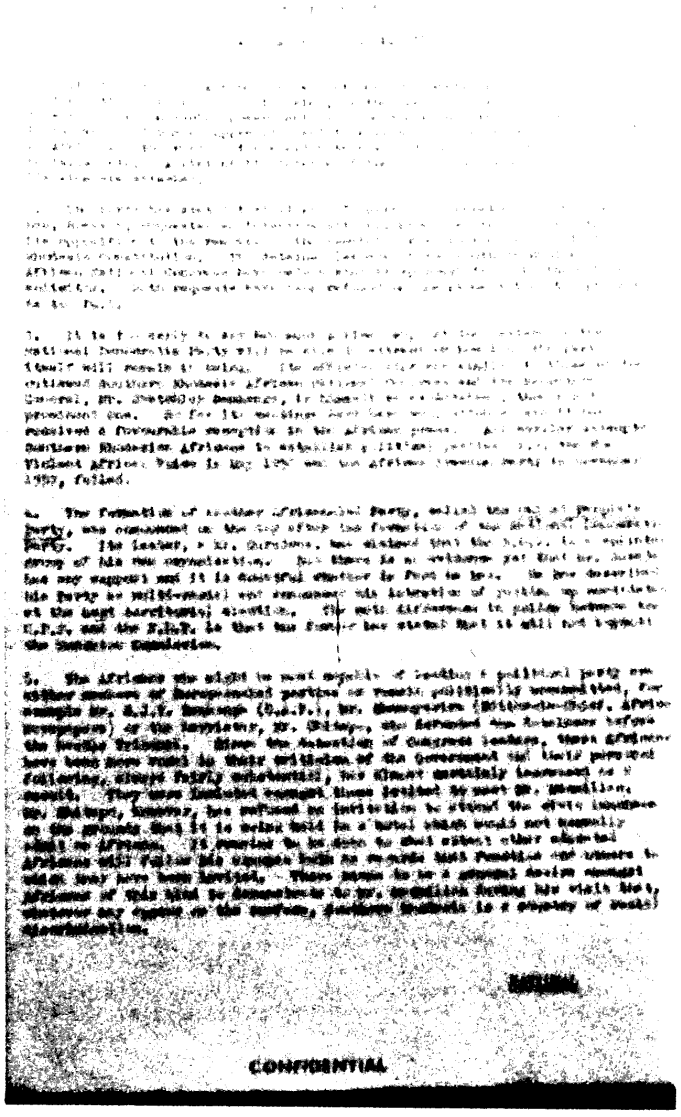
5. The Dominion Party claims to be multi-racial and has one African member in the Federal Assembly. It is, however, primarily a European-supremacy party. It is prepared to be liberal over African welfare, but only on condition that the African keeps in his place. It favours African domination of the Federation, and elements in it favour secession by Southern Rhodesia (but not, in general, any link with the Union). Its official policy is a plan, called the Central African Alliance, to split the Federation into (a) a white Dominion consisting of Southern Rhodesia and the primarily European areas of Northern Rhodesia, and (b) African protectorates covering Nyasaland and the rest of Northern Rhodesia, to be administered under special arrangements. But this plan seems to be dead, even though the obsequies have yet to be celebrated. In fact, the Dominion Party has been unable to agree on its policies, and has proved an ineffective opposition. It has probably passed its peak, which it reached when it gained 13 seats out of 30 (and a majority of votes) in the 1958 Southern Rhodesia elections.

6. The Central Africa Party has parliamentary representation only in Southern Rhodesia (3 seats). It represents liberal Europeans, and seeks to attract moderate African and Asian opinion, but is too pro-African for most

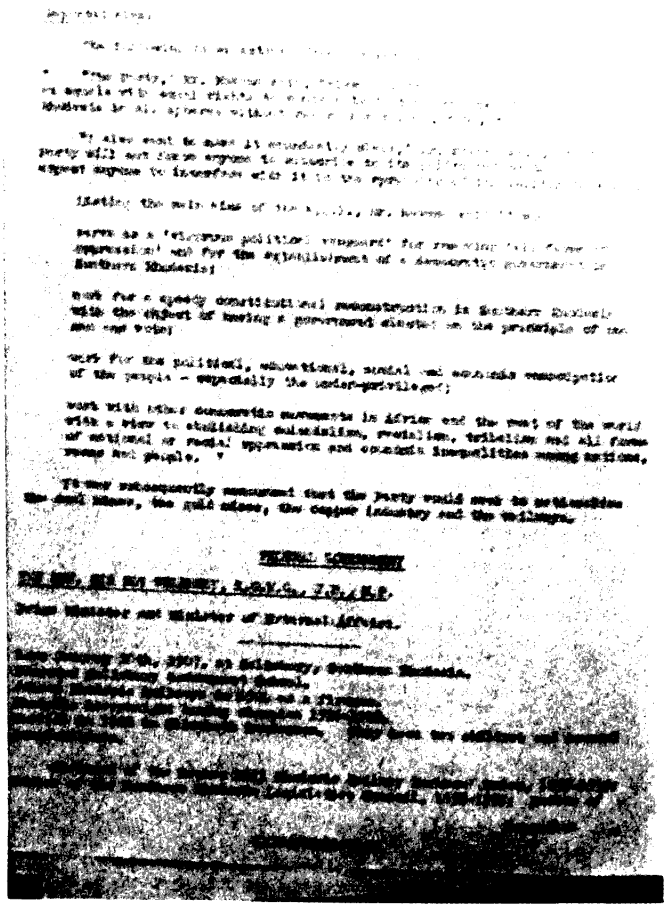
/Europeans

CONFIDENTIAL

resigning from the Prime Ministership of the Federal Cabinet split, he left the United Federal Party to form the African Affairs Board) which was in Northern Rhodesia with branches in all three territories.



CONFIDENTIAL



THIS DOCUMENT IS THE PROPERTY OF HER BRITANNIC MAJESTY'S GOVERNMENT

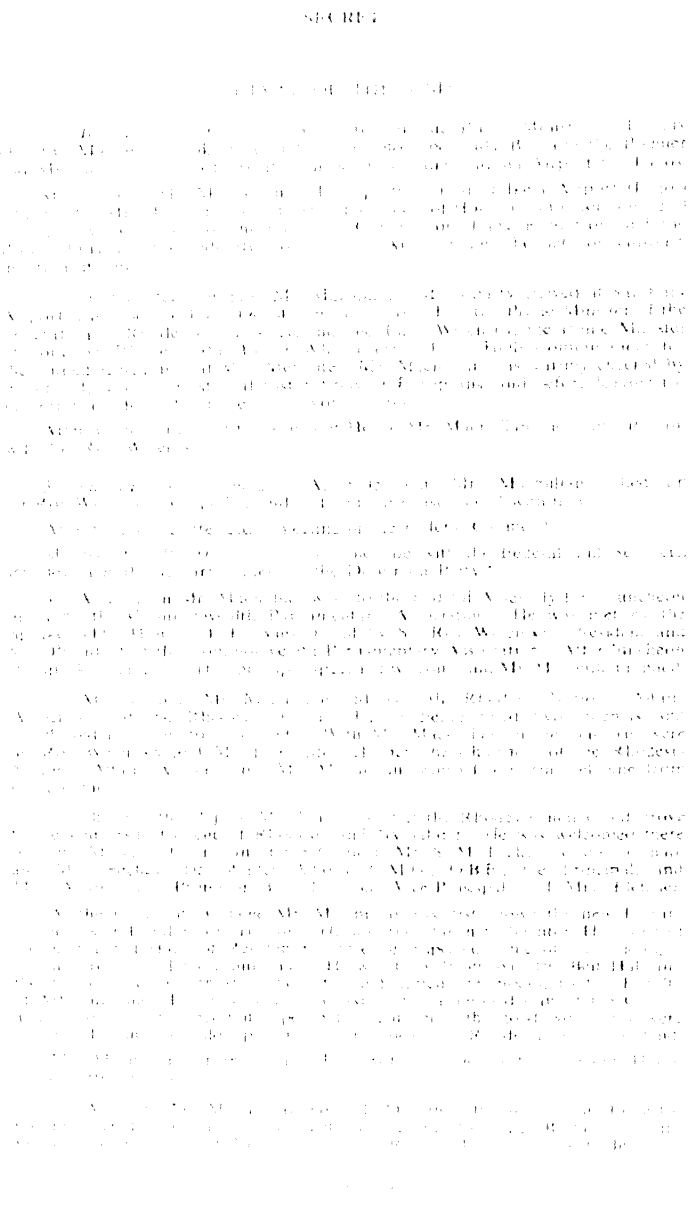
SECRET

Prime Minister's African Tour

January–February, 1960

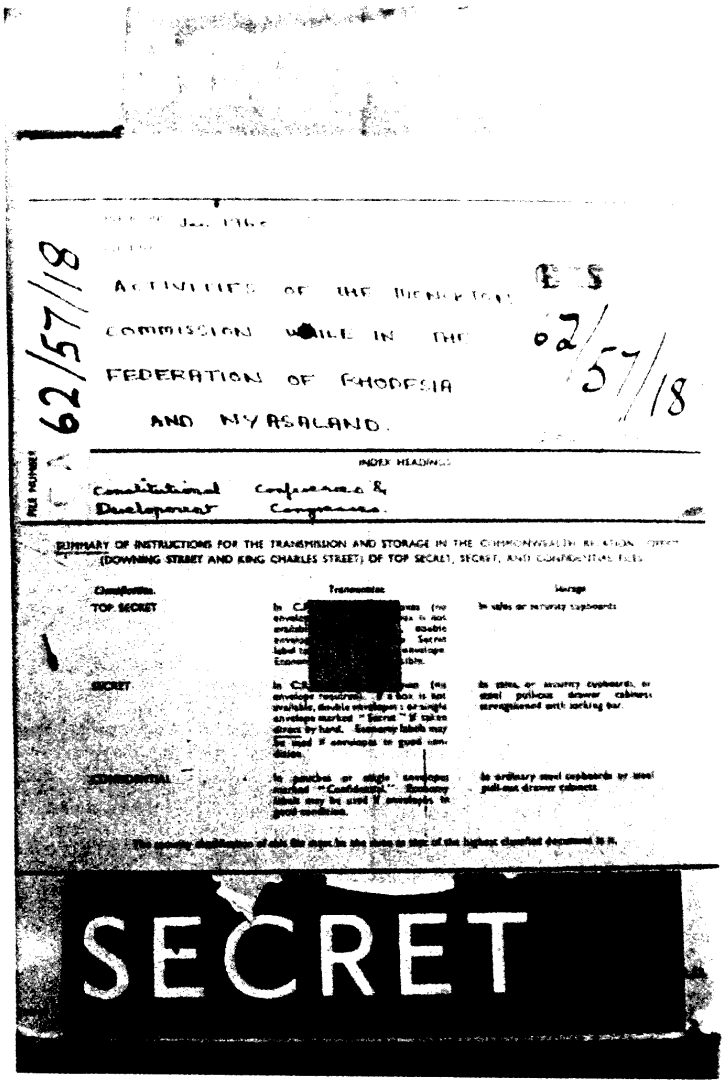
SECRET

SECRET



SECRET

SECRET



62/57/18

ACTIVITIES OF THE BECHUANALAND COMMISSION WHILE IN THE FEDERATION OF RHODESIA AND NYASALAND.

02/57/18

INDEX HEADINGS

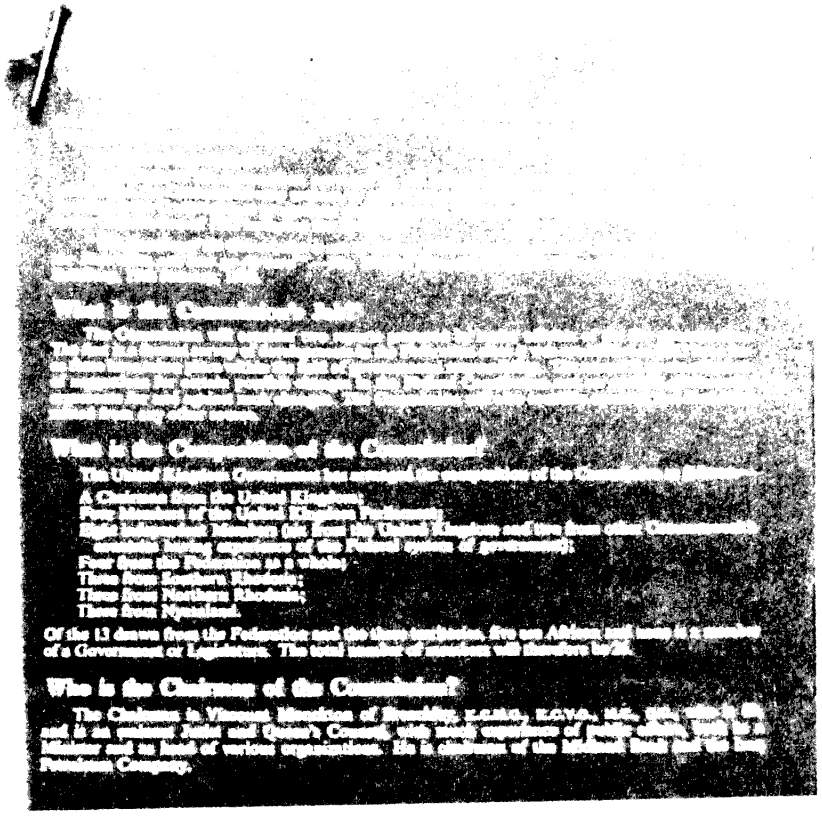
Constitutional Conference & Development Conference.

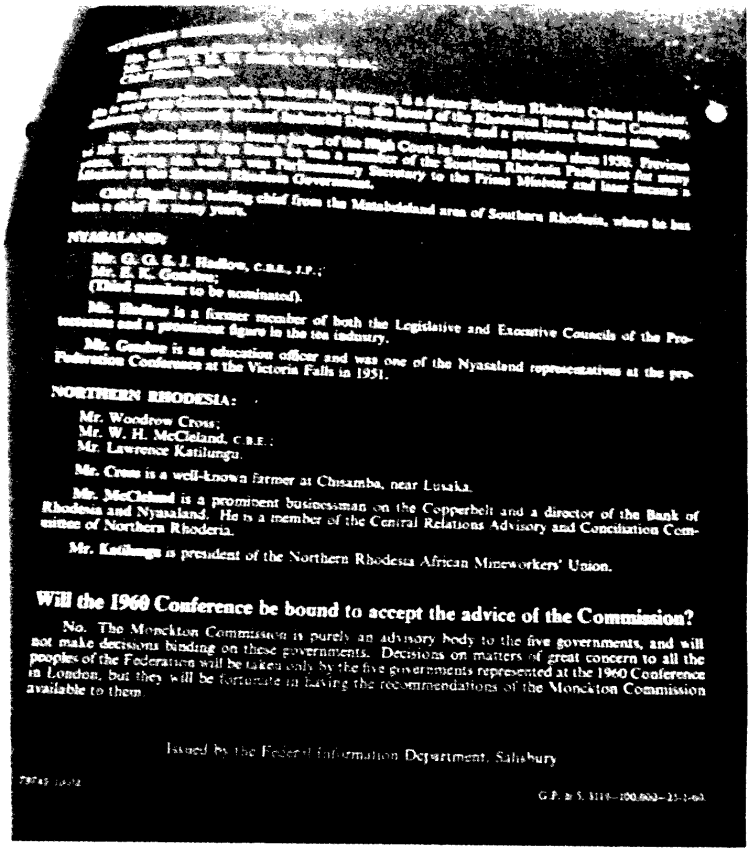
SUMMARY OF INSTRUCTIONS FOR THE TRANSMISSION AND STORAGE IN THE COMMONWEALTH RELATIONS OFFICE (DOWNING STREET AND KING CHARLES STREET) OF TOP SECRET, SECRET, AND CONFIDENTIAL FILES

Classifica.	Transmissio	Storage
TOP SECRET	In C[redacted] (no envelop[redacted] is not available, double envelopes; Secret label to [redacted] envelope Enquiries).	In safes or security cupboards
SECRET	In C[redacted] (no envelope required). If a box is not available, double envelopes; or single envelope marked "Secret" if taken direct by hand. Economy labels may be used if envelopes in good condition.	In safes, or security cupboards, or steel pedestal drawer cabinets strengthened with locking bar.
CONFIDENTIAL	In ganches or single envelopes marked "Confidential". Economy labels may be used if envelopes in good condition.	In ordinary steel cupboards or steel pull-out drawer cabinets

The security classification of this file must be the same as that of the highest classified document in it.

SECRET





[illegible] is a leading chief from the Matabeleland area of Southern Rhodesia, where he has been a chief for many years.

NYASALAND:

Mr. G. G. E. J. Hadlow, C.B.E., J.P.;
Mr. E. K. Gondwe;
(Third member to be nominated).

Mr. Hadlow is a former member of both the Legislative and Executive Councils of the Protectorate and a prominent figure in the tea industry.

Mr. Gondwe is an education officer and was one of the Nyasaland representatives at the pre-Federation Conferences at the Victoria Falls in 1951.

NORTHERN RHODESIA:

Mr. Woodrow Cross;
Mr. W. H. McClelland, C.B.E.;
Mr. Lawrence Katilungu.

Mr. Cross is a well-known farmer at Chisamba, near Lusaka.

Mr. McClelland is a prominent businessman on the Copperbelt and a director of the Bank of Rhodesia and Nyasaland. He is a member of the Central Relations Advisory and Conciliation Committee of Northern Rhodesia.

Mr. Katilungu is president of the Northern Rhodesia African Mineworkers' Union.

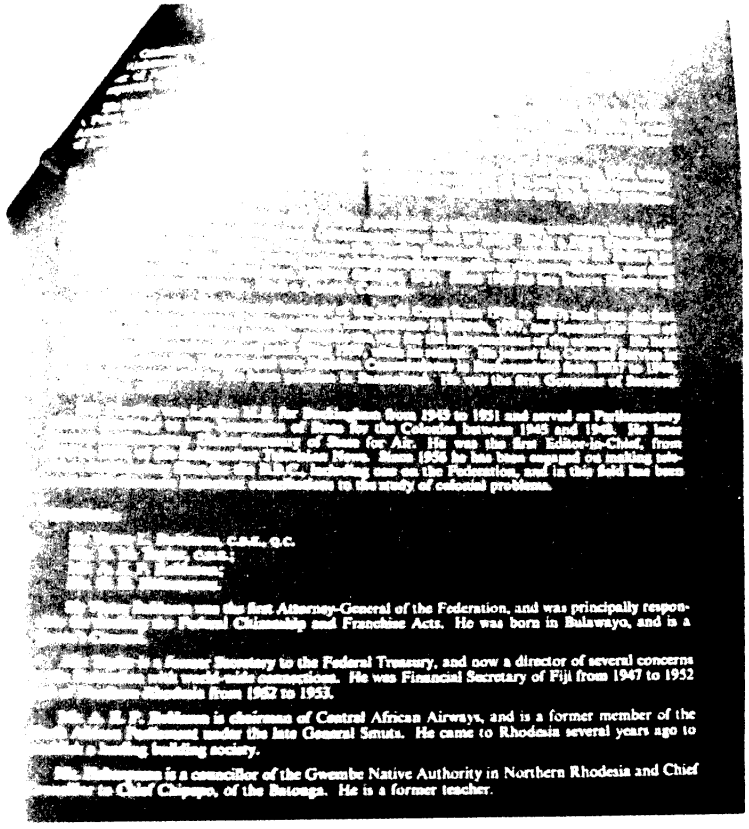
Will the 1960 Conference be bound to accept the advice of the Commission?

No. The Monckton Commission is purely an advisory body to the five governments, and will not make decisions binding on these governments. Decisions on matters of great concern to all the peoples of the Federation will be taken only by the five governments represented at the 1960 Conference in London, but they will be fortunate in having the recommendations of the Monckton Commission available to them.

Issued by the Federal Information Department, Salisbury.

[illegible]

G.P. & S. 3119—100,000—25-1-60.



...from the first Government of Southern...

...from 1943 to 1951 and served on Parliamentary ... for the Colonies between 1945 and 1948. He was ... of State for Air. He was the first Editor-in-Chief, from ... Since 1956 he has been engaged on banking inter... and on the Federation, and in this field has been ... to the study of colonial problems.

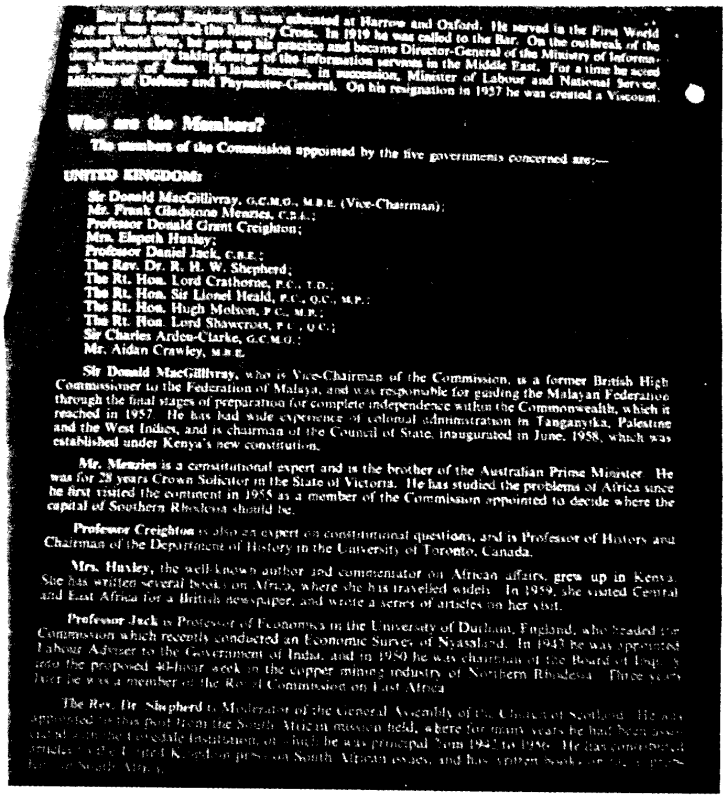
..., C.M.G., Q.C.

...Chief Secretary to the Federal Treasury, and now a director of several concerns ... He was Financial Secretary of Fiji from 1947 to 1952 ... from 1952 to 1953.

... is chairman of Central African Airways, and is a former member of the ... under the late General Smuts. He came to Rhodesia several years ago to ... building society.

... is a councillor of the Gwembe Native Authority in Northern Rhodesia and Chief ... Chipepo, of the Batonga. He is a former teacher.

...first Attorney-General of the Federation, and was principally respons... ... Citizenship and Franchise Acts. He was born in Bulawayo, and is a



... was educated at Harrow and Oxford. He served in the First World War and was awarded the Military Cross. In 1919 he was called to the Bar. On the outbreak of the Second World War, he gave up his practice and became Director-General of the Ministry of Information, later assuming charge of the information services in the Middle East. For a time he acted as Governor of Sudan. He later became, in succession, Minister of Labour and National Service, Minister of Defence and Paymaster-General. On his resignation in 1957 he was created a Viscount.

Who are the Members?

The members of the Commission appointed by the five governments concerned are:—

UNITED KINGDOM:

Sir Donald MacGillivray, G.C.M.G., M.B.E. (Vice-Chairman);
Mr. Frank Gladstone Menzies, C.B.E.;
Professor Donald Grant Creighton;
Mrs. Elspeth Huxley;
Professor Daniel Jack, C.B.E.;
The Rev. Dr. R. H. W. Shepherd;
The Rt. Hon. Lord Crathorne, P.C., T.D.;
The Rt. Hon. Sir Lionel Heald, P.C., Q.C., M.P.;
The Rt. Hon. Hugh Molson, P.C., M.P.;
The Rt. Hon. Lord Shawcross, P.C., Q.C.;
Sir Charles Arden-Clarke, G.C.M.G.;
Mr. Aidan Crawley, M.B.E.

Sir Donald MacGillivray, who is Vice-Chairman of the Commission, is a former British High Commissioner to the Federation of Malaya, and was responsible for guiding the Malayan Federation through the final stages of preparation for complete independence within the Commonwealth, which it reached in 1957. He has had wide experience of colonial administration in Tanganyika, Palestine and the West Indies, and is chairman of the Council of State, inaugurated in June, 1958, which was established under Kenya's new constitution.

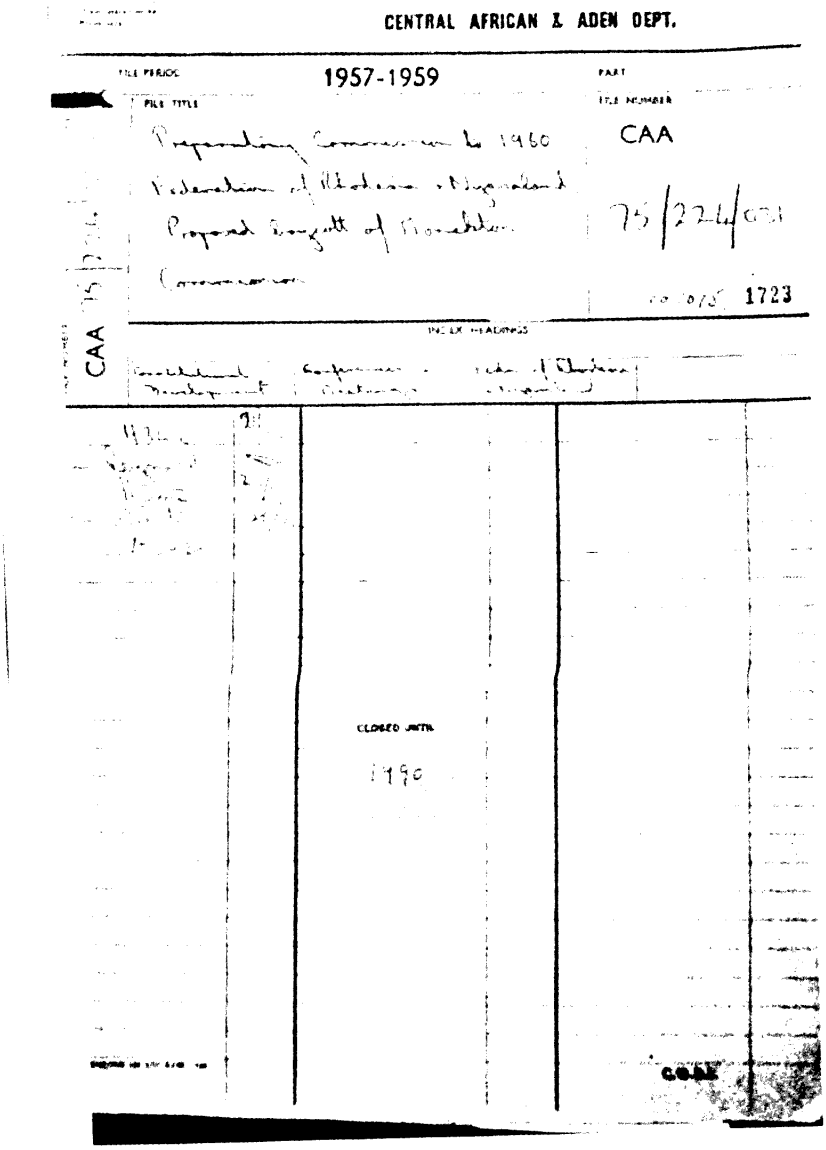
Mr. Menzies is a constitutional expert and is the brother of the Australian Prime Minister. He was for 28 years Crown Solicitor in the State of Victoria. He has studied the problems of Africa since he first visited the continent in 1955 as a member of the Commission appointed to decide where the capital of Southern Rhodesia should be.

Professor Creighton is also an expert on constitutional questions, and is Professor of History and Chairman of the Department of History in the University of Toronto, Canada.

Mrs. Huxley, the well-known author and commentator on African affairs, grew up in Kenya. She has written several books on Africa, where she has travelled widely. In 1959, she visited Central and East Africa for a British newspaper, and wrote a series of articles on her visit.

Professor Jack is Professor of Economics in the University of Durham, England, who headed the Commission which recently conducted an Economic Survey of Nyasaland. In 1943 he was appointed Labour Adviser to the Government of India, and in 1950 he was chairman of the Board of Inquiry into the proposed 40-hour week in the copper mining industry of Northern Rhodesia. Three years later he was a member of the Royal Commission on East Africa.

The Rev. Dr. Shepherd is Moderator of the General Assembly of the Church of Scotland. He was appointed to this post from the South African mission field, where for many years he had been [illegible] the Lovedale Institution, of which he was principal from 1942 to 1956. He has contributed articles to the Round Table on South African issues, and has written books on [illegible] South Africa.



CENTRAL AFRICAN & ADEN DEPT.

FILE PERIOD: 1957-1959

PART

FILE TITLE: Preparatory Commission to 1960 Federation of Rhodesia Nyasaland Proposed Dissolution of Consultative Commission

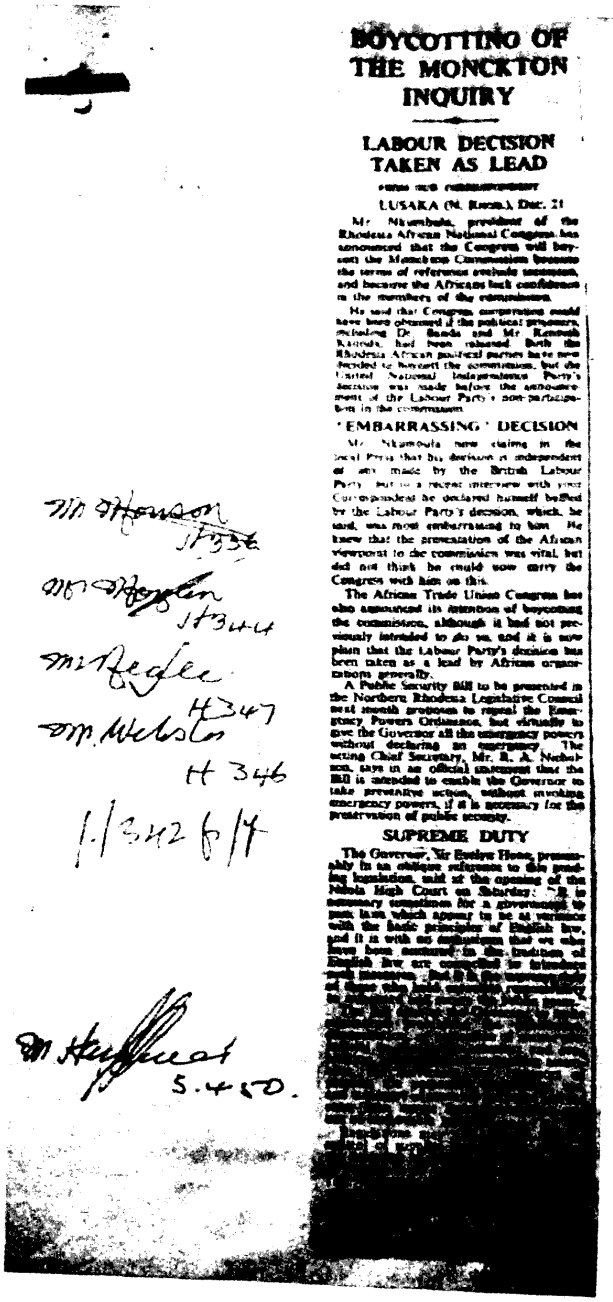
FILE NUMBER: CAA 75/224/01

1723

INDEX HEADINGS

CAA 75

CLOSED WITH 1990



BOYCOTTING OF THE MONCKTON INQUIRY

LABOUR DECISION TAKEN AS LEAD

LUSAKA (N. Rhod.), Dec. 21

Mr. Nkumbula, president of the Rhodesia African National Congress has announced that the Congress will boycott the Monckton Commission because the terms of reference exclude secession, and because the Africans lack confidence in the members of the commission.

He said that Congress conversations could have been obtained if the political prisoners, including Dr. Banda and Mr. Kenneth Kaunda, had been released. Both the Rhodesia African political parties have now decided to boycott the commission, but the United National Independence Party's decision was made before the announcement of the Labour Party's non-participation in the commission.

'EMBARRASSING' DECISION

Mr. Nkumbula now claims in the local Press that his decision is independent of any made by the British Labour Party, but in a recent interview with your Correspondent he declared himself baffled by the Labour Party's decision, which, he said, was most embarrassing to him. He knew that the presentation of the African viewpoint to the commission was vital, but did not think he could now carry the Congress with him on this.

The African Trade Union Congress has also announced its intention of boycotting the commission, although it had not previously intended to do so, and it is now plain that the Labour Party's decision has been taken as a lead by African organizations generally.

A Public Security Bill to be presented in the Northern Rhodesia Legislative Council next month proposes to repeal the Emergency Powers Ordinance, but virtually to give the Governor all the emergency powers without declaring an emergency. The acting Chief Secretary, Mr. R. A. Nicholson, says in an official statement that the Bill is intended to enable the Governor to take preventive action, without invoking emergency powers, if it is necessary for the preservation of public security.

SUPREME DUTY

The Governor, Sir Evelyn Hone, presumably in an oblique reference to this pending legislation, said at the opening of the Ndola High Court on Saturday: "It is necessary sometimes for a government to pass laws which appear to be at variance with the basic principles of English law and it is with no apologies that we who have been nurtured in the traditions of English law are compelled to introduce such measures. But it is the supreme duty of those who [illegible]

Mr Thomson
J1936
Mr Hoyle
J13444
Mr Reyle
H347
Mr Webster
H 346
1/342 f/7
Mr Hughes
5.4.60.

CONFIDENTIAL

Memorandum by Commonwealth Relations Office

FEDERATION OF RHODESIA AND NYASALAND FORTNIGHTLY SUMMARY, PART I

3rd/16th DECEMBER, 1959

No. 24 Annual Report by the Commissioner on the Federation of [illegible]

Published 17th December, 1959
Received 21st December, 1959

Monckton Commission

[illegible] to the Monckton Commission [illegible] Press and elsewhere. Sir Roy [illegible] up on the break-up of the [illegible] to seek a solution to [illegible] their attitude towards the [illegible] the people of the [illegible] As regards the [illegible] Whilst the Labour Party [illegible] the Federal Government, [illegible] and agree the terms of reference [illegible] the deliberations of the [illegible] the dismemberment of the Federation, but also the [illegible] Whilst on the other hand was reported [illegible] that he was not altogether sorry that the Labour Party had refused to take part in the Commission since he was confident that they had already decided that the Federation ought not to continue. The Dominion Party issued a statement to the effect that the Labour Party's refusal to serve would "vest the Commission" with a rather one-sided composition. The Central Africa Party issued a statement regretting that the Labour Party had not seen fit to participate and went on to say that while the C.A.P. was not satisfied that the composition of the Commission was all that could be desired, the party was preparing evidence for the commission and considered that every section of the community should do likewise. It has also been reported that the Archbishop of Central Africa, Dr. W. J. Hughes, has written to Mr. Gaitskell describing the Labour Party's decision as "deplorable" and "profoundly disturbing".

2. The Press in Southern Rhodesia, both European and African, has also expressed criticism of and disappointment—though not surprise—at the Labour Party's decision. In Nyasaland, however, Mr. Orton Chirwa, the Leader of the Malawi Congress Party, has applauded the decision and has announced that his party will boycott the Commission.

3. Commenting on a Press report that the Labour Party might decide to send their own Commission to the Federation, Sir Roy Welensky said that the Federal Government would not "recognise" any such mission.

(Copy to: D.II, Fortnightly Summary Distribution.
Allotted to Central Africa Department.)



REPEATING..

EVIDENCE -- WITH LETTER BULAWAYO 1014
SALISBURY, SOUTHERN RHODESIA, DEC. 16, REUTER - MR. J.G.S. CHINGATTIE, A NYASALAND AFRICAN FEDERAL MEMBER OF PARLIAMENT, SAID TODAY THAT, APART FROM THE MALAWI CONGRESS PARTY, ALMOST ALL NYASALAND POLITICAL PARTIES WERE WILLING TO GIVE EVIDENCE BEFORE THE MONCKTON COMMISSION.

BUT THIS WILLINGNESS DID NOT ALTER THEIR OPPOSITION TO FEDERATION, HE ADDED.

THE MALAWI PARTY IS A "CARETAKER PARTY" FOR THE PROSCRIBED NYASALAND AFRICAN NATIONAL CONGRESS.

MR. CHINGATTIE, WHO HAS RECENTLY TOURED THE MAIN CENTRES OF NYASALAND, SAID CERTAIN AFRICAN LEADERS HAD WRONGLY INTERPRETED THE REFUSAL OF THE BRITISH LABOUR PARTY TO PARTICIPATE IN THE MONCKTON COMMISSION AS IMPLYING THAT THE LABOUR PARTY WAS BOYCOTTING THE COMMISSION.

POINTING OUT THAT THE LABOUR PARTY WOULD STILL DISCUSS THE COMMISSION'S REPORT WHEN IT CAME BEFORE THE HOUSE OF COMMONS, HE SAID HE BELIEVED THE PARTY WANTED TO GIVE THEMSELVES TIME FOR CRITICAL AND CONSTRUCTIVE DEBATE.
1624
REUTER IG ..

V
EVIDENCE -- WITH LETTER BULAWAYO 1014
SALISBURY, SOUTHERN RHODESIA, DEC. 16, REUTER - MR. J.G.S. CHINGATTIE, A NYASALAND AFRICAN FEDERAL MEMBER OF PARLIAMENT, SAID TODAY THAT, APART FROM THE MALAWI CONGRESS PARTY, ALMOST ALL NYASALAND POLITICAL PARTIES WERE WILLING TO GIVE EVIDENCE BEFORE THE MONCKTON COMMISSION.
BUT THIS WILLINGNESS DID NOT ALTER THEIR OPPOSITION TO FEDERATION, HE ADDED.
THE MALAWI PARTY IS A "CARETAKER PARTY" FOR THE PROSCRIBED NYASALAND AFRICAN NATIONAL CONGRESS.
MR. CHINGATTIE, WHO HAS RECENTLY TOURED THE MAIN CENTRES OF NYASALAND, SAID CERTAIN AFRICAN LEADERS HAD WRONGLY INTERPRETED THE REFUSAL OF THE BRITISH LABOUR PARTY TO PARTICIPATE IN THE MONCKTON COMMISSION AS IMPLYING THAT THE LABOUR
POINTING OUT THAT THE LABOUR PARTY WOULD STILL DISCUSS THE COMM

AFRICANS TO BOYCOTT [illegible] COMMISSION

Members of the three largest African political organisations in Nyasaland and Southern Rhodesia have been instructed to boycott the Monckton Commission it was announced at a Press conference in London to-day.

The announcement was made jointly by Mr. Joshua Nkomo, President of the Southern Rhodesian African National Congress, Mr. Kanyama Chiume, Publicity Secretary of the Nyasaland African Congress and Mr. Orton Chirwa, President of the Malawi Congress Party of Nyasaland. Mr. Chiume said " in this we have the support of our leader, Dr. Banda, in gaol."

Mr. Nkomo declined to state if he had been authorised by Dr. Banda, for or on his behalf, to say this, but said "I can assure you Dr. Banda will not give evidence before the Commission."

Mr. Chirwa, who is returning to Nyasaland tonight, said that while in London he had two meetings with the Colonial Secretary Mr. Iain Macleod about the situation in Nyasaland.

He had been received courteously and Mr. Macleod had said he would look into the matters which they had discussed.

"He did not say anything, but I am confident that Dr. Banda will be back in Nyasaland soon, " said Mr. Chirwa.

The Malawi Congress Party, unlike the other two, is not banned.

Mr. Chirwa said that there was no question of any differences or divisions between his party and the Nyasaland African Congress.

"I want once again to make that absolutely clear. We recognise Dr. Banda as our leader and we recognise and support his colleagues."

- 2 -

[illegible] statement made jointly by Mr. Thiuma and Mr. Chi-wa said [illegible] welcome the handing of the Franchise Commission, [illegible] within, its terms of reference, [illegible] which it will work. The Africans will feel [illegible] informed by global evidence before the [illegible].

[illegible] the present state of emergency, and with [illegible] in prison, and a host of other [illegible], we consider that the formation of a [illegible] at this stage is premature.

[illegible], to be willing to co-operate, we cannot [illegible] to participate in the affairs of a [illegible] which remains concerned from the very start. [illegible] we demand the right of the African party.

[illegible] we are quite prepared that the twin objects [illegible] and toward that goal we shall [illegible], whatever the circumstances."

[illegible] Rhodesian African National Congress "This the people who represent the majority in Southern Rhodesia [illegible], there can be no talking.

"With no civil liberties whatever, I cannot countenance any of us being prepared to do anything with a government that to us is a [illegible]. None of us has any faith in the composition of the [illegible]."

It said that the Congress leaders detained by the Government of Southern Rhodesia were confined in districts infested with Tsetse fly.

"My colleagues are being eliminated by being exposed to sleeping sickness" he said.

Ends.

P.A. [illegible]

10/12/59



H3 42

It is useless
sending me this file
without [redacted] ,
since in the absence
of a capital ball
I have no knowledge
of the action already
taken on the original
correspondence.

9/12/59

CAA 99/3/08

CONFIDENTIAL C.R.O.

Colonial Office Reference

Nyasaland Reference 35344/40.

Saving

From The Governor of Nyasaland
To The Secretary of State for the Colonies

Date 4th December, 1959.

No. 384 *Saving*

(— Mr. Richardson's Personal and Confidential Letter No. 35344/21 of 17/11/59 to Mr. Norman.

? — Mr. Neale's Confidential Letter No. CAA 99/3/08 of 25/11/59 to Mr. Richardson.

CAA 99/3/08

MALAWI CONGRESS PARTY.

I enclose for your information a copy of the Malawi Congress Party Circular No. 2 of 1959.

MALAWI CONGRESS PARTY.

NATIONAL HEADQUARTERS, P.O. BOX 538,

LIMBE.

Circular No. 2/1959.
TO ALL MEMBERS AND BRANCHES:

MONCKTON COMMISSION BOYCOTT

Members of the Commission.

Nineteen of the twenty-six members of the Monckton Commission have been announced. They include thirteen from the so-called Federation of Rhodesia and Nyasaland. The remaining six - three each from the Labour Party and the Conservative Party have not yet been announced because the Labour Party is dissatisfied with the Commission's terms of reference. The following are the names so far announced:

Federal: Sir Victor Robinson, Mr. R.M. Taylor, Mr. A.E.P. Robinson and Mr. G.H. Mabanyama.

Southern Rhodesia: Mr. G. Elliman Brown, Mr. Justice Beadle and Chief Simon Sigola.

Northern Rhodesia: Mr. W. Grass, Mr. W.E. McClelland and Mr. L. Katilungu.

Nyasaland: Mr. G.S.S.J. Bailey, Mr. D.K. Gondwe and the Rev. Father M. Chikuse.

Independents: Sir Donald MacGillivary (vice chairman), Mr. F. Menzies (Australia), Professor D.G. Creighton (Canada), Mrs. E. Huxley, Professor D.T. Jack and Rev. Dr. R.H.W. Shepherd.

Commission's Terms of Reference:

"In the light of the information provided by the committee of officials and of any additional information the commission may require, to advise the five Governments, in preparation for the 1960 review, on the constitutional programme and framework best suited to the achievement of the objects contained in the constitution of 1953, including the preamble".

REASONS FOR BOYCOTTING THE COMMISSION:

The Leader of the Party, Mr. Orton Chirwa, has told the British Government that the Malawi Congress Party is going to boycott the Commission if the following conditions are not granted by the British Government:

1. RELEASE OF DR. BANDA: Dr. Kamuzu Banda and all the other detainees must be released so that they can come and prepare their case which they want to put before the commission. Kamuzu is the only recognised leader of the African people who can lead and speak for them in these talks.

   It has been said that Kamuzu will be allowed to give evidence but how can Kamuzu give evidence as a prisoner? All the European politicians have had months in which to prepare their case. As free men, they are able to go about collecting facts and figures, etc., to be presented before the commission. Dr. Banda is locked up in a cell where he cannot move about to collect material for his case. He is in a cell where the tension of nerves is such that he cannot have that peace of mind which is conducive to vigorous intellectual activity without which he cannot plan out a brilliant case for his people.

2. STATE OF EMERGENCY MUST BE LIFTED. With the presence of the state of emergency it is not possible for the African people

to consult freely on what they feel and think. Meetings are prohibited and it is impossible to know what the rank and file of the membership have to say.

3. THE TERMS OF REFERENCE OF THE COMMISSION should be broadened so that it can hear evidence on other forms of association and out-right SECESSION from the Federation.

4. WE HAVE NO CONFIDENCE IN MOST MEMBERS OF THE COMMISSION, and particularly the Africans who have been nominated to represent the African people. Membership of the Commission should be broadened so as to create African confidence in it.

Signed..... ALEKE K. BANDA.

SECRETARY-GENERAL.

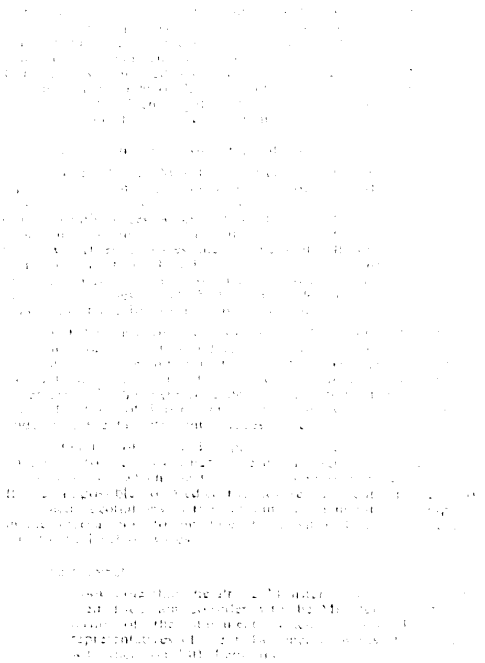
MALAWI CONGRESS PARTY.

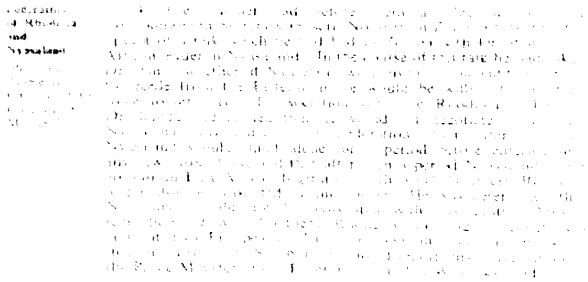
the national archives

(c) crown copyright

Catalogue Reference CAB 128/36

Image Reference [illegible]





SECRET

SECRET

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- الوثائق

١- وثائق غير منشورة:

- ملفات دار الوثائق البريطانية، وهي تضم وثائق مكتب المستعمرات، و الكمنولث، وسجلات الخزانه، و مجلس الوزراء.

-Documents from Public Record Documents

Co: Colonial Office:

1) 1015 – 1582: citizenship and the Franchise in the Federation of Rhodesia and Nyasaland, 1957 – 1959.

2) 1015 – 2435: Political Parties in the Territories of the Federation of Rhodesia and Nyasaland, 1960 – 1962.

3) 1015 – 1723: Possible Boycott of Monckton commission by African National Congress Parties in Federation of Rhodesia and Nyasaland,1957

4) 1015/ 1724: Statement by Prime Minister on work of preparatory Commission for 1960 conference on review of constitution for Rhodes and Nyasaland, 1959.

-DO: Commonwealth Office

5) 189 – 36: Federation of Rhodesia and Nyasaland Kariba Dam and other Hydroelectric Projects, 1960 – 1963.

6) 189 – 60: Federation of Rhodesia and Nyasaland, Economic Consequences of Political Development, 1960 – 1962.

7) 35 – 7595: Activities of Monckton Commission in the Federation of Rhodesia and Nyasaland, Jan 1960.

-T: Treasury Records

8) T 277 – 559: Federation of Rhodesia and Nyasaland, Key Statistics, London, 5 November 1956.

-CAB: Cabinet Office papers

9) 129 – 57: Proposed Federation of Southern Rhodesia, Northern Rhodesia, and Nyasaland, Draft Federal Scheme, London, 16 December 1952.

10) 24/ 159: Rhodesia, Memorandum by the Secretary of state for colonies,19 January 1923.

11) 24/ 222: Future of Southern and Northern Rhodesia, London, 1931.

12) 129 – 101: Prime Minister's African Tour, 1960 – 1962.

13) 128 – 36: Conclusion of meeting of the cabinet held at Admiraly House, 13 February 1962.

٢- وثائق منشورة:

- وثائق باللغة الإنجليزية

1) -Petition Against Central African federation

2) -Rudd Concession Documents

- وثائق الأمم المتحدة

1) No. 3115: Australia and Federation of Rhodesia and Nyasaland, Trade Agreement, Salisbury, 1955

2) No. 3848: Union of South Africa and Federation of Rhodesia and Nyasaland, Trade Agreement, Salisbury 1955.

3) No. 5060: Federation of Rhodesia and Nyasaland and Portugal, TradeAgreement, Lisbon, 1958.

4) **No. 5636**: Canada and Federation of Rhodesia and Nyasaland, Exchange of notes constituting a Trade Agreement, Salisbury, 1958.

5) **No. 4157**: International Bank for Reconstruction and Development and Federation of Rhodesia and Nyasaland, Guarantee, Washington, 1956.

6) **No. 8037**: International Bank for Reconstruction and Development, Territory of Northern Rhodesia and United Kingdom of great Britain and Northern Ireland, Guarantee Agreement – Kariba Project

7) **No. 8036**: International Bank for Reconstruction and Development, Colony of Southern Rhodesia and United Kingdom of great Britain and Northern Ireland, Guarantee agreement – Kariba, Salisbury, 1963.

- منشورات الأمم المتحدة

1) Economic Development in Africa 1954 – 1955, United Nations Department of Economic and Social Affairs, New York, 1956

2) Economic Development in Africa 1956 – 1957, Supplement to world Economic Survey 1957, United Nations Department of Economic and Social affairs, New York, 1958

- وثائق اليونسكو

1) **WS/ 0162.21**: Survey for UNESCO of the Demands and Training Facilities for Medium level Non – Technical Personal in the Federation of Rhodesia and Nyasaland, Paris, 1962

- وثائق باللغة العربية:

- منشورات الأمم المتحدة

١- الأمم المتحدة: دراسة الحالة الاقتصادية في أفريقيا منذ عام ١٩٥٠م، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، نيويورك، ١٩٥٩م

٢- ـــــ: الاضطهاد والتمييز العنصري في أفريقيا الجنوبية (ملخص لتقرير المقرر الخاص التي عينته لجنة حقوق الانسان)

٣- ـــــ: تقرير اللجنة الخاصة بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الجمعية العامة، الدورة السابعة عشر، الوثيقة ج ع/ ٥٢٣٨، ٢٠ فبراير – ١٩ سبتمبر ١٩٦٢م)

ثانياً- المراجع العربية والمعربة

١- أحمد يوسف القرعي: ثورة ٢٣ يوليو وتصفية الاستعمار في أفريقيا (١٩٥٢ – ١٩٦٧)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يوليو ١٩٧٨..

٢- إدوارد كلينج (ترجمة/ محمود الشرقاوي): العنصرية والسيادة، مبدأ المشاركة في اتحاد روديسيا ونياسالاند، مطابع الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة .

٣- إلهام محمد علي ذهني: بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ إفريقيا الحديث، القاهرة، بدون ناشر، ١٩٩٩م.

٤- جاك ووديس، ترجمة/ أحمد فؤاد بلبع: جذور الثورة الأفريقية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١م.

٥- جان زجلر(ترجمة/ مارسيل عيسى): مناهضة الثورة في أفريقيا، وزارة الثقافة، القاهرة، ١٩٦٧م.

٦- جون هاتش، ترجمة/ عبد العليم السيد منسي: تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.

٧- جيمس دفي، روبرت أ. مانزر (ترجمة/ عبد الرحمن صالح): أفريقيا تتكلم، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م.

٨- راشد البراوي: التطور الاقتصادي الحديث في أفريقيا، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٦١م.

٩- ـــــــ: مشكلات القارة الأفريقية السياسية والاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٦٠.

١٠- شوقي عطاالله الجمل: قضية روديسيا بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧م.

١١- ـــــــ: تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦١م.

١٢- صلاح صبري: إفريقيا وراء الصحراء، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٠م.

١٣- فؤاد محمد الصقار: التفرقة العنصرية في أفريقيا، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٦٠م).

١٤- محمد نصر مهنا: مشكلة روديسيا (زيمبابوي) "دراسة مقارنه"، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١م.

١٥- محمد عبد الرحيم عنتر: التمييز العنصري في افريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

١٦- محمد عبد الغني سعودي: إفريقيا، دراسة في شخصية القارة وشخصية الأقاليم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

ثالثاً- المراجع الأجنبية

1- Ainslie, Rosalynde: The press on Africa, Communications Past and Present, Walker & company, New York, 1967.

2- Austin, Reginald: Racism and Apartheid in Southern Africa "Rhodesia", the Unesco Press, Paris, 1975.

3- Barber, Games: Rhodesia, The Road of Rebellion, Oxford University press, London, 1967.

4- Barber, William J.: The economy of the British Central Africa, A Case Study of Economic Development In dualistic Society, Oxford University Press, , London, 1961.

5- Brelsford, W.V. (editor): Hand book of the Federation of Rhodesia and Nyasaland, federal Information Department by Cassel and Company Ltd., London, 1960.

6- Brown, Gordon A. and others: The Year Book and the Guide to Southern Africa, Robert Hall Ltd., London, 1963.

7- Bull, Theodor (editor): Rhodesian Perspective, Michael Joseph, London, 1967.

8- Carter, Gwendolen M. (editor): Five African State, Cornell University Press, New York.

9- Chiume, Kanyama: Nyasaland, Demands, Secession and Independence, Middle East Publication.

10- Clegg, Edward: Race and Politics, Partnership in the Federation of Rhodesia and Nyasaland, Oxford University Press, London, 1960.

11- Creighton, T.R.M.: The Anatomy of Partnership, Faber & Faber, London, 1960.

12- Franck, Thomas M.: Race and Nationalism, George Allen & Unwin Ltd., London, 1960.

13- Gibson, Richard: Africa Liberation: Contemporary Struggles Against white minority rule, Oxford University Press, London, 1972.

14- Gowlland-Debbas, Vera: Collective Responses to illegal acts in international law, United Nations action in the

question of Southern Rhodesia, Martinus Nigh off publishers, Geneva, Switzerland, 1990.

15- Hance, William A.: Africa Economic Development, Oxford University Press, London, 1958.

16-Hunton, Alphaeus, with forward by Du Bois, W.E.B., Decision in Africa: Sources of Current Conflict, International Publisher, New York, 1957.

17- Jones, Griff: Britain and Nyasaland, George Allen & Unwin Ltd, First Published, London, 1964.

18- Kavalski, Emilian and Zolkos, Magdalena (editors): Defunct federalisms, Critical perspectives on federal failure, Ashgale publishing Ltd., 2008.

19- Leys, Colin: European Politics in Southern Rhodesia, Oxford University Press, London, 1959.

20- Mason, Philip: Year of Decision, Rhodesia and Nyasaland in 1960, Oxford University Press, London, 1960.

21- Mosley, Paul: The Settler Economics – Studies in the Economics History of Kenya and Southern Rhodesia 1900 – 1963, Cambridge University Press, London,1993.

22- Morton, Kathryn: Aid and dependence, British and Malawi, Taylor and Francis, London, 1975.

23- Mulford, David C.: Zambia, the Politics of Independence 1957 – 1964, Oxford University Press, London, 1967.

24- Murphy, Philip: Central Africa, Crisis and dissolution, Institute of commonwealth studies, London, 2005.

25- Nkrumah, Kwame: Neo – Colonialism, the Last – Stage of Imperialism, Heineman Educational Book Ltd., London, 1965.

26- Parkin, David: Town and Country in Central and Eastern Africa, Oxford International African Institute, London, 1975.

27- Parker, Franklin: African Development in Education in Southern Rhodesia, Ohio University Press, Ohio, 1960.

28- Powdermaker, Hortense: Copper Town, Changing Africa, Harber & Row, New York, 1962.

29- Robinson, E.A.G. (editor): Economic Development for Africa South of Sahara, Macmillan and co. Ltd., London, 1964.

30- Robson, P. and Lury, D.A. (editor): The Economic of Africa, George Allen & Unwin Ltd., London, 1969.

31- Rotberg, Robert I.: The Rise of Nationalism in Central Africa,: Harvard University Press, Cambridge – Massachusetts, 1965.

32- Sagay, J.O. and Wilson D.A.: Africa, a Modern History 1800 – 1975, African Publishing Company, First Published, New York. 1980.

33- Tindall, P.E.N.: A History of Central Africa, Longman Ltd., London, 1967.

34- Tow, Leonard: The Manufacturing economy of Southern Rhodesia, problems and prospects, National Academy of Sciences-National Research council, Washington D.C., 1960.

35- Wanmali, Sudhir and Zamchiya, Jonathan M. (editors): Service Provision and its impact Agricultural and Rural Development in Zimbabwe "A case study of Gazaland District, International Food Policy Research Institute (IFPRI), Washington D.C., 1992.

36- White, Leslie William and Hussey, W.D,: Government in Great Britain, the empire and commonwealth, Cambridge University press, London, 1961.

37- Wilson, Derek: A History of South and Central Africa, Cambridge University Press, London, 1975.

38- Zimbabwe, History of Struggle: The Permanent Secretarial of the African, Solidarity Organization, Egypt, Cairo 1972.

رابعاً- الدوريات الأجنبية

1- Armour, Charles: The BBC and the development of Broadcasting in British colonial Africa 1946 – 1956, (African Affairs, Oxford University Press, London, Vol. 83, No. 332, July 1984).

2- Barber, William J.: The Political Economy of Central Africa's Experiment with Interracial Partnership, (The Canadian Journal of Economics and Politics Science, The Canadian Economics Association, Montreal, Vol. 25, No. 3, August 1959).

3- Baxter, G.H. , Hodgens, P.W.: The Constitutional Status of the Federation of Rhodesia and Nyasaland, (International Affairs, Published by Royal Institute of International Affairs, Vol. 33, No. 4, Oct. 1957).

4-Boeder, Robert B.: We Won't Die for Four Pence: Malawian Labour and the Kariba Dam, (The Journal of

Modern African Studies, Cambridge University Press, Vol. 15, No. 2, June 1977).

5- Conway, John S.: Central African Enquiry, (The Canadian Journal of Economics and Political Science, Canadian Economics Association, Canada Vol. 27, No. 2, May 1961).

6- De Roche, Andy: Establishing the Centrality of Race, Relations between the U.S. and the Rhodesian Federation, (Zambezia Vol. 25, No. 2, 1998).

7- Dvorin, Eugere P.: Central Africa's First Federal Election, Background and Issues, (The Western Political Quarterly, University of Utah, Vol. 7, No. 3, Sep. 1954).

8- Gussman, Boris: Industrial Efficiency and the Urban African – Study of Conditions in Southern Rhodesia, (Journal of International African Institute Edinburgh University Press, Vol. 23, No. 2, April 1953).

9- Haviland, W.E.: The use and efficiency of African Labour in Tobacco Farming in Southern Rhodesia, (The Canadian Journal of Economics and Political Science, The Canadian Journal of Economic and Political Science, (Montreal, Vol. 20, No. 1, Feb. 1954).

10- Hungwe, Kedmon: Educational policy in African colonial contexts: The case of Instructional media in Southern Rhodesia 1930 – 1980, (African study Monographs, Vol.15, No. 1, June 1994).

11- Jearey, J. H.: The structure, composition and Jurisdiction of courts and authorities enforcing the criminal law in British African territories, (The International and Comparative law, Oxford University Press, London, Vol. 9, No. 3, Jul. 1960).

12- Kirkwood, Kenneth: British Central Africa, Politics under Federation, (Annals of American academy of Political and Social Science, Contemporary Africa Trends and Issues, Vol. 298, Mar. 1955).

13- Lungu, Catian F.: Educational policy – making in colonial Zambia: The case of higher Education for Africans from 1924 – 1964, (The Journal of Negro History, Published by Association for the study of African- American life and History, Vol. 78, No. 4, Autumn 1993).

14- Parker, Franklin: Education in the Federation of Rhodesia and Nyasaland, (The Journal of Negro Education, Published by Journal of Negro Education, Vol. 3, No. 3, Summer 1961).

15-————————: Education of Africans in Southern Rhodesia, (Comparative Education Review, Chicago University Press, Chicago, Vol. 3, No. 2, Oct. 1959).

16- Perhan, Margery: The Rhodesian crisis: The Background, (International Affairs, Royal Institute of International Affairs, Vol. 42, No. 1, Jan. 1966).

17- Read, James S. : Constitution in the move, Constitutional and Political Development in 1958, (Journal of African Law, School of Oriented and African Studies, Vol. 3, No. 1, 1959).

18- Robinson, A.E.P.: The year of decision in Rhodesia and Nyasaland, (African Affairs, Oxford University Press, London, Vol. 60, No. 240, July 1961).

19 - Smith, Timotly: The Investment of the American Corporation in Southern Africa, (A Journal of Opinion, African Studies Association, New Jersey, Vol. 3, No. 4, Winter 1973).

20- Somerville, J.J.B.: The Central Africa Federation, (International Affairs, Royal Institute of International Affairs, Vol. 39, No. 3, Jul. 1963).

21- Stultz, Newell M.: Multiracial Voting and Nonracial Politics in Colonial East and Central Africa, (Phylon, Clark Atlanta University. Vol. 33, No. 1, 1972).

خامساً- الرسائل العلمية

١- أحمد سامي سيد أحمد خليل: روديسيا، دراسة في الجغرافيا السياسية (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٦م)

٢- شوقي محمود علي الخشاب: إتحاد روديسيا ونياسالاند، دراسة في الجغرافيا السياسية (دبلومة منشورة، معهد البحوث و الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، يونيو ١٩٦٣م)

٣- فايز بشارة مغاريس: كفاح الوطنيين ضد الاستعمار والعنصرية في روديسيا ١٨٩٠ – ١٩٦٥م (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٧٧م)

٤- محمود عبد المنعم مرتضى: اتحاد وسط أفريقيا ١٩٥٣ – ١٩٦٣م (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مايو ١٩٦٦م)

٥- نجوى عبد النبي شحاتة: روديسيا الشمالية في ظل الحكم البريطاني ١٨٩٠ – ١٩٦٤م (رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٦م)

سادساً- مواقع شبكة المعلومات الدولية

1) www. Bulawayo1872.com

2) www.wikipedia.org

3) www.en.wikipedia.org

4) www.colonialrelic.com

5) www.gugcroft.clara.net

6) www.doneright.web

7) www.travelnotes.org

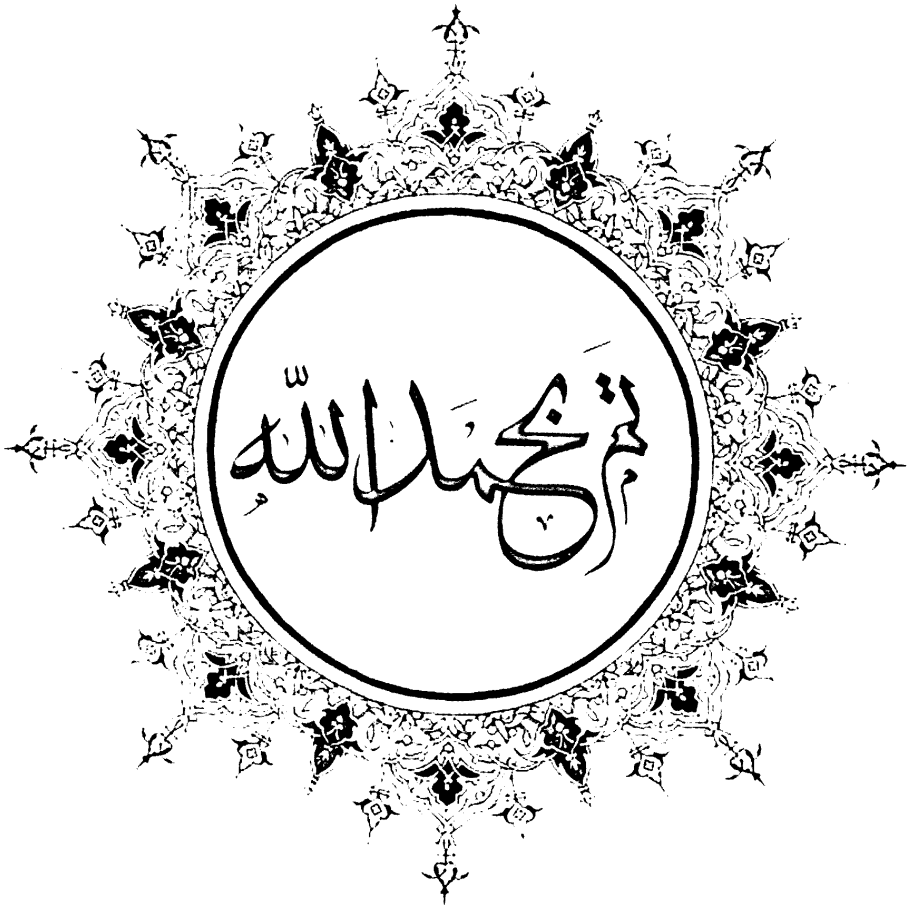
8) www.eusoils.jvc.ec.europa.eu

9) www.greatnorthroad.org

10) www.acig.org

11) www.theneosr.egloos.com

12) www.worldstatesmen.org


تم بحمد الله

dak-6620
دار الكفيل
للطباعة والنشر والتوزيع
+964 770 673 3834

مركز الدراسات الإفريقية
البريد الالكتروني africancenter22@gmail.com